

بون في المراب ا

تَألِينُ عَبَّدُ الْعَرِ<u>نِ زِيْزِعَبِّد</u>ْ لِلْلَّهُ الْتَلَجْ يَجِيّ

ٱلْجُكَلَّدُ ٱلرَّابِعُ حِتَابُ النَّكَاحِ - الإيسانُ



ح) عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن الراجحي، ٣٩ ١ ١ هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنبة أثناء النشر الراجحي، عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن توفيق الرب المنعم بشرح صحيح الإمام مسلم . / عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن الراجحي - ط١- الرياض، ١٤٣٩هـ ٩مج. ردمك ٨-٩٧١-٢-٥٨٩١-٨ (مجموعة) 7-090-7-7-7-0090-7 ١- الحديث الصحيح ٢- الحديث - شرح أ- العنوان ديوي ۲۳۵،۱ 1289/7182

> رقم الإيداع: ١٤٣٩/٢١٣٤ ر دمك: ٨- ١ ٩٨٩- ٢ - ٣ - ٢ - ٩٧٨ (مجموعة) 1-0PAO-7. T-AVP (33)

> > جَمِيْعُ الْحُقُوقِ مِحْفُوطَةٌ الطُّنْعَةُ الأولى AY.11-01249

تترالطهف والإخراج بمركز عبدالعزن يزبز عبدالله الراجحي للاستشارات والذراسات التزبوية والتغليميّة



+966 555448475

+966 535600668

)0114455995 / Fax : Ext.108

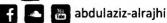
info@mnaratt.com

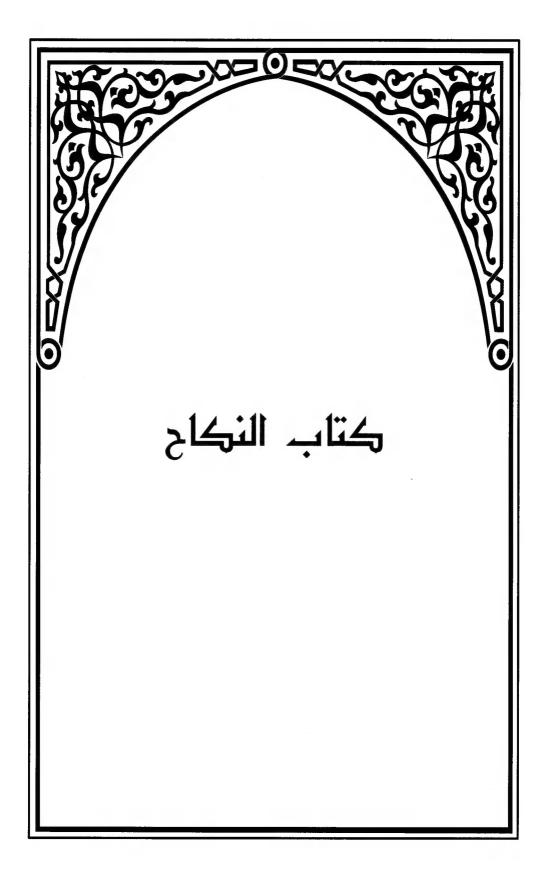
شارع ثنیان بن مقرن مبنی رقم 12

http://shrajhi.com.sa/

@AlSheikhAlRajhi







كِتَابُ النِّكَاحِ

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: إِنِّ لَأَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِمِنِّى إِذْ لَقِيَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَلْقَمَةَ قَالَ: فِقَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ بَنُ عَبْدُ اللهِ عَفَّانَ، فَقَالَ: فَقَالَ: فَقِلَ اللهِ عَنْ اللهِ

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمْدِ الدَّعْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّ قَالَ: الْأَعْمَشِ عَنْ عُمْدِ اللَّعْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ فَعَلَيْهِ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصِر، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْج، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ

بِالصَّوْم؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءً».

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَة، حَدَّثَنَا جَرِيرُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا، وَعَمِّي عَلْقَمَةُ، وَالْأَسْوَدُ، عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: وَأَنَا شَابٌ - يَوْمَئِذٍ - فَذَكَرَ حَدِيثًا رُئِيتُ أَنَّهُ عَلَى عبد الله بن مسعود قَالَ: وَأَنَا شَابٌ - يَوْمَئِذٍ - فَذَكَرَ حَدِيثًا رُئِيتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَزَادَ قَالَ: فَلَمْ أَلْبَتْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أَحْدَثُ الْقَوْمِ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ: فَلَمْ ٱلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

بعد أن بَوَّب المؤلف يَخْلَقُهُ لأركان الإسلام الخمسة بدأ في كتاب النكاح، وكثير من المؤلفين يذكرون بعد أركان الإسلام الخمسة البيوع، كما فعل البخاري يَخْلَقُهُ، إلا أن البخاري يَخْلَقُهُ قدم الحج على الصوم على ما جاء في بعض الروايات: «وَالحُبِّ، وَصَوْمٍ رَمَضَانَ»(١)، ثم ذكر كتاب البيوع، ولكنَّ مسلمًا يَخْلَقُهُ قدم كتاب النكاح، ثم الطلاق، ثم العتق، ثم بعد ذلك بَوَّب للبيوع، وذكر الأحاديث التي فيها.

والنكاح لغة: الضم والجمع، يقال: تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض، ويطلق النكاح على العقد، ويطلق على الجماع، فإذا قالوا: نكح فلان بنت فلان أرادو الجماع، وإذا قالوا: نكح فلان بنت فلان أرادو العقد، يعنى: عقد عليها.

وفي هذا الحديث: قصة عثمان بن عفان رَوَظُنَّكُ ، وعبد الله بن مسعود رَوَظُنَّكُ الله أنه استخلاه، وقال: ألا أزوجك يا أبا عبد الرحمن جارية تذكرك ما كنت

⁽١) أخرجه البخاري (٨).

تعهد، وتذكرك ما مضى من زمانك؟

وفيه: بيان حسن خلق عثمان رَخِرُ الله ومداعبته لأصحابه، وهو الخليفة الراشد.

وقوله: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ»: المعشر: الجماعة.

وفيه: حث الشباب على الزواج لِما لهم من قوة الشهوة، وكذلك من يحتاج إلى الزواج من غير الشباب يأمرهم بالزواج، ومن لم تعفه الواحدة يأمره أن يتزوج ثانية وثالثة ورابعة؛ قال الله تعالى: ﴿ فَأَنكِمُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبُعٌ فَإِنْ خِفْئُم أَلًا نَعَلِلُوا فَوَحِدةً أَوْ مَا مَلكَتَ أَيْمَنكُمُ السّاء: الآية ؟]، وقد دل هذا على أن الأصل هو التعدد.

والزواج فيه مصالح عظيمة، مثل: تحصين النفس، وتحصين الفرج، وتحصين الفرج، وتحصين الزوجة، وإيجاد ذرية صالحة تعبد الله، وتكثير الأمة، وتحقيق مباهاة النبي على الله ، فقد قال على المرابع ا

وقول عبدالرحمن بن يزيد: «رُئِيتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي»، أي: ظننت، وفي رواية: رأيت، أي: علمت، وهما صحيحان، والمعنى: أنه ذكر هذا الحديث لكوني شابًا يريد أن يتزوج.



⁽١) أخرجه أبو داود (٢٠٥٠)، والنسائي (٣٢٢٧).

[١٤٠١] وحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بَهْزُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنسٍ؛ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَنْ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ، فقالَ بَعْضُهُمْ؛ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ؛ لَا أَتَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللهَ بَعْضُهُمْ؛ لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللهَ بَعْضُهُمْ؛ لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فقالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا؛ كَذَا وَكَذَا، لَكِنِّي أَصَلِّي، وَأَنَامُ، وَأَصُومُ، وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي». وَأَصُومُ، وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي».

[١٤٠٢] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَ، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: رَدَّ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: رَدَّ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ مَعْمَلِ التَّبَتُلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَاخْتَصَيْنَا. رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَاخْتَصَيْنَا.

وحَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: رُدَّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونِ التَّبَتُّلُ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَاخْتَصَيْنَا.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: أَرَادَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ أَنْ يَتَبَتَّلَ، فَنَهَاهُ رَسُولُ اللهِ عَنَيْهِ، وَلَوْ أَجَازَ لَهُ ذَلِكَ لَاخْتَصَيْنَا.

في هذا الحديث: أن هؤلاء الشباب جاؤوا يريدون أن يسألوا عن عبادة النبي على في السر، فسألوا أزواج النبي على فأخبرنهم أن النبي على كان يصلي بعض الليل وينام؛ فكان ينام أول الليل ويصلي آخر الليل، وكان يصوم بعض الأيام، ويفطر بعضها، وكان يتمتع بما أحل له الله من الطيبات، فيأكل

اللحم ويتزوج النساء، فأراد هؤلاء الشباب أن يزيدوا على ما كان عليه عمل النبي على فقالوا: نبي الله مغفور له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أما نحن فما ندري ما حالنا؟ فلا بد أن نزيد؛ فكأنهم قد تَقَالُوا عبادة النبي على أي: رأوها قليلة في أنفسهم، فقال بعضهم: أنا أصلي الليل ولا أنام على الفرش، وقال الآخر: أنا أصوم الدهر ما عشت، ولا أفطر، وقال الآخر: أنا لا أتزوج النساء؛ لأن المرأة قد تشغل الإنسان وتعوقه عن العبادة، فهو لا يريد أن ينقطع، ولا يريد أن يشغل نفسه بالنساء ولا بالأولاد، وقال الآخر: أنا لا آكل اللحم تقشفًا وزهدًا، فلما جاء النبي في وأُخبر عن حالهم، حمد الله وأثنى عليه على عادته في من مقال: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا»، ولم يقل: فلان وفلان، وجاء في حديث تسميتهم أنهم: علي بن أبي طالب، والمقداد بن الأسود، وجماعة (۱).

وقوله: «لَكِنِي أُصَلِّي، وَأَنَامُ، وَأَصُومُ، وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»: فيه: دليل على أن هذا هو الأفضل، وأنه ليس الأفضل التبتل؛ لأن التبتل معناه: الانقطاع إلى نوع من العبادة، وترك العبادات المتنوعة، وكون الإنسان يتزوج النساء ويقوم بحق الزوجة وينفق على الأولاد ويربيهم؛ فهذه عبادات متنوعة يُقوِّتها المتبتل، كذلك كون الإنسان يصلي وينام، ويصوم ويفطر بعض الأيام، يتيح له ذلك أن يؤدي بقية العبادات الأخرى ويعطي جسده حقه، ويقابل الضيوف، أو ينفع الناس بشفاعته، أو بتوجيهه وإرشاده، أو ببدنه، أو بماله، وإذا كان يصوم النهار ويقوم الليل فلن يستطيع أن يقوم بهذه العبادات، ويفوت عليه الأكمل، أو ينفق على بعض المحتاجين، أو يوجه ويرشد إذا كان يمتلك أسلوب الإرشاد والتوجيه، أو يدرِّس ويعلِّم، أو يدعو إلى الله ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر؛ كل هذه عبادات متنوعة تفوت على المتبتل؛ ولهذا بيَّن النبي عَلَيْ أن

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠٣٧٤).

هذا هو الأكمل وأن هذا هو السنة، وما كان عليه النبي ﷺ هو أكمل من حال هؤ لاء الشباب.

وفيه: أنه رد على عثمان بن مظعون رَمْوْلِكُنُّ التبتل.

وقوله: «وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَاخْتَصَيْنَا»: الاختصاء هو: قطع الخصيتين، وهذا لا يجوز؛ لما فيه من قطع النسل، لكن في الدواب لا بأس به؛ لأن فيه مصلحة تكثير اللحم وتطييبه.

وأصل التبتل^(۱): الاستمرار في العبادة، كالصلاة، والصيام، وترك العبادات الأخرى، كالزواج، والقيام بالحقوق.

* * *

⁽١) النهاية، لابن الأثير (١/ ٩٤)، تهذيب اللغة، للأزهري (١٢/ ٧٧).

بَابُ نَدْبِ مَنْ رَأَى امْرَأَةً فَوَقَعَتْ فِي نَفْسِهِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ فَيُوَاقِعَهَا

[١٤٠٣] حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيُّ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَب، وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيئَةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فقالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمُ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ».

حَدَّثَنَا زُهَيُّرُ بِٰنُ حَرْبِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بِنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ رَأَى ابْنُ أَبِي الْعَالِيَةِ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ رَأَى الْمَرَأَةُ ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَتَى الْمَرَأَتَهُ زَيْنَبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيئَةً ، وَلَمْ يَذُكُر: «تُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانِ».

وحُدَّثَنِي سَلَمَةً بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْخَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ اللَّرْأَةُ وَلَا اللَّبِيِّ عَلَيْهِ يَقُولُ: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ وَلَا يَوْدُ فَالْ يَوْدُ مَا فِي نَفْسِهِ». فَوْقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيُوَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ».

قوله: «تَمْعَسُ مَنِيئَةً لَهَا»، يعني: تدلك جلد ذبيحة لها.

وفي هذا الحديث: أن النبي ﷺ رأى امرأة، فوقع في نفسه شيء، فأتى زوجته زينب، فقضى حاجته منها، يعني: جامعها، وقال: «إِنَّ الْمُزَأَة تُقْبِلُ في صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمُ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ؛ فَإِنَّ مُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمُ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ؛ فَإِنَّ فَي ضُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رأى امرأة مثلًا في الشارع فوقع في نفسه شيء ذَلِكَ يَرُدُّ مَا في نَفْسِهِ»، فإذا رأى امرأة مثلًا في الشارع فوقع في نفسه شيء من ذلك من الشيطان، فإنه يُستحب له أن يذهب إلى زوجته أو أمتِه ويجامعها، حتى يردَّ ما في نفسه مما أوقعه الشيطان.

بَابُ نِكَاحِ الْمَتْعَةِ، وَبَيَانِ أَنَّهُ أُبِيحَ، ثُمَّ نُسِخَ، ثُمَّ أُبِيحَ، ثُمَّ أُبِيحَ، ثُمَّ أُبِيحَ، ثُمَّ نُسِخَ، وَاسْتَقَرَّ تَحْرِيمُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

[١٤٠٤] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، وَوَكِيعُ، وَابْنُ بِشْرِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ يَقُولُ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللهِ عَنْ إَسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ قَالَ: شَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ يَقُولُ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ لَيْسَ لَنَا نِسَاءً، فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟ فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ لَيْسَ لَنَا نِسَاءً، فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟ فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخُصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَزْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأً عَبْدُ اللهِ: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، مِهْذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْآيَةَ، وَلَمْ يَقُلْ: قَرَأَ عَبْدُ اللهِ. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، مَهَذَا الْإِسْنَادِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، مَهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: كَنَّا وَنَحْنُ شَبَابٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَسْتَخْصِي؟، وَلَمْ يَقُلْ: نَعْزُو.

الله عَمْرِهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْخَسَنَ بْنَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَمْرِهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْخَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَا: خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولِ اللهِ عَيْهِ عَبْدِ اللهِ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَا: خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولِ اللهِ عَيْهِ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا - يَعْنِي: مُتْعَةَ النِّسَاءِ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْهِ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا - يَعْنِي: مُتْعَةَ النِّسَاءِ اللهِ عَلَيْهَ النِّسَاءِ اللهِ عَلَيْهَ النِّسَاءِ اللهِ عَلَيْهِ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا - يَعْنِي: مُتْعَةَ النِّسَاءِ اللهِ عَلَيْهِ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا - يَعْنِي عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْهَ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَيْهَ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللّهُ اللهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ الْعَيْشِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ- يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْعٍ- حَدَّثَنَا رَوْحُ- يَعْنِي: ابْنَ الْقَاسِمِ- عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الْخَسَنِ بْنِ لَحَدَّثَنَا رَوْحُ- يَعْنِي: ابْنَ الْأَكْوَعِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ أَتَانَا، فَاذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ.

في هذا الحديث: بيان تحليل المتعة، وأنها أُحلت في بداية الإسلام للضرورة؛ فقد كان الصحابة في يذهبون للغزو فتشتد عليهم العزوبة، فأبيح لهم نكاح المتعة، وهو النكاح إلى أجل، ليس فيه عقد ولا ولي، يتفق معها ويعطيها شيئًا من مهر، ثم حُرِّم ذلك.

وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلُوانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجِ قَالَ قَالَ عَطَاء قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ مُعْتَمِرًا، فَجِئْنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاء ، ثُمَّ ذَكَرُوا الْلُتْعَة ، فقالَ : نَعَمِ اسْتَمْتَعَنْا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَر .

في هذا الحديث: دليل خفي على تحريم المتعة، وهو قوله: «اسْتَمْتَعَنَّا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَأَبِي بَكْرِ، وَعُمَرَ»، يعني: فعل ذلك مَن لم يعلم بالتحريم، قال: ثم نهانا عمر، كما سيأتي.

وفيه: أن جابرًا رَضِيْكُ قد خفيت عليه النصوص التي فيها تحريم المتعة،

كما خفيت على عبد الله بن مسعود رَوْقَيْقُهُ، والحجة في كتاب الله وسنة رسوله عَلَيْهِ.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ النَّيْمِ، وَالدَّقِيقِ، الْأَيَّامَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عَمْرُ فِي شَأْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثِ.

قوله: «كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ»: يقال: بالقُبضة، ويقال: بالقَبضة، أو أي: يعطي المرأة أجرة نكاحها إلى أجل، يوم، أو يومين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو أسبوع، حتى نهى عنه عمر رَاهِ عَنْهُ أي: أظهر النهي، ومنع، وأدَّب مَن فعل ذلك، وقد فعله بعض من لم يعلم بالتحريم، أو لم يلتزمه، فألزمهم بترك المتعة، وإلا فالناهي هو الرسول عَنْهُ.

كَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ- يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ- عَنْ عَاصِم عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عَنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، فَأَتَاهُ آتٍ، فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ الزَّبَيْرِ، اخْتَلَفَا فِي الْلَّتَعَتَيْنِ، فَقَالَ جَابِرٌ: فَقَالَ: الْمُعَلَىٰ الْمُعَمَّا عُمْرُ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

قوله: «اخْتَلَفَا فِي الْمُتُعَتَيْنِ»، أي: في متعة الحج ومتعة النساء، ومتعة الحج بأن يحرم بالعمرة، ثم يحرم بالحج من عامه، والمتعة الثانية هي: متعة النساء، وقوله: «فَعَلْنَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهَ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ»، فيه دليل على أن جابرًا رَوْلِيُّنَ قد خفي عليه التحريم.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ عَامَ أَوْطَاسٍ فِي الْمُتَّعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا.

في هذا الحديث: النهي عن المتعة عام أوطاس، وأوطاس: وادٍ بالطائف، حصلت فيه المعركة بعد فتح مكة، وهذا صريح في النهي، وهو من أدلة التحريم.

وقوله: «رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ عَيَّا عَامَ أَوْطَاسٍ في الْمُتَّعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا»: فيه دليل على الناسخ والمنسوخ، مثل: قوله عَيَّةٍ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» (١٠).

[١٤٠٦] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللهِ عَنِي بِالْمُتْعَةِ، فَانْطَلَقْتُ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللهِ عَنْ بِالْمُتْعَةِ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلُ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَأَنْهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ، فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فقالَت: مَا تُعْطِي؟ فَقُلْتُ: رِدَاثِي، وَقَالَ صَاحِبِي: رِدَاثِي، وَكَانَ رِدَاءُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رِدَاثِي، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى وَكَانَ رِدَاءُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رِدَاثِي، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى وَكُنْتُ أَشَبَ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى أَعْجَبْتُهَا، ثُمَّ قَالَت: أَنْتَ وَرِدَاوُكَ رِدَاءِ صَاحِبِي أَعْجَبَهَا، وَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى أَعْجَبْتُهَا، ثُمَّ قَالَت: أَنْتَ وَرِدَاوُكَ رِدَاءِ صَاحِبِي أَعْجَبَهَا، وَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى أَعْجَبْتُهَا، ثُمَّ قَالَت: أَنْتَ وَرِدَاوُكَ رِدَاءِ صَاحِبِي أَعْجَبَهَا، وَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى أَعْجَبْتُهَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَنْدَهُ يَكُنْ عَنْدَهُ مَنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا».

حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي: ابْنَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةً عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ: أَنَّ أَبَاهُ غَزَا مَعَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةً عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ: أَنَّ أَبَاهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فَتْحَ مَكَّةً قَالَ: فَأَقَمْنَا بِهَا خَسْنَ عَشْرَةَ (ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَسُولِ اللهِ عَلَيْ فَيْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ وَيَوْم) ، فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ

⁽١) أخرجه مسلم (٩٧٧).

قَوْمِي، وَلِي عَلَيْهِ فَصْلٌ فِي الْجَمَالِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا بُرْدُ، فَبُرْدِي خَلَقُ، وَأَمَّا بُرْدُ ابْنِ عَمِّي فَبُرْدُ جَدِيدٌ غَضَّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةً أَوْ بِأَعْلَاهَا، فَتَلَقَّتْنَا فَتَاةٌ مِثْلُ الْبَكْرَةِ الْعَنَطْنَطَةِ، إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةً أَوْ بِأَعْلَاهَا، فَتَلَقَّتْنَا فَتَاةٌ مِثْلُ الْبَكْرَةِ الْعَنَطْنَطَةِ، فَقُلْنَا: هَلْ لَكِ أَنْ يَسْتَمْتِعَ مِنْكِ أَحَدُنَا؟ قَالَت: وَمَاذَا تَبْدُلَانِ؟ فَنَشَرَ كُلُّ فَقُلْنَا: هَلْ لَكِ أَنْ يَسْتَمْتِعَ مِنْكِ أَحَدُنَا؟ قَالَت: وَمَاذَا تَبْدُلَانِ؟ فَنَشَرَ كُلُّ فَقُلْنَا: هَلْ لَكِ أَنْ يَسْتَمْتِعَ مِنْكِ أَحَدُنَا؟ قَالَت: وَمَاذَا تَبْدُلَانِ؟ فَنَشَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا بُرْدَهُ، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، وَيَرَاهَا صَاحِبِي تَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلِيْنِ، وَيَرَاهَا صَاحِبِي تَنْظُرُ إِلَى الرَّاجُلَيْنِ، وَيَرَاهَا صَاحِبِي تَنْظُر إِلَى الرَّعُقَالَ إِلَى الرَّعُولُ اللَّهُ مَرَّتَيْنِ -، ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ حَلَّى اللَّهُ مَرَّتَيْنِ -، ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ

وحَدَّثَنِي أَخْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا وَهِيْب حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ، حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ وَهَيْبُ، حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ قَالَ: فِرَادَ: قَالَت: وَهَلْ يَصْلُحُ ذَاكَ؟!، وَفِيهِ قَالَ: إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ مَحٌ.

قوله: «كَأَنَّهَا بَكْرَةٌ»، أي: شابة جميلة، والبكرة الفتية من الإبل. وقوله: «عَيْطَاءُ»، يعني: طويلة العنق باعتدال واستقامة، وكذلك العَنَطْنَطَةُ. قوله: «خَلَقٌ»: بفتحتين، أي: بالٍ.

في هذا الحديث: دليل على أن المتعة أُبيحت، ثم حُرِّمت بقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ عَنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا» وقوله: «فَلَمْ أَخْرُجْ حَرَّمَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وفيه: أنه ليس في المتعة ولي ولا شهود، وأن المتعة نكاح إلى أجل، فقد مكث معها ثلاثًا.

وفيه: بيان إباحة المتعة، وبيان تحريمها، وأنها حرمت في مكة. وجاء في الحديث الآخر: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ. والمقصود: أن المتعة حرام الآن، فهي حرام إلى يوم القيامة، وهذا قد أجمع عليه العلماء (١)، ولم يخالف فيه إلا الشيعة الرافضة؛ فإنهم لا يزالون على إباحتها.

حَدَّثَنَا مُحَدَّثَنَا مُحَدَّثَنَا مَبْدُ اللهِ بْنِ نُمَيْر، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَر، حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الاِسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ الاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عَنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءً فَلْيُحَلِّ سَبِيلَه، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا». وَكَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، رَسُولَ اللهِ عَيْقَ قَائِمًا بَيْنَ الرُّكُنِ وَالْبَابِ وَهُو يَقُولُ: بِمِثْلُ حَدِيثِ ابْن نُمَيْر.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ عَيْهَ بِالْمُتْعَةِ عَامَ الْفَتْحِ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا.

وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدِ: أَنَّ نَبِيَ اللهِ عَلَيْ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالتَّمَتُّعِ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ: فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي مِنْ بَنِي سُلَيْم، حَتَّى وَجَدْنَا جَارِيَةً مِنْ بَنِي فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي مِنْ بَنِي سُلَيْم، حَتَّى وَجَدْنَا جَارِيَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَأَنَّهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ، فَخَطَبْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَعَرَضْنَا عَلَيْهَا بُرْدَيْنَا، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ، فَتَرَافِي أَجْمَلَ مِنْ صَاحِبِي، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ، فَتَرَافِي أَجْمَلَ مِنْ صَاحِبِي، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي، فَكُنَّ مَعَنَا بُرْدِي، فَكَنَّ مَعَنَا عَلَيْهَا سَاعَةً، ثُمَّ اخْتَارَتْنِي عَلَى صَاحِبِي، فَكُنَّ مَعَنَا مَنَا مَعْنَا مَكَنَّ مَعَنَا

⁽١) الإقناع، لابن القطان (٢/١٦).

ثَلَاثًا، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِفِرَاقِهِنَّ.

حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ اَبْنُ عُلَيَّةَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ النَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ بَهَى يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ . وَحَدَّثَنِيهِ حَسَنُ الْخُلُوانِيُّ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ وَحَدَّثَنِيهِ حَسَنُ الْخُلُوانِيُّ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَبْرَةَ وَمَانَ الْبُنُ شِهَابٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْخُهَزِيِّ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْفَتْح ، مُتْعَةِ النِّسَاءِ ، وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمَتَّعَ بِبُرُدُيْنِ أَحْمَرَيْنِ .

في هذا الحديث: تصريح أن المحرِّم للمتعة هو رسول الله على وليس عمر رَوْفَيُ أظهر التحريم عمر رَوْفَيُ أظهر التحريم ونفَّذه؛ لكون بعض الناس لم يعلم بذلك، ولم يمتثل، وهذا مثل ما ثبت في الحديث الصحيح: أن النبي على قال: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» (١) ، وفي الحديث الآخر قال على: «اللهم إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ فَجَعَلَهَا حَرَامًا وَإِنِّي حَرَّمُ مُكَة ، وأن النبي عَلَيْ حرم المدينة: أنهما أظهرا تحريمهما، وإلا فالمحرِّم هو الله على الله الله على الله المحرِّم هو الله على الله المحرِّم هو الله الله الله الله الله المحرِّم هو الله المحرِّم هو الله الله الله الله المحرِّم المدينة الله المحرِّم هو الله الله الله الله الله الله المحرِّم المدينة الله المحرِّم المدينة المحرّم المدينة المحرِّم المدينة المحرّم المحرّم المدينة المحرّم المحرّم المحرّم المدينة المحرّم الم

وفي هذا الحديث: أن الحُجاج كانوا متوافرين، والنبي ﷺ قد أعلن تحريم المتعة في موسم الحج.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٤٣١٣).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٣٧٤).

وحدَّ قَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَعْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ اللَّهُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّة القَالَ : إِنَّ نَاسًا أَعْمَى اللهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ يُفْتُونَ بِالْمُتْعَةِ ، يُعَرِّضُ بِرَجُلٍ فَنَادَاهُ ، فقَالَ : إِنَّكَ جِلْفٌ جَافٍ ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتِ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ بِرَجُلٍ فَنَادَاهُ ، فقَالَ : إِنَّكَ جِلْفٌ جَافٍ ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتِ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ عَلْى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ ، يُرِيدُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ ، فقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ : فَجَرِّبْ بِنَفْسِكَ ، فَوَاللهِ لَئِنْ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرِنِ خَالِدُ بْنُ الْلَهَاجِرِ بَنِ سَيْفِ اللهِ: أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عَنْدَ رَجُلٍ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ، فَأَمَرَهُ بِهَا، فقالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ: مَهْلًا! قَالَ: مَا هِيَ؟! وَاللهِ لَقَدْ فُعِلَتْ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ: إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنِ اضْطُرَّ الْمُتَقِينَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةً: إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنِ اضْطُرَّ اللهِ عَنْ مَنْ مَنْ مَنْ بَنِي عَامِرٍ بِبُرْدَيْنِ أَحْمَرَيْنِ، ثُمَّ اللهَ اللهِ عَلْ عَنْ الْمُتَعْتِ فَى عَلْمِ رِبُولِ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى الْمُرَاّةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ بِبُرُدَيْنِ أَحْمَرَيْنِ، ثُمَّ اللهَ عَلْ اللهِ عَلْ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ عَلْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَنْ الْمُتَعْقِ عَلْ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ ال

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَسَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَنَا جَالِسٌ.

في هذا الحديث: أن عبد الله بن الزبير رَوَّكَ - وكان واليًا على مكة - قال: «إِنَّ نَاسًا أَعْمَى اللهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ اي: عبد الله بن عباس وهذه مبالغة من ابن الزبير وهذه مبالغة من ابن الزبير وهذه المسلق ممن نوَّر الله بصيرته وعلَّمه التأويل، ولكنه غلط في هذه المسألة، ولكلِّ جواد كبوة، وقيل: إن ابن عباس وها رجع عن الفتوى بحلِّ المتعة (١)،

⁽١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ ٢٥٩).

ولما قال ابن الزبير ما قال رد عليه ابن عباس بقوله: «إِنَّكَ لَجَلْفٌ جَافِ»، وهذه مقابلة بالمثل، وإلا فابن الزبير رفي ليس جافيًا، وليس قليل الفهم والعلم والأدب، بل هو عالم فاضل مؤدب، لكن الخصومة تحمل على مثل هذا الكلام.

وقوله: «فَلَعَمْرِي»: هذا تأكيد للكلام، وليس قسمًا.

وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْلَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ: نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ، وَقَالَ: «أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ، وَقَالَ: «أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أَعْطَى شَيْئًا فَلَا يَأْخُذُهُ».

[١٤٠٧] حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَخْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَالْخَسَنِ - ابْنَي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ - عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكُلِ طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكُلِ لَكُومِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

وَحَدَّثَنَاهُ عَبُدُ اللهِ بْنُ نُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلُ تَائِهُ، نَهَانَا رَسُولُ اللهِ عَلِيَّ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكِ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْر، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عَيَنْنَةَ، قَالَ زُهَيْرُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ، وَعَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ، وَعَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ، وَعَيْنَةَ عَنْ النَّهْرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ، وَعَنْ لَكُوم الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَحَدَّثَنَا كَعَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْجَسِنِ، وَعَبْدِ اللهِ - ابْنَي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيًّ - عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيًّ : وَشَهَابٍ عَنِ الْجَسَنِ، وَعَبْدِ اللهِ - ابْنَي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيًّ - عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيًّ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُلَيِّنُ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: مَهْلًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ : نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْخَسَنِ، وَعَبْدِ اللهِ- ابْنَي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ- عَنْ أَبِيهِمَا: أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَيْلِهِ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ مُتُعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكُلِ خُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ»، يعني: أن عليًّا ﷺ جمع بينهما بالخبر، وإن كان وقت تحريم كل منهما مختلفًا عن الآخر، فتحريم لحوم الحمر الإنسية كان يوم خيبر، وتحريم المتعة كان في غزوة الفتح على الصحيح (۱).



⁽١) فتح الباري، لابن حجر (٩/ ١٦٨ - ١٧١).

بَابُ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا فِي النَّاحِ

[١٤٠٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعَنْبِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَنْادِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمُرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمُرْأَةِ وَخَالَتِهَا».

وَحَدَّثَنَا لَحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْلُهَاجِرِ، أَخْبَرَنا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَرْاكِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ عَنْ عَرْاكِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُنَّ؛ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

[١٤٠٧] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعَنْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّ مَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ ابْنُ مَسْلَمَةَ : مَدَنِيًّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةً بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ ابْنُ مَسْلَمَةَ : مَدَنِيًّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةً بْنِ مُولِدٍ أَبِي هُرَيْرَةً سَهْلِ بْنِ خُنَيْفٍ - عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُولَيْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً وَاللهِ عَنْ قَلِي بَنْتِ الْآخِ، وَلا قَنْكَحُ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ الْآخِ، وَلا قَنْكَحُ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ الْآخِ، وَلا ابْنَةُ الْأَخْتِ عَلَى الْخَالَةِ».

[١٤٠٨] وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي قَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ الْكَعْبِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمُرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمُرْأَةِ وَخَالَتِهَا. قَالَ اللهُ شِهَابِ: فَنُرَى خَالَةَ أَبِيهَا، وَعَمَّةَ أَبِيهَا، بِتِلْكَ الْمُنْزِلَةِ.

وحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَعْنِي أَبُو مَعْنِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَعْنِي اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ يَعْنِي : «لَا تُنْكَحُ الْنَزْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ يَغْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةً؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ، بِمِثْلِهِ.

في هذه الأحاديث: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، والتحريم جاء فيها بصيغتين:

الصيغة الأولى: قول النبي ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمُزْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمُزْأَةِ

والصيغة الثانية: هي «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»، والنهي للتحريم؛ فلا يجمع بين بنت الأخ والعمة، ولا بين بنت الأخت والخالة، فإذا كان معه زوجة فلا يتزوج عليها عمتها ولا خالتها، وإذا وقع عقد بينهما في وقت واحد بطل العقد، وسواء كانت العمة عمة الأب، أو عمة الجد، أو عمة أبي الجد، وكذلك الخالة، سواء كانت خالة الأم، أو خالة الجدة، أو خالة أم الجدة، كما قال ابن شهاب، وهو الصواب.

والحكم واحد، سواء كان من النسب، أو من الرضاع؛ لقول النبي ﷺ: «يَحْرُمُ مِنِ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنِ النَّسَبِ» (١).

وسواء جمع بينهما بعقد النكاح أو بملك اليمين؛ لعموم الحديث.

وهذا الحكم وهو النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها مما استقلت به السنة، ولم يرد في القران الكريم، وهو مخصّص لقوله تعالى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَآةَ ذَلِكُمْ مَا وَمَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَمَنَاتُكُمْ وَمَنَاتُكُمْ وَالنَّاتُ وَعَمَّاتُكُمْ وَالنَّاتُ وَعَمَّاتُ مَن النِسَاءَ الآية ٢٤]، ثم قال: ﴿ وَأُحِلَ لَكُمْ مَّا وَرَآةَ ذَلِكُمْ مَا وَرَآةَ ذَلِكُمْ عَلَى السنة لها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن تأتي السنة موافقة ومقررة ومؤيدة لما جاء حكمه في القرآن العزيز، كوجوب الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج. . . إلخ.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧).

الحالة الثانية: أن يأتي الحكم في القرآن مجملًا، ثم تأتي السنة بتفصيله، أو عامًّا، ثم تأتي السنة بتقييده، أو مطلقًا، ثم تأتي السنة بتقييده، كتفصيل بيان الصلوات الخمس وأوقاتها وعدد ركعاتها، وفي الزكاة كبيان الحول والأنصباء... إلخ.

الحالة الثالثة: أن تُنشِئَ السنة أحكامًا جديدة ليست في القرآن، كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وتحريم كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير... إلخ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِئَ صَحْفَتَهَا وَلْتَنْكِحْ؛ فَإِنَّمَا لَيَا مَا كَتَبَ الله لَهَ لَهَا».

وحَدَّثَنِي مُحْرِزُ بْنُ عَوْنِ بْنِ أَبِي عَوْنٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمُرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِئَ مَا فِي عَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا، أَوْ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِئَ مَا فِي صَحْفَتِهَا، فَإِنَّ اللهَ ﷺ رَازِقُهَا.

حَدَّثَنَا كُمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِع - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - وَابْنِ نَافِع قَالُوا: أَخْبَرَنا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةً عَنْ عَمْرِو بْنِ الْمُثَنَّى - وَابْنِ نَافِع قَالُوا: أَخْبَرَنا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةً عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ أَبْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمُرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

سومه إذا ركن إلى السوم، فإذا سام شخص السلعة بمائة، ثم سكت البائع، فمعناه: أنه ركن إلى هذا، فلا يسوم أحد عليه؛ أما إذا قال: من يزيد؟ فمعناه: أنه لم يرض بالسوم، فلا بأس - حينئذ - بالسوم على السوم الأول. وقوله: «وَلا تَسْأَلُ الْرَأَةُ طَلَاقَ أُحْتِهَا لِتَكْتَفِئَ صَحْفَتَهَا وَلْتَنْكِحْ؛ فَإِنَّا لَهَا مَا كَتَب اللهُ لَهَا»، يعني: إذا خطب رجل امرأة فإن أهل المخطوبة يقولون: لا بأس أن نزوجك، بشرط أن تطلق زوجتك الأولى وأم أولادك، وهذا حرام عليهم، بل إما أن يزوجوه، أو يردوه، أما أن يشترطوا طلاق زوجته الأولى فهذا لا يجوز؛ سواء قالته المخطوبة، أو وليها، وإنما يفعلون ذلك حتى نكون لها ما كان للأولى من العِشرة والنفقة، وعليهم ألا يفعلوا ذلك؛ فإن لها ما قُدِّر لها، وفي اللفظ الآخر في الحديث: «فَإِنَّ اللهَ عَيْلُ رَازِقُهَا»، وقد جعل هذا بعض الناس يلجَوُون إلى بعض الحيل، فيطلق زوجته الأولى، فإذا عقد له على الجديدة راجع الأولى، وهذا بسبب هذا الشرط.



بَابُ تَحْرِيم نِكَاحِ الْحُرِم، وَكَرَاهَةِ خِطْبَتِهِ

[١٤٠٩] حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعِ عَنْ نُبَيْهِ ابْنِ وَهْبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ ابْنِ وَهْبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ ابْنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَخْضُرُ ذَلِكَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فقالَ ابْنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْقِ: «لَا يَنْكِحُ أَبَانُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْقِ: «لَا يَنْكِحُ اللهِ عَيْدُ وَلَا يَنْكُح، ولَا يَخْطُبُ».

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعِ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مَعْمَرٍ، نَافِعِ، حَدَّثَنِي نُبَيْهُ بْنُ وَهْبِ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ - وَهُوَ عَلَى الْمُوسِمِ - فقالَ: أَلَا أُرَاهُ أَعْرَابِيًّا ؟ إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَنْكِح، وَلَا يُذْكَح، أَخْبَرَنا بِذَلِكَ عُثْمَانُ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الله عَلَى الله عَلْمَانًا عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْمَانًا عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى الله عَلْمَانًا عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَانًا عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْهَ اللهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَانًا عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عِلْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَالَهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ ع

في هذا الحديث: تحريم نكاح المحرم، فقوله: «لا يَنْكِح»، يعني: لا يَعْقِد النّكاحَ لغيره، بأن يَعْقِد النّكاحَ لغيره، بأن يَعْقِد الزواج لابنته، أو أخته، وسواء كان المصحرم الزوج، أو الزوجة، أو العاقد، أو الشاهد، فكل منهم ليس له ذلك، فالرجل ليس له أن يتزوج وهو محرم، والمرأة ليس لها أن تتزوج وهي محرمة، والولي ليس له أن يَعْقِد النكاح وهو محرم.

ولا يخطب- أيضًا- لأن الخطبة وسيلة إلى النكاح، كما أن العقد وسيلة إلى الجماع، وهما محرَّمان على الْمُحْرِم.

والنهي هنا يقتضي الفساد، فإذا تزوج يكون العقد فاسدًا، لكن ليس عليه فدية، ويجدد العقد بعد التحلل من الإحرام.

قوله: «أَلَا أُرَاهُ أَعْرَابِيًا»، أي: أظنه أعرابيًا؛ لأن الغالب أن الأعراب لا يعرفون الأحكام الشرعية؛ ومعنى كلامه: كيف يطلبون أن أَحْضُر زواجًا ونحن في موسم الحج مُحْرِمون؟! كأنه أعرابي جاهل لا يفهم أن المحرم لا ينكح ولا يُنكح.

وأهل البادية لبعدهم عن الذكر وعن سماع المواعظ يحصل عندهم جفاء وجهل؛ ولهذا قال الله تعالى فيهم: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجَدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ ٱللهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: الآية ١٩٧]؛ وقد جاء في الحديث: ﴿ وَلَا يَؤُمَّ أَعْرَابِي مُهَاجِرًا ﴾ وإن كان فيه بعض الضعف (٢).



⁽١) أخرجه ابن ماجه (١٠٨١)، والبيهقي في الكبري (٥٥٧٠).

 ⁽٢) قال البيهقي- بعد إخراجه للحديث-: «عبد الله بن محمد هو العدوي (يعني: أحد رواته) منكر
 الحديث، لا يُتابَع في حديثه، قاله محمد بن إسماعيل البخاري».

وحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. ح، وحَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَعْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ عَنْ مَطَرٍ، وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ نَافِعِ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَنْ مَطَرٍ، وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ نَافِعِ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْهِ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَخْطُبُ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ - يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَ عَيْ اللَّهِ - قَالَ: «الْلُحْرِمُ لَا يَنْكِح، ولَا يَخْطُبُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْلَكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبِ: أَنَّ عُمَرَ ابْنَهُ طَلْحَةَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي ابْنَ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مَعْمَرٍ: أَرَادَ أَنْ يُنْكِحَ ابْنَهُ طَلْحَةَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي ابْنَ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مَعْمَرٍ: أَرَادَ أَنْ يُنْكِحَ ابْنَهُ طَلْحَةَ بِنْ عُمَرَ الْحَاجِّ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانِ إِنِّي قَدْ الْحَجِّ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ - يَوْمَئِذٍ - أَمِيرُ الْحَاجِّ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانِ إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ، فَأُحِبُ أَنْ تَعْضَرَ ذَلِكَ، فقالَ لَهُ أَبَانُ: أَلَا أَرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًا؟ إِنِي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ يَقُولُ: قال رَسُولُ اللهِ أَرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًا؟ إِنِي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قال رَسُولُ اللهِ أَرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًا؟ إِنِي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قال رَسُولُ اللهِ الْرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًا؟ إِنِي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قال رَسُولُ اللهِ اللهِ اللهُ كَرَاقِيًا جَافِيًا؟ إِنِي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قال رَسُولُ اللهِ اللهَ يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ».

قوله: «أَلَا أَرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًا؟»: قال النووي: «هكذا هو في جميع نسخ بلادنا: عراقيًّا، وذكر القاضي: أنه وقع في بعض الروايات: «عراقيًّا»، وفي بعضها: «أعرابيًّا»، قال: وهو الصواب، أي: جاهلًا بالسنة، والأعرابي: هو ساكن البادية، قال: وعراقيًّا هنا خطأ إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة - حينئذٍ - جواز نكاح المحرم فيصح عراقيًّا، أي: آخذًا بمذهبهم في هذا جاهلًا بالسنة، والله أعلم»(۱).

⁽١) شرح مسلم، للنووي (٩/ ١٩٦-١٩٧).

الله المَّا وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَه، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ تَزَوَّجَ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعْتَاءِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَه، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ نُحْرِمٌ،

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيَّ، فقالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ: أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارِ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعْتَاءِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعْتَاءِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ عَنْ مَيْمُونَةَ وَهُوَ نُحْرِمً.

[١٤١١] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ الْأَصَمِّ، حَدَّثَنَا يَمْيُمُونَةُ بِنْتُ ابْنُ حَازِم، حَدَّثَنْنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْخَارِثِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةً ابْنِ عَبَّاسٍ.

في هذا الحديث: أن ابن عباس والمسالة علم المسألة المسألة المسألة النبي ا

ومن العلماء من تأول الحديث، وقالوا: إن معنى تزوجها وهو محرم، يعني: وهو داخل الحرم، ومن كان داخل الحرم يقال له: محرم (١٠).

⁽١) الشَّافي في شرح مسند الشافعي، لابن الأثير (٣/ ٣٥٢)، مرقاة المفاتيح، للمباركفوري (٩/ ٣٥٥).

وقد استدل بهذا الحديث أبو حنيفة وأهل الكوفة (۱) على جواز نكاح المحرم، وقالوا: إنه لا بأس به، والصواب: أن هذا وهم، ولو سلَّمنا بصحته فيجاب عنه بأحد وجهين:

الأول: أن النهي هنا للتنزيه.

* * *

⁽١) المبسوط، للسرخسي (١/ ١٩١).

بَابُ تَحْرِيمِ الْخِطْبَةِ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتُّركَ

[١٤١٢] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْح، أَخْبَرَنا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمْرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ» [خ: ١٤١٦] عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبْ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ» [خ: ١٤٥٦] وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، قَالَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ قَالَ: «لَا يَبعِ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، جَهَذَا الْإِسْنَادِ، وَحَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ الْجِحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا خَادُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِع، جَذَا الْإِسْنَادِ.

[١٤١٣] وحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ زُهَيْرٌ؛ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَ عَلْمَ الرَّجُلُ النَّبِيَ عَلَى بَيْعِ مَا فِي يَتَنَاجَشُوا، أَوْ يَجْلُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلِ الْمُرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِئَ مَا فِي إِنَائِهَا، أَوْ مَا فِي صَحْفَتِهَا.

زَادَ عَمْرٌ وَفِي رِوَايَتِهِ: وَلَا يَسُمِ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

وَحَدَّثَنِي حَرَّمَلَةُ بْنُ يَعْيَى، أُخْبَرَنا ابْنُ وَهْبٍ، أُخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ اللهِ وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعِ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا يَغْطُبِ الْمَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ الْأُخْرَى لِتَكْتَفِئَ مَا فَي إِنَائِهَا»،

وَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى.ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

رَافِعِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: «وَلَا يَزِدِ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ». مَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَدَّثَنَا يَعْمَرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حُدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حُدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَالَ: «لَا يَسُمِ الْلُسْلِمُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ، وَلَا يَعْمُ بُعْلُبْ عَلَى خَطْبَتِهِ».

وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْعَلَاءِ، وَسُهَيْلِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقٍ، وَحَدَّثَنَاهُ لَحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي مَحَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي مَحَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَلّا لَهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَبِي صَلّامٍ أَخِيهِ، وَطَلِح عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ عَيْ إِلّا أَنْهُمْ قَالُوا: «عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ، وَخِطْبَةِ أَخِيهِ».

[١٤١٤] وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ عَنِ اللَّيْثِ، وَغَيْرِهِ عَنْ يَنِد بْنِ شِمَاسَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ - عَلَى الْمُنْبَرِ - يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ فَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ».

قوله: «لَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ» وفي الرواية الأخرى: «فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَنْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»: كأن يقول لمن اشترى سلعة من شخص بمائة وهو في مدة الخيار -: رُدَّ السلعة، وأنا أبيعك أحسن منها بأقل من ثمنها. وقوله: «حَتَّى يَذَرَ»، أي: حتى يترك.

وقوله: «وَلا يَخْطُبْ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ»: خَطَبَ يَخْطُبُ بفتح الطاء في الماضي، وضمها في المضارع، سواء أُريد به خُطبة الموعظة، أو خِطبة النكاح، أما المصدر فهو الخِطبة بكسر الخاء في خِطبة النكاح، وبضمها في خُطبة الموعظة.

وفي هذا الحديث: أنه لا يخطب المسلم على خطبة أخيه؛ لأنه يؤدي إلى الشحناء، وفي اللفظ الآخر: «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ»، أي: إلا أن يأذن الخاطب الأول، أو أن يرده أهل المخطوبة، فإذا ردوه فلا بأس بذلك، والأصل في النهى التحريم.

قال النووي تَغْلَلْهُ: «هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه، وأجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح للخاطب بالإجابة، ولم يأذن ولم يترك، فلو خطب على خطبته وتزوج- والحالة هذه- عصى وصح النكاح ولم يُفسخ، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور»(١).

مسألة: في حكم خطبة المسلم كتابيةً علم خطبتها لكتابي قبله:

يجوز للمسلم- وقد علم أن كتابية خطبها كتابي قبله- أن يخطبها عليه، ولكن النووي تَغْلَلُهُ يرى أنه ليس للمسلم ذلك؛ لأن كلمة (أَخِيه) خرجت مخرج الغالب، ولأن النهي إنما جاء لما يؤدي إليه ذلك من العداوة والبغضاء، والعداوة بيننا وبين اليهود لا شك باقية، إلا إذا قيل من جهة أن بيننا وبينهم عقدًا وعهدًا، فلا ينبغي أن يكون بيننا وبينهم عداوة (٢).

والصواب: الجواز لأن المسلم أولى من الكتابي بخطبتها.

قوله: «أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْ اللَّهِ الْهُ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادِ»: هو أن يأتي رجل من خارج البلد معه سلعة يريد أن يبيعها بسعر يومها، ثم يأتي رجل من أهل البلد، فيقول: أعطني السلعة أنا أبيعها لك، فليس له ذلك؛ لأن الذي قَدِم البلد يريد أن يبيعها بسعر يومها برخص للناس، وهذا الذي جاء من البلد يريد أن يبيعها ليشدد على الناس، فيبيعها بثمن غالٍ، ولا يجوز له ذلك.

والمراد بالبادي: من يَقْدُم إلى البلد، سواء كان من البادية أو من غيرها، والمراد بالحاضر: من كان بالبلد.

⁽١) شرح مسلم، للنووي (٩/ ١٩٧).

⁽٢) شرح مسلم، للنووي (٩/ ١٩٩).

لكن إذا جاء البادي وقال لفلان: بعها لي، ففي هذه الحالة لا بأس؛ لأنه هو الذي أراد أن يترك السلعة عنده.

وقوله: «أَوْ يَتَنَاجَشُوا»، الناجش: هو الذي يزيد في السلعة ولا يريد شراءَها، بل يريد أن يضر المشتري، أو ينفع البائع، فلا يجوز له ذلك؛ لأن هذا يؤدي إلى الشحناء والعداوة.



بَابُ تَحْرِيم نِكَاحِ الشَغِّارِ وَبُطْلَانِهِ.

[١٤١٥] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنْ رَسُولَ اللهِ عَلَى مَنِ الشِّغَارِ، وَالشِّغَارُ: أَنْ يُزَوِّجُ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. [خ: ١١٥] وحَدَّثَنِي زُهَيُرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ بِمِثْلِهِ، عَلَيْثِ اللهِ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعِ: مَا الشِّغَارُ؟. وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّمْنِ السَّغَارِ. وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعِ عَنِ الشِّغَارِ. وَحَدَّثَنَا يَعْنَى بُنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ أَيْ يَعْنَى الشَّغَارِ. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَنْ الشَّغَارِ. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ الشَّغَارِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّيْبَ عَنْ الشَّغَارِ. وَابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّيْبَ عَنْ السَّغَارِ فَي الْإِسْلَامِ». وَكَذَّتَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَيْفِ عَنِ الشَّغَارِ فَي الْإِسْلَامِ اللهِ عَنِ الشَّعَارِ فَي الْشَعْرَ فَي الشَّغَارِ فَي الْإَنْ نَادِهُ وَلَي الزَّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ الشَّغَارِ فَي الشَّغَارِ فَي الْوَلَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ الشَّغَارِ فَي الشَّغَارِ اللهِ عَنْ أَبِي النَّالِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ الشَّهَ عَنْ الشَّعَارِ اللهُ عَنْ أَيْ اللَّهُ عَنْ أَيْ اللْهُ عَنْ الشَّولُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ الْمَامَةُ عَنْ الشَّعْرَا اللهُ اللهُ الْوَالْقَالَ اللْهَا الْمُعْرَا الْمُ الْعَلَى الْمُولُولُولُولُولُولُهُ الْمُنْ الْمُولِ السَّعَال

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ؛ وَالشِّغَارُ؛ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ؛ زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ، وَأُزَوِّجُكَ أُخْتِي. وَأُزَوِّجُكَ أُخْتِي.

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُّرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ- وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ- بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ ابْنِ نُمَيْرٍ.

[١٤١٧] وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ. ح، وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ الشِّغَارِ.

أصل الشغار: الخلو، من قوله: شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول. وشغرت المرأة إذا رفعت رجلها في الجماع. ويقال: شغر البلد إذا لم يكن له والٍ. ووظائف شاغرة، أي: خالية.

في هذا الحديث: تحريم نكاح الشغار، والشغار- كما قال ابن نمير-: «أَنْ يَقُولَ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ، وَأُزَوِّجُكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ، وَأُزَوِّجُكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ، وَأُزَوِّجُكَ أَبْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ، وَأُزَوِّجُكَ أَبْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ، وَأُزَوِّجُكَ لَهٰذه، حتى أما تفسير لو كان بينهما صداق، ما دام قد اشترط: لا أزوجك حتى تزوجني، أما تفسير نافع للشغار: به أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقً» فهذا ضعيف، وليس بوجيه؛ والصواب: تفسير ابن نمير.

والحكمة من هذا النهي: أن فيه ظلمًا للمرأة؛ لأن الإنسان- حينئذٍ- لا ينظر إلّا إلى مصلحة نفسه، يقول: لا أزوجك حتى تزوجني، وقد يزوجها من يكبرها في السن وهي لا ترضى به؛ من أجل أن يزوجه الثاني بنته، أو أخته.

والشغار حرام؛ لما فيه من ظلم المرأة، والعقد فاسد، فيجب أن يفرق بينهما، إلا إذا صارت كل زوجة راضية بزوجها، فيجدد العقد وتستحق المرأة مهرًا جديدًا.



بَابُ الْوَفَاءِ بِالشُّروطِ فِي النكَّاحِ

[١٤١٨] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِلِا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح، وَحَدَّثَنَا يُعَيِّى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ الْأَحْمَرُ. ح، وَحَدَّثَنَا يُحَيِّى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيِّ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيِّ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيِّ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيِّ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرُطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

هَذَا لَفْظُ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: «الشُّرُوطِ». [خ: ٢٧٢١]

قوله: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»: لأنه قد أحل للإنسان فرج المرأة بالمهر والشروط، فإذا شرطت عليه شرطًا معينًا فيجب أن يفي به؛ فلو شرطت عليه أن لا يخرجها من بلدها، أو أن لا يتزوج عليها، فلا بد أن يفي به، وإن لم يفِ به فلها الخيار.



بَابُ اسْتِئْذَانِ الثَّيبِّ فِي النصَّاحِ بِالنُّطْقِ، وَالْبِصُرِ بِالسُّكُوتِ

[١٤١٩] حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةً، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْإِيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْإِيْمُ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسُكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسُكُتَ».

وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ
ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ ح، وحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنا عِيسَى - يَعْنِي الْبُنَ يُونُسَ - عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ح، وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنُ يُعَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ح، وحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ ابْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنا يَعْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةً، كُلُّهُمْ عَنْ يَعْيَى بْنِ أَبِي الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنا يَعْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةً، كُلُّهُمْ عَنْ يَعْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ، وَإِسْنَادِهِ، وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ، وَإِسْنَادِهِ، وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ، وَشَيْبَانَ، وَمُعَاوِيَةً بْنِ سَلَّام فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

[١٤٢٠] حَدَّثَنَا أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ. ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرِيْجِ قَالَ: قَالَ ذَكُوانُ - مَوْلَى عَائِشَةَ -؛ سَمِعْتُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ذَكُوانُ - مَوْلَى عَائِشَةَ -؛ سَمِعْتُ عَلْ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ عَنِي الْجَارِيَةِ يُنْكِحُهَا أَهْلُهَا، أَتُسْتَأْمَرُ عَائِشَةَ تَقُولُ: فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ عَنِي «نَعَمْ، تُسْتَأْمَرُ»، فقَالَت عَائِشَةُ: فَقُلْتُ اللهَ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ اللهَ عَلَيْهَ إِنْهُمَا إِذْهُمَا إِذَا هِي سَكَتَتْ». لَهُ: فَإِنَّمَا تَسْتَحْيِي، فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِي سَكَتَتْ».

[١٤٢١] حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالًا: حَدَّثَنَا

مَالِكُ.ح، وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكِ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْفَصْلِ عَنْ نَافِع بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكُرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنَهَا صُمَاتُهَا»؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَغِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْفَضْلِ، سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُغْبِرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَىٰ قَالَ: «الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكُرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا». «الثَّيِّبُ أَحَقُّ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكُرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «الثَّيِّبُ أَحَقُّ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «الثَّيِّبُ أَحَقُّ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «الثَّيِّبُ أَحَقُّ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «الثَّيِّبُ أَحَقُ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكُرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»، وَرُبَّمَا قَالَ: «وَصَمْتُهَا إِقْرَارُهَا».

في هذه الأحاديث: أنه لا بد من أخذ إذن المرأة في الزواج، سواء كانت ثيبًا، أو بكرًا، لكن إذا كانت ثيبًا فإنها تُستأمَر وتتكلم؛ لأن ممارستها للرجل واختلاطها به أزال عنها كمال الحياء، أما البكر التي لم تتزوج فيكفي سكوتها، وإن ضحكت، أو بكت، فهو- أيضًا- إذن؛ لأنه من الممكن أن يكون بكاؤها حياءً وضحكها حياءً - أيضًا.

وقال ابن حزم: «كل ثيب فإذنها في نكاحها لا يكون إلا بكلامها بما يعرف به رضاها، وكل بكر فلا يكون إذنها في نكاحها إلا بسكوتها، فإن سكتت فقد أذنت ولزمها النكاح، فإن تكلمت بالرضا، أو بالمنع أو غير ذلك فلا ينعقد بهذا نكاح عليها»(١)، وهذا من جمود الظاهرية، جمدوا في الفروع وأوَّلوا الأصول، والعكس كان بهم أحسن.

⁽١) المحلى، لابن حزم (٩/ ٤٧١).

وفي لفظ آخر: «الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا في نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا» (١)، وهو صريح في أن البكر يستأذنها أبوها، وغير الأب من باب أولى.

وفي هذه المسألة قولان للعلماء:

القول الأول: ذهب الأحناف والمالكية وقول عند الحنابلة: أن للأب أن يجبر البكر، ولا يستأذنها، قالوا: لأنه كامل الشفقة بها، فيكون الاستئذان مستحبًّا وليس واجبًا "، وألحق الحنابلة بالأب الجد - أيضًا - وما عدا الأب من الأولياء فمحل اتفاق أنه لا بد أن يستأذنها، وأما الثيب فلا بد أن يستأذنها وليها سواء كان أبوها أو غيره بالاتفاق.

القول الثاني: مذهب الشافعي وهو الصواب: أنه يجب الاستئذان في البكر والثيب على السواء (٣)، وهو اختيار سماحة شيخنا قال ابن القيم كَلْلَهُ: (٠٠٠ إن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل شيء من مالها إلا برضاها، ولا يجبرها على إخراج اليسير منه بدون رضاها، فكيف يجوز أن يرقّها، ويُخرج بُضْعَها منها بغير رضاها إلى من يريده هو، وهي من أكره الناس فيه، وهو أبغض شيء إليها؟! ومع هذا فينكحها إياه قهرًا بغير رضاها إلى من يريده، ويجعلها أسيرة عنده (٤).

مسألة: في اشتراط الولي في النكاح قولان:

القول الأول: مذهب الجماهير أنه لا يصح النكاح إلا بولي (٥).

⁽١) أخرجه مسلم (١٤٢١).

⁽٢) فتح القدير، لابن الهمام (٣/ ٢٦١)، المدونة، لمالك (٢/ ١٠٠)، الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٥٥- ٥٥).

⁽٣) النجم الوهاج، للدميري (٧/ ٧٠- ٧١).

⁽٤) زاد المعاد، لابن القيم (٨٩/٥).

⁽٥) الرسالة، لابن أبي زيد القيرواني (ص٨٩)، المجموع، للنووي (١٦/ ١٤٦)، المغني، لابن قدامة (٧/ ٦).

القول الثاني: مذهب الأحناف وأهل الكوفة إلى أنه يصح نكاح المرأة بدون ولي (١)، واستدلوا بأن الأيم أحق بنفسها من وليها، أي: أن لها أن تزوج نفسها بدون ولي، وقالوا: هذا دليل على عدم وجوب الولي، وأنه يجوز لها أن تزوج نفسها، أو أن توكِّل أحدًا يزوجها، وهذا قول ضعيف، بل باطل؛ فقد جاء في الأحاديث الصحيحة أنه لا بد من الولي، وفي الحديث الآخر: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الزَّائِيةَ هِيَ الَّتِي تُورِّجُ نَفْسَهَا» وَلِي الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الزَّائِيةَ هِي الَّتِي تُرُوِّجُ نَفْسَهَا بَاطِلٌ، فَيكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَحَلَ بِهَا فَلَهَا المَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ فَلَ الْمَرْأَةِ نَكَحَتُ بِعَيْرِ إِذْنِ وَلِيُهَا فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيكَاحُهَا بَاطِلٌ عَلَى اللّهَا اللّهُرُ بِمَا اللّهُ عَلَى اللّهَا اللّهُ وَلِيّ لَهُ اللّهُ وَلِي مَنْ لَا وَلِيّ لَهُ اللّهُ وَلَيْ لَهُ اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَيْ لَهُ اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَى اللّهُ عَلَى المرأة ضعيفة قد تنخدع، ثم إن في هذا امتهانًا لها، والله تعالى كرّمها وصانها، وجعل لها وليًّا ينظر لمصالحها، فالرجل أكمل فظرًا وعقلًا وتأملًا من المرأة.

تنبيه: وقد أخذ بعض الناس بمذهب الأحناف، حتى صار ذلك من أسباب الفساد، وفي بعض البلدان تزوج المرأة نفسها ولا يعلم بها أبواها، وتنتقل إلى بلد آخر، ثم تكتب لوالديها: أني تزوجت في البلد الفلاني، ولا شك أن هذا مخالف للنصوص، وهو سبب لشر عظيم، كما أن المرأة قد يخدعها الرجل ويجلس معها مدة، ثم يتركها مدة حياته، ويلصق بها العار، وقد يتزوجها زواج متعة مؤقتًا، ثم ينصرف عنها وتنصرف عنه، وكل هذا من أسباب عدم الالتزام بالولي، والتفلت من هذا من أسباب شيوع الفواحش، وهو شبيه بالزني، فلا يجوز لامرأة أن تتزوج بدون ولي.

⁽۱) العناية، للبابرتي (٣/٢٥٦)، المبسوط، للسرخسي (٥/١٠)، بدائع الصنائع، للكاساني (٢/ ١٠).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٤٢٠٥)، وأبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩).

وأما قوله: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»: فهو مجمل، ومعناه: أنها أحق في الإذن؛ فلو اختارت المرأة كفوًا، واختار الولي كفوًا آخر، فيقدم اختيارها، فهي أحق بنفسها، ولو أراد الولي أن يزوجها برجل وهي لا تريده فلا تُجبر، هذا معنى أنها أحق بنفسها، وليس معنى ذلك: أن تزوج نفسها بدون ولي، وإذا أراد الولي كفوًا، وأرادت هي غيرَ كفوٍ فلا يطيعها وليها.

ولا يصح الزواج إلا بحضور أربعة، هم: الولي، والزوج، وشاهدان. ولي يعقد النكاح، وزوج يَقْبل، وشاهدان على هذا، ولا بد من رضاها، وهناك شروط أخرى كتعيين المرأة، فتُعيَّن بقوله: أزوج ابنتي فلانة - يُعَيِّنها - إلا إذا لم يكن له إلا بنت واحدة، فيقول: زوَّجتك ابنتي، فيكفي، أما إذا كان له عدة بنات فلا بد أن يعينها، أو يسميها، أو يصفها؛ كأن يقول: ابنتي الطويلة، أو الكبيرة، أو الصغيرة، ولا بد - أيضًا - من المهر، وهذا هو الصواب.

قوله: «وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»: البكر تستحي غالبًا، فتكون علامة قبولها أن تصمت بخلاف الثيب؛ لأنها قد خف الحياء منها؛ لممارستها للرجل، فإن تكلمت البكر يكون هذا من باب أولى، خلافًا لابن حزم، كما تقدم.

ومن أمثلة جمود الظاهرية على النص مذهبهم في قوله على: «لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» (١)، حيث ذهبوا إلى أن الإنسان إذا بال في الماء مباشرة فينجس، لكن إذا بال في إناء، ثم صبه في الماء فلا يضر؛ لأن النبي على قال: «لا يَبُولَنَّ».

وقالوا أكثر من هذا- أيضًا-: أنه لو تغوط لا يضر؛ لأن الرسول ﷺ قال: «لَا يَتُولَنَّ» ولم يقل: لا يتغوط، وهذا لا شك جمود (٢).

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢).

⁽٢) المحلى، لابن حزم (١/ ١٣٩ - ١٤٠).

بَابُ تَرُّوبِجِ الْأَبِ الْبِكْرَ الصَّغِيرَةَ

[١٤٢١] حَدَّثَنَا أَبُو كُرِيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَت: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللهِ عَنْ أَبِي لُسِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْع سِنِينَ، قَالَتْ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَوُعِكْتُ شَهْرًا، فَوَقَ شَعْرِي بِنْتُ تِسْع سِنِينَ، قَالَتْ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَوُعِكْتُ شَهْرًا، فَوَقَ شَعْرِي بُمْدَةً، فَأَتَتْنِي أُمُّ رُومَانَ، وَأَنَا عَلَى أُرْجُوحَةٍ وَمَعِي صَوَاحِبِي، فَصَرَحَتْ بُمَيْمَةً، فَأَتَتْنِي أُمُّ رُومَانَ، وَأَنَا عَلَى أُرْجُوحَةٍ وَمَعِي صَوَاحِبِي، فَصَرَحَتْ بِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَدْرِي مَا تُرِيدُ بِي، فَأَخَذَتْ بِيَدِي فَأَوْقَفَتْنِي عَلَى الْبَابِ، فَقَلْتُ: هَهْ هَهْ، حَتَّى ذَهَبَ نَفْسِي، فَأَدْخَلَتْ بِيَدِي فَأَوْقَفَتْنِي عَلَى الْبَابِ، فَقُلْتُ: هَهْ هَهْ، حَتَّى ذَهَبَ نَفْسِي، فَأَدْخَلَتْنِي بَيْتًا، فَإِذَا نِسُوةٌ مِن الْاَنْفِ أَنْ الْمَاكِةُ وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَقَلْنَ: عَلَى الْجَارِهِ وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَقُلْنَ: عَلَى الْجَارِهِ وَالْبَرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَقُلْنَ: عَلَى الْمَتْنِي إِلَيْهِنَّ، فَلَمْ يَرْعُنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللهِ عَلَى ضَحَى، فَلَمْ يَرْعُنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللهِ عَلَى فَتَى الْمُعْنَى إِلَيْهِنَ أَنْ اللهُ اللهُ الْمَالُمُنْنِي إِلَيْهِ فَعَسَلْنَ رَأْسِي وَأَصْلَحْنَنِي، فَلَمْ يَرْعُنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللهِ عَلَى الْمَالِمُ فَيْنِي إِلَيْهِ.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُزوَةَ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا عَبْدَة - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَان - عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَت: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتِّ سِنِين، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْع سِنِينَ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بَنُ مُمَيْدٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَزُقَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَزُقَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ شَان عَشْرَةَ. وَهِيَ بِنْتُ شَان عَشْرَةَ. وَحَدَّثَنَا يَعْيَى فَلْ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو وَحَدَّثَنَا يَعْيَى فَإِسْحَاقُ بَنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَعْيَى وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَعْيَى وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْآعُمشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْآسُودِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَت: تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَاتَ عَنْهَا

في هذا الحديث جملة من الفوائد، منها:

1- قوله: «وَلُعَبُهَا مَعَهَا»: استدل به بعضهم على جواز اللَّعَبُ، ولو كان فيها صور، وقالوا: هذا مستثنى من أحاديث النهي عن الصور واقتنائها؛ لأنها تمنع دخول الملائكة، وقيل: إن هذا كان أولًا قبل النهي عن الصور، وهذا ليس صريحًا في أن اللَّعب كان فيها صور، وكانت اللعب التي تلعب بها عائشة والله عن العهن ومن العظام؛ وكان البنات يأتين بشيء من الخرق والعظم ويُلبسنها ويجعلن الخرق البيض، ويقولون: هذا رَجُل، والخرق الملونة يقولون فيها: هذه امرأة، لكن هذا ليس مثل الصور الموجودة في العصر الحاضر، فهذه تشبه إلى حد كبير الآدمي والآدمية؛ لدرجة أنك لا تفرق بينها وبين الطفل، وفيها صوت مثل صوت الطفل، فينبغي تركها، أو قطع رأسها.

٢- ما وهب الله عائشة من العلم في مدة قصيرة وهي صغيرة، فقد مات عنها عنها وقعي بنت ثمان عَشْرَة»، أي: أقامت في معه ما يقارب تسع سنين حفظت فيها من العلم الشيء الكثير، فكانت في أفقه امرأة، وكان الصحابة يرجعون إليها إذا حصلت مشكلة، وإن كان لها بعض الأوهام، لكنها كانت فقيهة.

٣- احتجاج أهل العلم به في جواز تزويج الأب خاصة - ابنته الصغيرة التي لم تبلغ سبع سنين بالكفؤ؛ لأنه كامل الشفقة عليها، أما غير الأب فليس له أن يزوج الصغيرة، ولا بد أن ينتظرها حتى تبلغ وتُستأذن، وقد فعل أبو بكر الصديق وَ الشيئ هذا، فإنه زوَّج النبيَّ عَلَيْ عائشة وَ الله وهي بنت ست سنين، وفي اللفظ الآخر: «أَن النبي الله تَزَوَّجَهَا وَهِي بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ»، ويجمع بينهما بأنها كانت بنت ست سنين وأشهر، فمن قال: ست سنين ألغى الكسر، ومن قال: سبع سنين جبر الكسر، وقد تزوجها وعقد عليها في مكة، ودخل عليها في المدينة وهي بنت تسع، ولكنها كانت شابة، كما قال

القاضي: «قال الداودى: وكانت عائشة قد شبَّت شبابًا حسنًا»(١)، أي: كانت تتحمل وتطيق الجماع، أما إذا كانت البنت لا تتحمل، فلا تزف للزوج حتى تتحمل.

3- أنه أتتها أمها أم رومان، وهي في أرجوحة تلعب مع الأطفال، فصرخت بها ونادتها، وكانت عائشة قد أصابها مرض، وُعكت شهرًا لما قدمت المدينة أصابتها حمى حتى سقط شعرها، وكان كثير من الصحابة لما قدموا المدينة أصابتهم حمى المدينة، ثم بعد ذلك لما شفيت صار الشعر ينبت من جديد فوفى، يعني: صار إلى بعد أذنيها، فأخذتها أمها وأسلمتها نسوة من الأنصار، فقلن: على الخير والبركة، فغسلن رأسها ووجهها، ثم أسلمنها للنبي على فدخل عليها ضحى؛ قالت: «فَلَمْ يَرُعْنِي إِلّا وَرَسُولُ اللهِ عَلَيْ ضُحَى، فَأَسْلَمْنَنِي إِلَيْهِ».

٥- الدعاء للمتزوج؛ يقال: على الخير والبركة، وعلى خير طائر،
 والطائر يطلق على الحظ من خير، أو شر.

٦- أن الصغيرة ليس لها إذن في هذه الحالة.

٧- أنه لا بأس من دخول المتزوج نهارًا، أو ليلًا.

٨- أنه لا يلزم أن يكون الدخول والطعام في وقت واحد، بل يدخل،
 ووليمة العرس تكون بعد ذلك.



⁽١) إكمال المعلم، للقاضى عياض (٤/ ٥٧٣).

بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّزَوُّجِ وَالتَّزُوِيجِ فِي شَوَّالٍ، وَالثَّرُويِجِ فِي شَوَّالٍ، وَاسْتِحْبَابِ الدُّحُولِ فِيهِ

[١٤٢٣] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَاللَّهْ لِزُهَيْرٍ اللهِ بْنِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرُوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللهِ عَنْ فَيْ شَوَّالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ عَنْ كَانَ أَحْظَى عَنْدَهُ مِنِي قَالَ: وَكَانَتُ عَائِشَةُ تَسْتَجِبُ أَنْ تُدْخِلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ،

وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَاًنُ، بِهَذًا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِعْلَ عَائِشَةَ.

في هذا الحديث: أن عائشة ولي قالت ذلك؛ ردًّا على ما كانوا يعتقدونه في الجاهلية من كراهة التزوج والتزويج في شوال، وأن شوال من: شال، إذا رفع، ويتشاءمون به، ويقولون: إن الزوج لا يمكث معها، بل يرفع، فأنكرت عليهم، وقالت: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ فِي شَوَّالِ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالِ، فَاَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ مِنِي؟»، يعني: هي أحظى المرأة عنده، وأحب نسائه إليه، ومع ذلك فقد تزوجها في شوال.

وقوله: «وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ تُدْخِلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ»، أي: تستحب أن تزوج بنات أخيها وبنات أخواتها في شوال، فلم يكن لها بنات ولا أولاد، وكانت تكنى أم عبد الله، باسم ابن اختها أسماء، وهي أم المؤمنين.

وأما قول النووي كَلَللهُ: «فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال»(١)، فهذا الاستحباب ليس عليه دليل، لكن فيه فعل النبي ﷺ، فقد

⁽١) شرح مسلم، للنووي (٩/ ٢٠٩).

€ 2V }



بَابُ نَدْبِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمُرْأَةِ وَكَفَّيْهَا لِمَنْ يُرِيدُ تَزَوُّجَهَا

[[١٤٢٤] حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عَنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَأَتَاهُ رَجُلُ فَأَخْبَرَهُ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فقالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، «أَنَظَرْتَ إِلَيْهَا؟»، قَالَ: لَا قَالَ: «فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا».

وحَدَّثَنِي يَعْيَى بْنُ مَعِينِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيةَ الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَيَيْ ابْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَيَيْ الْأَنْصَارِ مَنَ الْأَنْصَارِ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَيَيْ (هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا، قَالَ: «عَلَى إِلَيْهَا؟، فَإِنَّ فِي عُيُونِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا»، قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، قَالَ: «عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَيَيْ (عَلَى أَرْبَعِ كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟»، قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَيْفٍ (عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَيْفِ الْمَاكِ عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَيْفٍ (عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَى أَرْبَع أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَى أَرْبَع أَوَاقٍ، فقالَ لَهُ النَّبِي عَلَى أَنْ مَا عَنْدَنَا مَا فَنْ فَعْتُ بَعْثُ مَا تَنْحِتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عَنْدَنَا مَا فَعْلِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ نَبْعَتَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ»، قَالَ: فَبَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَبْسٍ بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلَ فِيهِمْ.

في هذا الحديث: استحباب النظر للمخطوبة؛ لأن هذا مما يدعوه لنكاحها، ينظر إلى ما جرت العادة بكشفه، فينظر للوجه والكفين، وإذا نظر إلى الرقبة فلا حرج، لكن لا بد من أن يكون عندها وليها، ولا يخلو بها، فالخلوة حرام.

ويجوز أن يتخبأ لها، كما فعل بعض الصحابة، فعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ امْرَأَةً فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا؛ فَلْيَفْعَلْ»، فَخَطَبْتُ جَارِيَةً مِنْ بَنِي سَلِمَةَ فَكُنْتُ أَتَخَبَّأُ تَحْتَ الْكَرَبِ حَتَّى نَظَرْتُ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُونِي إِلَى نِكَاحِهَا، فَتَزَوَّجْتِهَا (١)، أما ما الْكَرَبِ حَتَّى نَظَرْتُ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُونِي إِلَى نِكَاحِهَا، فَتَزَوَّجْتِهَا (١)، أما ما

⁽١) أخرجه أحمد (١٤٥٨٦)، وأبو داود (٢٠٨٢).

يفعله دعاة الفساد من كونهم يتركون الخطيب مع خطيبته يخلو بها، أو يسافر معها وهي أجنبية لم يعقد عليها، حتى يعرف بزعمهم أخلاقها وطبائعها، فهذا معناه: فتح باب الزنا والعياذ بالله على مصراعيه! والمستحب أن ينظر إليها؛ لقوله على الذهب فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا» (١).

وأما تصوير المرأة لإعطاء الصورة للخطيب فلا نرى ذلك سائغًا؛ ثن التصوير ممنوع إلا للحاجة، وتصوير المرأة من أسباب الفتنة، وثن صورتها قد تنتشر فتبلغ الآفاق.

وفيه: استحباب تقليل المهر، حتى يكون سببًا في زواج الشباب والشابات؛ ولهذا سأل النبي على هذا الرجل، فقال له: «عَلَى كُمْ تَزَوَّجْتَهَا؟ قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ؟! كَأَمَّا تَنْحِتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ»، والأوقية: أربعون درهمًا، يعني: مائة وستين درهمًا، وهي لا تعادل شيئًا الآن، فهي حوالي مائة ريال، ولكن هذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، كذلك كان زواج النبي على من نسائه بما يعادل خمسمائة ريال، وهي لا تغني شيئًا في العصر الحاضر، ولكن ينبغي أن يخفف المهر بقدر الحال المناسب.

قوله: «فَإِنَّ فِي عُيُونِ الْأَنْصَارِ شَيْتًا»، أي: صِغَرًا.



⁽١) أخرجه أحمد (١٧٦٧١)، وابن ماجه (١٨٦٥).

بَابُ الصَّدَاقِ، وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَعْلِيمَ قُرْآنِ، وَخَاتَمَ حَدِيدٍ، وَاسْتِحْبَابِ كَوْنِهِ وَغَيْر ، وَاسْتِحْبَابِ كَوْنِهِ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَم لَِنْ لَا يُجْحِفُ بِهِ.

الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ- يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ- عَنْ أَبِي حَازِمَ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ.ح، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِم عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فقالت: يَا رَسُولَ اللهِ، جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأْتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْض فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَكَ بَهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا، فقَالَ: «فَهَلْ عَنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟»، فقَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ، فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا»، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فقَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَا خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي- قَالَ سَهْلُ: مَا لَهُ رِدَاءً- فَلَهَا نِصْفُهُ، فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءُ، وَإِنْ لَبِسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءً»، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ جَعْلِسُهُ قَامَ، فَرَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُولِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟»، قَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، عَدَّدَهَا، فقَالَ: «تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِك؟»، قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «اذْهَبْ فَقَدْ مُلِّكْتَكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآن». هَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَازِم، وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يُقَارِبُهُ فِي اللَّفْظِ. [خ: ٥٣٠]

وَحَدَّثَنَاهُ خَلَفُ بِنُ هِشَامٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. ح، وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ

حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمٍ عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ. ح، وَحَدَّثَنَا خُسَيْنُ بْنُ عَلِي عَنْ اللَّرَاوَرْدِيِّ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِي عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، جَهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ رَائِدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، جَهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴿ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَائِدَةَ قَالَ: «انْطَلِقْ، فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا، فَعَلِّمْهَا مِنَ الْقُرْآنِ ﴾.

قوله: «فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا»، أي: رفع عينيه ينظر إليها. وقوله: «وَصَوَّبَهُ»، أي: وَجَّهَ بصرَه.

وفي هذا الحديث جملة من الفوائد، منها:

١- جواز هبة المرأة نفسها للنبي على النبي المرأة نفسها على الرجل الصالح ليتزوجها النبي النبغي أن يكون هذا عن طريق الولي الولي المولي النبي ال

٢- جواز النظر للمخطوبة؛ حيث إن النبي ﷺ صعَد النظر إليها،
 وصوَّبه.

٣- قوله: «ثُمَّ طَأْطاً رَسُولُ اللهِ ﷺ رَأْسَهُ»: فيه: دليل على أنه لا يريدها.
 ٤- قوله: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَزَوِّجْنِيهَا»: هذا دليل على أن المرأة لم يكن لها ولي؛ ولهذا تولى النبي ﷺ تزويجها، ويحتمل أن وليها وكّل النبي ﷺ في تزويجها، فالحاكم ولي من لا ولي له.

٥ - قوله: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدِ»، يعني: تُصْدِقُها به، وفيه: دليل على

⁽١) شرح مسلم، للنووي (٩/٢١٢).

أنه لا بد من المهر، ولو كان قليلًا، ولا يصح الزواج بدونه، كما قال تعالى: ﴿أَن تَبْتَغُوا بِأَمُولِكُم ﴾ [السّاء: الآية ٢٤].

7- دليل على جواز لبس خاتم الحديد، وهو يدل على ضعف حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى اللهِ مَعْفِ حديث: أَنَّ النَّبِيَ عَلَى عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَأَلْقَاهُ وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «هَذَا شَرِّ، هَذَا حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ»، فَأَلْقَاهُ (١)، وهذا الحديث أصح منه، وهو مقدم عليه، لأنه في الصحيحين، ولو كان الحديد لا يجوز لبسه لما قال له الرسول على ذلك.

٧- قوله: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، عَدَّهَا، فَقَالَ: تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِك؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: اذْهَبْ فَقَدْ مُلِّكْتكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، يعني: حفِظها إياه. وفيه: دليل على جواز التزويج بالمنفعة عند عدم القُرْآنِ»، يعني: حفِظها إياه. وفيه تعالى: ﴿أَن تَسْتَغُوا بِأَمُولِكُمْ السَّاء: الآية ٢٤]، فإن المال، والأصل المال؛ لقوله تعالى: ﴿أَن تَسْتَغُوا بِأَمُولِكُمْ السَّاء: الآية ٢٤]، فإن لم يوجد المال جاز التزويج بالمنفعة، كتحفيظها آياتٍ من القرآن، أو أبياتًا من الشعر جيدة، أو تعليمها الخياطة، وقد تزوج أبو طلحة أم سليم عَلَيْهُا، وكان مهرها إسلامه (٢٠).

٨- أنه إذا كان للإنسان جارية فله أن يعتقها ويتزوجها، ويجعل عتقها صداقها، كما فعل النبي على مع صفية، فإنه أعتقها وجعل عتقها صداقها، كما فعل النبي على مع صفية، فإنه أعتقها وهذا يرد على من قال: إنه على تزوج صفية وهذا بدون مهر.

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۳۰۳٤)، وأبو داود (۲۲۲۳)، والترمذي (۱۷۸۵)، والنسائي (٥١٩٥)، قال الحافظ ابن حجر: «وفي سنده أبو طيبة- بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة- اسمه عبد الله بن مسلم المروزي، قال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان- في الثقات-: يخطئ ويخالف». فتح الباري (۲۰/۳۲۳).

⁽٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨/٤٢٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٩٤٧)، ومسلم (١٣٦٥).

[١٤٢٦] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ كُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي يَرِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ.ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمُحِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ كُمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْمُحَيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ كُمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْمُكَيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ كُمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةً - زَوْجَ النَّبِيِّ عَشْرَةَ كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشًّا، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشُّ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَت: نِصْفُ أُوقِيَّةً وَنَشًّا، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشُّ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَت: نِصْفُ أُوقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسُ مِائَةٍ دِرْهَمِ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللهِ عَيْهِ لِأَزْوَاجِهِ فَهَذَا صَدَاقُ وَلَا اللهِ عَيْهِ لِأَزْوَاجِهِ فَلْهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ المَالِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الْذِي اللهُ المُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُولِ اللهُ اللهُ اللهُ

في هذا الحديث: بيان صداق أزواج النبي على وأن النبي على أصدقهن اثنتي عشرة أوقية، ونِشًا، والنّش هو: نصف أوقية، والأوقية: أربعون درهمًا، فيكون المجموع خمسمائة درهم، وهي تعادل مائة ريال، وزيادة شيء قليل، وهذا يدل على تخفيف الصداق، وكذلك بنات النبي على لا للسعار يزدن على أربعمائة أوقية، وهذا ليس بشيء، ولكن من المعلوم أن الأسعار بذلك الوقت كانت رخيصة، فعن عروة البارقي: «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْن، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِه، وَكَانَ لَوِ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ (١)، فإذا كانت الشاة ثمنها درهم، فهذا يدل على أن الأسعار كانت رخيصة، لكن ينبغي للإنسان أن يخفف التخفيف المناسب للوقت وللزمان، وهذا يختلف باختلاف الأحوال والأزمنة والأمكنة.



⁽١) أخرجه البخاري (٣٦٤٢).

[١٤٢٧] حَدَّقَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى التَّمِيمِيُّ، وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَعْيَى : أَخْبَرَنا، وَقَالَ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَعْيَى : أَخْبَرَنا، وَقَالَ الْآخِرَانِ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ : أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ الْآخْرَانِ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ ، فَقَالَ : «مَا هَذَا؟»، قَالَ : يَا رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ ، فقَالَ : «مَا هَذَا؟»، قَالَ : يَا رَسُولَ الله ، إِنِّ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ : «فَبَارَكَ اللهُ لَكَ، أَوْمُ وَلَوْ بِشَاةٍ».

وَحَدَّثَنَا لَحُمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى وَزْنِ مَالِكِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبِ، فقالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ: «أَوْلُمْ وَلَوْ بِشَاةٍ».

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاْقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنا وَكِيعُ، خَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، وَخَمَيْدِ عَنْ أَنْسِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَأَنَّ النَّبِيِّ عَلِي قَالَ لَهُ: «أَوْلُمْ وَلَوْ بِشَاةٍ».

وَحَدَّثَنَاهُ نَحَمَّدُ بَنَ الْلُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ.ح، وَحَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَحَدَّثَنَا أَخْمَدُ بْنُ وَهِارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ.ح، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حَمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حَمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبٍ قَالَ: «قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً».

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقً بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضُرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنسًا شُمَّ يَقُولُ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: رَآنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَلَيَّ بَشَاشَةُ الْعُرْسِ، فَقُلْتُ: تَرَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فقالَ: «كَمْ أَصْدَقْتَهَا؟»، فَقُلْتُ: نَوَاةً، وَفِي حَدِيثِ إِسْحَاقَ: مِنْ ذَهَبِ.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي خَمْزَةَ - قَالَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي خَمْزَةَ - قَالَ شُعْبَةُ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ إِمْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ.

وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ، أَخْبَرَنا شُعْبَةُ، جِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فقَالَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: مِنْ ذَهَبٍ.

في هذه الأحاديث: أن النبي علم عن عبد الرحمن بن عوف تعلى أنه تزوج حتى رأى أثر الصفرة؛ وظاهر هذا اللَّفظ: أنَّ أثر الصُّفْرَةِ كَان بجَسَدِهِ، ويحتمل أن يكونَ في ثيابه، والصُّفْرَةُ يحتمل أن تكون صفرة زعفران، أو غيره، واستعمل على وجه الصِّبغ للثيّاب أو الجَسَدِ، ويحتمل أن تكون صفرة تكون صفرة طيب له لون قد تطيّب به عبد الرحمن بن عوف، وبقيت من لونه على ثيابه، أو جسده بقية، وهو شيء قليل يعفى عنه، وإلا فقد جاء في حديث آخر: "نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أن يتزعفر الرجال"(۱)؛ لأنه من خصائص النساء؛ لكن إذا كان شيئًا قليلًا فيعفى عنه.

وفيها: الدعاء للمتزوج بقوله: «بَارَكَ اللهُ لَكَ»، وفي اللفظ الآخر: «بَارَكَ اللهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا في الْخَيْرِ» (٢).

وقوله: «أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاقِ»: فيه استحباب الوليمة للزوج، وأن أقلها للمُوسر شاة، وإذا كان الحضور كثيرًا فهو يزيد زيادة مناسبة، وأنه لا ينبغي الإسراف ولا المباهاة، وليكن الطعام على قدر الحاضرين، ولا يشترط أن يكون في الوليمة لحم؛ فالنبي على أولم على صفية بالحيس، وهو: السمن، والأقط، والتمر (٣)، ولكن إذا كانت الوليمة فيها لحم فهذا أكمل؛ فإنه في وليمته لزينب في أشبع الناس خبزًا ولحمًا، وكان ذلك ضحى حين اتضح النهار (٤)، فلا يشترط أن تكون الوليمة في الليل.

⁽١) أخرجه مسلم (٢١٠١).

⁽٢) أخرجه أحمد (٨٩٥٦)، وأبو داود (٢١٣٠)، والترمذي (١٠٩١)، وابن ماجه (١٩٠٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (٤٧٩٤)، ومسلم (١٤٢٨).

ولا بد من الصداق، كما تقدم، وإذا عقد بدون صداق، فيفرض لها مهر مثلها حين العقد، والأفضل أن يسمي صداقًا، فإن طلقها قبل أن يسمي المهر فلها نصف المهر. المهر فلها نصف المهر.



بَابُ فَضِيلَةِ إِعْتَاقِهِ أَمَتَهُ ثُمَّ يَتَزُوَّجُهَا

[١٣٦٥] حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ- يَعْنِي: ابْنَ عُلَيَّةً-عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنْسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ قَالَ: فَصَلَّيْنَا عَنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغَلَسَ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللهِ عَنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغَلَسَ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللهِ عَنْدَهَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللهِ ﷺ فِي زُقَاقِ خَيْبَرَ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، وَانْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فَخِذِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فَإِنِّي الْأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ، خَربَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْم فَسَاءَ صَبَاحُ الْلُنْذَرِينَ» قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ- قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدُ وَاللهِ، قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: تُحَمَّدُ وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَأَصَبْنَاهَا عَنْوَةً، وَجُمِعَ السَّبْئِ فَجَاءَهُ دِحْيَةُ، فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبْي، فقَالَ: اذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فقالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَعْطَيْتَ دِحْيَةً صَفِيَّةً بِنْتَ حُيَىِّ سَيِّدِ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ، مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ قَالَ: «ادْعُوهُ بِهَا»، قَالَ: فَجَاءَ بِهَا ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْي غَيْرَهَا»، قَالَ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجُهَا، فقَالَ لَهُ ثَابِتُ: يَا أَبَا حَمْزَةَ مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزَتْهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْم، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ عَلَّهِ عَرُوسًا، فقَالَ: «مَنْ كَانَ عَنْدُهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ»، قَالَ: وَبَسَطَ نِطَعًا قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأَقِطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمْن، فَحَاسُوا حَيْسًا، فَكَانَتْ وَلِيمَةَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ. [خ: ۲۵٤٤] وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ- يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- عَنْ ثَابِتٍ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنْسِ.ح، وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مَّادُ- يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- عَنْ ثَابِتٍ، وَشُعَيْبِ بْنِ حَبْحَابٍ عَنْ أَنسٍ. حَ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنسٍ. ح، وحَدَّثَنَا مُعَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَنسٍ. ح، وحَدَّثَنِي زُهَيُّرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَي أَنسٍ. ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَي عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْخَبْحَابِ عَنْ أَنسٍ. ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا مُعَادُ بِنُ الْخَبْحَابِ عَنْ أَنسٍ. ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا مُعَادُ بُنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَنْ سُفَيَانَ عَنْ يُعْنِي بْنِ الْخَبْحَابِ عَنْ أَنسٍ، كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقٍ: يُونُسُ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْخَبْحَابِ عَنْ أَنسٍ، كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقٍ: يُونُسُ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْخَبْحَابِ عَنْ أَنسٍ، كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِ: يَعْفَهَا صَدَاقَهَا.

وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: تَزَوَّجَ صَفِيَّةً، وَأَصْدَقَهَا عِتْقَهَا.

قوله: «اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ»، أي: على أهلها من الكفار.

وفي هذا الحديث جملة من الفوائد، منها:

١- جواز تسمية صلاة الفجر بالغداة، فتسمى صلاة الغداة، وصلاة الفجر، وصلاة الصبح.

٢- هل الفخذ عورة، وللعلماء في ذلك قولان:

القول الأول: أن الفَخِذ ليس بعورة؛ لأن أنسًا رَفِّكَ قال: «وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فَإِنِّي لأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فَإِنِّي لأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فَإِنِّي لأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ،

القول الثاني: أن الفخذ عورة؛ لما جاء في الحديث الآخر: «إِنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةً» (أَنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةً» (أَنَّ الْفَخِذَ هُو الصواب، وأما في هذه القصة فإن انحسار الإزار عنه عَوْرَةً» كان بسبب الركوب من دون اختياره؛ ولذلك قال: انحسر الإزار.

ثم إن كون النبي على انكشف فخذه ، هذا من فعله ، والقول مقدم على الفعل .

⁽١) أخرجه أحمد (١٥٩٢٦)، وأبو داود (٤٠٤١)، والترمذي (٢٧٩٥).

ثم إن حديث جرهد (۱): «الفَخِذُ عَوْرَةً» أحوط، كما قال البخاري (۲)، ونقل ابن حجر عن القرطبي قوله: «حديث أنس وما معه إنما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة، يتطرق إليها من احتمال الخصوصية، أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد، وما معه؛ لأنه يتضمن إعطاء حكم كلي، وإظهار شرع عام، فكان العمل به أولى»، قال ابن حجر: «ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله: وحديث جرهد أحوط» (۳).

٣- جواز الإرداف على الدابة إذا كانت تطيق، فإن أنسًا أردفه طلحة على الدابة.

3- جواز الإغارة على الأعداء دون سابق إنذار، ودون دعوة للقتال إذا كانت بلغتهم الدعوة؛ واليهود قد بلغتهم الدعوة، فلما لم يستجيبوا أغار عليهم النبي على ولهذا كان النبي الذا أغار على قوم نزل قريبًا منهم، فإن سمع أذانًا وإلا أغار عليهم؛ وفي بعض حصون خيبر أمر النبي على بن أبي طالب أن يبلغهم الدعوة، قال: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» (3)، وفي بعض حصونها أغار عليهم في الصبح، فلما باغتهم وقد خرجوا- كما في الحديث الآخر- بمساحيهم ومكاتلهم ودوابهم وانتشروا للأعمال، فلم يرعهم إلا والنبي على فاجأهم، فقالوا: محمد والخميس، والخميس: الجيش، وهذا فيه: دليل على أن خيبر فتحت عنوة، لكن بعض حصونها فتحت صلحًا؛ وخيبر حصون متعددة.

⁽۱) هو جرهد بن خويلد، هكذا قال الزهري، يكنى أبا عبد الرحمن، يعد في أهل المدينة، وداره بها في زقاق ابن حنين، وجعل ابن أبي حاتم جرهد بن خويلد هذا غير جرهد بن دراج الأسلمي، وقال: يكنى أبا عَبْد الرحمن، وكان من أهل الصفة، ذكر ذلك عن أبيه، وهذا غلط، وهو رجل واحد من أسلم لا تكاد تثبت له صحبة. الاستيعاب، لابن عبد البر (١/ ٢٧١).

⁽٢) صحيح البخاري (١/ ٨٣).

⁽٣) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٤٨١).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦).

٥- أن ما سُبي من الكفار من النساء يكون غنائم للمسلمين، فتوزع على
 الجيش، ومن أعطى سبية فإنه يتسراها.

7- أن دحية رَضِيُّ قال: يا رسول الله، أعطني جارية من السبي، فاختار صفية، فقيل للنبي عَلَيْهِ: إنها بنت سيد قريظة، فلا يمكن أن تكون سيدة إلا أن تكون مع سيد، والرسول عَلَيْهِ هو سيد الناس.

وقيل: إنه أخذ جارية جميلة، فدعاه النبي ﷺ، وقال له: خذ جارية من السبي غيرها، وقد أعطاه بدلًا منها سبعة رؤوس (١).

٧- جواز جعل العتق صداقًا، وفي المسألة قولان للعلماء:

القول الأول: يجوز جعل العتق صداقًا؛ لأن النبي ﷺ تزوج صفية، وأعتقها، وجعل عتقها صداقها.

القول الثاني: لا يكون العتق صداقًا، إلا إذا نواه، وهو مذهب الشافعية (٢)، وقالوا: بل تزوجها النبي ﷺ دون مهر، وهذا من خصائصه ﷺ.

وقال بعضهم: إنه أعتقها، ثم رضيت فتزوجها، وقيل: إنه تزوجها بشيء مجهول، وكل هذا خلاف ظاهر الحديث، والصواب: أن النبي ﷺ أعتقها، وجعل عتقها صداقها.

٨- استبراء الجارية، كما في اللفظ الآخر: «أَنَّهَا اعْتَدَّتْ عِنْدَ أُمِّ شَرِيك» (٣)، يعني: أنه استبرأها بحيضة، فلا توطأ الجارية حتى تستبرأ بحيضة، وإذا استبرأت بحيضة دل على براءة رحمها، وأنه ليس فيه حمل من جماع سابق قبل أن تسبى.

٩- استحباب الوليمة، وأنه لا يشترط في الوليمة أن يكون فيها لحم،
 فهذه هي وليمة النبي ﷺ على صفية: تمر، وأقط، وسمن.

⁽١) أخرجه البخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥).

⁽٢) أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٣/١٩٣).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٤٨٠).

١٠- إدلال الكبير والرئيس على متبوعيه ومرؤوسيه؛ لأن الصحابة يسرُّهم أمر النبي عَلَيْ لهم بقوله: «مَنْ كَانَ عَنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ، قَالَ: وَبَسَطَ يَطَعًا، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالثَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالشَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالشَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمْنِ، فَحَاسُوا حَيْسًا، فَكَانَتْ وَلِيمَةَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ».

والحيس: هو التمر والسمن والأقط، قال الشاعر (١): التّمْرُ والسَّمْنُ جَمِيعًا والأَقِطْ هُوَ الحَيْسُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطْ

[١٥٤] وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الَّذِي يُعْتِقُ جَارِيَتَهُ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: «لَهُ أَجْرَانِ» -

في هذا الحديث: أن الذي يعتق جاريته ثم يتزوجها له أجران، والأجران هما: أجر العتق، وأجر الزواج والإحسان لها.



⁽١) الصحاح، للجوهري (٣/ ٩٢١)، لسان العرب، لابن منظور (٦/ ٦١).

[١٣٦٥] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً، حَدَّثَنَا ثَابِتُ، عَنْ أَنْسَ قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدَمِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللهِ عَلِي قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَزَغَتِ الشَّمْسُ وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَخَرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ، وَمَكَاتِلِهِمْ، وَمُرُورِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ، وَالْخَمِيسُ قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْم فَسَاءَ صَبَاحُ الْلُنْذَرِينَ»، قَالَ: وَهَزَمَهُمُ اللهُ عَلَى، وَوَقَعَتْ فِي سَهْم دِحُّيَةً جَارِيَةٌ جَمِيلَةً، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسِ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْم تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتُهَيِّئُهَا، قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَتَعْتَدُّ فِي بَيْتِهَا، وَهِيَ صَفِيَّةُ أَبِنْتُ حُيَيٍّ، قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلِيمَتَهَا التَّمْرَ، وَالْأَقِطَ، وَالسَّمْنَ، فُحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاع، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمْن، فَشَبِعَ النَّاسُ، قَالَ: وَقَالَ النَّاسُ: لَا نَدْرِي أَتَزَوَّجِهَا أَم اتَّخَذَهَا أُمَّ وَلَدٍ؟ قَالُوا: إِنْ حَجَبَهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدِّ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَجَبَهَا، فَقَعَدَتْ عَلَى عَجْزِ الْبَعِيرِ فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْلَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَدَفَعَنْا، قَالَ: فَعَثَرَتِ النَّاقَةُ الْعَضْبَاءُ، وَنَدَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ وَنَدَرَتْ، فَقَامَ فَسَتَرَهَا وَقَدْ أَشْرَفَتِ النِّسَاءُ، فَقُلْنَ: أَبْعَدَ اللهُ الْيَهُودِيَّةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا خَمْزَةَ، أَوَقَعَ رَسُولُ اللهِ عَلَى، قَالَ: إِي وَاللهِ لَقَدْ وَقَعَ. قَالَ أَنْسُ: وَشَهِدْتُ وَلِيمَةَ زَيْنَبَ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْزًا وَلَّهُمَا، وَكَانَ يَبْعَثُنِّي فَأَدْعُو النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَامَ وَتَبِعْتُهُ، فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْنُسَ بهما الْخَدِيثُ لَمْ يَخْرُجَا، فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ، فَيُسَلِّمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ا «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟»، فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ: «بِخَيْرِ»، فَلَمَّا فَرَغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ قَدِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْخَدِيثُ، فَلَمَّا رَأَيَاهُ قَدْ رَجَعَ قَامًا فَخَرَجَا، فَوَاللهِ مَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَمْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بِأَنَّهُمَا قَدْ

كتاب النكاح

خَرَجَا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أُسْكُفَّةِ الْبَابِ أَرْخَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ لَا نَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ اللهِ عَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ لَا نَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ اللهِ عَالَى هَذِهِ الْآيَةَ. أَنْ يُونَ لَكُمْ ... ﴿ وَالْحَرَابِ: الآية ٥٠] الْآيَةَ.

قوله: «وَخَرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ، وَمَكَاتِلِهِمْ، وَمُرُورِهِمْ»: الفؤوس جمع فأس، والمكاتل: جمع مكتل، وهذا يعني: أنهم خرجوا بآلات العمل، ففاجأهم النبي عَلَيْ ، فقالوا: محمد والخميس، وهو دليل على أنه أغار عليهم ولم يُعلَموا.

وقد سبق أن النبي على أغار على بني المصطلق وهم غارُّون وأنعامهم تُسقَى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم، وسبى جويرية بنت الحارث أم المؤمنين منهم؛ لأنهم قد بلغتهم الدعوة (١).

وفي بعض حصون خيبر أعطى النبي على الراية، وقال: «ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» (٢)، يعني: مرة ثانية، ويستفاد من ذلك: أنه إذا كانت البلد المراد فتحها قد بلغت الدعوة أهلها، فالإمام مخير بين أن يدعوهم مرة أخرى، وبين أن يفجأهم، كما فعل النبي على في بعض حصون خيبر فاجأهم، وفي بعض الآخر دعاهم.

وقوله: «وَوَقَعَتْ فِي سَهْمِ دِحْيَةَ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ»: هنا سمي شراءً، وفي لفظ آخر: أنه أعطاه بدلها سبعة أرؤس، تطييبًا لخاطره؛ وإلا فهذا ليس بواجب.

وقوله: «ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتُهَيِّئُهَا قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَتَعْتَدُ في بَيْتِهَا»: تعتد، يعني: تستبرئ من الحيضة، فلما حاضت وطهرت قدمتها له؛

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦).

لأن النبي عَلَيْهِ ظل في الجيش أيامًا؛ ولهذا اعتدت وطهرت من حيضتها، فهيأتها أم سليم عَلَيْهَا، فِدخل عليها النبي عَلَيْهِ.

وقوله: «فُحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ، فَشَبِعَ النَّاسُ»، أي: حُفرت الأرض، وجُعل النِّطع- مثل السماط- مكان الحفرة حتى يصب فيها السمن، حتى لا ينتشر؛ لأنه لوصب السمن على النطع على أرض مستوية لذهب هنا وهناك.

وقوله: «وَقَالَ النَّاسُ: لَا نَدْرِي أَتَزَوَّجَهَا، أَم اتَّخَذَهَا أُمُّ وَلَدِ؟ قَالُوا: إِنْ حَجَبَهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَجَبَهَا، فَقَعَدَتْ عَلَى فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَجَبَهَا، فَقَعَدَتْ عَلَى عَجُزِ الْبَعِيرِ فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا»، يعني: أنهم شكُوا: هل هي من أمهات المؤمنين، أو لا زالت جارية، فقالوا: إن حجبها فهي زوجه، وإن لم يحجبها فهي جارية، فلما أرادت أن تركب حجبها، فعرفوا أنها من أمهات المؤمنين، أما الجارية المؤمنين، وأن النبي عَلَيْ أعتقها، وصارت من أمهات المؤمنين، أما الجارية فلا يجب عليها الحجاب، فهي شيء من المال تُعرض في أسواق العبيد وينظر إليها المشتري ويتأملها، فإن كانت مناسبة اشتراها.

 يُؤْذَكَ لَكُمْ إِلَى طُعَامٍ غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَهُ وَلَكِكِنَ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَأَنتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَغْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَالِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِيَّ فَيَسْتَحْي، مِنكُمُّ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْي، مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٣].

وهذا أَدَبُّ أَدَّبُ الله به المؤمنين، وهو أنه لا ينبغي الإطالة والمكث في بيت النبي عَلَيْهُ؛ لأن هذا فيه مشقة على النبي عَلَيْهُ، والنبي يستحي، والله عَلَيْ لا يستحي من الحق.

وفيه: إثبات صفة الحياء للرب عَجْك، كما يليق بجلاله وعظمته.



[١٣٦٥] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ. ح، وحَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ هَاشِم بْنِ حَيَّانَ- وَاللَّفْظُ لَهُ-حَدَّثَنَا بَهْزُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ، حَدَّثَنَا أَنَسُ قَالَ: صَارَتْ صَفِيَّةُ لِدِحْيَةً فِي مَقْسَمِهِ، وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عَنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: وَيَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا فِي السَّبْي مِثْلُهَا قَالَ: فَبَعَثَ إِلَى دِحْيَةً، فَأَعْطَاهُ جَا مَا أَرَادَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّي، فقَالَ: «أَصْلِحِيهَا»، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ مِنْ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ، فَلَمَّا أَصْبَح قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْهِ: «مَنْ كَانَ عَنْدَهُ فَضْلُ زَادٍ فَلْيَأْتِنَا بِهِ»، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ وَفَضْلِ السَّوِيقِ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ سَوَادًا حَيْسًا، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْخَيْسِ وَيَشْرَبُونَ مِنْ حِيَاضِ إِلَى جَنْبِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ قَالَ: فقَالَ أَنَسُ: فَكَأَنَتْ تِلْكَ وَلِيمَةَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهَا، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جُدُرَ الْلَدِينَةِ هَشِشْنَا إِلَيْهَا، فَرَفَعَنْا مَطِيَّنَا وَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ عِنْ مَطِيَّتَهُ، قَالَ: صَفِيَّةُ خَلْفَهُ، قَدْ أَرْدَفَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ قَالَ: فَعَثَرَتْ مَطِيَّةُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ، قَالَ: فَلَيْسَ أَحَدُ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَسَتَرَهَا، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ، فقَالَ: لَمْ نُضَرَّ، قَالَ: فَدَخَلْنَا الْلَدِينَةَ، فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاءَيْنَهَا، وَيَشْمَتْنَ بِصَرْعَتِهَا.

في هذا الحديث: أن النبي على صُرع، وصُرِعَت زوجتُه، يعني: سقط عن راحلته، وهو دليل على أن النبي على يصيبه ما يصيب الناس من الأمراض والسقوط والموت، فهو بشر يجوز عليه ما يجوز على البشر على .

وفيه: دليل على فضل الصحابة؛ لأن أنسًا رَبُوالِيَّهُ قال: «فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَتَرَهَا».

وفيه: ورع الصحابة رضوان الله عليهم، وشدة إكرامهم للنبي على الله وفيه: أن السبية إذا أصابها الإنسان يتسراها بدون عقد وبدون مهر إذا صارت في نصيبه، أو اشتراها فيطأها بملك اليمين، وإذا أراد أن يزوجها فله أن يزوجها عبدًا بمهر وعقد.



بَابُ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشِ وَنُزُولِ الْحِجَابِ وَإِثْبَاتِ وَلِيمَةِ الْعُرْس

[١٤٢٨] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم بْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا بَهْزُ.ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا بُو النَّضِرِّ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِم، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ ٱلْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ، وَهَذَا حَدِيثُ بَهْزٍ قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِزَيْدٍ: «فَاذْكُرْهَا عَلَىَّ»، قَالَ: فَانْطَلَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَاهَا، وَهِيَ تُخَمِّرُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُهَا عَظُمَتْ في صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهَ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي، وَنَكَصْتُ عَلَى عَقِبِي، فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ عِيْ يَذْكُرُكِ، قَالَت: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِغَيْرِ إِذْنِ قَالَ: فَقَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، فَخَرَجَ النَّاسُ، وَبَقِيَ رِجَالٌ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَام، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلِيهِ وَاتَّبَعْتُهُ، فَجَعَلَ يَتَتَبَّعُ حُجَرَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ، وَيَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ قَالَ: فَمَا أَدْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا، أَوْ أَخْبَرَنِي، قَالَ: فَانْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ مَعَهُ، فَأَلْقَى السِّرُّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَنَزَلَ الْحِجَابُ، قَالَ: وَوُعِظَ الْقَوْمُ بِمَا وُعِظُوا بِهِ.

زَادَ ابْنُ رَافِعِ فِي حَدِيثِهِ ﴿ ﴿ لَا نَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَكُ ... ﴿ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْي مِنَ طَعَامٍ غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَكُ ... ﴿ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْي مِنَ الْحَقَّ ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٥]».

وقوله: «قَالَت: مَا أَنَا بِصَانِعَةِ شَيْئًا حَتَّى أُوامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا»، يعني: حتى تستخير ربها، ففيه: مشروعية الاستخارة عند حصول الأمر، ومعلوم أن زواجها من النبي عَلَيْ خيرٌ بيِّن، لكنها أرادت أن تستخير: أتوافق، أو لا توافق؛ خشية ألا تقوم بحق النبي عَلَيْ، فيلحقها إثم، وإلا فهذا خير لا شك فيه.

وقوله: «وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِغَيْرِ إِذْنِ»: نزل القرآن، يعني: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَكُهَا ﴾ [الأحرَاب: الآبة ٢٣]، فدخل عليها رسول الله عَلَيْ بدون إذن؛ لأن الله زوَّجه إياها من فوق سبع سموات، بدون مهر، وبدون ولي؛ ولهذا كانت تفخر على زوجاته عَلَيْ، وتقول: «زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ وَزَوَّجَنِي اللهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ » (١)، وهذا من خصائصه عَلَيْ ، أما غيره فلا بد من ولي وعقد وشاهدين ومهر، ولا بد من رضى الزوجة.

وقوله: «وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبُزُ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ»، هذه وليمته ﷺ على زينب، من الخبز واللحم.

وقوله: «فَجَعَلَ يَتَتَبَّعُ مُحَجَرَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ»: فيه: مشروعية السلام على الأهل.

⁽١) أخرجه البخاري (٧٤٢٠).

وفيه: أن الحجاب نزل في زواج النبي على بزينب، وكانت النساء قبل ذلك يكشفن الوجوه، ثم نزل الحجاب؛ ولهذا لما دخل حين انتهى الناس من الوليمة وخرجوا تبعه أنس في أسكفة الباب، فأرخى الحجاب بينه وبينه، وتلا الآية: ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَشَاكُوهُنَ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٣].

حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانيُّ، وَأَبُو كَامِلِ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنِ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادً- وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ- عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنسَ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِل: سَمِعْتُ أَنْسًا قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى الْمَرَأَةِ-وَقَالَ أَبُو كَامِلِ: عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ - مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ؛ فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً. حَدَّثَنَا كُحَمَّدُ بُّنُ عَمْرِو بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارِ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدً- وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرِ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنَ صُهَيْبِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، فقَالَ ثَابِتُ الْبُنَانيُّ : بِمَا أَوْلَمَ؟ قَالَ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا، وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكُوهُ. [خ: ۱۲۸۵] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ، وَعَاصِمُ بْنُ النَّصْرِ التَّيْمِيُّ، وَمُعَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، كُلَّهُمْ عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ - حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزِ عَنْ أَنْسُ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشِ دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ، فَلَمْ يَقُومُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ، قَامَ مَنْ قَامَ مِنَ الْقَوْم، زَادَ عَاصِمٌ، وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: فَقَعَدَ ثَلَاثَةُ، وَإِنَّ النَّبِيِّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ، فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا، قَالَ: فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدِ انْطَلَقُوا، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ قَالَ: وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَكْهُ [الأحزاب: الآية ٥٣]، إلى قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ ذَالِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٣].

وحَدَّقَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّقَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ، حَدَّقَنَا أَيِ عَنْ صَالِح، قَالَ ابْنُ شِهَابِ: إِنَّ أَنْسَ بْنَ مَالِكِ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ عَنْ صَالِح، لَقَدْ كَانَ أَيُّ بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالَ أَنْسُ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ عَنْهُ، قَالَ أَنْسُ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ عَنْهُ، قَالَ أَنْسُ: أَصْبَحَ مَسُولُ اللهِ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشِ قَالَ: وَكَانَ تَزَوَّجَهَا بِالْمَدِينَةِ، وَسُولُ اللهِ وَجَلَسَ مَعَهُ فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَام بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ وَجَلَسَ مَعَهُ رَجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللهِ، فَمَشَى، فَمَشَيْتُ مَعَهُ رَجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللهِ، فَمَشَى، فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَبَّرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنْهُمْ قَدْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةً عَائِشَةَ، فَرَجَعْ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةً عَائِشَةً، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةً عَائِشَةً، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَة حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةً عَائِشَةً، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَة حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةً عَالِشَةً، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَة وَبَيْنَهُ بِالسَّتْرِ، عَائِشَةً، فَرَجَعَ فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَة وَبَيْنَهُ بِالسَّتْرِ، عَائِشَةً، فَرَجَعَ فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَة وَبَيْنَهُ بِالسَّتْرِ، وَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

حدَّقَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرً - يَعْنِي؛ ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنِ الْجَعْدِ أَيِ عُثْمَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ عَنْهِ، فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ قَالَ: فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْم حَيْسًا، فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ، فَقَالَت: يَا أَنَسُ، اذْهَبْ فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمِّ سُلَيْم حَيْسًا، فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ، فَقَالَت: يَا أَنَسُ، اذْهَبْ مَهَنَا إِلَيْكَ أُمِّي، وَهِي تُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولِ اللهِ وَلَيْ فَلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا، وَمُنْ لَقِيتَ»، وَسَمَّى رِجَالًا قَالَ: «أَمُع تُلُو مِنْ سَمَّى وَمَنْ لَقِيتُ قَالَ: «أَمُّ عَلَى السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولِ اللهِ وَمَنْ لَقِيتَ»، وَسَمَّى رِجَالًا قَالَ: «أَمُّ قَالَ: «أَمُّ مَنْ سَمَّى وَمَنْ لَقِيتُ قَالَ: قُلَانًا وَفُلَانًا، وَمُنْ لَقِيتَ»، وَسَمَّى رِجَالًا قَالَ: فَدَعُوثُ مَنْ سَمَّى وَمَنْ لَقِيتُ قَالَ: قُلَانًا وَفُلَانًا، وَمُنْ لَقِيتَ»، وَسَمَّى رِجَالًا قَالَ: فَدَعُوثُ مَنْ سَمَّى وَمَنْ لَقِيتُ قَالَ: قُلْانُ وَفُلَانًا، وَمُنْ لَقِيتَ»، وَسَمَّى رِجَالًا قَالَ: فَدَعُوثُ مَنْ سَمَّى وَمَنْ لَقِيتُ قَالَ: قُلْتُ لِكُونُ اللّهِ عَنْهُ وَلَالًا قَالَ: فَدَعُوثُ مَنْ سَمَّى وَمَنْ لَقِيتُ قَالَ: قُلَانَا وَفُلَانًا، وَمُنْ سَعَى وَمَنْ لَقِيتُ قَالَ: فَدَخَلُوا حَتَّى الْمُتَلَاثُونَ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّه وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ

رَسُولِ اللهِ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى خَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَى فَصَلَّمَ عَلَى فِسَائِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَتَقُلُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى مَسُولِ اللهِ عَلَى مَسُولِ اللهِ عَلَى مَسُولِ اللهِ عَلَى مَسَائِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمُّا رَأُوْا رَسُولَ اللهِ عَلَى قَدْ ثَقُلُوا عَلَيْهِ، قَالَ: فَابْتَدَرُوا فَلَمَّا رَأُوْا رَسُولَ اللهِ عَلَى مَنْ اللهِ عَلَى اللهِ مَنْ وَحَلَ وَأَنَا الْبَابَ، فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ، وَجَاءَ رَسُولُ اللهِ عَلَى حَرَجَ عَلَى، وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ اللهَ عَلَى النَّاسِ؛ هِ مَنْ الْخُجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلّا يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَلَى، وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَى النَّاسِ؛ هِ يَكَأَيُّمُ اللهِ عَلَى النَّاسِ؛ هَيَا أَلْذِيكَ عَامَنُوا لاَ اللهِ عَلَى النَّاسِ؛ هَيَا اللهِ عَلَى النَّاسِ؛ هَيَا أَلْذِيكَ عَامَنُوا لاَ لاَ عَلَى النَّاسِ؛ هَيَا أَلْذِيكَ عَامَنُوا لاَ لاَ عَلَى النَّاسِ؛ هَنَوْرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَى النَّاسِ؛ هَيَا أَلْذِيكَ عَامَنُوا لاَ لاَ عَلَى النَّاسِ؛ هَنَوْرَكَ الْإِلَى طَعَامٍ عَيْرَ نَظِرِينَ إِلَا لَهُ وَلَكِنُ إِذَا لَمُعَمِّمُ فَانَتَهِ وَلَكِنُ إِذَا لَكُولُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانَتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ صَانَ يُؤْذِى وَلَا اللهِ عَلَى النَّاسِ؛ هَا إِلَى طَعَامٍ عَيْرَ نَظِرِينَ إِلَا لَهُ عَلَى النَّلُولُ اللهِ عَلَى النَّالِ اللهِ عَلَى النَّالِ اللهِ عَلَى النَّهِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّهُ اللهُ اللهِ عَلَى النَّالِيقِ إِلَى الْحَرَابِ الآلِهُ وَلَا مُسْتَعْسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ صَانَ يُؤْذِى النَّهِ عَلَى النَّالِهُ فَي النَّهُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمُولُ اللهُ اللهُ عَلَى النَّهُ اللهُ ال

قَالَ الْجَعْدُ: قَالَ: أَنْسُ بْنُ مَالِكِ: أَنَا أَحْدَثُ النَّاسِ عَهْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَحُجِبْنَ نِسَاءُ النَّبِيِّ عَلِيًّا.

وحدَّ أَنْ يَعُمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّ أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّ أَنَا مَعْمَرُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجُ النَّبِيُ عَلَيْ زَيْنَبَ أَهْدَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فِي تَوْدٍ مِنْ أَنْسِ قَالَ أَنَسُ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الْفَهِ الْفَيْ فَاذَعُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ»، فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، وَوَضَعَ النَّبِيُ عَلَيْهِ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ فَدَعَا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ الله أَنْ يَقُولَ، وَلَمْ أَدَعْ أَحَدًا لَقِيتُهُ إِلَّا دَعَوْتُهُ، فَأَكُلُوا حَتَّى شَبِعُوا وَحَرَجُوا، وَيَقِي طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَجَعَلَ النَّبِيُ عَلَى الطَّعَامِ فَدَعَا فِيهِ مَا النَّبِي عَنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْمًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللهُ وَحَرْجُوا، وَيَقِي طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَأَكُلُوا حَتَّى شَبِعُوا يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْمًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ الله وَخَرَجُوا، وَيَقِي طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْمًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ الله وَعَلَى الْمَالُوا عَلَيْهِ إِلَى اللّهُ الْمَارُ اللهُ وَيَلُومُ مَنْ الْمَارُ اللهُ وَلَا اللّهُ الْمَالُولُ اللّهُ وَلَولَ لَكُمْ الْمُلُولُ اللّهُ وَلَى قَلُومِ مَنْ الْمَارُ اللّهُ وَلَا الْحَوْلِ الْمَالُ وَلَكُمْ الْمَالُولُ الْمُولُ الْمَعْرُ الْمَالُ اللّهُ الْمَالُ اللّهُ وَلَاكُمْ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ الْمُولُ الْمُ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ مَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُلُولُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللللهُ الللللّهُ الللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ ال

قوله: «التَّوْر»: إناء من الحجارة.

وقوله: «فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْم حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ، قَالَتْ: يَا أَنَسُ، اذْهَبْ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي»: وهذا يدل على أن وليمة النبي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُلْ: بَعَثَتْ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي»: وهذا يدل على أن وليمة النبي عَيْ لَهُ لَا ينب كانت متنوعة، فيها الخبز، واللحم، وفيها الحيس.

وفيه: دليل على مساعدة المتزوج، وأنه لا بأس من مساعدة الجيران له بأن يرسلوا بعض الطعام، أو شيئًا من اللحم.

وقوله: «فَقُلْ: بَعَثَتْ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي وَهِيَ تُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللهِ»: فيه: مشروعية إقراء السلام، وأن المرأة تُقرئ السلام، وترد السلام- أيضًا- على الرجل ولو كان أجنبيًّا، مع أنه كان بين أم سليم ويُنِيًّا وبين الرسول عَنِي محرمية.

وفيه: مشروعية الاعتذار من الضيف ومن الصديق؛ لأن أم سليم رفي الله المعلم المعلم

وقوله: «فَرَفَعْتُ فَمَا أَدْرِي حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرَ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ»: فيه: علامة من علامات النبوة، حيث وُضع الطعام، وأكل ما يقارب ثلاثمائة، ثم رُفع فإذا هو على حاله، حتى إنه يقول: ما أدري أيهما أكثر حين وضعته، أم حين رفعته على حاله، وظاهره: أنه رفعه، ووزع على ناس آخرين، وتكثير الطعام حصل عدة مرات، وكذا تكثير الماء ونبعه من بين أصابعه على وهذا كله من علامات النبوة، وهو دليل على قدرة الله على: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ وَإِنَّا أَرُادَ الله عَلَى أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيكُونُ إِين الآية ١٨].

وقوله: «وَجَلَسَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ»: هذا قبل أن ينزل الحجاب.

وقوله: «وَزَوْجَتُهُ مُولِّيَةٌ وَجُهَهَا إِلَى الْحَائِطِ»: فيه: رد على من أنكر الحجاب من دعاة السفور؛ ولهذا جاء ﷺ فأرخى الستر بينه وبين أنس رَيْظُتُكُ.

وفي هذا الحديث: أن النبي ﷺ لما دعا الناس وأكلوا وانتهوا، بقي جماعة منهم يتحدثون، والنبي ﷺ يريد أن يدخل بيته- والبيت صغير ليس

مثل بيوتنا الآن- فذهب إلى نسائه أو إلى بيوت أزواجه، وقال: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَيَقُولُونَ: بِخَيْرِ يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ: بِخَيْرٍ»، ثم رجع النبي عليه إلى بيته، فوجد الرجلين قد استأنس بهما الحديث، ولم يعلما، وكان معهم أنس رَوْلِيُّكُ، فلما أراد أن يدخل وجدهما، فرجع مرة أخرى، فلما رجع عرف الرجلان أنهما شقًا على النبي عَلَيْهِ فقاما، ثم بعد ذلك رجع النبي عَلَيْهُ، فإذا هما قد خرجا، وفي الرواية الأخرى: «فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمَّا رَأُوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ، ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ ثَقُلُوا عَلَيْهِ قَالَ: فَابْتَدَرُوا الْبَابَ، فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ»، ونزلت آية الحجاب: ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسَّنَاتُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٠]، ونزلت هذه الآية: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نَدَخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَنْهُ وَلِنَكِنَ إِذَا دُعِيثُمْ فَأَدْخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَأَنتَشِرُوا وَلَا مُسْتَغْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَالِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِيَّ فَيُسْتَخِيء مِنكُمٌّ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَخِيء مِنَ ٱلْحَقِّ الْاحْزَابِ: الآية ٥٣]، وهذا أَدَبُّ أدَّبَ الله به المؤمنين، وهو أنه لا ينبغي الإطالة والمكث في بيت النبي ﷺ؛ لأن هذا فيه مشقة على النبي ﷺ والنبي يستحي، والله ﷺ لا يستحي من الحق.

وفيه: أن الحجاب نزل في السنة السابعة من الهجرة.

وفيه: إثبات صفة الحياء للرب عجلاً، كما يليق بجلاله وعظمته.

بَابُ الْأُمْرِ بِإِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى دَعُوةٍ

ابْنِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عَمْيَى قَالَ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عَمْرَ قَالَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ الْفَرِيمَةِ فُلْيَأْتِهَا» . عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ الْفَلِيمَةِ فُلْيَأْتِهَا» . [خ: ٥١٧٣]

وَحَدَّثَنَا كُمَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيُجِبْ». ً قَالَ خَالِدُ: فَإِذَا عُبَيْدُ اللهِ يُنَزِّلُهُ عَلَى الْعُرْس.

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَنِي قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةِ عُرْسِ، فَلْيُجِبْ».

حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ.ح، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اثْتُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ»،

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِع أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ، أَوْ نَحْوَهُ».

وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنَا الرُّبَيْدِيُّ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسِ، أَوْ نَحْوِهِ، فَلْيُجِبْ».

حَدَّثَنِي حُمَيْدً بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْلَفَضَّلِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِع عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِع عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهُ عُوةَ إِذَا دُعِيتًا مْ».

وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ مَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا» قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ، وَعَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ. وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ، فَأَجِيبُوا».

في هذه الأحاديث: دليل على مشروعية إجابة الدعوة، وذهب الظاهرية وجماعة من السلف- وهذا هو الظاهر- إلى أن الأمر للوجوب^(۱)، سواء كانت إجابة الدعوة لعرس، أو غيره؛ ولهذا كان ابن عمر رفي يجيب الدعوة، عرسًا كان أو غيره، وذهب الجمهور إلى أن وجوب إجابة الدعوة خاص بوليمة العرس، وما عدا وليمة العرس فإنه مستحب^(۱).

وللمدعوِّ أن يستأذن إذا كان يشق عليه، ويكون هذا عذرًا له، وإذا كان فيه سهر كثير يؤدي به إلى التأخر عن صلاة الفجر، أو كان فيه منكرٌ، أو أغانٍ ومعازف- إذا كان لا يستطيع إنكار المنكر- فهذا عذر له في ترك إجابة الدعوة.

والحكمة: أن إجابة الدعوة فيها الألفة والمحبة والتناصر والتآلف وإشاعة العلم؛ وعدم إجابة الدعوة فيه تنافر وتقاطع، فتختلف القلوب وتحصل نفرة؛ فلهذا أمر الشارع بإجابة الدعوة.

وقوله: «وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ، وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمًا ؟ صَائِمٌ»: فيه: حرصه رَخِيْظَتَ على تحرّي السنة بإجابة الدعوة ولو كان صائمًا ؟ فيدعو لهم وينصرف ؟ وفي لفظ آخر: «إذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا، فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا، فَلْيَطْعَمْ» (٣)، وقوله: فليُصلِّ، أي: فَلْيَدْعُ لهم.

⁽١) المحلى، لابن حزم (٩/ ٤٥١).

⁽٢) الاختيار لتعليل المختار (٤/ ١٧٦)، حاشية ابن عابدين، لابن عابدين (٦/ ٣٤٧)، حاشية الدسوقي، للدسوقي (٦/ ٣٣٧)، المغني، لابن قدامة (٧/ ٢٧٦).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٤٣١).

[١٤٣٠] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّمْنِ بْنُ مَهْدِيِّ.ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْر، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا اللهِ عَلَّا اللهُ عَلَا اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ

[١٤٣١] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَة، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ اللهِ ﷺ وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا، فَلْيَطْعَمْ ». أَحَدُكُمْ اللهِ عَلِي مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْاَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِئْسَ الطَّعَامُ: طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِئْسَ الطَّعَامُ: طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِئْسَ الطَّعَامُ: طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِئْسَ الطَّعَامُ: طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ».

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ هَذَا الْخَدِيثُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ، قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا، فَأَفْزَعَنِي هُوَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيَّ، فقَالَ: حَدَّثَنِي هَذَا الْخَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيَّ، فقالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، ثَمَّ ذَكَرَ بِمِثْل حَدِيثِ مَالِكِ.

وحُدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: عَنِ النُّاعْرِجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرُّ الطَّعَام طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، نَحْوَ ذَلِكَ.

في هذا الحديث: ما يدل على وجوب إجابة الدعوة؛ لأنه قال: «فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ».

قوله: «بِئْسَ الطَّعَامُ: طَعَامُ الْوَلِيمَةِ»: المقصود بهذا الوصف: الوليمة التي يُدعى لها الأغنياء ويُترك الفقراء، وليس المراد ذم كل وليمة، فإذا كان الغني يتحرى الخير ويدعو الفقراء فلا تكون وليمته شرَّا، ولم يرفع أبو هريرة مَوْفَيْكَ الحديث إلى النبي عَيْفَ، وفي موضع آخر رفعه، فكأنه كان أحيانًا ينشط فيرفع إلى النبي عَيْفَ، وأحيانًا لا يرفعه وهو ثابت من كلام النبي عَيْفَة.

[١٤٣٣] وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قَالَ: «شُرُّ الطَّعَامِ: طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ الطَّعَامِ: الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ». [خ: ٢٦٣٩]

قوله: «سَمِعْتُ ثَابِتًا»: هو ثابت بن عياض الأعرج، وهو غير عبد الرحمن ابن هرمز الأعرج الملازم لأبي هريرة.

والوليمة بهذا الوصف صارت شرًّا، يُدعى إليها من يأباها، ويُترك من يأتيها.

بَابُ لَا تَحِلُّ الْمَطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لِمُطَلَقِهًا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرُهُ، وَبَابُ لَا تَعِلُ المُطَلَّقَةُ وَيَطَأَهَا، ثُمَّ يُفَارِفَهَا وَتَنْقَضَي عِدَّتُهَا

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ- وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالَا: حَدَّبَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِ عَنْهَ وَقَالَت: كُنْتُ عَنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَبَتَّ طَلَاقِي، النَّبِي فَتَارَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزَّبِيرِ، وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ وَتَرُوّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزَّبِيرِ، وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ وَتَرُو اللهِ عَنْهَ الله عَنْهُ وَقَالَ: «أَتُريدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي كُسُولُ اللهِ عَنْهَ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ»، قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عَنْدَهُ، وَعَالِدُ بِالْبَابِ عَسْيُلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ»، قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عَنْدَهُ، وَخَالِدُ بِالْبَابِ يَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجُهْرُ بِهِ عَنْدَ رَسُولُ اللهِ عَنْهَ مُ هَذِهِ مَا تَجُهُرُ بِهِ عَنْدَ رَسُولُ اللهِ عَنْهَ مُ الله عَنْهَ وَلَا الله عَنْهُ الله عَنْهُ وَلَا الله عَنْهَ وَلَا الله عَنْهُ وَلَا الله عَلَيْهُ وَلَا الله عَنْهُ وَلَوْلُ الله عَنْهُ وَلَا الله عَلَيْهُ وَلَا الله عَلَيْهِ عَنْهُ وَلَا الله عَلْهُ وَلَا الله عَلَيْهُ وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله عَلَاهُ الله وَلَا الله وَلَوْلُولُ الله عَنْهُ وَلَا الله ولَا الله وَلَا الله عَلَهُ وَلَا الله الله عَلَيْهُ وَلَا الله ولَهُ الله الله الله والله و

حَدَّقَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَعْيِي - وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ؛ حَدَّقَنَا، وَقَالَ حَرْمَلَةُ؛ أَخْبَرَنا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّقَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ - زَوْجَ النَّبِيِّ عَيِقٍ - أَخْبَرَتُهُ النَّ شِهَابِ، حَدَّقَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبيرِ، أَنَّهُ، فَبَتَ طَلَاقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزَّبِيرِ، فَجَاءَتِ النَّبِي عَيْقٍ، فقالَت؛ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رَفَاعَةً، فَطَلَقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْنِ بْنَ الزَّبِيرِ، وَإِنَّهُ وَاللهِ مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْبَةِ، وَأَخَذَتْ بَهُدْبَةٍ مِنْ جِلْبَابِهَا قَالَ؛ النَّبِيرِ، وَإِنَّهُ وَاللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ اللهُ ا

حَدَّثَنَا عَبْدُ بِنُ مُمَيْدٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ عَن الزُّهْرِيِّ عَنْ

عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّمْنِ ابْنُ الزَّبِيرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، بِمِثْل حَدِيثِ يُونُسَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهُمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ، فَيُطَلِّقُهَا، فَتَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ، فَيُطَلِّقُهَا فَيُلَ أَنْ يَدْخُلَ جِهَا أَتَحِلُّ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ قَالَ: «لَا فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا، فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ جِهَا أَتَحِلُّ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ قَالَ: «لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَيِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ.ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [خ: ٢٦٦٥]

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَّ يْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ جَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَحُلِّ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ جَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسَيْلَتِهَا فَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ ذَلِكَ، فقَالَ: «لَا، حَتَّى يَدُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوْلُ».

وَحَدَّثَنَاهُ نَحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.ح، وَحَدَّثَنَاهُ نَحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَعْنِي. ابْنَ سَعِيدٍ - جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، جَهَلَا الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَعْنِي. ابْنَ سَعِيدٍ - جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، جَهَلَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةً.

قولها: «فَبَتَّ طَلَاقِي»، يعني: طلقني ثلاثًا، وفي اللفظ الآخر: «آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتِ».

وقوله: «فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ»، أي: من جرأتها، فكأنها تُعَرِّضُ بأنها تريد أن ترجع إلى رفاعة زوجها الأول، فبيَّن لها الرسولُ عَلَيْهِ أنها لا تحل له حتى يجامعها الزوج الثاني، ولا يشترط الإنزال على الصحيح، فإذا جامعها

الثاني وغيب الحشفة في الفرج فقد حصلت العُسيلة؛ فهي كناية عن لذة الجماع، وذهب الحسن البصري لَخْلَتْهُ أنه لا بد من الإنزال(١)، والصواب: أنه لا يشترط.

وفي هذا الحديث: أنه لا بأس أن تتكلم المرأة بمثل هذه الأمور؛ للحاجة إلى ذلك.

وفيه: أن صوت المرأة ليس بعورة، وأن لها أن تسأل عما أُشكل عليها، كما كانت النساء تفعل ذلك على عهد رسول الله على وإنما الممنوع هو خضوع المرأة بالقول، وترقيق صوتها وترخيمه؛ لما فيه من الفتنة، كما قال تعالى: ﴿ فَلَا تَخَصَّعُنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعُ ٱلَّذِي فِي قَلِّيهِ مَرَضٌ ﴾ [الأحرَاب: الآية ٢٣].

وفيه: أنه لما طلق رفاعة امرأته الطلقة الثالثة تزوجها عبد الرحمن بن الزُّبِير، لكنه لم يدخل بها؛ ولهذا قالت: «وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْب»، وأشارت إلى طرف هدبة ثوبها، يعني: طرفه الذي لم ينسج، والمعنى: أنه لا ينتشر.

وفيه: دليل على أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثًا، فإنها لا تحل له حتى تنكح زوجًا آخر، ويجامعها الزوج الثاني، ويكون نكاحه نكاح رغبة، لا نكاح تحليل، فإن كان نكاحه لها نكاح تحليل فإنها لا تحل للأول؛ لأن المحلل هو التيس المستعار، وهو ملعون، ففي الحديث: «لَعَنَ اللهُ الْخُلِّلَ وَالْحُلَّلُ لَهُ» (٢)، فإذا تواطأت المرأة مع زوج آخر يحللها، أو تواطأ الزوج الأول، أو تواطأ وليها، فلا تحل للأول، وكذلك إذا نكحها نكاح شبهة، أو زنا، لا تحل له، وكذلك إذا تزوجها ولم يدخل بها لا تحل للأول، وهذا هو الصواب الذي عليه جماهير أهل العلم، وشذّ سعيد بن المسيب كَالله،

⁽١) فتح الباري، لابن حجر (٩/٤٦٦).

⁽٢) أخرجه أحمد (١٣٦٤)، وأبو داود (٢٠٧٦)، والترمذي (١١١٩)، وابن ماجه (١٩٣٥).

فقال (۱): إنها إذا تزوجت زوجًا آخر، بأن عقد عليها، ثم طلقها قبل الدخول حلت للزوج الأول؛ وذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً ﴾ ولا يقول: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً ﴾ والنكاح حقيقة في العقد، وهذا محمول على أن الحديث لم يبلغه، وهذه الآية عامة يخصصها هذا الحديث، فالمراد بالنكاح: الجماع، ولا يكفي العقد وحده.

* * *

⁽١) أحكام القرآن، للجصاص (٢/ ٨٩)، الإشراف، للقاضي عبد الوهاب (٢/ ٢٥٧)، الاستذكار، لابن عبد البر (٥/ ٤٤٧).

بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَهُ عَنْدَ الْجِمَاعِ

[۱٤٣٤] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى وَالْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى وَالْمَالِمِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِي أَهْلَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا». [خ: ٥١٥٥] وَحَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ جَمْيْدٍ، شَعْبَةُ رَبِ مَحْنَى شُعْبَةً لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ: «بِاسْمِ اللهِ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ، بِمَعْنَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنِ الثَّوْرِيِّ، كِلَاهُمَا، عَنْ مَنْصُورٍ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِ ذِكْرُ: «بِاسْمِ اللهِ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ؛ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَإِيهِ رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ؛ وَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ؛ عَنْ الثَّوْرِيِّ، وَإِيةِ رَوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ؛ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ: «بِاسْمِ اللهِ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ؛ وَايَة ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ؛ وَايَة ابْنِ نُمَيْرِ قَالَ مَنْصُورٍ؛ وَايَة وَلُونَ وَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ؛ وَايَة وَلَا وَايَة وَلَى اللهِ الْمَالُ وَالْ وَالْمُ وَلَا مَاللهِ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ مَنْصُورٍ أَوْلُ أَوْلِيَ وَايَة وَلَا مَاللهُ وَالْهُ قَالَ: «بِاسْمِ اللهِ».

في هذا الحديث: مشروعية التسمية إذا أراد الجماع، وأنه يُشرع للمسلم أن يقول: «بِاسْمِ اللهِ، اللهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا»، ولو قالها لتحقق له هذا الوعد: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا» قال بعض العلماء: لم يضره، يعني: لم يصرعه؛ وقيل: لم يطعن به عند ولادته.

والصواب: أنه لا حاجة إلى هذا التقدير، والحديث على عمومه.

بَابُ جَوَازِ جِمَاعِهِ امْرَأَتُهُ فِي قُبُلِهَا مِنْ قُدَّامِهَا وَمِنْ وَرَائِهَا، مِنْ غَيْرٍ تَعَرُّضِ لِلدُّبُرِ

[١٤٣٥] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ- وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ الْلَنْكَدِرِ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: كَانَتِ الْيَهُودُ، تَقُولُ- إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا- : كَانَ الْوَلَدُ كَانَتِ الْيَهُودُ، تَقُولُ- إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا- : كَانَ الْوَلَدُ كَانَتِ الْيَهُودُ، تَقُولُ- إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا- : كَانَ الْوَلَدُ أَنْ سَلِيَا اللهَ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْح، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ الْهَادِ عَنْ أَبِي حَازِم عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ بَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أُتِيَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ قَالَ: فَأُنْزِلَتْ: ﴿ لِلّهَ مَنْ دُبُرِهَا فَى قُبُلِهَا، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ قَالَ: فَأُنْزِلَتْ: ﴿ فِي اللّهَ عَرْثُ لَكُمْ أَنَى شِئْتُمْ ﴾ [البقرَة: الآية ٢٢٣].

وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةً. ح، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عُعَمْدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عُعَمْدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُبْدُ الرَّعْمَنِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّعْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح، وحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّعْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح، وحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدِ اللهِ، وَأَبُو مَعَنِ الرَّقَاشِيُّ قَالُوا؛ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَأَبُو مَعَنِ الرَّقَاشِيُّ قَالُوا؛ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ عَنِ الرُّهْرِيِّ. حَرَيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ عَنِ الرُّهْرِيِّ. حَدَّثَنَا مُعَلَى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبَدٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُو ابْنُ الْمُحْتَارِ وَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كُلُّ هَوُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَهُو ابْنُ الْمُحَدِّرِ عَنْ جَابِرٍ، جَهَذَا الْخَدِيثِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ النَّعْمَانِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، الْمُعَلِّى فَيْ جَابِرٍ، جَهَذَا الْخَدِيثِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ النَّعْمَانِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، إِنْ شَاءَ عُبِيَّةً، وَإِنْ شَاءَ غَيْرَ جُبِيْهِ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامِ وَاحِدٍ.

في هذا الحديث: أنه لا بأس بجماع الرجل زوجته من خلفها، ومن

قدامها، غير أنه يكون في الفرج؛ وقد كذَّب اللهُ اليهودَ عندما زعموا أن الرجل إذا جامع امرأته من ورائها كان الولد أحولَ، فأنزل الله هذه الآية: ﴿ نِسَآ وَكُمْ مَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْتُكُم النَّى شِئْتُم اللهَ وَاللَّه الله الله الله الله والله مدبرة، وإن شاء مجبية، أو غير مجبية، ومعنى مجبية: مكبوبة على وجهها، غير أن ذلك في صمام واحد، في القُبُل، أما الدبر فهذا حرام، والآثار والأحاديث كثيرة في تحريم إتيان المرأة في دبرها.



بَابِ تَحْرِيمِ امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا

[١٤٣٦] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يُحَدِّتُ عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «إِذَا بَاتَتِ الْمُرْأَةُ هَاجِرَةً زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «إِذَا بَاتَتِ الْمُرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنْتُهَا الْلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِح». [خ: ١٩٥٥]

وَحَدَّثَنِيهِ يَعْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُّ- يَعْنِي: ابْنَ الْخَارِثِ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بَهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «حَتَّى تَرْجِعَ».

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي: ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «وَالَّذِي نَفْسي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَذْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْبَى عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ.ح، وحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ.ح، وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ- وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَلَمْ تَأْتِهِ، فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا لَعَنَتْهَا الْلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ».

في هذا الحديث: دليل على أن المرأة إذا امتنعت عن فراش زوجها- من غير سبب- فهذا من الكبائر؛ لأن اللعن لا يكون إلا على كبيرة، واللعن هو: الطرد والإبعاد من رحمة الله، «لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ،

⁽١) أخرجه البخاري (٦٧٨٣)، ومسلم (١٦٨٧).

عليها، أو يؤذيها، فهي معذورة في هذه الحالة.

وفيه: دليل على أن الله تعالى في السماء، والملائكة في السماء، وسخط الله عظيم- نسأل الله العافية.

وفيه: إثبات سخط الله ﴿ وَاللَّهُ عَالَى : ﴿ سَخِطُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: الآبة مَدَان الله عَلَيْهِمْ ﴾ والسخط والغضب والرضى كلها من صفات الله ﴿ فَاللَّهُ عَلَيْهِمْ كَما يليق بجلاله وعظمته ، لا يماثله فيها أحد من المخلوقين ، كما قال وَ اللَّهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِمُ السَّمِيعُ البَّصِيرُ ﴾ والسّورى: الآبة ١١] .



بَابُ تَحْرِيمِ إِفْشَاءِ سِرّ الْمُرْأَةِ

[١٤٣٧] حَدَّقَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّقَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ مَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ، حَدَّقَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عَنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سرَّهَا». وَحَدَّثَنَا تُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عُمْرَ بْنِ حَمْزَةً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عُمْرَ بْنِ حَمْزَةً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَعْوَلُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عَنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ يَعْقِ : «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عَنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا».

قوله: «عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ»: هو عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب، قال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه، وقال الذهبي: هو صالح الحديث، وقد ضعفه ابن معين، وقال النسائي: ضعيف، وقال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير (۱)؛ فالوجه الأول: في الجواب عن تضعيفه أن يقال: القاعدة: أن الجارح إنما يقدم على المعدِّل إذا بيَّن الجرح، أما إذا لم يبين الجرح؛ فإنه يقدم المعدِّل "

الوجه الثاني: أنه لما استشهد به البخاري، واحتج به مسلم فإنهما قد انتقيا من حديثه ما لم يُستنكَر عليه، وبالله التوفيق (٣).

⁽١) تهذيب الكمال (٢١/ ٣١٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٩٣٣).

⁽٢) لسان الميزان، لابن حجر (١/ ١٥)، فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ٣٣).

 ⁽٣) ذكره الدارقطني في كتابه: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (١/ ٤٤٢)، والذهبي في كتابه: ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق (ص٣٩٨).

وفي هذا الحديث: ما يدل على أن إفشاء السر الذي يكون بين الزوجين من أحدهما كبيرة من كبائر الذنوب، فما يكون بين الرجل وامرأته من الكلام عن الحالة في الجماع، يعتبر سرَّا، ومُفشِيه من أشرِّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة، و «أشرُّ» و «أخيرُ» لغة فصيحة، ولكنها قليلة (١)، واللغة المستعملة كثيرًا «شرُّ» و «خيرُ» بحذف الهمزة.

والمقصود بالسر هنا: السر الخاص، أما الشيء العام عند الحاجة إليه فلا بأس بذكره، مثل ما قال النبي على الله والله النبي المأفعل ذلك أنا وَهَذِهِ، ثُمَّ نَعْتَسِلُ (٢)، بأس بذكره، مثل ما قال النبي على الله وكالمرأة لما جاءت تشتكي قالت: «إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ (٣)، وهذا من أجل الحاجة في الخصومة؛ لمعرفة الحكم الشرعي.

* * *

⁽١) شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٢/١١٢٧).

⁽٢) أخرجه مسلم (٣٥٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣).

بَابُ حُكُم الْعَزْلِ

[١٤٣٨] وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا؛ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَذْكُرُ فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ، فقالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَذْكُرُ الْعَرْلَ؟ فقالَ: يَعْم، غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ غَزْوَةَ بَلْمُصْطَلِقِ، فَسَبَيْنَا الْعَزْبَةُ وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ كَرَائِمَ الْعَرَبِ، فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ كَرَائِمَ الْعَرَبِ، فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ وَنَعْزِلَ، فَقُلْنَا: نَفْعَلُ وَرَسُولُ اللهِ عَلَيْ بَيْنَ أَظْهُرِنَا لَا نَسْأَلُهُ؟ فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ بَنْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللهُ حَلْقَ نَسَمَةٍ وَسَعْنَا إِلَّا سَتَكُونُ».

حَدَّثَنِي نَحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ- مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ- حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةً عَنْ نُحَمَّدِ بْنِ يَعْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةً عَنْ نُحَمَّدِ بْنِ يَعْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّ الله كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ

الْقِيَامَةِ».

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ نَحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضَّبَعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصَبْنَا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: ﴿وَإِنَّكُمْ سَبَايَا، فَكُنَّا نَعْزِلُ، ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ عَيْ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ لَنَا: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِي كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِي كَائِنَةً ﴾.

وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْلَفَضَّلِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: عَنْ أَنِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: عَنْ أَنِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «لَا قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ: «لَا عَلْيُكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ».

وَحَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ.ح، وَحَدَّثَنَا خَالِدً- يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ-.ح، وحَدَّثَنَا خَالِدُ- يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ-.ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيًّ، وَبَهْزُ قَالُوا جَدِيثِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيًّ، وَبَهْزُ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنسِ بْنِ سِيرِينَ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنسِ بْنِ سِيرِينَ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ عَيْ قَالَ - فِي الْعَزْلِ-: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ»، وَفِي رِوَايَةِ بَهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، وَأَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّهُمَنِ قَالَ ، حَدَّثَنَا مَسْعُودٍ ، رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ، فقالَ : «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ " فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » قَالَ مُحَمَّدُ : وَقَوْلُهُ : «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ " فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » قَالَ مُحَمَّدُ : وَقَوْلُهُ : «لَا عَلَيْكُمْ » ، أَقْرَبُ إِلَى النَّهْي "

قوله: «وبَهْز»: هو بهز بن أسد، وليس بهز بن حكيم؛ لأنه ليس من رجال الشيخين.

قوله: «نَسَمَة»: النسمة: الروح.

والغزوة هي غزوة بني المصطلق، وهم قبيلة من قبائل العرب.

وقوله: «فَسَبَيْنَا كَرَائِمَ الْعَرَبِ»: فيه: جواز سبي العرب واسترقاقِهم وجواز وطُءِ سباياهم؛ خلافًا للأحناف القائلين: إن «مشركي العرب والمرتدين لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا»(١).

وفي هذا الحديث: أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق، ولم يدعُهُم؛ لأنهم قد بلغتهم الدعوة، وأغار عليهم وهم غارون، وأنعامهم تُسقَى على

⁽١) حاشية ابن عابدين، لابن عابدين (١٣٩/٤).

الماء، فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم، واصطفى منهم جويرية بنت الحارث أم المؤمنين في الله المؤمنين المؤمني

وفيه: أنه إذا جامع الأَمَة وحملت فإنها لا تباع؛ فأمهات الأولاد لا تباع؛ ولهذا قالوا: نريد أن نعزل، حتى لا تحمل الأمة، فيجوز بيعها، وهذا مستقر عند الصحابة.

والعزل: هو أن يجامع الرجل المرأة، وإذا أحس بخروج المني أخرج ذكره، وأنزل خارج الفرج.

والعزل عن الأَمَةِ لا إشكال فيه، ولا خلاف أنه يجوز للإنسان العزل مع الأمة، كما في هذا الحديث، فقد أباحه لهم النبي عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ»، فإذا لاَ تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِي كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ»، فإذا قدر الله أن يخلق ولدًا خلقه ولو عزل - يسبقه الماء، أو بعضه، فيخلق الله النسمة، وليس من جميع الماء يكون الولد، بل يكون من بعضه.

فدل على أن الله تعالى إذا قدر خلق نَسَمَة فلا بد أن يخلقها.

أما العزل عن الحرة فقد اختلف العلماء في جوازه على قولين:

القول الأول: مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا بإذنها، واستدلوا بدليلين:

الدليل الأول: حديث عمر بن الخطاب رَوَّقَيُّ : أن النبي رَفِّقَ «نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها»، وهو حديث ضعيف(١).

الدليل الثاني: أن الحرة لها حق في الجماع، فلا بد أن يستأذنها.

القول الثاني: أنه يجوز، ولو لم يستأذنها، كالأمة ولا فرق، لكن إذا استأذنها من باب حسن العشرة وطيب خاطرها فهو أحسن.

وقوله: «فَإِنُّمَا هُوَ الْقَدَرُ»، يعني: ما من مخلوق له روح قدر الله له أن

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۱۲)، و ابن ماجه (۱۹۲۸)، و قال الحافظ ابن حجر : «و في إسناده ابن لهيعة»، فتح الباري (۹/ ۳۰۸).

يخلقه إلا سيخلقه الله، ولو عزل مَن عزل.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشِرِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: فَرَدَّ الْحَدِيثَ، حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: دُكِرَ الْعَزْلُ عَنْدَ النَّبِيِّ عَيْ فقالَ: «وَمَا ذَاكُمْ؟»، قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمُزْأَةُ تُرْضِعُ، فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَعْمِلَ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ قَالَ: «فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ». قَالَ: وَاللهِ لَكَأَنَّ هَذَا زَجْرُ. قَالَ: وَاللهِ لَكَأَنَّ هَذَا زَجْرُ.

قوله: «فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ، فَقَالَ: وَاللّهِ لَكَأَنَّ هَذَا زَجْرٌ»: كأنه نهي، فهو شبيه بالنهي، والمشبه غير المشبه به؛ لأن النبي ﷺ رخص فيه، وقال: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا».



وحدَّقَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ وَحَدَّثُتُ مُحَمَّدًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ، بِشْرٍ، بِشْرٍ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ، بِشْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: قُلْنَا لِأَي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَذْكُرُ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: قُلْنَا لِأَي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، إِلَى قَوْلِهِ: الْقَدَرُ.

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَ ابْنُ عَبْدَةَ؛ أَخْبَرَنا، وقَالَ عُبَيْدُ اللهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عُجَاهِدٍ عَنْ قَزْعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذُكِرَ الْعَزْلُ عَنْدَ رَسُولِ اللهِ عَنْ قَزْعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذُكِرَ الْعَزْلُ عَنْدَ رَسُولِ اللهِ عَنْ قَالَ: «وَلَم يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، وَلَمْ يَقُلْ وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، وَلَمْ يَقُلْ وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، وَلَمْ يَقُلْ وَلَكَ اللهِ عَنْ فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، وَلَمْ يَقُلْ وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ،

حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْب، أَخْبَرَنِ مُعَاوِيَةً - يَعْنِي: ابْنَ صَالِح - عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، سَمِعَهُ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ، فقالَ: «مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ خَلْقَ شَيْءٍ، لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ». مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ خَلْقَ شَيْءٍ، لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ». حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، حَدَّثَنِي عَلَيْ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَلِي لَا النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ،

قوله: «مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ»، أي: يكون الولد من بعضه، فإذا أراد الله خلق نَسَمَة سبقه بعض الماء، فخلق الله منه هذه النسمة.

[١٤٣٩] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ، أَخْبَرَنا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فقالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمُنَا وَسَانِيَتُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَخْمِلَ، فقالَ: «اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»، فَلَبِثَ الرَّجُلُ ثُمَّ أَتَاهُ، فقالَ: إِنَّ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»، فَلَبِثَ الرَّجُلُ ثُمَّ أَتَاهُ، فقالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبلَتْ، فقالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا».

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الْأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ حَسَّانَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَاضٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلُ النَّبِيَّ حَسَّانَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَاضٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلُ النَّبِيَّ فَقَالَ: إِنَّ عَنْدِي جَارِيَةً لِي، وَأَنَا أَعْزِلُ عَنْهَا، فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ وَإِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ الله »، قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ، فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ رَسُولَ اللهِ إِنَّ الْجَارِيَةَ النَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ، فقَالَ رَسُولُ اللهِ وَسُولُ اللهِ وَرَسُولُهُ».

وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَخْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ - قَاصُّ أَهْلِ مَكَّةَ - أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَاضِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ النَّوْفَلِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

قوله: «خَادِمُنَا وَسَانِيَتُنَا»، يعني: تسقي لهم الماء وتخدمهم، شبهها بالسانية، وهي: البعير الذي يُسقَى عليه الماء، يقول: هذه الجارية تخدمنا وتسقي لنا الماء، وأنا أعزل عنها، فقال له: «اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»، أي: ولو عزلت.

قوله: «أَنَا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»، يعني: أن ما أخبرتك به صدق، وهو من دلائل نبوته ﷺ.

الَّذِي عَلَّا اللَّهِ مَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ.

زَادَ إِسْحَاقُ: قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ. [خ: ٥٢٠٨]

وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْخَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ. وحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذً - يَعْنِي ا ابْنَ هِشَام - حَدَّثَنِي وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذً - يَعْنِي ابْنَ هِشَام - حَدَّثَنِي وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذً - يَعْنِي ابْنَ هِشَام - حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَ اللهِ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَنْهَنَا.

قوله: «كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ»: استدل به جابر سَخِطْتَهُ بأن ما وقع في زمن النبي عَلَيْهُ ولم يَنْهُ عنه فهو دليل على إباحته؛ فلو كان حرامًا لنهانهم عنه القرآن.

وفي هذا الحديث: دليل على عموم جواز العزل، وقد استدل به من قال: إنه يجوز العزل عن الحرة والأَمة جميعًا.

بَابُ تَحْرِيم وَطْءَ الْحَامِلِ الْسُبِيَّةِ

[١٤٤١] وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَنْ الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُحِحِّ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ، فقالَ: «لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا»، فقالُوا: نَعَمْ، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُو

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ.ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارِ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، في هَذَا الْإِسْنَادِ.

قوله: «عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ»: خمير بالخاء المعجمة المضمومة. وقوله: «بامرأة مُجِحِّ»: هي الحامل التي قربت ولادتها. وقوله: «يُريدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا»، أي: يريد أن يطأها.

وفي هذا الحديث: وعيد شديد لمن وطأ مسبية وهي حامل، وأنه من الكبائر، فلا يجوز وطء مسبية حتى تستبرأ بحيضة، أو تضع إذا كانت حاملًا. وقوله: «كَيْفَ يُورِّتُهُ وَهُو لَا يَحِلُّ لَهُ؟ كَيْفَ يَسْتَخْدِمُهُ وَهُو لَا يَحِلُّ لَهُ؟!»: معناه: أنه إذا وُطئت الأمة الحامل فلا يصح أن يحكم لولدها أنه ابن هذا الواطئ؛ لأنه عن ماء غيره نشأ، وعلى هذا فلا يحل له أن يرثه، ولا يصحائيضًا أن يحكم لذلك الولد بأنه عبد للواطئ بما حصل في الولد من أجزائه، فلا يحل له أن يستخدمه استخدام العبيد؛ إذ ليس بعبد بما خالطه من أجزاء الحر، وفي الفقه ما يتبين به استحالة اجتماع أحكام الحرية والرق في شخص واحد، وأن ما يكون فيه شائبة رق لا يكون حكمه حكم الحر؛

وعليه فيجب على السابي الامتناع من وطئ الحامل خوفًا من هذا المحظور، وهذا هو الظاهر في معنى الحديث.

وفيه: أنه إذا وطأ الرجل المرأة وهي حامل من غيره، فهذا يؤدي إلى اختلاط الأنساب، ولأنه يسقي بماءه زرع غيره، وهذا الولد ليس له، فلا يحل له أن يطأها وهي حامل حتى تضع، وقد بين النبي على أن ذلك من الكبائر؛ إذ كيف يستلحقه وهو يعلم أنه ولد غيره؟

قال المازري: «إشارة إلى أنه قد ينمي الجنين بنطفة هذا الواطىء لأمّه حَامِلًا، فيصير مشاركًا فيه لأبيه، وكان له بعض الولد، فإذا حصلت المشاركة منع الاستخدام»(١)، قالوا: وهو نظير حديث: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلا يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ»(٢).

وفيه: أن السبي يهدم النكاح، وقد ذكر أبو داود في المنع من وطء الحامل حديثًا هو نص وأصل في هذا الباب: عن أبي سعيد الخدري رفعه قال- في سبايا أوطاس-: «لَا تُوطأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، ولا غَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَعَيضَ عَيْضَةً»، وتفرد أبو داود بقوله: «حَتَّى تَعِيضَ حَيْضَةً».



⁽١) المعلم، للمازري (٢/ ١٥٨).

⁽٢) أخرجه أحمد (١٦٩٩٠)، وأبو داود (٢١٥٨).

⁽٣) أخرجه أحمد (١١٢٢٨)، وأبو داود (٢١٥٧).

بَابُ جَوَازِ الْغِيلَةِ، وَهِيَ: وَطْءُ الْمُرْضِعِ، وَكَرَاهَةِ الْعَزْلِ

[1827] وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ هِشَام، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنس، ح، وَحَدَّثَنَا عَلْي مُالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْيَى بْنُ يَعْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبِ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ عَيْ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْعَيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ». الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ». قَالَ مُسْلِم ا وَأَمَّا خَلَفُ، فقَالَ: عَنْ جُذَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ: مَا قَالَهُ يَعْيَى بِالدَّالِ.

حَدَّثَنَا عَبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُوبَ، حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبِ - أُخْتِ عُكَّاشَةَ - قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ عَيْ فِي جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبِ - أُخْتِ عُكَّاشَةَ - قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ عَيْ فِي الرُّومِ، أَنَاسٍ، وَهُو يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ، وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا»، ثُمَّ سَأَلُوهُ عَن الْعَزْلِ، فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْ : «ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ».

زَادَ عُبَيْدُ اللهِ فِي حَدِيثِهِ، عَنِ الْمُقْرِئِ: وَهِي: ﴿ وَإِذَا الْمَوْمُ دَهُ سُلِتُ ﴾ التكويد: ١٠] . وحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَيِ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ السُحَاقَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ اللهِ عَنْ مُوْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ اللهِ عَنْ مُحْوَة عَنْ عَائِشَة عَنْ اللهِ عَنْ مُوْوَة عَنْ عَائِشَة عَنْ اللهِ عَدَامَة بِنْتِ وَهْبِ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا قَالَت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنْ مُ اللهِ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَي أَيُّوبَ فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: الْغِيَالِ. إِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَي أَيُّوبَ فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: الْغِيَالِ. [١٤٤٣] حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِي اللهِ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْ اللهُ الل

إِنِّي أَعْزِلُ عَنِ امْرَأَيِ، فقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ «لَمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟»، فقَالَ اللهِ عَنِ امْرَأَيِ، فقَالَ اللهِ عَلَى وَلَدِهَا أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا، فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًا، ضَرَّ فَارِسَ، وَالرُّومَ».

وقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ ﴿ إِنْ كَانَ لِذَٰلِكَ فَلَا مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ، وَلَا الرُّومَ».

قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْقَبْرِيُّ»: صوابه: «المقرئ»، كما في التهذيب، حيث ذكر أنه أقرأ القرآن إحدى وسبعين سنة بالبصرة ومكة.

قوله: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ» الغيلة - بكسر الغين -: وهي الاسم من الغيل، وهو جماع المرضع، وقال بعضهم: غيلة - بالفتح - للمرة الواحدة من الغيل.

ولأهل اللغة في تفسيرها قولان(١):

أحدهما: أن الغيلة أن يجامع الرجل امرأته وهي ترضع، حكي معناه عن الأصمعي، يقال فيه: غال الرجل المرأة وأغالها وأُغيلت.

ثانيهما: أن ترضع المرأة وهي حامل، وهذا اللفظ يرجع إلى الضرر والهلاك، ومنه تقول العرب: غالني أمر كذا، أي: أضرني، وغالته الغول أهلكته.

وكل واحدة من الحالتين المذكورتين مضرة بالولد؛ ولذلك يصح أن تحمل كلمة: «غيلة» بالحديث على كل واحد منهما، يعني: على جماع المرضع، أو إرضاع الحامل، وكلاهما مضر بالولد.

فأما ضرر المعنى الأول: فقالوا: إن الماء- يعني: المني- يغيل اللبن فيفسده، ويسأل عن تعليله أهل الطب.

وأما الثاني: فضرره محسوس؛ فإن لبن الحامل داء وعلة في جوف

⁽١) الصحاح، للجوهري (٥/ ١٧٨٧)، غريب الحديث، لابن سلام (٢/ ١٠٠).

الصبى يظهر أثره عليه.

ومراده ﷺ بالحديث هو المعنى الأول دون الثاني؛ لأنه هو الذي يحتاج النبي ﷺ إلى أن ينظر في أحوال غير العرب الذين يصنعون ذلك، فلما رأى أنه لم يضرَّ أولادهم لم يَنْهَ عنه.

وأما الثالث: فضرره معلوم عند العرب وغيرهم بحيث لا يحتاج إلى نظر ولا فكر، وإلا لما هَمَّ النبي على بالنهي عن الغيلة لما أثر عن العرب من اتقاء ذلك، والتحدث في ضرره، حتى قالوا: إنه ليدرك الفارس فيدعثره عن فرسه، وقد روي في ذلك مقطوعة لحديث أسماء بنت يزيد سمعت رسول الله على يقول: «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًا؛ فَإِنَّ الْغَيْلَ يُدْرِكُ الْفَارِسَ فَيُدَعْثِرُهُ وَسِولِ الله على يقول: «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًا؛ فَإِنَّ الْغَيْلَ يُدْرِكُ الْفَارِسَ فَيُدَعْثِرُهُ وَسُولِ الله على يقول: «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًا؛ فَإِنَّ الْغَيْلَ يُدْرِكُ الْفَارِسَ فَيُدَعْثِرُهُ وَلَا لَهُ وَلَا يَعْنَى الله عنه العامة أن الذي يرضع من أمه وهي حامل تكون بنيته ضعيفة، ولا نشاط عنده، ويغلبه غيره، فيدعثره الفارس الذي هو أنشط وأقوى منه.

والمقصود هنا: أن النبي ﷺ همَّ بأن ينهى، ثم لم يَنْهَ، فدل على أنه لا حرج في إرضاع الحامل، ولا حرج في وطء المرضع، وأنه لا يؤثر.



⁽١) أخرجه أحمد (٢٧٥٦٢)، وأبو داود (٣٨٨١)، وابن ماجه (٢٠١٢).



كِتَابُ الرَّضَاع

بَابٌ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ

[١٤٤٤] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ كَانَ عَنْدَهَا، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلِ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَت عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ «أُرَاهُ فُلَانًا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ: «أُرَاهُ فُلَانًا لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ»، فقالَت عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ: «نُعَمْ، إِنَّ لَكُمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «نَعَمْ، إِنَّ كَيَّ الرَّضَاعَةَ حُرِّمُ الْوِلَادَةُ».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْب، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح، وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهُذَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِم بْنِ الْبَرِيدِ، جَمِيعًا عَنْ هِشَام بْنِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهُذَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِم بْنِ الْبَرِيدِ، جَمِيعًا عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ عَيْدٍ، «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْولَادَةِ».

وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَشُلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً. أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، جَهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامٍ بْنِ عُرُوةً.

الرَّضاعة والرِّضاعة، والرَّضاع والرِّضاع، ويقال: المرأة المرضِع والمرضِعة، إذا كانت ترضع ولدها يقال لها: مرضعة بالتاء، وإذا كانت من شأنها أن ترضع يقال لها: مرضع.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، وأن الرضاعة تحرِّم ما تحرِّمه الولادة، فالمحرمات بالنسب بيَّنها الله وَلَى في قوله تعالى: ﴿ مُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ أَمُهَا ثُكُمُ وَبَنَاثُكُمُ وَبَنَاثُكُمُ وَبَنَاثُكُمُ وَبَنَاثُكُمُ وَبَنَاثُكُمُ وَبَنَاتُكُمُ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَالنساء: الآية ٢٣] وهن سبع، ويحرم مثلهن من الرضاعة.

وإذا أرضعت امرأة طفلًا خمس رضعات في الحولين - كما سيأتي في الأحاديث - فإن هذه المرأة التي أرضعت هذا الطفل تكون أمّّا له من الرضاعة، ويكون أبناؤها وبناتها إخوة له من الرضاعة، ويكون أبوها جده من الرضاعة، وإخوتها أخواله من الرضاعة. . . وهكذا، ويكون هذا الطفل ابنًا لهذه المرضعة، وأبناؤه أبناء لها وهكذا، وكذلك على الصحيح أن لبن الفحل يحرِّم ويكون الزوج الذي له اللبن أبًا له من الرضاعة، ويكون أبوه جدًّا للولد من الرضاع، وأبناء هذا الزوج من هذه المرضعة إخوة له أشقاء، وأبناء هذا الزوج الذين رضعوا من غيرها أخوة له من الأب من الرضاع، وإخوة هذا الزوج أعمامًا له من الرضاع . . . وهكذا.

فالحرمة تنتشر في المرضعة نفسها وفي أقاربها، وفي الرضيع وأولاده، وفي الزوج الذي له اللبن وأقاربه، أما أم الرضيع من النسب، وأبوه من النسب، وكذلك إخوة الرضيع من النسب فلا علاقة لهم بهذه الحرمة، فيجوز أن يتزوج أخوه من النسب أخته من الرضاعة.

بَابُ تَحْرِيمِ الرَّضَاعَةِ مِنْ مَاءِ الْفَحْلِ

[١٤٤٥] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتُهُ: أَنَّ أَفْلَحَ - أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ - جَاءَ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتُهُ: أَنَّ أَفْزِلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا - وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ - بَعْدَ أَنْ أُنْزِلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الْحَبْرُتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمْرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُزوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُعَيْسٍ، عُزوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّمَا أَرْضَعَتْنِي الْلَرْأَةُ، وَلَمْ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ، وَزَادَ: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَتْنِي الْلَرْأَةُ، وَلَمْ فَذَكَرَ بِمَعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: تَرِبَتْ يَدَاكِ - أَوْ: يَمِينُكِ.

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابِ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتُهُ: أَنَّهُ جَاءَ أَفْلَحُ- أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ شِهَابِ عَنْ عُرُوةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتُهُ: أَنَّهُ جَاءً أَفْلَحُ- أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا، بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ، وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ، قَالَت عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللهِ لَا آذَنُ لِأَفْلَحَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَنْ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وَحَدَّثَنَاهُ عَبْدُ بْنُ هُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، مِهَذَا الْإِسْنَادِ، جَاءَ أَفْلَحُ أَحْ وَأَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَفَيهِ: «فَإِنَّهُ عَمُّكِ تَرِبَتْ يَمِينُكِ»، وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائشَةَ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْمِرَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فَقَالَ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ، فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فَيَا الْرَأَةُ، وَلَمْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكِ، قَلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَتْنِي الْمَرْأَةُ، وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنَّهُ عَمَّكِ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكِ».

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَأَيْ ، حَدَّثَنَا حَمَّادً - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ - ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ . وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَحَدَّثَنَا يَعْيَى ، بْهُذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْس .

وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلُوانِيُّ، وَنَحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ قَالَا: أَخْبَرَنِا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنِا ابْنُ جُرَيْجِ عَنْ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنِي عُرُوةً بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ أَبُو الْجَعْدِ، فَرَدَدْتُهُ، عَائِشَةَ أَخْبَرَتُهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ أَبُو الْجَعْدِ، فَرَدَدْتُهُ، قَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ قَالَ: «فَهَلَّا أَذِنْتِ لَهُ تَربَتْ يَمِينُكِ – أَوْ: يَدُكِ».

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ.ح، وَحَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ رُمْح، أَخْبَرَنا اللَّيْثُ عَنْ عَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عِرَاكٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عِرَاكٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا اللَّيْتُهُ، أَخْبَرَتُهُ أَنَّ عَمَّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ - يُسَمَّى أَفْلَحَ - اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ، أَخْبَرَتُهُ أَنَّ عَمَّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ - يُسَمَّى أَفْلَحَ - اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ، فَأَنْهُ يَحْرُمُ مِنَ النَّسَةِ، فَالَ لَهَا: «لَا تَعْتَجِبِي مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». [خ: ٢٦٤٤]

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهُ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْخَكَمِ
عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ
قُعَيْسٍ، فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فَأَرْسَلَ إِنِّي عَمُّكِ أَرْضَعَتْكِ امْرَأَةُ أَخِي، فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فقالَ: «لِيَدْخُلْ عَلَيْكِ، فَإِنَّهُ عَمُّكِ». عَلَيْكِ، فَإِنَّهُ عَمُّكِ».

في هذه الأحاديث: دليل على أن لبن الفحل يحرم؛ فإنَّ عمَّ عائشة على أفلح أخا أبي القعيس استأذن عليها؛ لأن امرأة أخيه أرضعتها، فصار زوجها أبًا لعائشة على من الرضاعة، وصار أخوه عمها من الرضاعة؛ ولذا أمرها النبي على أن تأذن له، فدل على أن الحرمة تنتشر في الزوج الذي له اللبن، فهو يصير أبًا للرضيع، وإخوته يصيرون أعمامًا للرضيع.

والحرمة تنتشر في هذه الثلاث فقط: في الرضيع، وفي الأم المرضعة، وفي الزوج الذي له اللبن، وأقاربهم جميعًا: الرضيع، وأبناؤه، وبناته تنتشر فيهم الحرمة، والمرضعة تنتشر الحرمة فيها، وفي أولادها، وأخواتها، وأقاربها، وفي الزوج الذي له اللبن وأقاربه، أما إخوة الرضيع من النسب، وأبوه من النسب، وأمه من النسب، فلا علاقة لهم بهذه الرضاعة.

وقوله: «تَرِبَتْ يَمِينُكِ»: هذا من باب الحث على فعل الشيء، ولا يراد بها أصلها، وهو الدعاء عليها أن تلتصق يدها بالتراب من شدة الفقر.



بَابُ تَحْرِيمِ ابْنَةِ الْأَخِ مِنَ الرَّضَاعَةِ

[1٤٤٦] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْب، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِآبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ تَنَوَّقُ عَبْدُدَةً عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ وَتَدَعَنْا؟ فقالَ: وَعَنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ، فقالَ وَعَنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي الْإِنَهَ الْبَنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ».

وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرِ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَدُ الْرُحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [١٤٤٧] وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ جَابِرِ بْنِ إِنْ النَّبِي عَنِي إَنْ النَّبِي عَيْقِهُ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فقالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنِّ النَّبِي عَيْقِ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فقالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَيَخْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَخْرُمُ مِنَ الرَّعَاعَةِ مَا يَخْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَعْرُمُ مِنَ الرَّعَاعِةِ مَا يَخْرُمُ مِنَ الرَّعَاعِةِ مَا يَعْرُمُ مِنَ الرَّعَاعِةِ مَا يَعْرَاءً مُنَا الْمَنْ الْمَدَّيْنَا مَدَالِهُ الْمُنَاقِةِ مَا يَعْرُمُ مِنَ الرَّعَاعِةِ مَا عَلَى الْمُنَاقِةِ مَا يَعْرَامُ مِنَ الرَّعْمَاعِةِ مَا يَعْرِمُ مُنَ الرَّعَلَى الْمَاعِةِ مَا يَعْرُامُ مِنَ الرَّعْمَاعِةِ مِلْ الْمُنْ الرَّعْمَاعِةِ مَا يَعْرَامُ الْمَاعَةِ مَا يَعْرَامُ مُنَ الرَّعُمُ الْمُ الْمُنَاقِقِهُ مَا يَعْرَامُ الْمُ الْمُنَاقِهُ مِنَ الْمُ مِنَ الرَّعَاعِةِ مَا عَلَمُ مِنَ الرَّعَاعِةِ مَا يَعْرُمُ مِنَ الرَّعِمَ الْمُعَاعِلَةُ مِنْ الْمُعَاعِقِهُ مَا يَعْرُمُ مِنَ الرَّعُمَاعِ الْمُعُمُ مُنَ الْمُعَلِعُهُ مِنَ الْمُعُمِلِهُ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقُونَا مُعَلَ

وَحَدَّثَنَاهُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ. ح، وَحَدَّثَنَا نُحُمَّدُ بْنُ عَمَرَ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ. ح، وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيَّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيَّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، بِإِسْنَادِ هَمَّام سَوَاءً، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَة عُرُوبَةَ، كَلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، بِإِسْنَادِ هَمَّام سَوَاءً، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَة انْتَهَى عَنْدَ قَوْلِهِ: «ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ»، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: «وَإِنَّهُ عَمْرَ: عُمْرَ: عُمْرَ الرَّضَاعَةِ بَ فِي رَوَايَةٍ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ: عَمْرَ: عَمْرَ: عَمْرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ.

قوله: «تَنَوَّقُ»، يعني: تختار في قريش فتتزوج منهم، وتترك بني هاشم وهم الأقربون؟! فقال ﷺ: «وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، يعني: هل عندكم من تصلح

أن أتزوجها؟

والأصل أن بنت العم تحل له، فظن علي رَفِيْكُ أنها تحل له، فقال: لماذا لا تتزوج بنت عمك حمزة? لكن لما صار حمزة بن عبد المطلب رَفِيْكُ أخاه من الرضاعة؛ صارت بنته بنت أخي النبي را الرضاعة، فلا تحل له كابنة أخيه من النسب.

[١٤٤٨] وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْب، أَخْبَرَنِي عَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُسْلِم يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ مُسْلِم يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَسْلِم يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَسْلِم يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمِنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ - زَوْجَ النَّبِيِّ عَيْدٍ - تَقُولُ: قِيلَ عَبْدِ الرَّحْمِنِ يَقُولُ: قِيلَ اللَّهُ عَنِ ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ قِيلَ: أَلَا تَخْطُبُ لِرَسُولِ اللهِ عَنِ ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ قِيلَ: أَلَا تَخْطُبُ لِرَسُولِ اللهِ عَنِ ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ قِيلَ: أَلَا تَخْطُبُ بِئْتَ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: «إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ».

قوله: «سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُسْلِمٍ»: هو أخو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، الإمام المشهور، ورواية عبد الله عن أخيه محمد قليلة جدًّا، وهو أكبر منه، ومات قبله، وكان يكبر عنه قليلًا، فهنا من التابعين: بكير بن الأشد، وعبد الله بن مسلم، ومحمد بن مسلم.

وقوله: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي؛ إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِم»؛ لأن زوج المرضعة يصير أبًا للرضيع من الرضاعة، وأخوه عمه.



بَابُ تَحْرِيم الرَّبِيبَةِ وَأُخْتِ الْمُرْأَةِ

[١٤٤٩] حَدَّثَنَا أَبُو كُرِيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، أَخْبَرَنِ فَشَامٌ، أَخْبَرَنِ أَي عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَي سَفْيَانَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي سُفْيَانَ، فقالَ: «أَو تُحِبِّينَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، فقالَ: «أَوْعَلُ مَاذَا؟»، قُلْتُ: تَنْكِحُهَا، قَالَ: «أَو تُحِبِّينَ فِي الْخَبْرِ أُخْتِي، وَلَكِ؟»، قُلْتُ: تَنْكِحُهَا، قَالَ: «لَوْ أَخْبِينَ فَقالَ: «فَإِنِّي أَخْبِينَ مَنْ شَرِكَنِي فِي الْخَبْرِ أُخْتِي، وَالْكِ؟»، قُلْتُ: فَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتَ أَي قَلْتُ: فَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتَ أَي الْمُتَى مَنْ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي سَلَمَةَ، قَالَ: «لَوْ أَنْهَا لَمْ تَكُنْ وَلا أَخْوَاتِكُنَّ». وَلا أَخْوَاتِكُنَّ». وَلا أَخْوَاتِكُنَّ». وَلا أَخْوَاتِكُنَّ». وَلا أَخْوَاتِكُنَّ». وَلا أَخْوَاتِكُنَّ». وَلا أَخْوَاتِكُنَّ بُنُ وَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ.ح، وَأَبَا الْالْمَاعَةِ بُنُ الْإِسْنَادِ سَوَاءً بْنُ وَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةً.ح، وَلَا أَخْوَاتِكُنَّ عُمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنا زُهَيْرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ وَحَدَّثَنَا عُمْرُو النَّاقِدُ، جَذَا الْإِسْنَادِ سَوَاءً.

وَحَدَّثَنَا كَعَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْهُاجِرِ، أَخْبَرَنا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبِ أَنَّ عُمُوةَ حَدَّثَهُ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتُهُ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتُهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ - زَوْجَ النَّبِيِّ عَنَّةَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَنَّ اللهِ اللهِ عَنَّ اللهِ اللهِ عَنَّ اللهِ اللهِ عَنْهَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَنْهَ، «أَتُحِبُينَ عَزَّةَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَنْهَ، «أَتُحِبُينَ وَلَكِ؟»، فقالَت: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُ مَنْ فَلِكِ؟»، فقالَت: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُ مَنْ فَلِكِ؟»، فقالَت: فَعُمْ يَا رَسُولَ اللهِ عَنْهَ : «فَإِنَّ ذَلِكِ لَا يَحِلُ لِي!»، قَالَتْ: فَعُمْ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الله

وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الْلَكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقْدِه، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ. ح، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْلِم، كِلَاهُمَا عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، نَحْوَ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدُ مِنْهُمْ فِي الزَّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، نَحْوَ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدُ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ، عَرَّةً، غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

قولها: «لَسْتُ لَكَ مِمُخْلِيَةِ»، يعني: لست منفردة بك من غير ضرة، وإذا كان معي ضرة فأحب ما يشركني في الخير أختي.

في هذه الأحاديث جملة من الفوائد، منها:

١- بيان أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب.

٢- أن أم حبيبة على النبي على النبي على النبي على النبي على أختها؛ ليتزوجها، قبل أن
 تعلم الحكم الشرعي أنه لا يجوز الجمع بين الأختين.

٣- دل قوله: «فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي» على تحريم أخت الزوجة، فهي محرمة تحريمًا مؤمَّدًا- إلى أمد- حتى تُفَارَق أختها بموت، أو طلاق، وتخرج من العدة فتحل له أختها، قال الله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأُخْتَايْنِ ﴾ والنساء: الآية ٢٣].

٤- قوله: «بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ؟!»: من باب الاستثبات.

٥- في قوله: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي في حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَاهَا ثُويْيَةُ»: أنه قد اجتمع بها مانعان من الزواج:

المانع الأول: أنها ربيبة للنبي على بحجره، والربيبة هي: بنت الزوجة، وهي محرمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَبُكِبُكُمُ ٱلَّتِي فِي مُجُورِكُم السَّاء: الآية ٢٣]، وهذا القيد خرج مخرج الغالب، وإلا فلو كانت بنت الزوجة في غير حجر الزوج فهي حرام - أيضًا - خلافًا لداود الظاهري؛ فإنه تعلق بظاهر الآية والحديث، وقال: «أما من تزوج امرأة ولها ابنة أو ملكها ولها ابنة؛ فإن

كانت الابنة في حجره ودخل بالأم مع ذلك وطئ أو لم يطأ لكن خلا بها بالتلذذ لم تحل له ابنتها أبدًا، فإن دخل بالأم ولم تكن الابنة في حجره أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالأم؛ فزواج الابنة له حلال»(١).

والصواب: أنها حرام مطلقًا، سواء كانت في حجر الزوج، أو لم تكن في حجره، وقوله: ﴿ فِي حُجُورِكُم ﴾ والنساء: الآية ٢٣] من باب الوصف الأغلب؛ لأنه غالبًا ما تكون الربيبة في حجر الزوج، وإذا لم تكن في حجره فالحكم واحد.

المانع الثاني: أنها ابنة أخيه من الرضاعة، فإن أبا سلمة ارتضع مع الرسول عَلَيْ من ثويبة مولاة أبي لهب، قبل أن ترضعه حليمة السعدية.

وقد ورد في هذه الرواية تسمية أخت أم حبيبة بعزة.

* * *

⁽١) المحلى، لابن حزم (٩/ ٥٢٧).

بَابٌ في الْصَّةِ وَالْصَّتَانِ

[١٤٥٠] حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.ح، وَحَدَّثَنَا أَسْمَاعِيلُ.ح، وَحَدَّثَنَا سُويْدُ وَحَدَّثَنَا أَسْمَاعِيلُ.ح، وَحَدَّثَنَا سُويْدُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلِّيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلِّيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي مَلْيُكَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ وَقَالَ مُويْدُ، وَزُهَيْرُ: إِنَّ النَّبِيَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ».

وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَارٍ قَالَا؛ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحٍ بْنِ بَشَارٍ قَالَا؛ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَبِي مَرْيَمَ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ قَالَ؛ يَا نَبِيَّ اللهِ، هَلْ تُحَرِّمُ الرَّضْعَةُ الْوَاحِدَةُ؟ وَاللّهُ هَاللّهُ هُمُ اللّهُ هَاللّهُ هُمُ اللّهُ هُمَا هُمُ هُمُ اللّهُ هُمَا لَا مُنْ هَالَهُ هُمَا هُمُ هُمُ هُمُ هُمُ اللّهُ هُمُ عَلَيْكُولِكُمْ اللّهُ هُمُ اللّهُ هُمُ اللّهُ هُمُ اللّهُ مُنْ اللّهُ هُمُ اللّهُ هُمَا لَا مُعْلَمُ هُمُ اللّهُ هُمُ هُمُ اللّهُ هُمُ اللّهُ هُمُ اللّهُ هُمُ اللّهُ هُمُ عَلَا مُنْ اللّهُ هُمُ اللّهُ مُنْ اللّهُ هُمُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ هُمُ اللّهُ مُنْ اللّهُ عَلّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُلْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مُلّمُ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُلّمُ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ عَلّمُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ مُلّمُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّ

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَارِثِ: أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ: أَنَّ نَبِيًّ اللهِ عَلَى: «لَا تُحَرِّمُ الرَّضْعَةُ أَوِ الرَّضْعَتَانِ، أَوِ الْمَصَّةُ أَوِ الرَّضْعَتَانِ، أَوِ الْمَصَّةَ أَوِ الرَّضْعَتَانِ، أَوِ الْمَصَّةَ أَوِ الرَّضْعَتَانِ، أَوِ الْمَصَّةَ أَوِ الرَّضْعَةَ الْهِ الْمَصَّةَ الْهِ الْمُصَّةَ الْهِ الْمُعْتَانِ، أَوِ الْمَصَّةَ الْهِ الْمُعْتَانِ، أَوِ الْمَصَّةَ الْهِ الْمُعْتَانِ، أَوِ الْمَصَّةَ الْهِ الْمُعْتَانِ».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، جَهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ - كَرِوَايَةِ ابْنِ بَشْرٍ - ا «أَوِ الرَّضْعَتَانِ، أَوِ الْمَصَّتَانِ»، وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فقالَ: «وَالرَّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ».

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ عَنِ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ».

حَدَّثَنِي أَخْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا هَمَّالٌ مَحَلُّ قَتَادَةُ عَنْ أَمِّ الْفَضْلِ: سَأَلَ رَجُلُّ النَّبِيَّ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ: سَأَلَ رَجُلُّ النَّبِيَّ عَيْ أُمِّ الْفَضْلِ: «لَا».

قوله: «اَمْرَأَتِي الْخُدْثَى»: بضم الحاء المهملة وإسكان الدال، أي: الجديدة. وقوله: «حَدَّثَنَا حَبَّانُ»: بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة، هو: حبان بن هلال.

في هذه الأحاديث: بيان أن الرضعة والرضعتان، والمصة والمصتان، لا يثبت بهما تحريم.

بَابُ التَّحْرِيم بِخَمْس رَضَعَاتٍ

[١٤٥٢] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِي رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِي رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِي رَضُولُ اللهِ عَلَيْ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعَنْبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَخْيَى- وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ- عَنْ عَمْرَةَ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ- وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يَحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ- قَالَت عَمْرَةُ؛ فقَالَت عَائِشَةُ؛ نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ؛ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتُ، ثُمَّ نَزَلَ- أَيْضًا-؛ خَمْسُ مَعْلُومَاتُ.

وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي عَمْرَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ بِمِثْلِهِ.

قولها: «فَتُوُفِّي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»، المعنى: أنه تأخر نسخها قبيل وفاة النبي عَلَيْ ، فتوفي الرسول عَلَيْ ، وبعض الناس الذين لم يعلموا بالنسخ صاروا يقرؤونها، ثُمَّ بعد ذلك لما علموا تركوا القراءة.

وفي هذا الحديث: إثبات النسخ في القرآن، والرد على من أنكره، قال تعالى: ﴿ مَا نَسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِحَيْرٍ مِّنْهَاۤ أَوْ مِثْلِهَا ۖ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦].

وفيه: إثبات الناسخ والمنسوخ، فالناسخ خمس رضعات، والمنسوخ عشر رضعات، فكان فيما أنزل آية تقرأ، أما العشر رضعات فنسخ لفظها وحكمها، وأما الخمس رضعات فنسخ لفظها وبقي حكمها، فتصبح مثالًا لما نسخ لفظه وحكمه.

ومما نسخ حكمه وبقي لفظه: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجِهِم مَّتَكَعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢]، فقد نسخت بآية التربص بأربعة أشهر: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَبَّصُنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشَهُرٍ وَعَشُرًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٤].

وفيه: دليل على أنه لا يحرم إلا خمس رضعات، وإلى هذا ذهب المحققون من أهل العلم، وهو الصواب؛ لهذا الحديث، ولحديث سالم مولى أبي حذيفة - كما سيأتي -: أن النبي على قال لسهلة بنت سهيل: «أَرْضِعِيهِ، تَحْرُمِي عَلَيْهِ وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ»، والمراد بالرضعة: أن يمتص الصبي الثدي، ثُمَّ يتركه باختياره، فلا يؤخذ منه، بل يتركه باختياره لنفس، أو للعب، أو لشبع، وسواء كان بمجلس، أو مجالس، وسواء النفس، أو لعب أو حُلب له في إناء وشربه، أو جُفف وأكله، وذهب الجمهور من الحنفية والمالكية وأحمد في رواية عنه إلى أن الرضاعة تحرم ولو برضعه واحدة؛ أخذًا بإطلاق الآية: ﴿ وَأُمْهَنَكُمُ الَّذِي الْرَضَاع ولو مرة واحدة كفت (١٠).

وذهب داود وجماعة إلى أنه لا يحرم إلا ثلاث رضعات (٢)، واستدلوا بما في الأحاديث التي مرت: «لَا تُحَرِّمُ الْمِفْلَاجَةُ والمَصَّتَانَ»، و«لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْمِفْلَاجَتَانِ»، فالمصة والرضعة لا تحرم، والمصتان لا تحرم، فدل على أن الثلاث تحرم.

والصواب من الأقوال: أنه لا يحرم إلا خمس رضعات؛ لحديث عائشة: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ

⁽۱) الاختيار لتعليل المختار، لابن مودود الموصلي (٣/ ١١٧)، المبسوط، للسرخسي (٥/ ١٣٤)، الشرح الكبير، للدردير (٢/ ٥٠٢)، الإنصاف، للمرداوي (٩/ ٣٣٤).

⁽٢) المحلى، لابن حزم (٩/١٠).

مَعْلُومَاتِ، فَتُوْفِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»، ولحديث سهلة، وسالم أن النبي ﷺ قال لها: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ».

مسألة: إذا قيل: إن فلانًا رضع من فلانة ولم يَعلَمْ؛ فالأحوطُ البعدُ عنها، فلا يتزوجها احتياطًا لدينه؛ لأن عقبة بن الحارث تزوج بنت عزيز بن أبي إيهاب، فجاءت امرأة سوداء، وقالت له ولها ليلة الزواج: «قد أرضعتكما، فقال: ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني»، ثُمَّ ذهب إلى النبي عَنِيْ من مكة إلى المدينة وأخبره، فقال له النبي عَنِيْ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟!»(١)، يعني: هذه شبهة، ففارقها عقبة.



⁽١) أخرجه البخاري (٨٨).

بَابُ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ

[١٤٥٣] حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ عَنَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالًم - وَهُوَ حَلِيفُهُ - فَقَالَ النَّبِيُ عَنِيهِ " «أَرْضِعِيهِ »، قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعِيهِ »، قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُو رَجُلٌ كَبِيرٌ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ عَنِيهٍ وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُو رَجُلٌ كَبِيرٌ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ عَنِيهٍ وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ».

زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرَا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ، وَحُكَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ سَالِمًا - مَوْلَى أَبِي حُلَيْفَةَ - كَانَ مَعَ أَبِي حُلَيْفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَأَتَتْ - تَعْنِي: ابْنَةَ سُهَيْلٍ - النَّبِيُّ عَلَيْ فَقَالَت: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةً مِنْ ذَلِكَ شَيْمًا، فقَالَ لَهَا النَّبِيُ عَلَيْهِ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةً»، عَلَيْهَ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةً»، فَرَجَعَتْ، فقالَت: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَلَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةً»، فَرَجَعَتْ، فقالَت: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَلَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةً»، وَيَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةً»، وَكَمَّتُهُ اللَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةً، وَكَمَّتُهُ الْدِي فِي نَفْسِ أَبِي حُلَيْفَةً الْأَنْ الْقَاسِمَ بْنَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَخُمَّةُ الْمُعْرَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ وَحَدَّثَنَا عِبْدُ الرَّوْقِ أَنْ الْمُلْكَةَ أَنَّ الْمُعْرَاقِ اللَّهُ الرِّجَالُ، وَعَلْ إِنْ سَلِمًا لَا اللَّهِ الْمَعْلَ الْمَعْلَ الْمُعْلَ الْمَعْلَ الْمُعْلَ الْمَعْلَ الْمَعْلَ الْمَعْلَ الْمَالِمُ مَوْلَ أَي عَلَيْهِ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَلْمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ، وَعَلْمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ، وَعَلِمْ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ، وَعَلِمْ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ، وَعَلِمْ مَا يَعْلَمُ الرَّجَالُ، وَعَلِيهِ فَوْلِيبًا مِنْهَا لاَ أَحَلَى اللَّهُ الرَّجَالُ، وَعَلِم مَا يَعْلَمُ الرَّجَالُ، وَعَلِم مَا يَعْلَمُ الرَّجَالُ، وَعَلِيهِ فَلَامُ المَّجَالُ الْمَا اللَّهُ الرَّجَالُ، وَلَوْ تَرِيبًا مِنْهَا لاَ أَحَدُنُ فَلَ اللَّهُ الرَّجَالُ، وَالْمَالِمُ الْمُعْلَ الْمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمَالِمُ الْمُ الْمُعْلَى الْمَالِمُ الْمُنْ الْمُعْلَى الْمُ الْمُعْلَ الْمُعْلَ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْل

بِهِ وَهِبْتُهُ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ، فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ، قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ قَالَ: فَحَدِّثْهُ عَنِّي أَنَّ عَانِشَةَ أَخْبَرَتْنِيهِ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُمَيْدِ ابْنِ نَافِع عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَت أُمُّ سَلَمَة - لِعَائِشَة -: إنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكِ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى، قَالَ: فقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكِ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ أَسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُذَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ، وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ، فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكِ». وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيِّ- واللفظ لهارون- قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي خَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ مُمَيْدَ بْنَ نَافِع يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةً -زَوْجً النَّبِيِّ عَلَيْهِ - تَقُولُ - لِعَائِشَةَ - ، وَاللهِ مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْغُلَامُ قَدِ اسْتَغْنَى عَنِ الرَّضَاعَةِ، فقَالَت: لمَ، قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةً مِنْ دُخُولِ سَالم، قَالَتْ: فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَرْضِعِيهِ»، فقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لِخْيَةٍ، فَقَالَ : «أَرْضِعِيهِ يَذْهَبْ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ»، فَقَالَتْ: وَاللهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةً.

قولها: «الغُلَامُ الأَيْفَعُ»، يعني: الذي قارب البلوغ.

وفي هذا الحديث: أن أم سلمة ولها أنكرت على عائشة والت: «إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكِ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أُحِبُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْ»، فذكرت لها عائشة حديث حذيفة وسالم ولها أن النبي وله أمر امرأة حذيفة سهلة بنت سهيل أن ترضع سالمًا؛ فرأت عائشة وسهلة ولها أن هذا الحكم عامٌّ وليس خاصًّا، وأما أم سلمة فترى أنه خاص بسالم وسهلة وسهلة والها أنها فترى أنه خاص بسالم وسهلة والها أنها أنها أنها فترى أنه خاص بسالم وسهلة الها المحكم عامٌ وليس خاصًا المحكم عامً الله وسهلة الها المحكم عامٌ وليس خاصًا المحكم عامٌ وليس خاصًا المحكم عامً الله وسهلة المحكم عامً وليس خاص بسالم وسهلة المحكم عامً وليس خاص بسالم وسهلة المحكم عامً المحكم عامً الله وسهلة المحكم عامً المحكم عامً الله وليس خاص بسالم وسهلة المحكم عامً المحكم عامً المحكم عامً المحكم عامً المحكم عام المحكم عام

[١٤٥٤] حَدَّثِنِي عَبْدُ الْلَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثِنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثِنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَمْعَةَ: أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ ا أَنَّ أُمَّهَا - أُمَّ سَلَمَةَ - زَوْجَ النَّبِيِّ عَيْهِ أَنْ أَمَّهُ وَيُنْبَ بِنْتَ أَبِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَيْهِ أَنْ سَلَمَةَ - زَوْجَ النَّبِيِّ عَيْهِ أَنْ لَعَائِشَةَ: وَاللهِ مَا نَرَى هَذَا إِلَّا يُدْخِلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ الرَّضَاعَةِ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ: وَاللهِ مَا نَرَى هَذَا إِلَّا يُدْخِصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللهِ عَيْهِ لِسَالٍ خَاصَّةً، فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدُ مِهَا وَلَا رَائِينَا.

في هذا الحديث: أن هذا الغلام الذي كان يدخل على عائشة وللها أنكرت أم من إحدى بنات أخيها، فتكون عائشة عمته من الرضاعة، ولما أنكرت أم سلمة ولله عليها قالت: أنا ما أحب أن يدخل علي، قالت عائشة ولله أسوة؟! وكأن عائشة ولله أمرت إحدى بنات أخيها أن ترضعه، وهذا وإن لم يذكر في الحديث، لكنه هو الظاهر.

وعائشة رضي أن هذا الحكم ليس خاصًا بسالم وسهلة رضي أنه لا بأس أن ترضع المرأة الرجل الكبير، وذهب إلى ذلك داود الظاهري (١)، والصواب الذي عليه مذهب الجماهير: أن هذا خاص بسالم وسهلة رضي ولا يقاس عليه غيره (٢).

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية (٣)، وابن القيم (٤) رحمهما الله إلى قريب

⁽١) المحلى، لابن حزم (٢٢/١٠).

⁽۲) بدائع الصنائع، للكاساني (٦/٤)، التوضيح، لخليل بن إسحاق (٥/ ١٠٩)، المغني، لابن قدامة (٢/ ١٧٨)، كشاف القناع، للبهوتي (١٣/ ٨٤)، الأم، للشافعي (٦/ ٨٠).

⁽٣) مجموع الفتاوي، لابن تيمية (٣٤/ ٦٠).

⁽٤) زاد المعاد، لابن القيم (٥/ ٢٧٥).

وزاد أبو حنيفة على هذا نصفَ سنة (٣) ، فعنده مدة الرضاعة : سنتان ونصف ، ولنا قول الله تعالى : ﴿ وَٱلْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلِلَاهُ نَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣] .

* * *

⁽١) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٥٦٦٩).

⁽٢) أخرجه الترمذي (١١٥٢)، والنسائي في الكبرى (٥٤٤١).

⁽٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين، لابن عابدين (٣/ ٢٠٩).

بَابُ إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ

الشَّعْتَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقِ قَالَ: قَالَت عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيْ رَسُولُ اللهِ الشَّعْتَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقِ قَالَ: قَالَت عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيْ رَسُولُ اللهِ وَعَنْدِي رَجُلُ قَاعِدٌ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، قَالَتْ: فَقَالَ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَتْ: فَقَالَ: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ. حَوَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةً. ح، وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح، وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْوَقِ عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاء مُنِي الشَّعْثَاء مَنْ اللهَ عَنْ اللهَ اللهَ عَنْ اللهَ عَنْ اللهَ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ

في هذا الحديث: أنه يجب التحرز، والتأكد من المحرمية؛ ولهذا لما رأى النبي على الرجل عند عائشة ولهذا تغير وجهه، وبان الغضب عليه، قالت: «يَا رَسُولَ الله، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، قَالَتْ: فقالَ: انْظُرْنَ إِخْوَتَكُنَّ مِنَ الرَّضَاعَةِ»، يعني: تأكدن ولا يقبل كل من ادعى الرضاعة حتى يتحقق، ولا ينبغي التساهل، ثُمَّ قال النبي على: «فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الجُاعَةِ»، وهو صريح في ينبغي التساهل، ثُمَّ قال النبي على: «فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الجُاعَةِ»، وهو صريح في أن الرضاعة إنما تنفع عندما تفيد الإنسان من الجوع، واللفظ الآخر: «لا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ، إلَّا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ، وَأَنْشَزَ الْعَظْمَ» (١)، وهذا صريح في أن

⁽١) أخرجه أحمد (٤١١٤)، وأبو داود (٢٠٦٠).

كتاب الرضاع _____

الرضاعة تكون للصغار؛ لينتفعوا بها، ويستغنوا بها عن الطعام، وتبني لحومهم وعظامهم، أما رضاع الكبير فلا يفيده، وهذا يدل على أن قصه سالم وسهلة رابي خاصة بهما.



بَابُ جَوَازٍ وَطْءِ الْمُسْبِيَّةِ بَعْدَ الاِسْتِبُراءِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجُ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا بِالسَّبْي

[1807] حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرِيْع، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحٍ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحٍ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحٍ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي عَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَوْمَ حُنَيْنِ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسَ، فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسَ، فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَأَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشَيانِمِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْلُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ الله عَلَيْ فِي ذَلِكَ: فِشَيَانِمِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْلُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ الله عَنْ اللهَ عَلْ فِي ذَلِكَ: فَهُنَّ فِي النَّاءَ إِلَا مَا مَلَكَتُ أَيْنَكُمُ ۖ النَّاءَ الآية الله أَيْءَ فَهُنَّ لَكُمْ حَلَالً إِذَا انْقَضَتْ عِدَّاتُهُنَّ .

وَحَدُّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَنَحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ؛ أَنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ عَنْ بَعثَ يَوْمَ اللهَاشِمِيَّ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ عَنْ بَعثَ يَوْمَ حُنَيْنِ سَرِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ بْنِ زُرَيْعٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ؛ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْهُنَّ فَحَلَالٌ لَكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ؛ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ.

وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ- يَعْنِي: اَبْنَ الْخَارِثِ-، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةً، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارَثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا فَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا فَالَ: أَصَابُوا سَبْيًا يَوْمَ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَصَابُوا سَبْيًا يَوْمَ أَوْطَاسَ لَهُنَّ أَزْوَاجُ فَتَخَوَّفُوا، فَأَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ وَاللَّهُ مَسَنَتُ مِنَ النِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتُ أَيْنُكُمُ مَنْ النِّسَاء: الآبة ٢٤].

وَحَدَّثَنِي يَخْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ- يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ-، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، مَهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله: «فَهُنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ»، أي: فيجوز وطؤهن إذا انقضت عدتهن.

وفي هذا الحديث: إباحة وطء المسبية إذا استبرأها من سباها بحيضة، أو بوضع الحمل إن كانت حاملًا، وأنه ينفسخ نكاحها من زوجها الكافر بالسبي؛ ولهذا أنزل الله هذه الآية لما أرسل النبي على جيسًا إلى أوطاس قرب الطائف وأصابوا سبايا، فتحرجوا من غشيانهن، فأنزل الله هذه الآية وذكر المحرمات من النساء: ﴿ مُرِّمَتٌ عَلَيْكُمٌ أَمُهَكُمُم وَبَنَاتُكُمٌ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلِيلًا مِنْ وَجِها الكافر بالسبي، وتحل للسابي، أيمانكم؛ فإنه ينفسخ نكاحها من زوجها الكافر بالسبي، وتحل للسابي، بعد أن يستبرئها بحيضة، أو بوضع حملها إن كانت حاملًا، ثمّ يواقعها بملك اليمين.



بَابٌ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَتَوَقِي الشُّبُهَاتِ

[١٤٥٧] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ.ح، وَحَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ رُمْح، أَخْبَرَنا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنْهَا قَالَتْ؛ اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فقَالَ سَعْدٌ؛ هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ، ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ انْظُرْ إِلَى يَا رَسُولَ اللهِ، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي شَبَهِهِ؟ وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ؛ هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللهِ، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مَنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ عَيْقِي إِلَى شَبَهِهِ، فَرَأَى شَبَهَا بَيِّنَا بِعُتْبَةً، مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ عَيْقِ إِلَى شَبَهِهِ، فَرَأَى شَبَهَا بَيِّنَا بِعُتْبَةً، مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ عَيْقِ إِلَى شَبَهِهِ، فَرَأَى شَبَهَا بَيِّنَا بِعُتْبَةً، مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ عَيْقِ إِلَى شَبَهِهِ، فَرَأَى شَبَهَا بَيِّنَا بِعُتْبَةً، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْخَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا شَوْدَةً فَطُّ.

وَمُ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَوْلَهُ: «يَا عَبْدُ».

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُنْصُورٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُمَيْدٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ، كِلَاهُمَا عَنِ الزَّهْرِيِّ، جَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا، وَابْنَ عُينْنَةَ فِي حَدِيثِهِمَا: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»، وَلَمْ يَذْكُرَا: «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

[١٤٥٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ قَالَ ابْنُ رَافِع؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنِي قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». [خ. ١٧٥٠] وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَرُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَرُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، قَالُوا * حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَمَّا ابْنُ مَنْصُورٍ، فقالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةً، أَوْ عَنْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةً، أَوْ عَنْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةً، أَوْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةً، أَوْ عَنْ اللهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةً، أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةً، أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةً، أَوْ كَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ زُهَيْرُ؛ عَنْ سَعِيدٍ، أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةً، أَتَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنْ كَلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، وَقَالَ عَمْرُو؛ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ أَلَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ أَلُو كَلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، وَقَالَ عَمْرُو؛ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ أَوْ كَلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، وَقَالَ عَمْرُو؛ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهُرِيِّ

عَنْ سَعِيدٍ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ، أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ،

قوله: «وَلِلْعَاهِرِ» الزاني، والعهر: الزني، و«الحَجَرُ»، يعني: الخيبة، فلا يلحق به الولد.

في هذه الأحاديث: أن الولد للفراش، وأن المرأة إذا كانت فراشًا كأن تكون زوجة، أو أمة يطؤها سيدها، فإذا ولدت ينسب الولد إلى زوجها، أو إلى سيدها، ولو حصل منها زنا، فلا يمنع هذا من نسبة الولد إلى الواطئ، إلا إذا نفاه الواطئ باللعان، فينتفي، وينسب إلى أمه، كما سيأتي تفصيل ذلك في كتاب اللعان.

ولهذا لما أتى سعد بن أبي وقاص مع عبد بن زمعة بغلام إلى النبي عليه يوم فتح مكة، فقال سعد بن أبي وقاص رفي الله الله الله الله أخي عتبة ابن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه، وأنه وطئ هذه الجارية، أمة ابن زمعة، وقال: إنها حملت، وإن هذا الولد له، ولم يكن سعد رفي يعلم بالحكم قبل ذلك، فأوصاه أخوه عتبة قبل موته أن يأخذ الولد إذا ولدت هذه الأمة التي لعبد بن زمعة؛ لأنه منه، فقد وطئها.

وأما عبد بن زمعة فقال: يا رسول الله، هذا الولد وُلد على فراش أبي من وليدته، يعني: أمة زمعة، كان يطؤها، وَوُلد على فراشه وهو سيدها، فحكم النبي عَنِي به لعبد بن زمعة، وقال: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»، والعاهر هنا هو: عتبة، يدعي أنه زنى بها، فلا يبقى ولده، فله الحجر وله الخيبة.

والنبي على نظر إلى شبهه، فرأى به شبهًا بيّنًا بعتبة، والشبه لا يُنظر إليه مع وجود الأصل، والأصل: أن الولد للفراش، ولكن النبي على لما رأى به شبهًا بيّنًا بعتبة أمر أم ألمؤمنين سودة بنت زمعة – وهي أخت عبد بن زمعة –

أن تحتجب منه احتياطًا للفروج، واحتياطًا للمحارم، خوفًا أن يكون من مائه، فلم يرَ سودة حتى توفيت، ولم تكشف له الحجاب.

والقاعدة: أن الزاني لا ينسب له شيء، سواء كانت المرأة فراشًا، أو غيرَ فراش، والزانية إذا أتت بولد يكون لقيطًا ينسب إليها، ولا ينسب للزاني، وليس له أب شرعي.



لُجَزِّزُ قَائِفًا.

بَابُ الْعَمَل بِإِلْحَاقِ الْقَائِفِ الْوَلَدَ

[١٤٥٩] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ قَالَ: أَخْبَرَنا اللَّيْثُ.ح، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْتُ عَن ابْن شِهَابِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيٌّ مَسْرُورًا تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا نَظَرَ آنِفًا إِلَى زَيْدِ بْن حَارِثَةَ، وَأُسَامَةَ بْن زَيْدٍ، فقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضِ». [خ: ۲۷۷۰] وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ- وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةً عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمُ مَسْرُورًا، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ لْجَزِّزًا الْلُدْ لِجِيَّ دَخَلَ عَلَيٌّ، فَرَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا، وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْض». وَحَدَّثَنَاهُ مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِم، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ قَائِف، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ شَاهِدٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيدٍ، وَزَيدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْض، فَسُرَّ بذلك النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَأَعْجَبَهُ، وَأَخْبَرُ بِهِ عَائِشَةً. وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَني يُونُسُ.ح، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ، وَأَبْنُ جُرَيْج، كُلُّهُمْ عَن الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ

قوله: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا الْلُهْ لِجِيَّ دَخَلَ»: مُجَزِّزًا: بميم مضمومة وجيم مفتوحة وزاي مكررة، وهو قائف معروف.

وفي هذه الأحاديث: العمل بالقيافة، والقيافة هي: معرفة الشبه، وقد فرح النبي على الذن مُجَزِّزًا المدلجي وافق وأيد الشرع في هذا، وذلك أن الناس كانوا يطعنون في نسب أسامة من أبيه زيد الشيء وذلك أن زيدًا أبيض اللون، وابنه أسامة أسود اللون، وكان زيد بن حارثة وابنه أسامة قد التحفا بقطيفة، وقد غطيا رؤوسهما، وبدت أرجلهما الأربع، فمر مجزر المدلجي وهو لا يعرفهما، فلما رأى الأربع الأرجل اثنتين سودًا واثنتين بيضًا، قال: إن هذه الأرجل بعضها لمن بعض، عملًا بالشبه، فَسُرَّ النبي على الشرع المربع الموافقة قول مجزر لما جاء به الشرع.



بَابُ قَدْرِ مَا تَسْتَحِقُهُ الْبِكُرُ وَالثَّيبُ مِنْ إِقَامَةِ الزَّوْجِ عَنْدَهَا عُقْبَ الزَفَّافِ

[١٤٦٠] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ -، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحْمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّكِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَام عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ سَلَمَةَ أَقَامَ عَنْدَهًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ سَبَعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي».

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللّهِ فَي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عَنْدَهُ قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانْ، إِنْ تَرَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عَنْدَهُ قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانْ، إِنْ تَرَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةً عَنْدَكِ، وَإِنْ شِئْتِ ثَلَّتْتُ»، ثُمَّ دُرْتُ؟ قَالَتْ: ثَلِّتْ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعَنْبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ- يَعْنِي: ابْنَ بِكَرِ بْنِ بِكَرِ بْنِ بِكَرِ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الْلَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الْلَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهَا، فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهَ: «إِنْ شِئْتِ زِدْتُكِ وَحَاسَبْتُكِ بِهِ، لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيِّبِ ثَلَاثٌ».

وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُمَيْدٍ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

قوله: «لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ»: المراد بأهلها هو النبي ﷺ نفسه. وفي هذه الأحاديث: دليل على أن الرجل إذا تزوج امرأة وعنده زوجة، أو زوجات، فإن كانت بكرًا أقام عندها سبعًا، ثُمَّ دار، وإن كانت ثيبًا أقام عندها ثلاثًا، ثُمَّ دار، وأم سلمة ﴿ كَانت ثيبًا، وإذا أحبت الثيب أن يقيم عندها سبعًا فلا بأس، لكنه يقيم عند الأخريات سبعًا؛ ولهذا خيَّر النبي عَلَيْهُ أم سلمة وقَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتِ سَبَعْتُ عَنْدَكِ، وَإِنْ شِئْتِ شَنْتِ ثَلَّتُ، ثُمَّ دُرْتُ؟ قَالَتْ: ثَلَّتْ».

وفيها: أن هناك فرقًا بين البكر والثيب، فالبكر جديدة ولم يسبق لها أن باشرت الرجال، فتحتاج إلى مدة أطول حتى تزول الرهبة من الرجل وتستأنس به، بخلاف الثيب فإنه سبق لها قبل ذلك الاتصال بالرجال.

حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ نَحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصً - يَعْنِي، ابْنَ غِيَاثٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّهْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةً - ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ هَذَا فِيهِ - قَالَ: «إِنْ شِئْتِ أَنْ أُسَبِّعَ لَكِ، وَأُسَبِّعَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكِ فِيهِ - قَالَ: «إِنْ شِئْتِ أَنْ أُسَبِّعَ لَكِ، وَأُسَبِّعَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكِ سَبَعْتُ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَعْتُ لِنْ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي، وَأَسْبَعَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكِ سَبَعْتُ لِنِسَائِي، وَأَسْبَعَ لَكِ مَنْ أَمْ سَلَمْهُ مَنْ أَنْ أُسَبِّعَ لَكِ مَا لَيْسَائِي، وَأَسْبَعَ لَكِ اللّهِ عَلْكَ اللّهِ عَنْ أَنْ أَسْتَبْعَ لَكِ اللّهِ عَنْ أَنْ أَسَلَعْ عَلْ لَكِ اللّهِ عَنْ أَنْ أَسْتَهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ الْعَلَالَةِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلْكَ اللّهِ عَلْمُ اللّهَ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهِ عَنْ لَهُ اللّهُ الْكَالَاقِي اللّهَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْهَائِي اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّ

[١٤٦١] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عَنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرِ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عَنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عَنْدَهَا ثَلَاثًا.

قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ.

[خ: ١٢٥]

وَحَدَّثَنِي نَحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، وَخَالِدٍ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَّابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ: أَنْ يُقِيمَ عَنْدَ الْبِكْرِ سَبْعًا قَالَ خَالِدُ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ: رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

حديث أبي بكر بن عبد الرحمن مرسل، فهو أحيانًا يصل الحديث، فيقول: عن أبي، وأحيانًا يرسله، كما هو هنا: عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة، وأسقط أباه، ولا مانع؛ لأن سماعه عن أبيه ثابت.

بَابُ الْقَسْمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ، وَبَيَانِ أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ تَكُونَ لِكُل وِّاحِدَةٍ لَيْلَةٌ مَعَ يَوْمِهَا

المُعْرَدُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

قوله: «اسْتَخَبَتًا»، أي: ارتفعت أصواتهما، واختلطت.

وفي هذا الحديث: أنه حصل بين زوجات النبي ﷺ نزاع وكلام، كما يحصل بين الضرائر.

وفيه: أنه إذا كان هذا يحصل بين زوجات الرسول على فغيرهن من باب أولى، وهذا شيء جبلّي، فطر الله عليه المرأة بسبب الغيرة، لكن سرعان ما يزول ما بينهن- رضي الله عنهن- ويتصافين.

وفيه: ما يدل على أنه لا بأس إذا كان للرجل عدد من النساء ثلاث أو أربع أن يجتمعن في مكان واحد وفي وقت واحد، يجلسن مع الزوج ويتحدثن معه، ثُمَّ تنصرف كل واحدة إلى بيتها.

بَابُ جَوَازٍ هِبَتِهَا نَوْبَتَهَا لِضَرَّتِهَا

آاده المحدّة عَنْ عَائِشَة قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَى الْ أَكُونَ فِي مِسْلَا خِهَا مِنْ عَنْ عَائِشَة قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَى الْنَ أَكُونَ فِي مِسْلَا خِهَا مِنْ سَوْدَة بِنْتِ زَمْعَة، مِن امْرَأَة فِيهَا حِدَّة، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبِرَتْ جَعَلَتْ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ لِعَائِشَة، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ يَقْسِمُ لِعَائِشَة يَوْمَيْن، يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَة. وَلَائِشَة، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَقْسِمُ لِعَائِشَة يَوْمَيْن، يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَة. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَة، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ. ح، وَحَدَّثَنَا عَمْرُو حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَة، حَدَّثَنَا عُقْبَة بْنُ خَالِدٍ. ح، وَحَدَّثَنَا عَمْرُو لَلْا الْأَسُودُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا ثُمَيْرُ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ سَوْدَة لَلَّ كَبِرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ سَوْدَة لَلَّ كَبِرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكِ؛ قَالَتْ؛ وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي.

في هذا الحديث: منقبة لسودة بنت زمعة والما وشهادة من عائشة والمغنى بفضلها؛ قالت: «مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ في مِسْلَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ رَمْعَةَ»؛ وأصل المسلاخ: الجلد، والمعنى: ما رأيت امرأة أحب أن أكون مثلها من سودة بنت زمعة، على ما فيها من حدة، وأصل الحدة: سرعة الغضب، وقد فسرها البعض بالقوة، وجودة القريحة، لكن هذه الحدة لا تضرها، فهي شيء يسير؛ ولهذا تمنت عائشة أن تكون مثلها؛ فإنها رزينة عاقلة، ومن عقلها: أنها لما كبرت سنها وخافت أن يطلقها النبي و مَن عقلها: أنها لما كبرت سنها وخافت أن يطلقها النبي و مَن عقلها: أنها لما كبرت سنها وخافت أن يطلقها النبي و من عقلها: أنها لما كبرت سنها وخافت أن يطلقها النبي و من عقلها: أنها لما كبرت سنها وخافت أن يطلقها النبي و من عقلها: أنها لما كبرت سنها وخافت أن يطلقها النبي الله يقسم لعائشة ليلتين، ولبقية نسائه لكل امرأة ليلة.

وفيه: دليل على أنه لا بأس أن تسقط المرأة ليلتها وتهبها لزوجها، أو

إحدى ضراتها، وتبقى لها بقية الحقوق؛ ولهذا فسودة رضي أسقطت يومها لما كبرت سنها؛ لتبقى من أمهات المؤمنين، وتبقى مع الرسول على الله .

[١٤٦٤] حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبْدِهِ عَنْ عَائِشَةً قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللهِ عَنْ عَائِشَة قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللهِ عَنْ ءَنُونَ وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا إِلَّا فَلَمَّا أَنْزَلَ الله عَنْ: ﴿ وَتَهِبُ الْمَرْأَةُ وَمَنِ الْبَغَيْتَ مِثَنْ عَرَلْتَ وَ الْاحْزَابِ: الآية ١٥] مَن تَشَاّهُ وَمَنِ الْبَغَيْتَ مِثَنْ عَرَلْتَ وَاللهِ عَلْ: ﴿ وَتَهِبُ الْمُرْأَةُ وَمَنِ الْبَغَيْتَ مِثَنْ عَرَلْتَ وَاللهِ عَلْ: اللهِ عَلْ الله وَتَهْبُ وَاللهِ عَلْ الله عَنْ أَبِيهِ وَاللهُ عَنْ أَبِيهِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي الْمَرَأَةُ تَهَبُ بُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ حَتَّى فَلْكَ: إِنَّ رَبِّكَ لَيُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ.

في هذ الحديث: دليل على أن من خصائص النبي عَلَيْ أن تهب المرأة نفسها له فيتزوجها من دون مهر، وبدون ولي ولا شهود، قال الله عَلَى: ﴿ وَأَمْرَأَةُ مُؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنَكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينُ ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٠].

وقيل: إن الآية إنما هي في القسم بين أزواج النبي عَلَيْهُ، وأن الله وَ الله عَلَيْهُ لم يوجب عليه أن يقسم بين أزواجه، ويكون المعنى: ﴿ رَبِّي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ يوجب عليه أن يقسم بين أزواجه، ويكون المعنى: ﴿ رَبُّونِ مَن تَشَاءُ ﴾ [الأحرَاب: الآية ٥٠] [الأحرَاب: الآية ٥٠] فتقسم لها.

وقيل: إنها في الأمرين، ولعل هذا هو الأرجح، كما استظهره الحافظ ابن كثير كَلِّللهُ(١)، وبهذا تقر أعين أزواج النبي على، ويرضين بذلك إذا رأينه يقسم، مع أنه ليس بواجب عليه القسم؛ ولهذا قال الله على: ﴿ وَاللَّهُ أَنْ أَن أَن اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَمْ يُوجب عليه العدل، ولم يوجب عليه القسم، وهو مع هذا يقسم، فإنه تقر أعينهن بذلك ويرضين بما آتاهن.

وهناك عدد من النساء وهبن أنفسهن للنبي ﷺ، ولما قالت ابنة أنس بن مالك: «مَا أَقَلَّ حَيَاءَهَا، وَا سَوْأَتَاهُ! وَا سَوْأَتَاهُ! قَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنْكِ، رَغِبَتْ فِي النَّبِيِّ ﷺ، فَعَرَضَتْ عَلَيْهِ نَفْسَهَا»(٢).

أما غير النبي عَلَيْهِ فلا يجوز أن تهب المرأة نفسها له، ولا بد من المهر والولي والشهود، ولا تتولى المرأة العقد لنفسها، ففي الحديث: «لا تُزَوِّجُ الْمُزَأَةُ الْمُزَاقَةُ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا»(٣).

* * *

⁽۱) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٤٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥١٢٠).

⁽٣) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢)، والبيهقي في الكبرى (١٣٦٣٢)، والدارقطني (٣٥٣٥).

[١٤٦٥] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، وَكَمَّدُ بْنُ حَاتِم، قَالَ مَحَلَّوْنَا مَعَ ابْنِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءً قَالَ : حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْ - بِسَرِف، فقالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَذِهِ وَبَّالِسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْ - بِسَرِف، فقالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَذِهِ رَوْجُ النَّبِيِّ عَلَيْ ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا، فَلَا تُزَعْزِعُوا، وَلَا تُرَلْزِلُوا، وَارْفُقُوا؛ فَإِنَّهُ وَرُوْجُ النَّبِي عَلَيْ اللَّهُ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ، قَالَ كَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ، وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ، قَالَ عَطَاءً: النَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُييٍّ بْنِ أَخْطَب. [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَعَبْدُ بْنُ حميد، جميعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جَدَّيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ عَطَاءً: كَانَتْ آخِرَهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ عَطَاءً: كَانَتْ آخِرَهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْلَدِينَةِ.

قال النووي تَخَلَّلُهُ: «وأما قول عطاء: التي لا يقسم لها صفية، فقال العلماء: هو وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء، وإنما الصواب سودة»(١). وفي الحديث وهم آخر من عطاء: فليست ميمونة على آخرهن موتًا؛ لأنها ماتت سنة خمسين، وماتت بعدها عائشة على المناه المنها المنه المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنه المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنها المنه المنها المنه

وقوله: «ماتت بالمدينة»: وهم ثالث؛ فقد ماتت بسَرِف، وهو مكان قرب مكة، ويحتمل أن مراده: أن صفية هي التي ماتت بالمدينة فهذا صحيح، لكنها ليست آخرهن موتًا.

* * *

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/١٥).

بَابُ اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ ذَاتِ الديِّن

[١٤٦٦] حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْب، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمُزَأَةُ لِإَرْبَعٍ: لِمَالِهِا، وَلَحَسَبِهَا، وَلَحَسَبِهَا، وَلَحَسَبِهَا، وَلَحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَالًى اللهِا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ».

في هذا الحديث: بيان أن المرأة تنكح لواحد من هذه الأمور الأربعة: إما لمالها، وإما لجمالها، وإما لحسبها ونسبها، وإما لدينها، وقد حث النبي عَلَيْ على ذات الدين، فقال: «فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَربَتْ يَدَاكَ».

وفيه: أن الرجل قد يتزوج المرأة لمالها، فيطغيها مالها؛ وقد يتزوجها لحسبها فتطغى بحسبها؛ وقد يتزوجها لجمالها فلعل جمالها يرديها؛ ولذا قال: «فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»، وهو دعاء، يعني: التصقت يداك بالتراب من شدة الفقر؛ وليس المراد بها هنا الدعاء، وإنما هي كلمة ترد على اللسان يراد بها الحث على فعل الشيء.

[٧١٥] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ، فَلَقْيتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ، فقَالَ: «يَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتَ؟»، فَلْتُ: ثَيِّبٌ قَالَ: «فَهَلَّا بِكْرًا فَلْتُ: ثَيِّبٌ قَالَ: «فَهَلَّا بِكْرًا تُلْعِبُهَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي تَلَاعِبُهَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ: «فَذَاكَ إِذَنْ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا، وَمَالِهِا، وَجَمَالِهِا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ».

قوله: «بِكُرٌ»: بالرفع، أي: أهي بكرٌ على تقدير: مبتدأ محذوف، والمشهور: «بِكُرًا»: بالنصب على المفعولية، أي: أتزوجتَ بكرًا.

وفي هذا الحديث: دليل على أن زواج البكر أفضل، إلا إذا كانت هناك مصلحة تتعلق بالثيب، كما فعل جابر رَفِظْتُكُ.

وفيه: فضيلة لجابر رَخِيْقَتُهُ؛ فقد قدَّم مصلحة أخواته على مصلحة نفسه؛ عناية بهن، وقيامًا بحق والده.

وفيه: حسن خلق النبي ﷺ في معاملته وملاطفته لأصحابه، وسؤاله عن أحوالهم.



بَابُ اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ الْبِكْرِ

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فقالَ لِي رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ: «هَلْ تَرَوَّجْتَ؟»، قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: «فَأَيْنَ تَزَوَّجْتَ؟»، قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: «فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَاجَا؟!».

قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فقَالَ: قَدْ سَمِعْتَهُ مِنْ جَابِرٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا، وَتُلَاعِبُكَ».

قوله: «فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا؟!»: العذارى هن: الأبكار، ولِعَابها- بكسر اللام-، أي: ملاعبتها، مصدر لَاعَبَ لِعَابًا.

وقيل: المراد بقوله: ولعابها: ريقها، لكن القول الأول هو المتبادر.



حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ قَالَ يَعْيَى الْجُبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوَ قَالَ: سَبْعَ - فَتَرَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فقالَ لِي رَسُولُ اللهِ يَسْعَ بَنَاتٍ - أَوَ قَالَ: سَبْعَ - فَتَرَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فقالَ لِي رَسُولُ اللهِ يَسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَ: «فَهِكْرُ، أَمْ ثَيِّبٌ؟»، قَالَ: «فَهالَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتَ؟»، قَالَ: «فَهالَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتَ؟»، قَالَ: «فَهالَا جَارِيةً تُلَاعِبُهَا قَالَ: «فَهالَا جَارِيةً تُلَاعِبُهَا وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ -»، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللهِ هَلَكَ، وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ: سَبْعَ - وَإِنِّ كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ - أَوْ: أَمْ ثَيْرًا»، أَوْ: وَتُمْلِحُهُنَّ وَتُصْلِحُهُنَّ، وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ: سَبْعَ - وَإِنِّ كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ - أَوْ: أَمْ بَيْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُصْلِحُهُنَّ، أَوْ بَيْرًا»، فَالَ: «فَبَارَكَ اللهُ لَكَ» - أَوَ قَالَ لِي " «خَيْرًا»، قَالَ: «فَبَارَكَ اللهُ لَكَ» - أَوَ قَالَ لِي " «خَيْرًا»،

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ: «تُلَاعِبُهَا وَتُلَّاعِبُكَ، وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ». [خ: ٥٣٦٧]

قوله: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ»: فيه: استحباب الزواج بالبكر، وهو أفضل، إلا لمصلحة تتعلق بزواج الثيب، كما هو الشأن مع جابر رَوَّ الله عنه وقوله: «إِنَّ عَبْدَ اللهِ هَلَكَ، وَتَوَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ – أَوْ: سَبْعَ»: هو عبد الله بن حرام والد جابر رَوِّ عَبْدَ الله عني: مات، وترك لجابر تسع أخوات، وقد اعتنى جابر بأخواته، فتزوج ثيبًا؛ لتقوم بشؤونهن.

وفي هذا الحديث: دليل على خدمة المرأة لزوجها ولأقاربه، وأن المرأة لها أن تخدم زوجها وتخدم أقاربه، وهذا من حسن العشرة ومن حسن الخلق.

وقوله: «وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ - أَوْ: أَجِيئَهُنَّ - بِمِثْلِهِنَّ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُصْلِحُهُنَّ، قَالَ: فَبَارَكَ اللهُ لَكَ - أَوَ قَالَ لِي: خَيْرًا»، يعني: كرهت أن آتيهن بجارية صغيرة مثلهن، لكن أتيتهن بامرأة كبيرة خبرت الأمور وجربت؛ لتصبر على خدمتهن، ورعايتهن.

وفيه: الدعاء للمتزوج بالبركة، بقوله: بارك الله لك، كما هو هنا، أو بنحوه، كما في الحديث الآخر: «بَ**ارَكَ اللهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا** عَلَى خَيْرٍ» (١٠).

وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِنَّ وَتَمْشُطُهُنَّ، قَالَ: «أَصَبْتَ»، وَمَّ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. قَوْلِهِ: امْرَأَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَمْشُطُهُنَّ، قَالَ: «أَصَبْتَ»، وَمَّ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فَيَاةٍ، فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى عَبْدِ اللهِ قَطُوفٍ، فَلَحِينِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَنَخَسَ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ، فَلَحِقْنِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَنَخَسَ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَانْظُلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَفَتُّ، فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللهِ بَعِيرٍ فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِي حَدِيثُ فَالَ: «فَالَ: «فَالَ: قُلْكُ: يَا جَابِرُ؟»، قَالَ: فَلَتْ الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا عَعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟»، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا عَهْدِ بِعُرْسٍ فَقَالَ: «أَبْ كُرًا تَزَوَّ جُتَهَا، أَمْ ثَيِّبًا؟»، قَالَ: فَلَا اللهِ بَيْرِي كَأَجُودِ مَا أَنْتَ رَاءُ وَقَالَ: فَلَاءً فَلَوْهُ مَلْهُ وَلَا عَلَى اللهِ بَعْرُسُ فَقَالَ: «فَالَ: فَقَالَ: «فَالْ كَيْسَ الْمُذِينَةَ ذَهَبْنَا اللّهِ عِيْنَ أَوْ وَمُنَا الْمُولُولِ اللهِ لَيْلًا وَلَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ الْكِوبِ وَمَعُولُ الْمُؤْمِلُوا عَلَى الْكَوْسُ الْمُعْلِولُ الْمَالِ الْمَوْلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ وَالْمُ وَلَا اللْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ وَالْمُ الْمُؤْمِلُ وَالْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ اللْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُ اللّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْ

⁽١) أخرجه أحمد (٨٩٥٦)، وأبو داود (٢١٣٠)، والترمذي (١٠٩١)، وابن ماجه (١٩٠٥).

«أَتَزَوَّجْتَ؟»، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فقَالَ: «أَبِكْرًا، أَمْ ثَيِّبًا؟» فَقُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ، قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ»، قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْشُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَمَا إِنَّكَ قَادِمُ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأُوقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْتُ الْمُسْجِدَ، فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمُسْجِدِ، فقَالَ: «الْآنَ حِينَ قَدِمْتَ»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَعْ جَمَلَكَ وَادْخُلْ، فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»، قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَر بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أُوقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالً، فَأَرْجَحَ فِي الْبِيزَانِ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ: «ادْعُ لِي جَابِرًا»، فَدُعِيتُ، فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءُ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ، فقَالَ: «خُذْ جَمَلَكَ وَلَكَ ثَمَّنُهُ». [خ: ۲۰۹۷] حَدَّثَنَا كُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرِ بْن عَبْدِ اللهِ قَالَ: «كُنَّا في مَسِيرِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَنَا عَلَى نَاضِح إِنَّمَا هُوَ فِي أُخْرَيَاتِ النَّاسِ، قَالَ: فَضَرَّبَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ - أَوَ قَالَ: نَخَسَهُ- أُرَاهُ قَالَ الْمِشْيِءِ كَانَ مَعَهُ- قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسَ، يُنَازِعَنِي، حَتَّى إِنِّي لأَكُفُّهُ، قَالَ: فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَتَبِيعَنْيهِ بِكَذَا وَكَذَا- وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ؟ - »، قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللهِ، قَالَ:

«أَتَبِيعُنْيِهِ بِكَذَا وَكَذَا- وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ؟-»، قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللهِ،

قَالَ: وَقَالَ لِي: «أَتَزَوَّجْتَ بَعْدَ أَبِيكَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «ثَيِّبًا، أَمْ

بِكْرًا؟»، قَالَ: قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: «فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُضَاحِكُكِ

وَتُضَاحِكُهَا، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟»، قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُها

قوله: «تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ»، أي: بطئ السير.

الْمُسْلِمُونَ: افْعَلْ كَذَا وَكَذَا- وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ.

وقوله: «إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ»: الكيس يعني: الجماع؛ ويطلق كذلك على العقل، والمعنى: الحث على ابتغاء الولد.

وقوله: «فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكُفُّهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أي: من سرعة سيره، فأصبح يمنعه من السرعة بعد أن كان بطيئًا.

وقوله: «وَأَنَا عَلَى نَاضِحِ»: الناضح: البعير الذي يسقى عليه الماء(١).

وفي هذه الأحاديث: علامة من علامات النبوة، فهذا البعير بطيء لا يمشي، فأتعب جابرًا، وتخلف عن الناس، فلحقه النبي على افتحسه بمحجنه، يعني: بعصا في طرفها حديدة، فأسرع في السير حتى تقدم على القوم.

مسألة: قوله: «أَمْهِلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا»، ظاهره التعارض مع حديث: «نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا» (٢)، والجمع بينهما: أن أهليهم قد بلغهم الخبر في النهار، فقال: أمهلوا حتى ندخل عشاء، وفي حديث النهي عن الطرق ليلًا هذا إذا لم يبلغهم الخبر؛ فلا يجوز أن يدخل فجأة؛ لتمتشط الشعثة، وتستحد المغيبة، وتغتسل، وتلبس ثيابًا نظيفة، وحديث النهي عن الطرق ليلًا محمول على الكراهية، فإذا اتصل بالهاتف – مثلًا – أو بأية وسيلة من وسائل الاتصال، وأخبرهم أنه سيأتي ليلًا فلا حرج، ويزول المحظور.

وفيها: بيان حسن خلقه ﷺ، وملاطفته أصحابه، وسؤاله عن حالهم. وقوله: «خُذْ جَمَلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ»؛ لأنه ليس المقصود شراء الجمل، وإنما المقصود أن يُعَلِّم الأُمَّةَ البيعَ والشراء، وحسن الخلق، والكرم والجود من خلال هذا الموقف.

وقوله: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ»: لعل بغضه له لأنه زال من نفسه التعلق به؛ لكون النبي عَلَيْ قد اشتراه.

⁽١) النهاية، لابن الأثير (٥/ ٦٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٨٠١)، ومسلم (٧١٥).

وفيها: أنه لا بأس بشراء الإمام من بعض رعيته، وأنه لا حرج على الإمام أن يتولى البيع والشراء بنفسه، وكذا العالم، والكبير، وأن هذا لا ينقص من قدره كونه يشتري ويبيع ويدخل الأسواق، وهذا رسول الله على أفضل الناس وإمام المتقين ومع ذلك اشترى وباع.

وفيها: استحباب صلاة ركعتين للمسافر قبل دخوله بيته.

وفيها: استحباب الترجيح في الميزان عند الكيل.

وظاهر هذه الأحاديث: أن جابرًا اشترط حملانه عليه إلى المدينة، وهو دليل على جواز البيع والشرط.

وقوله: «فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَتَبِيعَنْيهِ بِكَذَا وَكَذَا، وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ»: فيه: دليل على مشروعية قول: افعل كذا يا فلان، والله يغفر لك.



بَابُ خَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمُرْأَةُ الصَّالِحَةُ

[١٤٦٧] حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، أَخْبَرَفِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ».

قوله: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ»، أي: بلاغ، يتبلغ به الإنسان إلى الآخرة، وخير هذا المتاع المرأة الصالحة التي تعينه على دينه ودنياه.

* * *

بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالنسِّاءِ

[١٤٦٨] وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنُ الْلُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «إِنَّ الْمُرْأَةَ كَالضِّلَعِ إِذَا ذَهَبْتَ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عِوَجٌ».

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ، جَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ سَوَاءً. وَلَانْ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا: حَدَّثَنَا مَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنِ اسْتَمْتَعْتَ جَا اللهُ اللهُ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنِ اسْتَمْتَعْتَ جَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنِ اسْتَمْتَعْتَ جَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالْيَوْمِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بَنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى اللهِ وَالْيَوْمِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بَنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى اللهِ وَالْيَوْمِ وَاللهِ وَالْيَوْمِ وَكَنْ أَبُو بَكْرِ بَنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى اللهِ وَالْيَوْمِ وَكَنْ أَبُو بَكْرِ بَنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى اللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ وَالْيَوْمِ وَاللهِ وَاللهِ وَالْيَوْمِ وَالْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ وَالْيَوْمِ وَاللهُ اللهُ اللهُ

[خ: ١٨٦]

قوله: «كَالصُّلَعِ»: الضِّلَعُ: بإسكان اللام وفتحها، والفتح أفصح. وقوله: «وَفِيهَا عِوجٌ»: يقال: عِوج، وعَوج، وقيل: العِوج في الأمور المعنوية، والعَوج في الأمور الحسية؛ ومن العوج: أنك لو أحسنت إليها مدى الدهر لقالت: ما رأيت منك معروفًا قط؛ ولكن الرجل العاقل ينبغي أن يتغاضى عن هذا، وينظر إلى المحاسن الأخرى، كما ورد في الحديث

الآخر: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنَةً»، فينظر إلى قيامها بحقه، وخدمتها له، وعشرتها، وتربيتها لأولاده وغير ذلك، ويتغاضى عن بعض العيوب، ومن لا يتغاضى لا يبقى معه واحدة منهن.

وقوله: «إِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَكَسْرُهَا طَلَاقُهَا»: معناه: إذا أردت أن تستقيم المرأة استقامة كاملة فلا تستطيع إلا بالطلاق، وهذا غلط، فعليه أن يستمتع بها، ويتغاضى عن بعض الأشياء، إلا إذا كانت في الدين، أو الخلق، أما فيما يتعلق بأمور الدنيا فينبغى أن يتغاضى عنه الإنسان.

وعوج المرأة أمر خلقي وجِبِلي، فهي ليست مثل الرجل، فجنس الرجال أكمل من النساء، وقد يشذ بعض النساء، فتفوق كثيرًا من الرجال بعقلها ودينها وخلقها، لكن هذا وصف أغلبي جبلي؛ فطبيعة النساء لا بد أن يكون فيها شي من الضعف والنقص.

وفي هذه الأحاديث: وجوب قول الخير والسكوت عن الشر؛ ولهذا قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَإِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ، أَوْ لِيَسْكُتْ».

وفيها: حث الرجل أن يستوصي بالمرأة خيرًا، ويحسن إليها، ويرحمها، ولا ينبغي له أن يتشدد ويطالب بكل شيء، ويريد أن تكون المرأة كاملة بدون عوج، فهذا لا يكون، والرجال أنفسهم غير كاملين في أمور كثيرة، ولو نظر الإنسان في نفسه لوجد فيها عيوبًا كثيرة ونقصًا كثيرًا؛ وينبغي للإنسان أن يتسامح، ويحسن إلى أهله، ويتحمل ما يحصل من نقص، والنبي على يقول: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»(۱)، والأمر هنا قد يكون للوجوب، وأقل ما فيه الاستحباب.

* * *

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٨٩٥)، والبيهقي في الكبرى (١٥٦٩٩).

[١٤٦٩] وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّاذِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى - يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنِس عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَكَمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ اللّهِ يَقْرَكُ مُؤْمِنُ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِي مِنْهَا آخَرَ - أَوَ قَالَ: غَيْرَهُ». مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِي مِنْهَا آخَرَ - أَوَ قَالَ: غَيْرَهُ». وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِي بَمِثْلِهِ.

قوله: «لَا يَفْرَكُ»، يعني: لا يبغض^(۱)؛ فإنه إن كره منها خلقًا فقد يرضى منها آخر، إن كانت قصرت في بعض الأشياء فقد تحسن في بعضها الآخر، ككونها دَيِّنةً، وكونها تقوم بخدمته وخدمة ولده. . . إلى غير ذلك من الأخلاق الحميدة، فإن حصل منها نقص في وصف فلينظر إلى الإيجابيات الأخرى، ولا ينظر إلى السلبيات.



⁽١) النهاية، لابن الأثير (٣/ ٤٤١).

بَابٌ لَوْلَا حَوَّاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ

[١٤٧٠] حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ - مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ - حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ - مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ - حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَنْتَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ».

[خ: ۳۳۳۰]

وَحَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مُنْهَا • وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْبُثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْنَزِ مِنْهَا • وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْبُثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَّاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ».

قوله: «وَلَوْلَا حَوَّاءُ لَمْ تَحُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ»: حواء هي زوج أبينا آدم عليه ، خلقت من ضلعه، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَفْسِ وَحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: الآية ١٨٩].

وسبب ذلك: ما جرى في قصة الشجرة مع إبليس إذ زين لها أكل الشجرة فأغواها فأخبرت آدم بالشجرة فأكل منها.

ويقال: إنها ولدت له أربعين ولدًا في عشرين بطنًا، كل بطن فيه ذكر وأنثى؛ وكان في الأول قبل أن ينتشر الناس يتزوج الإنسان أخته التي جاءت من بطن آخر، وتحرم عليه أخته التي معه في نفس البطن، فلما كثر الناس حرم الله الزواج بالأخوات.

وقوله: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْبُثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ»، أي: لم يخبث، وبنو إسرائيل أنزل الله عليهم المن والسلوى، ونهاهم عن ادخاره، فادخروه، فأنتن. وخنِز اللحم- بكسر النون في الماضي، وقد تفتح-: إذا تغير، ومثله: خزِن- بكسر الزاي- يخزن خزنًا، قال طرفة بن العبد (١): نحنُ لا يخزِنُ فينا لحمُنَا إنما يحزنُ لحمُ اللَّخِر

* * *

⁽١) ديوان طرفة (ص٤٤).

			٠





كِتَابُ الطَّلَاق

بَابُ تَحْرِيمِ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا

[١٤٧١] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَنْ : «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتُركُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ اللهُ عَيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ اللهُ عَيضَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ النِّسَاءُ».

حَدَّقَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ رُمْح - واللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثُ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعِ عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمْرَهُ رَسُولُ اللهِ عَنِي أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ يُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ يَعِيضَ عَنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْهِلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا حَيْنَ تَطْهُرُ مِنْ عَيْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَيْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءُ».

وَزَادَ ابْنُ رُمْح فِي رِوَايَتِهِ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ لِأَحَدِهِمْ: أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ أَمَرَنِي بَهَذَا، وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ، قَالَ مُسْلِم: جَوَّدَ اللَّيْثُ، فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِع عَن ابْن عُمَرَ، قَالَ: طَلَّقْتُ الْمُرَأَقِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَدَعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا طَهُرَتْ، فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا، أَوْ يُمْسِكْهَا؛ فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: قُلْتُ لِنَافِع: مَا صَنَعَتِ التَّطْلِيقَةُ؟ قَالَ: وَاحِدَةٌ اعْتَدَّ بَهَا. وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وَابْنُ الْمُثَنَّى، قَالًا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، بَهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللهِ لِنَافِع، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى في رِوَايَتِهِ: «فَلْيَرْجِعْهَا»، وقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «فَلْيُرَاجِعْهَا». وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِع اللَّهُ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ، فَأَمْرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا، ثُمَّ يُمْهِلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْهِلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ، قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأْتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ: أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً، أَوِ اثْنَتَيْنِ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا، ثُمَّ يُمْهِلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْهِلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ، وَبَانَتْ مِنْكَ.

حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ هُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ، أَخْبَرَنا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ؛ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ عَمْرُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهَ، فَمْرَ قَالَ: همُرهُ، فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً فَتَعَيَّظَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ، قَالَ: همُرهُ، فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أَخْرَى مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَلْيُطَلِّقُهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعَدَّةِ، كَمَا أَمْرَ اللهُ».

وَكَانَ عَبْدُ اللهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقَ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، جَهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ الْأَعْدُونِ فَرَاجَعْتُهَا وَحَسَبْتُ لَهَا التَّطْلِيقَةَ الَّتِي طَلَّقْتُهَا.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرَّبِ، وَابْنُ نُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ عَنْ سَالِم عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَافِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ عَيْقَةً، فقَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا». وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمِ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَنْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَنْلَا، وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ وَهُو ابْنُ بِلَالٍ -، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ بَعْدُ، أَوْ يُمْسِكُ». فقالَ: «مُرْهُ، فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَحْيضَ مَيْطَةً أُخْرَى، ثُمَّ عَيْطَةً وَهُمَانَ وَهُمْ يُعْدُ، أَوْ يُمْسِكُ».

وَحَدَّثَنِي عَلِيٌ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: مَكَثْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتَهِمُ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأُمِرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلْتُ لَا عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِي حَائِضٌ، فَأُمِرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلْتُ لَا أَتْهِمُهُمْ وَلَا أَعْرِفُ الْخَدِيثَ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَّابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ الْبَهَمُهُمْ وَلَا أَعْرِفُ الْخَدِيثَ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَّابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرِ الْبَهَاهِلِيَّ، وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ، فَحَدَّثِنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ الْمَرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِي حَائِضٌ، فَأُمِرَ أَنْ يَرْجِعَهَا، قَالَ: قُلْتُ أَفَحُسِبَتْ الْمُرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِي حَائِضٌ، فَأُمِرَ أَنْ يَرْجِعَهَا، قَالَ: قُلْتُ أَفَحُسِبَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَمَهُ؟ أَوَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ.

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ ، وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا خَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ عَلَى الْمَرَهُ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي ابْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْخَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَ عَلَى عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى الْخَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَ عَلَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى

يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جِمَاع، وَقَالَ: يُطَلِّقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا.

حَدَّقَنَا نَحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابَّنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى؛ حَدَّقَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّقَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَيِ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَيِ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ عَيْرٍ: «لِيُرَاجِعْهَا، فَإِذَا طَهُرَتْ فَإِنْ شَاءَ عَلَىٰ لَكُ، فقالَ النَّبِيُ عَمْرَ، أَفَاحْتَسَبْتَ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ؟ فَلْيُطَلِّقْهَا»، قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ؟ أَوْلُونَ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ.

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ الْلَلِكِ عَنْ أَنَسِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ امْرَأَقِهِ الَّتِي طَلَّقَ، فقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَذُكِرَهُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْ فقَالَ: «مُرْهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْ فقَالَ: «مُرْهُ، فَلْيُرَاجِعْهَا، فَإِذَا طَهُرَتْ، فَلْيُطَلِّقْهَا لِطُهْرِهَا»، قَالَ: فَرَاجَعْتُهَا، ثُمَّ طَلَّقْتُهَا، لِطُهْرِهَا»، قَالَ: فَرَاجَعْتُهَا، ثُمَّ طَلَّقْتُهَا، لِطُهْرِهَا، فَلْتُ عَمَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ، الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ طَلَّقْتُهَا، لِعُلْمُ لَعْتُدُ بَهَا وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحْمَقْتُ!.

حَدَّثَنَا كَعَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: «مُرْهُ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ عَلَيْ فَأَخْبَرَهُ، فقَالَ: «مُرْهُ فَلْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَ عَلَيْ فَأَخْبَرَهُ، فقَالَ: «مُرْهُ فَلْتُ الْمُرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَلْيُطَلِّقْهَا»، قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَاحْتَسَبْتَ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ إِذَا طَهُرَتْ، فَلْيُطَلِّقْهَا»، قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَاحْتَسَبْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: فَمَهُ ١٤.

وَحَدَّثَنِيهِ يَعْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ.ح، وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا بَهْزُ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بَهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا بَهْزُ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بَهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَّخَتَسِبُ بَهَا؟ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَّخَتَسِبُ بَهَا؟ قَالَ: فَمَهْ؟!.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجِ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَاثِضًا، فقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ لِأَبِيهِ.

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ إِنْ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بِنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجِ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عَزَّةَ: يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ -: كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ حَائِضًا؟ فقالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللهِ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ، فَوَالَ : ﴿إِذَا وَهِي حَائِضٌ، فَوَالَ : ﴿إِذَا طَلَّقُ الْمَرَأَتُهُ وَهِي حَائِضٌ، فَرَدَّهَا، وَقَالَ : ﴿إِذَا طَلَّقُ الْمَرَأَتُهُ وَهِي حَائِضٌ، فَوْلَ اللهِ عَلَى اللهُ عَمْرَ وَقُرَأَ النَّبِيُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَمْرَ وَقُرَأَ النَّبِيُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَمْرَ وَقَرَأَ النَّبِي عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَمْرَ وَقُرَأَ النَّبِي عَلَى اللهُ عَمْرَ وَلَهُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَمْرَ وَقَرَأَ النَّبِي عَلَى اللهُ اللهُ عَمْرَ وَقُرَأَ النَّبِي عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمْرَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَمْرَ وَقَرَأَ النَّيْلُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَمْرَ وَقَرَأَ النَّالِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي النَّبَيْرِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْو هذه الْقِصَّةِ، وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع الْحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدُ الرَّرَّقِ أَبُو الزَّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ، يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ - وَأَبُو الزَّبَيْرِ يَسْمَعُ - بِمِثْلِ حَدِيثِ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ، يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ - وَأَبُو الزَّبَيْرِ يَسْمَعُ - بِمِثْلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ، وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ، قَالَ مُسْلِم، أَخْطَأً حَيْثُ قَالَ عُرْوَةَ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَرَّةً.

الطلاق لغة: التخلية، والإرسال، والترك، يقال: طلقت البلاد إذا تركتها، وطُلِقَتِ الناقةُ إذا أُرسلت(١).

والطلاق شرعًا: حل قيد النكاح، أو بعضه.

والله و الله و الطلاق، وجعله حلًا للمشكلات التي لا يمكن حلها إلا به، وهو من رحمة الله تعالى بعباده، والطلاق يكون محرمًا؛ ويكون

⁽١) الصحاح، للجوهري (٤/ ١٥١٩)، لسان العرب، لابن منظور (١٠/ ٢٢٥).

واجبًا؛ ويكون مكروهًا؛ ويكون مستحبًّا.

فيحرم الطلاق في ثلاث حالات:

- حال الحيض.
 - حال النفاس.
- حال الطهر الذي مسها زوجها فيه، أي: جامعها فيه.

وتسمى الحالات السابقة بالطلاق البدعي.

أما الطلاق السني، فله حالتان:

الأولى: الطلاق في طهر لم يجامعها فيه.

والثانية: إذا كانت حاملًا بان حملها.

ويكون الطلاق واجبًا إذا امتنع عن جماعها، فإذا آلى من زوجته لأكثر من أربعة أشهر، فيجب عليه أن يطلقها، أو يفيء، فإن لم يفئ وجب عليه أن يطلق في هذه الحالة.

ويكون الطلاق مستحبًّا إذا خشي أن يقصِّر في نفقتها، أو لم يكن له فيها حاجة.

⁽١) بدائع الصنائع، للكاساني (٣/ ٩٦)، المدونة، لمالك (٢/ ٥)، مغني المحتاج، للخطيب الشربيني (٤٩٩/٤)، المغني، لابن قدامة (٧/ ٣٦٦).

ويكون الطلاق مكروهًا إذا لم يكن هناك حاجة لحصوله؛ لحديث: «أَبْغَضُ اخْلَالِ إِلَى اللهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ»(١).

واختلف العلماء في الحكمة من الأمر بإمساكها حيضتين وطهرين: فقيل: لأن الطهر الذي بعد الحيض تابع له، وكأنه طهر واحد. وقيل: عقوبة له.

وقيل: حتى لا تكون الرجعة من أجل الطلاق؛ فلذلك جعل بينه وبينها حيضتين وطهرين.

وقيل: لتطول العدة، لعله يعدل عن الطلاق.

وذهب بعض التابعين، كطاوس، وقتادة (٢)، وبعض الظاهرية (٣)، إلى أن الطلاق في الحيض والنفاس لا يقع، قال النووي: «وشذ بعض أهل الظاهر فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأذون له فيه، فأشبه طلاق الأجنبية (٤)، والظاهر: أنه ليس شاذًا، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال كَلَيْهُ: «. . . فعلم أنه إنما أمره أن يمسكها، وأن يؤخر الطلاق إلى الوقت الذي يباح فيه، كما يؤمر من فعل شيئًا قبل وقته أن يرد ما فعل ويفعله إن شاء في وقته؛ لقوله كَلَيْهَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدِّهُ (٥)، والطلاق المحرم ليس عليه أمر الله ورسوله، فهو مردود (٢).

واختار هذا الرأي سماحة شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز كَظَّرُللهُ (٧)، وفضيلة

⁽١) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨).

⁽٢) المصنف، لعبد الرزاق (٦/ ٣٠٢)، المصنف، لابن أبي شيبة (٤/ ٥٥).

⁽٣) المحلى، لابن حزم (١٦/ ١٦١).

⁽٤) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ٦٠).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٧٢١).

⁽٦) مجموع الفتاوي، لابن تيمية (٣٣/ ١٠١).

⁽٧) فتاوى نور على الدرب، لابن باز (٢٢/٥٦).

الشيخ محمد بن عثيمين تَعْلَلْهُ (۱)، وجزم البخاري في صحيحه بوقوعه (۲). ونصر ابن القيم هذا القول من أوجه متعددة؛ فقال: «أما قوله: «مُرْهُ

وَعَجُورُ ابْنُ الْحَيْمُ مُعُدَّا الْحُولُ مِنْ الْوَجِّهُ مُنْعُدُدُهُ؛ قَفَالَ. "الله قوله. "مُر فَلْيُرَاجِعْهَا»، فالمراجعة قد وقعت في كلام الله ورسوله على ثلاثة معانٍ:

أحدها: ابتداء النكاح، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَرَاجَعَا إِن ظُنَّا أَن يُقِيمًا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٠]، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم بالقرآن أن المطلّق ههنا: هو الزوج الثاني، وأن التراجع بينها وبين الزوج الأول، وذلك نكاح مبتدأ.

وثانيهما: الرد الحسي إلى الحالة التي كان عليها أولًا، كقوله لأبي النعمان ابن بشير رَفِيْكُ لما نحل ابنه غلامًا خصه به دون ولده: «رُدَّهُ» (٣)، فهذا رد ما لم تصح فيه الهبة الجائزة التي سماها رسول الله رسي جورًا، وأخبر أنها لا تصلح، وأنها خلاف العدل.

ومن هذا: قوله لمن فرق بين جارية وولدها في البيع فنهاه عن ذلك ورد البيع، وليس هذا الرد مستلزمًا لصحة البيع؛ فإنه بيع باطل، بل هو رد شيئين إلى حالة اجتماعهما كما كانا، وهكذا الأمر بمراجعة ابن عمر امرأته ارتجاعٌ وردٌّ إلى حالة الاجتماع كما كانا قبل الطلاق، وليس في ذلك ما يقتضي وقوع الطلاق في الحيض البتة. . . »(٤)، فالمراد: أن يردها إليه، وليس معنى ذلك: أن تحسب عليه طلقة؛ لأن الأصل أن الحقيقة اللغوية غير الحقيقة الشرعية.

وقوله: «مَرْهُ، فَلْيُرَاجِعْهَا»: ظاهر الأمر الوجوب، فيجب أن يراجعها إذا طلقها في الحيض، ويحرم عليه تطليقها، وقال بعضهم: إن الأمر هنا للاستحباب، ولكن لنا أن الأصل في الأوامر الوجوب.

⁽١) الشرح الممتع، لابن عثيمين (١٣/ ٤٨ - ٥٠).

⁽٢) صحيح البخاري (٧/ ٤١).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٦٢٣).

⁽٤) زاد المعاد، لابن القيم (٥/ ٢٠٨).

بَابُ طَلَاق الثَّلَاثِ

[١٤٧٢] حَدَّثَنَا إِسْحَاقَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَتُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ قَالَ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَأَبِي بَكْرٍ، وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدِ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةً، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثُ بَعْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَيَّيْ وَأَبِي بَكْرٍ وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ كَانَتِ الثَّلَاثُ بَنْ عَبَّاسٍ: نَعَمْ. عُمْرَ؟ فقالَ ابْنُ عَبَّاسِ: نَعَمْ.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيٍّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسٍ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَلْ أَيُّوبَ السَّلْاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ؛ هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ، أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَيْشَ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فقالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَايَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ.

في هذه الأحاديث: بيان أن طلاق الثلاث بكلمة واحدة - كأن يقول لها: أنت طالق بالثلاث، أو أنت طالق ثلاثًا، أو طلقتك ثلاثًا - كان على عهد النبي على عهد أبي بكر، وصدر من خلافة عمر في يعتبر طلقة واحدة، ثم تتابع الناس، واستمروا، وأكثروا من الطلاق، فأجازه عمر

عليهم عقوبةً لهم، من باب التعزير، وأجمع على هذا الصحابة والتابعون، وهو مذهب جماهير العلماء والأئمة الأربعة (١)، واختار هذا القول شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز كَاللهُ(٢)، والشيخ محمد بن عثيمين كَاللهُ(٣).

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية تَعْلَلْهُ (٤)، وابن القيم تَعْلَلْهُ (٥) إلى أنه يعتبر واحدة.

واستدلا على ذلك بما كان عليه الأمر في عهد النبي على، وأبي بكر، وعمر، قال العلامة ابن القيم كَلَّلُهُ: «فلما رأى أمير المؤمنين أن الله سبحانه عاقب المطلق ثلاثًا بأن حال بينه وبين زوجته وحرمها عليه حتى تنكح زوجًا غيره، علم أن ذلك لكراهته الطلاق المحرم وبغضه له، فوافقه أمير المؤمنين في عقوبته لمن طلق ثلاثًا جميعًا بأن ألزمه بها، وأمضاها عليه.

فإن قيل: فكان أسهل من ذلك أن يمنع الناس من إيقاع الثلاث، ويحرمه عليهم، ويعاقب بالضرب والتأديب من فعله؛ لئلًا يقع المحذور الذي يترتب عليه.

نعم- لعمر الله- قد كان يمكنه ذلك؛ ولذلك ندم عليه في آخر أيامه، وودَّ أنه كان فعله.

قال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في مسند عمر: قال عمر بن الخطاب رَحَرُالِثُنَّيُّ: ما ندمت على شيء ندامتي على ثلاث: أن لا أكون حرمت الطلاق، وعلى أن لا أكون قتلت النوائح»(٢).

⁽۱) حاشية الدر المختار، لابن عابدين (٣/ ٢٣٢ - ٢٣٣)، بداية المجتهد (٢/ ٦١)، المجموع، للنووي (١٧/ ١٢٥)، المغنى، لابن قدامة (٧/ ٣٧٠).

⁽۲) مجموع فتاوی ابن باز (۲۲/ ۱۳۱).

⁽٣) الشرح الممتع، لابن عثيمين (١٣/ ٩٤).

⁽٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٣/ ٧- ٩).

⁽٥) زاد المعاد، لابن القيم (٥/٢٢٦).

⁽٦) إغاثة اللهفان، لابن القيم (١/ ٣٣٥- ٣٣٦).

وذهب النووي تَغْلَلْهُ إلى تأويل الحديث، فقال: «فالأصح أن معناه: أنه كان في أول الأمر إذا قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ولم ينو تأكيدًا، ولا استئنافًا، يحكم بوقوع طلقة؛ لقلة إرادتهم الاستئناف بذلك، فحُمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد، فلما كان في زمن عمر تخطي منهم الناس بهذه الصيغة، وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حُملت عند الإطلاق على الثلاث؛ عملًا بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر»(١).

قلت: وهذا ليس بصحيح، بل المراد بكلمة واحدة.

قال شيخنا ابن باز كَيْلَهُ: «... أما إذا وقعت بألفاظ، مثلًا: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أو تراك طالق، تراك طالق، تراك طالق، وأنت طالق، وطالق، وطالق، وما أشبه ذلك، فهذا الذي أعلم عن أهل العلم أنها تقع الثلاث كلها، وتبين بها المرأة بينونة كبرى، لا تحل بها المرأة لزوجها المطلّق إلا بعد زوج وإصابة، ولا أعلم إلى وقتي هذا أحدًا من الصحابة، أو من التابعين قال بأن هذا لا يقع به إلا واحدة، بل ظاهر ما سمعت وقرأت: أنه يقع كله، تقع الثلاث كلها، وقد رأى شيخ الإسلام ابن تيمية كَيْلَهُ؛ أنه لا يقع إلا واحدة، وجعل هذا مثل هذا، وجعل الطلاق الذي يقع بعد الأولى إنما يكون بعد نكاح، أو بعد رجعة، أما إذا ألحقها الثانية والثالثة بدون رجعة، فهذا لا يقع، هذا كلامه كَيْلَهُ، ولكني لا أعلم له أصلًا واضحًا يُعتمد عليه من جهة النقل، وإن كان وجيهًا من جهة النقل، وإن كان وجيهًا من جهة النقل؛ ولهذا فالذي أفتي من جهة النقل؛ ولهذا فالذي أفتي من جهة النقل المنات على ظاهر ما نقل عن السلف الصالح في هذا» أن ما الته المنات ا

وقال كَغْلَلْهُ: «أما إذا قال: طالق، ثم طالق، ثم طالق، أو أنتِ طالق،

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/٧١).

⁽٢) فتاوى نور على الدرب، لابن باز (٢٢/ ١٣).

أنتِ طالق، أنتِ طالق، هذه تحسب ثلاثًا، إلا إذا نوى التأكيد بقوله: أنتِ طالق، نوى التأكيد، أو الإفهام تكون واحدة، كما لو قال: طالق، طالق، طالق، وليس له نية، تحسب واحدة، أما إذا قال: أنتِ طالق، أنتِ طالق، أنتِ طالق، ونيته الثلاث، أو ليس له نية التفهيم، ولا التأكيد تكون ثلاثًا، أو قال: طالق، ثم طالق، ثم طالق، أو طالق، وطالق، وطالق، كلها تحسب ثلاثًا، تَبِينُ منه حتى تنكح زوجًا غيره، هذا الأصل، هذا المعتمد»(١).

قال أبو العباس القرطبي كَلْللهُ: «فيه دليلٌ على أن الطَّلاق في الحيض يحرم؛ فإنه أنكره بتغيُّظه عليه، مع أن ابن عمر رها لم يكن عرف تحريم ذلك عليه، فتغيَّظُ بسبب ذلك، وأمره بالمراجعة، وهو مذهب الجمهور»(٢).

وقال: «وأمرُه ﷺ ابنَ عمر بالمراجعة دليلٌ لمالك على وجوب الرجعة في مثل ذلك، وهو حجة على أبي حنيفة والشافعي، حيث قالا: لا يجب ذلك.

وفيه دليل: على أن الطلاق في الحيض يقع، ويلزم، وهو مذهب الجمهور، خلافًا لمن شذَّ وقال: إنه لا يقع، ثم إذا حكمنا بوقوعها اعتد بها له من عدد الطلاق الثلاث»(٣).

وقال: «قوله: «فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَمَرَنِي بِهَذَا»؛ إشارة إلى أمره ﷺ بالمراجعة، فكأنَّه قال للسائل: إن طلقت تطليقة، أو تطليقتين فأنت مأمور بالمراجعة لأجل الحيض، وإن طلقت ثلاثًا لم تكن لك مراجعة؛ لأنها لا تحل لك إلا بعد زوج، وكذا جاء مفسَّرًا في رواية أخرى في (الأم).

وقوله: «وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللهَ»: دليلٌ على أن الطلاق الثلاث من كلمة واحدة محرَّم لازم إذا

⁽۱) فتاوی نور علی الدرب، لابن باز (۲۲/۳۰-۳۰۷).

⁽٢) المفهم، للقرطبي (٤/ ٢٢٤).

⁽٣) المفهم، لأبي العباس القرطبي (٤/ ٢٢٥).

وقع على ما يأتي، وهو مذهب الجمهور.

وقوله: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَو حَامِلًا»: فيه: دليلٌ على جواز طلاق الحامل في أي وقت شاء (١).

وقال: «قوله: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى طَلَاقَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً»، وفي الرواية الأخرى: «إِنَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَى وَفي الرواية الثالثة: «ألم يكن طلاق وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ»، وفي الرواية الثالثة: «ألم يكن طلاق الثلاث واحدة؟! فقالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ في عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ في الطلاق، فَأَجَازَهُ عُمَرُ عَلَيْهِمْ»: تمسَّك بظاهر هذه الروايات شُذَّاذُ من أهل الطلم، فقالوا: إن طلاق الثلاث في كلمة يقع واحدة، وهم: طاوس، وبعض أهل الظاهر»(٢).



⁽١) المفهم، لأبي العباس القرطبي (٤/ ٢٣١- ٢٣٢).

⁽٢) المفهم، لأبي العباس القرطبي (٤/ ٢٣٧).

بَابُ وُجُوبٍ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بِشْرِ الْخَرِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةً - يَعْنِي: ابْنَ سَلَّامٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينُ يُكَفِّرُهَا، وَقَالَ: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللّهِ أَسْرَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: الآية ٢١].

قوله: «في الْحَرَامِ يَمِينُ يُكُفُّرُهَا»: هذا هو الصواب في هذه المسألة، أن الإنسان إذا حرم شيئًا غير الزوجة فإنها يمين تُكفَّر، كأن يقول: عليه الحرام لا يأكل طعام فلان، أو لا يدخل بيته، أو لا يكلم فلانًا؛ فإنها يمين تُكفَّر، في يأكل طعام فلان، أو يكسوهم، أو يعتق رقبة؛ فإن عجز صام ثلاثة أيام؛ فيطعم عشرة مساكين، أو يكسوهم، أو يعتق رقبة؛ فإن عجز صام ثلاثة أيام؛ لقول الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا النَّيِّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَ الله لَكُ تَبْنَغِي مَرْضَاتَ أَزَوَجِكَ وَالله غَفُورٌ وَحِيمٌ ﴿ قَلَ الله عَلَى الله لَكُمْ يَحَلَةً أَيْمَنِكُمْ ﴿ مَا أَحَلَ الله عَلَى الله على الله على الله على الله هذه الآية ﴿ يَتَأَيُّهُا النَّيِ يُلِم الله الله على الله هذه الآية ﴿ يَتَأَيُّهُا النَّي يُلِم تُحَرِّمُ مَا أَحَلَ الله لَكُ والتخري: الآية ا]؛ لأن النبي على والتخري: الآية ا]، العسل، فأنزل الله هذه الآية ﴿ يَتَالَيُهُم النَي يُلِم تُحَرِّمُ مَا أَحَلَ الله لَكُ والتخري: الآية ا]، فجعلها يمينًا تُكفَّر؛ فإذا ثم قال: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللّهُ لَكُم تَحِلَةً أَيْمَنِكُم الزوجة فإنه يُكفِّر كفارة يمين.

ولا ينبغي للإنسان أن يلج في يمينه، فتكون يمينه مانعة له من فعل

الخير، بل عليه أن يكفر كفارة يمين، ويعمل الخير؛ كما ثبت في الحديث الصحيح عن الرسول الله ﷺ، قال: «وَاللهِ لأَنْ يَلِجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ، آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ أَنْ يُعْطِي كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ» (١)، وكما قال ﷺ: «وَإِنِّي- لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ أَنْ يُعْطِي كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ أَنْ ، وكما قال عَنْ يَعِينِهِ وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ لَ كَفَّرْتُ عَلَى يَعِينِ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَعِينِي، وَاللهِ وَأَتَيْتُ اللَّذِي هُو خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَعِينِي» (١)، وفي لفظ: (إلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُو خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَعِينِي» (١)، وفي لفظ: (إلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُو خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَعِينِي، (١)، وفي لفظ:

أما إذا حرَّم الزوجة ففيه تفصيل؛ فإما أن يقيد، أو لا يقيد، فإن قيد كأن قال: هي حرام عليَّ إن فعلت كذا؛ أو قال: أنتِ حرام إن كلمتِ فلانًا، أو دخلتِ بيت فلان، أو أكلتِ الطعام الفلاني؛ هذه يمين مكفَّرة عند شيخ الإسلام ابنِ تيمية لَحَمَّلَتُهُ وجمعِ من أهل العلم (٤).

وعند الأئمة الأربعة: يقع الطلاق إذا فعلت ما علق عليه، وحكمها حكم الطلاق (٥٠).

وقال شيخنا ابن باز بالتفصيل: فإذا كان المقصود بهذا القيد الحث، أو المنع، أو التصديق، أو التكذيب، وليس المقصود إيقاع الطلاق، فهو في حكم اليمين، وإن أراد به الطلاق فيقع طلاقًا(٦).

أما إذا أطلق، وقال لزوجته: أنت حرام، وسكت، ولم يقيد: فمن العلماء من قال: إنها يمين مكفَّرة، كما سبق عن ابن عباس عَيْسًا(٧)

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٢٥)، ومسلم (١٦٥٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٣)، ومسلم (١٦٤٩).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣١٣٣)، ومسلم (١٦٥٠).

⁽٤) مجموع الفتاوي، لابن تيمية (٣٣/ ٧٤).

⁽٥) الهداية في شرح بداية المبتدي، للمرغيناني (١/ ٢٤٤)، المقدمات الممهدات، لابن رشد (١/ ٥٧٦)، المهذب، للشيرازي (٣/ ٢١)، الشرح الكبير، لابن قدامة (٨/ ٤٠٧).

⁽٦) مجموع فتاوی ابن باز (۲۲/۹۰).

⁽٧) البخاري (٤٩١١)، ومسلم (١٤٧٣).

ومنهم من قال: إن له ما نوى، فَيُسأل عن نيته؛ لأنه تكلم بكلام مبهم محتمل لمعانٍ، وكلام المتكلم محمول على مراده، ومراده لا يُعرف إلا من جهته، فإن نوى ثلاثًا ثلاث، وبالتالي تحرم عليه؛ إذ لما نوى الثلاث قصد بذلك الحرمة، وهو مذهب الحنفية (١).

ومنهم من قال: تكون طلاقًا، وهو قول المالكية (٢).

والصواب في هذه المسألة: أنه إن نوى بها الطلاق تكون طلاقًا، وإلا فهي ظهار، يكفر كفارة ظهار؛ فيعتق رقبة، فإن عجز صام شهرين متتابعين؛ فإن عجز أطعم ستين مسكينًا؛ كما قال الله عن وَالَّذِينَ يُظَهِرُونَ مِن نِسَآمِهِم ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبَلِ أَن يَتَمَاسًا ذَلِكُم تُوعَظُونَ بِهِ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خِيرٌ فَمَن لَم يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا فَمَن لَم يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا فَمَن لَم يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَنابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا فَمَن لَم يَسِدِينًا فَمَن لَم يَا الشافعية والحنابلة (٣).

* * *

⁽١) المبسوط، للسرخسي (٦/ ٧٠).

⁽Y) المدونة، لمالك (Y/ ۲۸٦).

⁽٣) الأم، للشافعي (٧/ ١٨١)، المغني، لابن قدامة (٧/ ٤١٥ - ٤١٥).

[١٤٧٤] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْج، أَخْبَرَنِي عَطَاءً أَنَّهُ سَمِعَ عُبِّيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عَنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْش، فَيَشْرَبُ عَنْدَهَا عَسَلًا، قَالَتْ: فَتَوَاطَأْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّ أَيَّتَنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، فْقَالَت ذَلِكَ لَهُ، فْقَالَ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عَنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشِ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ»، فَنَزَلَ: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَّ ﴾ [التّخريم: الآية ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ إِن نَنُوبَآ ﴾ [التّخريم: الآية ٤]، لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةً، ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَجِهِـ حَدِيثًا﴾ [التّخريم: الآبة ٣]؛ لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا». حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً عَنْ هِشَام عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُجِبُّ الْخَلْوَاءَ وَالْعَسَلَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ ذَارَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةً، فَاحْتَبَسَ عَنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ: فَقِيلَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَل، فَسَقَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللهِ لَنَحْتَالَنَّ لَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَوْدَةَ، وَقُلْتُ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكِ فَإِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكِ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكِ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيح، وكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكِ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شُرْبَةَ عَسَلِ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ، وَسَأَقُولُ ذَلِكِ لَهُ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ قَالَتْ-تَقُولُ سَوْدَةً - ا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُبَادِئَهُ بِالَّذِي قُلْتِ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَاب، فَرَقًا مِنْكِ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ قَالَ: «سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلِ»، قَالَتْ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ، فَقَالَت بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ، فَقَالَت بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ»، قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللهِ! وَاللهِ لَقَدْ حَرَمْنَاهُ! قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا السُكْتِي.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْخَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ بِهَذَا سَوَاءً، وَحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

[خ: ٥٤٦٨]

في هذه الأحاديث: بعضٌ من حيل النساء ومكايدهن وتواطئهن؛ حيث تواطأن بسب الغيرة التي جبل عليها النساء؛ وتحايلن على حرمانه من العسل

وفي الحديث الأول: أن التي سقته العسل هي زينب واللتين تواطأتا هما: حفصة، وعائشة والله على أنَّ أيَّتهما دخلت على النبي الله قالت له: أجد فيك ريح مغافير، والمغافير شجر له رائحة كريهة إذا رعته النحل أثَّر في العسل، وأصبح له رائحة، وفي اللفظ الآخر: أنها قالت: «جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ»، وجرستْ، يعني: أكلتْ، أي: هذا العسل الذي أكلته لامس نحلُه شجرَ العُرفط الذي له رائحة كريهة؛ وكان رسول الله عليه أن تكون له رائحة كريهة؛ وكان يحب الرائحة الطيبة.

وقد أنزل الله فيهما: ﴿إِن نَنُوباً إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ [التخريم: الآية ٤] وقول الله هنا لعائشة وحفصة ﴿ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْدُهَا العسل هي زينب ﴿ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

وفي الحديث الثاني: أن التي سقته العسل هي حفصة، وهذا وهم من بعض الرواة، وأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾ [التخريم: الآية ٣] لما شرب العسل ولم يعد.

وفيها: أن هذه الآية من سورة التحريم نزلت في تحريم النبي على العسل على نفسه، فقال الله تعالى له: ﴿ يَكَأَيُّهُا النِّي لَهُ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَ اللهُ لَكُ ﴾ [التخريم: الآية ١]، ثم أنزل الله: ﴿ فَرْضَ اللّهُ لَكُو تَجَلَّةَ أَيْمَنِكُمْ ﴾ [التخريم: الآية ٢] وسمى التحريم يمينًا، فدل على أن من حرم على نفسه شيئًا غير الزوجة فحكمه حكم اليمين المكفّرة.

وروي عن قتادة تَحْلَلُهُ: أنها نزلت في تحريم سُرِّيته مارية القبطية (٢).
وفيها: أن التواطؤ الذي حصل من حفصة بي وعائشة بي وعائشة الكثيرة كان معهن غيرهن معفو عنه إن شاء الله ؛ لما لهن من الحسنات الكثيرة والأعمال الصالحة، والعناية بالنبي بي ولكن هذا شيء اشتد عليهن بسبب الغيرة، وقد لا يملك الإنسان نفسه بسببها، كالغضب الذي يحصل ولا يستطيع الإنسان دفعه، كما حصل لموسى الله وهو نبي كريم الله الله عضب واشتد غضبه ألقى الألواح، وفيها كلام الله، حتى تكسَّرت، والله غضب واشتد غضبه ألقى الألواح، وفيها كلام الله، حتى تكسَّرت، والله

* * *

يعفو عنه.

⁽١) أخرجه الترمذي (١٣٥٩).

⁽۲) أخرجه ابن جرير في تفسيره (۲۳/ ۸۸).

بَابُ بَيَانِ أَنَّ تَخْيِيرَ امْرَأَتِهِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِالنيَّةِ

[١٤٧٥] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ.ح، وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيِّ- وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَني يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَن ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُمِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي، فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرُ لَكِ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ»، قَالَتْ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللهَ ﴿ لَيْ قَالَ: ﴿ يَكَأَيُّهُا النَّبِيُّ قُل لِّإِزْوَلِيكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْكَ الْحَيَوْةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَنَعَالَيْنَ أُمَيِّعْكُنَّ وَأُمَرِّعْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۞ وَلِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَتِ مِنكُنَّ أَجَّرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٨ - ٢٩]، قَالَتْ: فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟! فَإِنِّي أُرِيدُ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ [خ: ٢٧٨٦] [١٤٧٦] حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ عَنْ عَاصِم عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَسْتَأْذِنْنَا إِذَا كَأَنَ في يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا بَعْدَ مَا نَزَلَتْ: ﴿ رُجِى مَن نَشَآهُ مِنْهُنَّ وَتُعْوِى إِلَيْكَ مَن تَشَآةً ﴾ [الأحرَاب: الآبة ٥١]، فقَالَت لها مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتِ تَقُولِينَ لِرَسُول اللهِ عَلَيْ إِذَا اسْتَأْذَنَكِ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ: إِنْ كَانَ ذَاكَ إِلَيَّ لَمْ أُوثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسي. [خ: ٩٨٧٤]

وَحَدَّثَنَاهُ الْخَسَنُ بْنُ عِيسَى، أَخْبَرَنا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنا عَاصِمُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

[١٤٧٧] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنا عَبْثَرُ عَنْ إِسْمَاعِيل بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَت عَائِشَةُ: قَدْ خَيَّرَنَا رَسُولُ اللهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَت عَائِشَةُ: قَدْ خَيَّرَنَا رَسُولُ اللهِ عَنِي فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَاقًا.

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيَّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ إِسْمَاعِيل بْنِ أَبِي خَلَيْتُ الْمُرَاقِي وَاحِدَةً، أَي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: مَا أُبَالِي خَلَيْتُ الْمُرَأَقِي وَاحِدَةً، أَوْ مِائَةً، أَوْ أَلْفًا بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فقالَت: قَدْ خَيَّرَنَا رَسُولُ الله عَلَيْ أَفَكَانَ طَلَاقًا؟!.

حَدَّثَنَا نَحِمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمِ عَنِ الشَّعْبِيِّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَلَمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَلَمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا.

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقَ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، وَإِسْمَاعِيل بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: خَيَّرَنَا رَسُولُ اللهِ عَلِيَةٍ فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَاقًا.

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبِ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنا: وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْآغَمَشِ عَنْ مُسْلِم عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَيَّرَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ، فَاخْتُرْنَاهُ، فَلَمْ يَعْدُدْهَا عَلَيْنَا شَيْبًا.

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِهِ.

قال النووي تَخْلِللهُ: «في هذه الأحاديث: دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجماهير العلماء: أن مَن خيَّر زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقًا، ولا يقع به فُرقة»(١)؛ لأن النبي عَلَيْ خيَّر أزواجه رضي الله عنهن بعد أن اعتزلهن شهرًا، فلما مضى تسع وعشرون نزل؛ فقالت عائشة عَلَيْنَا شَهْرًا»، يعني: حلفت، وإنك قد «يا رَسُولَ اللهِ إِنَّكَ آلَيْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا»، يعني: حلفت، وإنك قد

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ٧٩).

نزلت لتسع وعشرين؟! فقال النبي ﷺ: ﴿إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»، يعني: يكون تسعًا وعشرين، ويكون ثلاثين، ثم خيَّرهن، وبدأ بعائشة ﴿ إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ، قَالَتْ: قَدْ لَهَا: ﴿إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ، قَالَتْ: قَدْ عَلَمْ أَنَّ أَبَوَيْكِ أَنْ لِللهَ عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي عَتَى تَسْتَأُمْرِي أَبَويْكِ، قَالَتْ: قَدْ مَا أَنَّ اللهَ عَلَى قَالَ: ﴿ يَتَأَيّٰهُا النّبِي عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ ٱلْآخِرَةَ فَإِنَّ ٱللّهَ وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ ٱللّهَ أَنْ اللهَ أَمْتُولُهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ وَاللهِ أَسْتَشِيرُ مِنكُنَّ أَجِرًا عَظِيمًا هُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: شُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللهِ أَسْتَشْيرُ أَبُورَيَّ اللهَ وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: شُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللهِ أَسْتَشْيرُ أَبُورَيَّ إِللهَ وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: شُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللهِ أَسْتَشْيرُ أَبُورَيَّ إِللهَ وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ﴿ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللهِ أَسْتَشْيرُ أَبُورَتُهُا وَاللهَ وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ الْمَرَأَةَ مِنْ نِسَائِكَ مُتَوْلِكُ وَلَاكُ إِلَا اللهَ لَمْ يَتَعَشِي مُعَلِّي مُعَلِّي مُعَلِي مُعَلِّي مُعَلِي مُعَلِي مُعَلِي مُعَلِي الْمَرَأَةُ مِنْ فِي اللهَ لَمْ يَعْشِي مُعَلِّمَ اللهَ وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ وَاللّهَ لَمْ يَعْشِي مُعَلِّي اللهَ لَمْ يَعْشِي مُعَلِّي اللهَ لَمْ يَعْشِي مُعَلِّمُ اللهَ وَمُ اللهُ اللهُ اللهُ وَمُ اللهُ اللهُ اللهَ لَمْ يَعْشَلُ وَلَا لَلْهُ لَمْ يَعْشِي مُعَلِّي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَمْ عَشِي مُعَلِّي اللهُ لَمْ عَلَى اللهُ لَا تُعْرَالِهُ وَلَاللهُ لَمْ عُلُولُ الْوَلِولُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَمْ عَلْمُ اللهُ لَلْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْوَالْحُولُ اللهُ اللهُو

وشذ بعض العلماء فقالوا: إذا خيَّر الرجل امرأته فإنها تكون طلقة بائنة، سواء اختارته، أو لا^(۱)، وهو مذهب ضعيف مردود.

* * *

⁽١) المحلي، لابن حزم (١١/ ١٢٠).

[١٤٧٨] وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْن عَبْدِ اللهِ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرِ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَيْكُ، فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بِبَابِهِ لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأُذِنَ لِآبِي بَكْرِ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ، فَاسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ وَاجِمًا سَاكِتًا، قَالَ: فقَالَ: لَأَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ، فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةً سَأَلَتْنِي النَّفَقَةَ، فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَأْتُ عنقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ عَنْهُ، وَقَالَ: ﴿ هُنَّ حَوْلِي - كَمَا تَرَى - يَسْأَلْنَنِي النَّفَقَةَ »، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلْنَ رَسُولَ اللهِ عَلِي مَا لَيْسَ عَنْدَهُ ؟ فَقُلْنَ : وَاللهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللهِ عَلَى شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عَنْدَهُ، ثُمَّ اعْتَزَلَهَنَّ شَهْرًا، أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ يَتَأَيُّمُا ٱلنَّبِيُّ قُل لِإَزْوَاحِكَ ﴾ [الأحزاب: الآية ٢٨] حَتَّى بَلَغَ: ﴿ لِلْمُحْسِنَتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحرَاب: الآية ٢٩]، قَالَ: فَبَدَأَ بِعَائِشَةَ، فقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكِ أَمْرًا أُحِبُّ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكِ»، قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ، قَالَتْ: أَفِيكَ يَا رَسُولَ اللهِ أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ؟! بَلْ أَخْتَارُ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ! قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إلَّا أَخْبَرْتُهَا، إِنَّ اللهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنْتًا وَلَا مُتَعَنْتًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيَسِّرًا».

قوله: «وَاجِمًا»، يعني: حزينًا.

وفي هذا الحديث: أن عائشة ﴿ وَأَلَىٰ الله ورسوله والدار الآخرة. ولا تردد فيه، ولا استشارة، فاختارت الله ورسوله والدار الآخرة.

وقولها: «وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ!»: هذا من باب الغيرة.

بَابٌ فِي الْإِيلَاءِ، وَاعْتِزَالِ النسِّاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن تَظَهَرَا عَلَيْهِ ﴾ [التّخريم: الآية ٤]

[١٤٧٩] حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْخَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ سِمَاكٍ أَبِي زُمَيْلِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَّا اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللهِ عَلَيْ نِسَاءَهُ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْخَصَى، وَيَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللهِ عِيْكِ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرْنَ بِالْحِجَابِ، فقَالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ: لَأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرِ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكِ أَنْ تُؤْذِي رَسُولَ اللهِ ﷺ؟! فقَالَت: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، عَلَيْكَ بِعَيْبَتِكَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكِ أَنْ تُؤْذِي رَسُولَ اللهِ ﷺ؟! وَاللهِ لَقَدْ عَلِمْتِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عِنْ لَا يُحِبُّكِ، وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكِ رَسُولُ اللهِ عَنْ ، فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيْنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَت: هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرُبَةِ، فَدَخَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ غُلَامٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى أُسْكُفَّةِ الْمَشْرُبَةِ، مُدَلِّ رِجْلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ - وَهُوَ جِنْعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَيَنْحَدِرُ- فَنَادَيْتُ: يَا رَبَاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عَنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَيْكِمْ، فَنَظَرَ رَبَاحُ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عَنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَنَظَرَ رَبَاحُ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي، فَقُلْتُ: يَا رَبَاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عَنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلِي ، فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِي ظَنَّ أَنِّي جِئْتُ مِنَ أَجْل حَفْصَةً، وَاللهِ لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ عَنْقِهَا لَأَضْرِبَنَّ عَنْقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي فَأَوْمَا إِلَيَّ أَنِ ارْقَهْ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَيْ اللهِ عَيْدَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ، فَجَلَسْتُ، فَأَدْنَى عَلَيْهِ إِزَارَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ

غَيْرُهُ، وَإِذَا الْخَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَنَظَرْتُ بِبَصَرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرٍ نَحْوِ الصَّاع، وَمِثْلِهَا قَرَظًا في نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلِّقٌ، قَالَ: فَابْتَدَرَتْ عَيْنَايَ، قَالَ: «مَا يَبْكِيكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟!»، قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، وَمَا لِي لَا أَبْكِي وَهَذَا الْخَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى، وَذَاكَ قَيْصَرُ، وَكِسْرَى فِي الثِّمَارِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَصَفْوَتُهُ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ! فقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ، وَلَهَمُ الدُّنْيَا؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ - حِينَ دَخَلْتُ - وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ، فَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللهَ مَعَكَ، وَمَلَائِكَتَهُ، وَجِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَأَنَا، وَأَبُو بَكْرِ، وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلَّمَا تَكَلَّمْتُ- وَأَحْمَدُ اللهَ- بِكَلَامِ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ آيَةُ التَّخْيِيرِ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ ۚ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥ أَزْوَنَجًا خَيْرًا مِنكُنَّ﴾ [التّخريم: الآية ٥]، ﴿ وَإِن تَظَلُّهُ رَا عَلَيْـهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَنَّهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَيْكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: الآية ٤]، وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ آَبِي بَكْرِ، وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ عَيْقٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَطَلَّقْتَهُنَّ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْخَصَى، يَقُولُونَ اطَلَّقَ رَسُولُ اللهِ عَيْدٍ نِسَاءَهُ، أَفَأَنْزِلُ فَأُخْبِرَهُمْ أَنَّكَ لَمْ تُطَلِّقْهُنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ- إِنْ شِئْتَ-»، فَلَمْ أَزَلْ أُحَدِّثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ، وَحَتَّى كَشَرَ فَضَحِكَ-وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا- ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللهِ عَلَيْ وَنَزَلْتُ، فَنَزَلْتُ أَتَشَبَّثُ بِالْجِذْع، وَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ عِنْ كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْض مَا يَمَسُّهُ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا كُنْتَ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، قَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَنَادَيْتُ بأَعْلَى صَوْتِي: لَمْ يُطَلِّقْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ نِسَاءَهُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ

أَمْرُ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ ۚ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٓ أَوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمُ ۚ وَالنَّسَاءُ: الآية ١٨٦]، فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَىٰ آيَةَ إِلتَّخْيِيرِ.

حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ- يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- أَخْبَرَنِي يَخْيَى، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسِ يُحَدِّثُ قَالَ: مَكَثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةٍ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ إِلَى الْأَرَاكِ لِخَاجَةٍ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ، ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ؛ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَن اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مِنْ أَزْوَاجِهِ؟ فقَالَ: تِلْكَ حَفْصَةُ، وَعَائِشَةُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مُنْذُ سَنَةٍ، فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، مَا ظَنَنْتَ أَنَّ عَنْدِي مِنْ عِلْم، فَسَلْنِي عَنْهُ، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ، قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللهِ إِنْ كُنَّا فِي إِجْاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ، قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ أَأْتَمِرُهُ، إِذْ قَالَت لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لَكِ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا، وَمَا تَكَلُّفُكِ فِي أَمْر أُرِيدُهُ؟ فقَالَت لي: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجَعَ أَنْتَ، وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّى يَظَلُّ يَوْمَهُ غَضْبَانَ، قَالَ عُمَرُ: فَآخُذُ رِدَائِي، ثُمَّ أَخْرُجُ مَكَانِي حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا بُنَيَّةُ، إِنَّكِ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللهِ عِنْ حَتَّى يَظَلُّ يَوْمَهُ غَضْبَانَ؟ فقَالَت حَفْصَةُ: وَاللهِ إِنَّا لَنُرَاجِعُهُ، فَقُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أُحَذِّرُكِ عُقُوبَةَ اللهِ، وَغَضَبَ رَسُولِهِ يَا بُنَيَّةُ، لَا يَغُرَّنَّكِ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا وَحُبُّ رَسُول اللهِ عَلَيْهِ إِيَّاهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ لِقَرَابَتِي مِنْهَا فَكَلَّمْتُهَا، فَقَالَت لِي أُمُّ سَلَمَةً؛ عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِيَ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ؟! قَالَ: فَأَخَذَتْنِي

كتاب الطلاق 💮 💮 😘 🕻 🕷

أَخْذًا، كَسَرَتْنِي عَنْ بَعْض مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ عَنْدِهَا وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالْخَبَرِ، وَنَحْنُ حِينَئِذٍ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانَ، ذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُريدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا، فَقَدِ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا مِنْهُ، فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَدُقُّ الْبَابَ، وَقَالَ: افْتَح افْتَحْ، فَقُلْتُ: جَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟ فَقَالَ: أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى أَزْوَاجَهُ، فَقُلْتُ: رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ، وَعَائِشَةَ، ثُمَّ آخُذُ ثَوْبِي فَأَخْرُجُ حَتَّى جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ، وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللهِ عَلِي أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدُّرَجَةِ، فَقُلْتُ: هَذَا عُمَرُ فَأَذِنَ لِي ا قَالَ عُمَرُ ا فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى هَذَا الْخَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ، وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءً، وَتَحْتَ رَأْسِهِ وِسَادَةً مِنْ أَدَم حَشُوهَا لِيف، وَإِنَّ عَنْدَ رِجْلَيْهِ قَرَظًا مَضْبُورًا، وَعَنْدَ رَأْسِهِ أُهُبًا مُعَلَّقَةً، فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ في جَنْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَبَكَيْتُ، فقالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولًا للهِ، إِنَّ كِسْرَى، وَقَيْصَرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللهِ! فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهَمَا الدُّنْيَا، وَلَكَ الْآخِرَةُ؟!».

في هذا الحديث: فضل ابن عباس وهو من صغار الصحابة، وتقديره لعمر رَضِي الله سَنة مهيب؛ ولهذا هاب أن يسأله سَنة ، فنهاه عمر رَضِي ، فينبغي للإنسان أن لا يهاب من سؤال أهل العلم عما أشكل عليه؛ إذا كان قصده الفائدة، ولم يكن قصده التعنت، وإيذاء المسئول، أو عليه؛ إذا كان قصده الفائدة، ولم يكن قصده التعنت، وإيذاء المسئول، أو إيقاعه في الحرج، أو قصده الرياء بسؤاله، أو غير ذلك من مقاصد سيئة. وقوله: «فَلَا تَفْعَلْ مَا ظَنَنْتَ أَنَّ عَنْدِي مِنْ عِلْم، فَسَلْنِي عَنْه، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ وقوله: «فَلَا تَفْعَلْ مَا ظَنَنْتَ أَنَّ عَنْدِي مِنْ عِلْم، فَسَلْنِي عَنْه، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرُ تُكَاهُ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَالله ما كان لديهم أَخْبَرُ تُكُنُ الله تعالى: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَالله مِن الله تعالى: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَالله عِمَاكان الله تعالى: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَالله عَمَاكان الله تعالى: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَالله عَمَاكان الله تعالى: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَالله عَمَاكان الله تعالى الله تعالى: ﴿ لَتُبَيِّنُهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَالله الله تعالى المُتعالى الله تعالى المُنْ الله تعالى الله تعالى الله تعالى المَنْ الله تعالى الله تعالى الله تعالى

وقوله: «وَقَالَ عُمَرُ: وَاللهِ إِنْ كُنّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ»: فيه: أنهم كانوا في الجاهلية يمتهنون المرأة، ويعتبرونها سلعة، ولا يورثون الصبيان، ولا النساء، ويقولون: إنما يرث الرجال الذين يحملون السلاح، ويدافعون عن القبيلة، أما النساء والأطفال فليس لهم شيء من الميراث، وكانت المرأة إذا توفي عنها زوجها جاء أحد أقاربها وألقى عليها ثوبًا وحماها، ثم بعد ذلك إن شاؤوا زوجوها منهم، وإن شاؤوا عضلوها؛ فلما جاء الإسلام كرَّمها، وأعزَّها، وصانها، وحفظها، وجعلها حرة، وجعل لها التصرف والميراث، وجعلها شقيقة الرجال، إلا فيما يخصها، فجعل لها أحكامًا تخصها فيما تخالف فيه الرجال.

وقولها: «فَبَيْنَمَا أَنَا في أَمْرِ أَأْتَمِرُهُ»، يعني: أشاور فيه نفسي وأفكر فيه.

وقوله: «إِذْ قَالَت لِي أَمْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لَكِ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا، وَمَا تَكَلَّفُكِ فِي أَمْرٍ أُرِيدُهُ؟»: فيه: أن قريشًا كانوا لا يشاورون النساء ولا يعدونهم شيئًا، وكانت نساء الأنصار تغلبهم، وقريش يغلبون نساءهم؛ فلما عرضت زوجة عمر عليه أمرًا، قال: ما لك ولشؤوني؛ فقالت: سبحان الله، أنت لا تريد أن نتكلم في شيء، ونساء النبي عَيْ تغضبه إحداهن إلى الليل؟! وقوله: «فقالَت لِي: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، مَا تُرِيدُ أَنْ تُواجَعَ أَنْتَ، وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللهِ عَيْ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمَهُ غَصْبَانَ»؛ لأن عمر عَيْكُ لم يكن قد ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللهِ عَيْ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمَهُ غَصْبَانَ»؛ لأن عمر عَيْكُ لم يكن قد علم عن هذا شيئًا، فلما راجعته امرأته أنكر عليها، فقالت: عجبًا لك يا ابن الخطاب، ابنتك حفصة تراجع النبي عَيْ فيظل غضبان، فلما قالت هذا الكلام قام من ساعته، وذهب إلى ابنته حفصة عَنِي ينكر عليها كونها تراجع النبي عَيْ . حتى يظل غضبان إلى الليل.

وقوله: «قَالَ عُمَرُ: فَآخُذُ رِدَائِي ثُمَّ أَخْرُجُ مَكَانِي حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ»: الرداء: ما يوضع على الكتفين كالمحرم في الحج، أو العمرة، والإزار: ما يشد به النصف الأسفل، وعادة العرب لبس الإزار والرداء، وكأنه في البيت

يتخفف فيضع الرداء، وإذا أراد أن يخرج أخذ رداءه ولبسه، وكانوا ربما لبسوا الأُزُرَ والأردية، وربما لبسوا القُمُصَ.

وقوله: «فَقُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أُحَدِّرُكِ عُقُوبَةَ اللهِ، وَغَضَبَ رَسُولِهِ، يَا بُنَيَّةُ لَا يَغُرَّنَكِ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا مُسْنُهَا، وَمُبُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِيَّاهَا»: يقصد عائشة ﷺ وهي أحب نساء النبي ﷺ إليه.

وقوله: «ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةً لِقَرَابَتِي مِنْهَا فَكَلَّمْتُهَا، فقالَت لِي أُمُّ سَلَمَةً: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخُطَّابِ، قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِيَ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ وَأَزْوَاجِهِ»: فيه: أن عمر رَوَا فَيْ كان قصده الإصلاح، وهكذا المصلحون، يدخلون في كل شيء قصدهم الإصلاح فيه، لكن أم سلمة عَلَيْهَا المصلحون، يدخلون في كل شيء قصدهم الإصلاح فيه، لكن أم سلمة عَلَيْهَا الله عَلَيْهُ وَأَزْوَاجِهِ»، فكرت ما في قلبه من القوة والشدة.

وقوله: «وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا الله وَ الله الرسول عَلَيْ، فسكنه كان بعيدًا عن مسجد النبي عَلَيْ، ينزل عمر يومًا فيتعلم من النبي عَلَيْ، ويأخذ ما نزل من الوحي والعلم، ثم يخبر صاحبه الأنصاري؛ وفي اليوم الثاني ينزل الأنصاري ويأتي بالخبر والعلم الذي نزل على النبي عَلَيْ، وهكذا ينبغي للإنسان أن يحرص على طلب العلم، وإذا لم يتمكن يكون له زميل يتناوب هو وإياه، فيسأل زملاءه عما أخذوا في اليوم الفائت عن الفوائد التي عقلوها وكتبوها. وقوله: «وَنَحْنُ - حِينَةِذِ - نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَانَ»: وملوك غسان كانوا

وفي هذا الحديث: بيان عناية الصحابة ولله بالنبي الله والنظر في حاله واهتمامهم لأمره؛ حيث كان ملك غسان يتوعدهم أن يغزوهم، ويُتحدث أنه ينعل الخيل، يعني: يلبسها النعال، للقدوم والهجوم على المسلمين، وفي هذه المرة جاء صاحب عمر والهنه الأنصاري والهنه وضرب باب عمر ضربه

في الشام، وكانوا تابعين للروم.

ضربًا شديدًا، لأهمية الأمر، وقال: اخرج، اخرج، فقال: ماذا حصل؟ جاء الغساني؟ أي: جاء الملك الغساني يريد أن يغزونا؟ قال: لا، «أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ».

وقوله: «فَقُلْتُ: رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ، وَعَائِشَةَ»: رغم أنفها، أي: لصق أنفها بالتراب، وهو كناية عن الإذلال، يعني: يتوجع من حالتهن، لماذا يصنعن هذا مع النبي عَلَيْهِ؟!

وقوله: «فَإِذَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ في مَشْرُبَةِ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلَةِ»: مشربة: غرفة مرتفعة، يرقى إليها بعجلة، يعني: بدرج من خشب.

وقوله: «وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، وَتَعْتَ رَأْسِهِ وِسَادَةٌ مِنْ أَدَمِ حَشْوُهَا لِيفٌ»: فيه: أن هذا كان فراش النبي عَيَّهِ، حصير ليس فوقه شيء، ولا تحته شيء من القطن، أو من الكتان، كما يحصل عندنا الآن، ويباشر جسده الشريف هذا الحصير، حتى أثَّر الحصير في جسده عَيَّهُ، فتأثر عمر وبكى لحاله عَيْهُ.

وقوله: «وَإِنَّ عَنْدَ رِجْلَيْهِ قَرَظًا مَضْبُورًا، وَعَنْدَ رَأْسِهِ أُهُبًا مُعَلَّقَةً»: فيه: أن الذي كان في غرفته هو القرظ الذي تُدبغ به الجلود، وفيه صاع من شعير، وأُهُب معلَّقة.

وقوله: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا، وَلَكَ الْآخِرَةُ؟!»: الخِطاب لعمر رَخِطْتُ ، ويُقصد به عمومُ المسلمين؛ لأن الدنيا للكفرة، فهم لا يؤمنون بالآخرة ولا يرجونها؛ فلهذا يحرصون على الدنيا، والله تعالى يعطيهم منها ما يعطيهم؛ ولهذا قال الرسول على الحديث الآخر-: «وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِطَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنيًا وَلَنَا فِي الآخِرَةِ» (١).

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنِ يَخِيى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، وَسَاقَ الْخَدِيثَ بِطُولِهِ، كَنَحْوِ حَدِيثِ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، وَسَاقَ الْخَدِيثَ بِطُولِهِ، كَنَحْوِ حَدِيثِ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، وَسَاقَ الْخَدِيثَ بِطُولِهِ، كَنَحْوِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: شَأْنُ الْمُرْأَقَيْنِ، قَالَ: حَفْصَةُ، وَأُمُّ سَلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: شَأْنُ الْمُرْأَقَيْنِ، قَالَ: حَفْصَةُ، وَأُمُّ سَلَمْةَ، وَزَادَ فِيهِ: وَأَتَيْتُ الْخُجَرَ، فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بُكَاءُ، وَزَادَ - أَيْضًا -: وَكَانَ آلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا، فَلَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ. [ح: ١٩٥]

قوله: «وَأَتَيْتُ الْحُجَرَ»: الحُجَر: جمع حجرة، وهي بيوت النبي ﷺ. وقوله: «فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بُكَاءٌ»، أي: يبكين بسبب اعتزال النبي ﷺ لهن، وهجره لهن.

قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِن نَنُوباً إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمّاً ﴾ [التخريم: الآبة ٤]، حَتَّى حَجَّ

عُمَرُ، وَحَجَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ، وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ فَتَبَرَّزَ، ثُمَّ أَتَانِي، فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَنِ الْمُرْأَتَانِ - مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَلَيْ - اللَّتَانِ قَالَ اللهُ عَلَى لَهُ مَا: ﴿إِن نَنُوباً إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ والتخري: الآية ٤]؟ قَالَ عُمَرُ: وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ - قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَرِهَ - وَاللهِ - مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمْهُ - قَالَ: هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ، ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ، قَالَ: كُنَّا- مَعْشَرَ قُرَيْش- قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْلَدِينَةَ، وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، قَالَ: وَكَانَ مَنْزِلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ بِالْعَوَالِي، فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَيْ، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعَنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فقَالَت: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ، فَوَاللهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَلَيْ الْيُرَاجِعْنَهُ وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَانْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةً، فَقُلْتُ: أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ فقالَت: نَعَمْ، فَقُلْتُ: أَمُّجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَت: نَعَمْ، قُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُنَّ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللهُ عَلَيْهَا لِغَضَبِ رَسُولِهِ ﷺ فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ، لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا، وَسَلِينِي مَا بَدَا لَكِ، وَلَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْسَمَ، وَأَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ مِنْكِ - يُرِيدُ عَائِشَةً -، قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا، وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْي وَغَيْرِهِ، وَآتِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ غَسَّانَ تُنْعِلُ الْخَيْلَ لِتَغْزُونَا، فَنَزَلَ صَاحِبِي، ثُمَّ أَتَاني عِشَاءً، فَضَرَبَ بَابِي، ثُمَّ نَادَانِ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فقَالَ: حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَاذَا، أَجَاءَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَلُ: طَلَّقَ النَّبِيُّ عَلَيْ نِسَاءَهُ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسرَتْ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَائِنًا حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةً - وَهِيَ تَبْكِي - فَقُلْتُ: أَطَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ فقَالَت: لَا أَدْرِي،

كتاب الطلاق الطلاق الطلاق المستعلق المالية الم

هَا هُوَ ذَا مُعْتَزِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ، فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدَ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ اللَّهُ مَا خَرَجَ إِلَيَّ ، فقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْلِنْبَرِ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عَنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ، فَقُلْتُ السَّتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، فقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا، فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فقَالَ: ادْخُلْ فَقَدْ أَذِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ، فَإِذَا هُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَقُلْتُ: أَطَلَّقْتَ- يَا رَسُولَ اللهِ- نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ، وَقَالَ: ۚ «لَا»، فَقُلْتُ: اللهُ أَكْبَرُ، لَوْ رَأَيْتَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، وَكُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْش قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْلَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضَّبْتُ عَلَى امْرَأَقِ يَوْمًا فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعَنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فقَالَت: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ، فَوَاللهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَيُرَاجِعْنَهُ وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكِ مِنْهُنَّ وَخَسَرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللهُ عَلَيْهَا لِغَضَب رَسُولِهِ ﷺ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: لَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْسَمُ مِنْكِ، وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ مِنْكِ، فَتَبَسَّمَ أُخْرَى، فَقُلْتُ: أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ «نَعَمْ»، فَجَلَسْتُ فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ، فَوَاللهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ إِلَّا أُهَبًا ثَلَاثَةً، فَقُلْتُ: ادْعُ اللهَ - يَا رَسُولَ اللهِ - أَنْ يُوسِّعَ عَلَى أُمَّتِكَ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَى فَارِسَ، وَالرُّوم - وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللهَ - فَاسْتَوَى جَالِسًا، ثُمَّ قَالَ: «أَفِي شَكِّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟! أُولِئِكَ قَوْمٌ عُجِّلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْخَيَاةِ الدُّنْيَا»، فَقُلْتُ اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَانَ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ، حَتَّى عَاتَبَهُ اللهُ عَلَيْهِن قوله: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى»: هذا من الهم الذي أصابهم؛ فقد شق عليهم خبر النبي عَلَيْهِ، فقد شاع في الناس أن النبي عَلَيْهُ طلق نسائه رضي الله عنهن؛ وذلك لأنهن اجتمعن عليه يسألنه النفقة، وليس عنده شيء، فشق عليه ذلك فاعتزلهن من باب التأديب لهن - شهرًا في المشربة في غرفة وحده، حتى مر تسعة وعشرون يومًا، فجاء عمر ليعرف الخبر.

وقوله: «فقالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ: لَأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكِ أَنْ تُؤْذِي رَسُولَ اللهِ عَلَيْ فَقَالَت: مَا لِي فَقُلْتُ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، عَلَيْكَ بِعَيْبَتِكَ»: هذا من نصح عمر رَبِيْ فَقَالَت: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، عَلَيْكَ بِعَيْبَتِكَ»: هذا من نصح عمر رَبِيْفَكَ، ينصح أزواج النبي عَلَيْ ، فزار عائشة رَبِي ، وقال لها: ما لكِ تؤذين الرسول، تسألين النفقة وما عنده شيء؟! فقالت له: «عَلَيْكَ بِعَيْبَتِك»، أي: اذهب إلى ابنتك، فذهب إلى ابنته حفصة رَبِي الله أم سلمة رَبِي الله قولًا أشدً.

وقوله: «قَاعِدًا عَلَى أَسْكُفَّةِ الْمُشْرِبَةِ»، يعني: على عتبة المشربة، كان الباب فيه درج من خشب ينزل على الغرفة، وعليه بواب، وهو رباح؛ فلا يدخل أحد حتى يستأذن له، وأحيانًا يأتي أحدهم من نفسه متطوعًا؛ ليكون حاجبًا للنبي عَلَيْهِ.

وقوله: «فَنَظَرْتُ بِبَصَرِي في خِزَانَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرٍ نَحْوِ الصَّاعِ، وَمِثْلِهَا قَرَظًا في نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ، قَالَ: فَابْتَدَرَتْ عَيْنَايَ قَالَ: مَا الصَّاعِ، وَمِثْلِهَا قَرَظًا فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ، قَالَ: فَالْتَدَرَتْ عَيْنَايَ قَالَ: مَا يُنْكِيكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟»: الأَفِيق: الجلد الذي لم يتم دباغه (١٠).

والمعنى: أنه ما في الغرفة إلا صاع من شعير، وقرظ- وهو ما يدبغ به الجلد-، فبكى عمر رضي مما رأى من حاله، وقد نام على حصير ما عليه إلا إزار واحد، والحصير قد أثر في جنبه رضي الغرفة ما فيها طعام ولا لباس،

⁽١) النهاية، لابن الأثير (١/ ٥٥)، لسان العرب، لابن منظور (٦/١٠).

ولا كساء، وهكذا كان حاله على الدنيا، لا لهوانه على الله، ولكن لعظم أجره، وليرفع الله درجته على فكان على صابرًا شاكرًا، إن كان عنده شيء شكر الله، وإن لم يكن عنده شيء صبر؛ فهو إمام الشاكرين، وإمام الصابرين، والله تعالى له الحكمة البالغة في ذلك، فقد جاء في الحديث: «عَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي لِيَجْعَلَ لِي بَطْحَاءَ مَكَّةَ ذَهَبًا، فَقَلْتُ: لَا. يَا رَبِّ وَلَكِنْ أَشْبَعُ يَوْمًا، وَأَجُوعُ يَوْمًا- أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ- فَإِذَا جُعْتُ تَضَرَّعْتُ إِلَيْكَ وَذَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ حَمِدْتُكَ وَشَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ عَمْرٌعْتُ إِلَيْكَ وَذَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ عَمْرُعْتُ اللّهَ وَشَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ عَمْرُعْتُ اللهَ وَشَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ عَمْرُعْتُ اللّهُ وَشَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ عَمْرُعْتُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الهُ اللهُ ال

وقوله: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ، فَإِنْ كُنْتَ طَلَقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللهَ مَعَكَ، وَمَلاَئِكَتَهُ، وَجِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، وَالْؤُمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلَّمَا تَكَلَّمْتُ وَأَحْمَدُ اللهَ بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ»: هذا من الموافقات التي وافق عمر فيها ربه؛ فإن عمر رَوْظُيْكُ له موافقات، فقد جاء في الحديث أن عمر رَوْظُيْكُ قال: «وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، في الحديث أن عمر رَوْظُيْكُ قال: «وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ اتَّخِذُوا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّى؟ فَنَزَلَتْ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّى، وَانَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّى، وَاللهِ، لَوْ أَمَوْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ وَآيَةُ الْحِجَابِ» ثَلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ أَمَوْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ وَآيَةُ الْحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ أَمَوْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ وَالْفَاجِرُ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ» (٢)، وله موافقات أخرى وَيُؤَلِّكُ.

وقوله: ﴿فَلَمْ أَزَلْ أُحَدِّثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ وَحَتَّى كَشَرَ فَضَحِكَ»: هذا من فضائل عمر رَخِطْئَكُ أنه لما رأى النبي ﷺ حزينًا مهمومًا أراد أن يحدِّثه حتى يزول الغضب عن وجهه.

وقوله: «وَنَزَلْتُ فَنَزَلْتُ أَتَشَبَّتُ بِالْجِدْعِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ»: هذا الجذع كالدرج، ينزل عليه ويرقى عليه، حتى يخرج إذا أراد الخروج، أو يدخل إذا أراد الدخول.

وفيه: مشروعية التكبير عند حدوث السرور، فلما أشاع الناس أن النبي

⁽١) أخرجه أحمد (٢٢١٩٠)، والترمذي (٢٣٤٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٠٢).

وقوله: «فَانْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْبِنْرِ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عَنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا»، أي: أنهم سمعوا بالخبر، فصار يبكي بعضهم لبعض، حزنًا على ما حصل لأزواج النبي ﷺ.

وقوله: «فَصَمَتَ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا، فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: ادْخُلْ فَقَدْ أَذِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ: ولى عمر مدبرًا؛ لأنه لم يُؤذن له، وخشي أن يكون شق على النبي ﷺ، ثم جاء الإذن، فدخل، وسلم، وفيه: مشروعية السلام عند الدخول.

وقوله: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: لَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْسَمَ مِنْكِ»: قال عمر: جارتك، ولم يقل: ضرتك، من باب اختيار اللفظ الحسن.

وقوله: «فَقُلْتُ: أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: نَعَمْ»، يعني: أجلس مستأنسًا يا رسول الله؟ فقد يكون الإنسان في بيته له حاجة، فلا ينبغي للضيف أن يثقل عليه حتى يستأذن، قال: أستأنس يا رسول الله؟ يعني: هل أنت مرتاح؟ ليس هناك شيء يشغلك، أم أخرج؟ وبعض الناس قد يأتي لصاحبه في بيته، فيتعبه ويشق عليه، وهو قد يكون مشغولًا، وقد يكون له حاجة مهمة تتعلق ببيته، أو تتعلق بشؤونه، أو تتعلق بمصالح الناس، فيأتي بعض الناس فيؤذيه، وليس له حاجة إلا الكلام، ويجلس وقتًا طويلًا؛ فينبغي للإنسان أن يراعى هذه الأحوال.

وقوله: «فَقُلْتُ: ادْعُ اللهَ– يَا رَسُولَ اللهِ– أَنْ يُوَسِّعَ عَلَى أُمَّتِكَ فَقَدْ وَسَّعَ عَلَى

فَارِسَ، وَالرُّومِ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللهَ، فَاسْتَوَى جَالِسًا»: فيه: أنه عَلَى كان متكنًا فاستوى جالسًا؛ ليبين لعمر صَّافِتُكُ أهمية الأمر فقد وسَّع الله على فارس والروم، وهم لا يعبدون الله؛ لأن الله عجَّل لهم طيباتهم في الدنيا، وبين له أنه لا ينبغي للإنسان أن يغتر بما عليه الكفرة؛ لأنهم قد عُجِّلت لهم طيباتهم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَ عَيْنَتُكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ مَ أَزْوَجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْمُيَوْقِ ٱلدُّنِيَا لِيفِيتِهُمْ فَيْ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ مَ أَزْوَجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْمُيَوْقِ ٱلدُّنِيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِي وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ [له: الآية ١٣١].

آلاً الزّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَضَى تِسْعُ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً دَخَلَ عَلَيْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعِ وَعِشْرِينَ النَّهُ وَنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعِ وَعِشْرِينَ أَعُدُّهُنَّ، فقالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي ذَاكِرُ أَعُدُهُنَّ، فقالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي ذَاكِرُ لَكِ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ»، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْ لَكِ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى بَلَغَ ﴿ أَجًا عَظِيمًا ﴾ [الأحرَاب: الآية ٢٨]، الآيَةُ قُل لِآزُونِيكَ ﴾، حَتَّى بَلَغَ ﴿ أَجًا عَظِيمًا ﴾ [الأحرَاب: الآية ٢٨]، اللهَ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمَ وَاللهِ أَنْ أَبُويَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوَ فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبُويَّ ؟ لَا يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوَ فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبُويَّ ؟ لَا قَلْ لِي أُرِيدُ اللهَ وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةُ وَقَلْ لَعُمْرًا فَا لَانَبِيُ عَلَيْ أَنِهُ وَيَهُ أَنْ اللهُ النَّبِي عَلَيْ الْمُولُ اللهُ النَّبِي عَلَيْ اللهُ النَّيْ عَلَى اللهُ النَّبِي مُبَلِغًا ، وَلَمْ يُرْسِلْنِي مُتَعَنْتًا»، قَالَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَيْ اللهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِغًا، وَلَمْ يُرْسِلْنِي مُتَعَنْتًا»، قَالَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَيْهُ وَلَوْلُكُمَا وَاللهُ وَلُولُكُمَا وَاللهُ مُعْمَرُهُ وَلَا لَكُولُكُمَا وَاللّهُ وَلَكُ مُلَاكًا عَلَى اللهُ النَّبِي مُتَعَنْتًا»، قَالَ قَالَتُ وَلَوْلُكُمَا وَلَا لَا النَّبِي مُتَعَنْتًا»، قَالُ مُعْمَرُهُ وَلَوْلُكُمَا وَلَالًا مُعْمَرً وَلَا لَا النَّالِي مُنَعْنَتًا هُ مَلَ اللهُ وَلُولُكُمَا وَلَا لَاللّهُ وَلَالِهُ وَلِلْهُ اللّهُ وَلَالِهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلُولُولُكُمَا وَلَوْلُولُكُمَا وَلَوْلُولُولُكُولُولُكُولُولُولُكُمَا وَلَوْلُهُ وَلَالِهُ اللّهُ وَلَولُولُ وَلَاللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

وقوله: «ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ، إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْوًا، فَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ الْآيَةَ: ﴿ يَتَأَيُّما النَّبِيُّ قُل لِّأَزَوْلِمِكَ ﴾ [الأحزاب: الآية ٢٦]، حَتَّى بَلَغَ ﴿ أَجُرًا عَظِمًا ﴾ [السَّاء: الآية ٢٤]، قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمَ وَاللهِ أَنَّ أَبُويَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوَ فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ، فَإِنِّي أُرِيدُ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ لِيَا مُرَانِي بِفِرَاقِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْ فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ، فَإِنِّي أُرِيدُ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ لِيَا اللهَ آية التخيير، الْآخِرَةَ»: هذا من التخيير بعد أن هجرهن ﷺ شهرًا، وأنزل الله آية التخيير،

فكان على كل واحدة منهن أن تختار الدنيا، أو تختار الله ورسوله والدار الآخرة أنزل عَلَىٰ: ﴿ يَكَأَيُّهُا النَّيِّ قُل لِآزَوَبِيكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدِّكَ الْحَيَوٰةَ الدُّنيَا وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَتِ مِنكُنَّ أَجَّرًا عَظِيمًا الاحرَابِ: ٢٨ - ٢٩]، فإما أن تختار الدنيا ومتاعها فيطلقها وتنصرف إلى أهلها، وإما أن تختار الله ورسوله والدار الآخرة، فتبقى مع الرسول على ما هو فيه من قلة ذات اليد.

وفي هذا الحديث: دليل على أن التخيير لا يكون طلاقًا، كما سبق في حديث عائشة على قالت: «قَدْ خَيْرَنا رَسُولُ اللهِ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَاقًا».



بَابُ الْمَطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَها

[١٤٨٠] حَدَّقَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ الْأَنَّةَ، وَهُو غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ بِنْتِ قَيْسٍ الْنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُو غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ، فَسَخِطَتْهُ، فقَالَ: وَاللهِ مَا لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ ، فَأَمْرَهَا أَنْ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ ، فَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: «تِلْكِ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِّي عَنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ، فَإِذَا حَلَلْتِ عَنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ، فَإِذَا حَلَلْتِ عَنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ، فَإِذَا حَلَلْتِ فَنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم، فَلَكَ حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا فَانَذِينِي »، قَالَتْ: فَلَكُ مَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ فَيَانَ أَبُو جَهْم، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ فَاتِيتِهِ ، وَأَمَّا مُعَاوِية ، وَأَمَّا رَسُولُ اللهِ عَنْ إِنْ أَمُ مَعْاوِية بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا عَنْ وَيُهِ مَعْمَاهُ عَنْ أَيْ وَجُهُم وَأُمَّا أَبُو جَهُم ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ وَيُهِ فَكِرِهُمُ وَأُمَّا مُعَاوِية ، وَأَمَّا مُعَاوِية ، وَأَمَّا مُعَاوِية ، وَأُمَّا مُعْوِية مُنْ الله فِيهِ خَيْرًا، وَالله وَلَا الله فِيهِ خَيْرًا، وَالْهُ مُعْوية مُعْمَى الله فيه خَيْرًا، وَالْهُ وَالَ الله وَلَا الله فيه خَيْرًا، وَالْهُ الْمُهُ مُنْ وَلَا الله فيه خَيْرًا، وَالْهُ الْمُ الْمُلْهُ الْمُوالِقُ الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله الْهُ الْمُ الْمُعُولِ الله الله الله المُعَاوِية أَلَا الله المُهُ الله الله المُعَلَّى الله الله المُعْوقِية الله المُعْوقِية ال

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي؛ ابْنَ أَبِي حَازِمٍ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ - أَيْضًا -؛ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي؛ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ا أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ا أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ا أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةَ دُونٍ ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللهِ لَوْعُهُم اللهِ عَلَيْهَا نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُصْلِحُنِي ، وَإِنْ لَمْ لَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

في هذا الحديث: جواز طلاق الغائب، وأنه لا بأس أن يطلق الإنسان

وهو غائب؛ ولا يشترط أن يكون حاضرًا، ولا يشترط أن تسمعه امرأته.

وفيه: أن المطلقة البائن ليس لها نفقة، ولا سكنى على الصحيح، بخلاف المطلقة الرجعية فلها النفقة والسكنى؛ لأنها زوجة حتى تخرج من العدة، ولا يجوز إخراجها من بيتها إلا إذا أتت بفاحشة مبينة، أو كانت مؤذية، قال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِّجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلَا يَخَرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةً ﴾ الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِّجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلَا يَخَرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةً ﴾ ولا يعتالى: الآية ١]، وكذلك المتوفى عنها زوجها ليس لها نفقة ولا سكنى؛ لكن تبقى في البيت حتى تخرج من العدة؛ وقد ثبت في الحديث أن النبي عليه قال لها: «امْكُثِي حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» (١)، وإذا كان البيت مستأجرًا تدفع قسطها من الأجرة.

وفيه: مشروعية الوكالة؛ ولهذا وكُّل أبو حفص من يعطيها النفقة.

وفيه: أنه لا بأس بالتعريض بخطبة المعتدة البائن كالمتوفى عنها؛ لقوله: «فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِيني».

وفيه: دليل على أنه من استُنصح وسُئل فإنه يذكر ما يعرف من العيب، ولا يعتبر هذا من الغيبة، بل هو من النصيحة الواجبة؛ فإن فاطمة وَالله خطبها ثلاثة: أبو جهم، ومعاوية، وأسامة بن زيد ولا جميعًا، فاستشارت النبي ولله الها: «أمًّا أَبُو جَهْم، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ»، قيل: إن معناه أنه كثير الأسفار، وقيل: ضرَّاب للنساء؛ وقال: «وَأَمًّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لاَ مَالَ لَهُ، انْكَدِي أُسَامَةً بْنَ زَيْدٍ».

وظاهر هذا الحديث: التعارض مع ما ثبت من عدم جواز خطبة الإنسان على خطبة أخيه؛ لقوله ﷺ: «وَلا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» (٢)، ووجه الجمع في هذا: أن يحمل على أن كل واحد منهما لم يعلم بخطبة الآخر. وفيه: جواز نكاح القرشية للمولى، وأنه لا تُشترط الكفاءة في النسب؛

⁽١) أخرجه الدارمي (٢٢٦٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٨٤٨).

فيجوز للقبيلية أن تتزوج حضريًّا وبالعكس؛ وهذا عند كثير من الناس أمر شديد؛ ولهذا لما عرض رسول الله على فاطمة بنت قيس الزواج بأسامة تلكأت وكرهته؛ لأنه مولًى أسود، فكرر عليها الرسول على النصيحة حتى اقتنعت، فنكحته واغتبطت به.

وكذلك - أيضًا - نكحت ضُباعة بنت الزبير بن عبد المطلب المقداد بن الأسود (١)، وكذلك زوَّج أبو حذيفة مولاه سالمًا من بنت أخيه (٢)، فالمهم في الكفاءة أن يُرْضَى خُلُقُه ودينُهُ، قال النبي ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُن فِتْنَةً في الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ» (٣).

وقوله: «اعْتَدِّي عَنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ»؛ لأنه كان ابن عمها، وأهله معه في بيته، فهو لا يخلو بفاطمة بنت قيس ﴿ الله على الل

وفيه: أنه لا يجب على المرأة أن تحتجب عن الأعمى؛ لأنه لا يبصر؛ لقول النبي ﷺ: «اعْتَدِّي عَنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ».

وأما حديث نبهان عن أم سلمة والنبي على قال لامرأتين من أزواجه لما دخل عليهما ابن أم مكتوم والله المؤلفية: «الحتجبًا مِنْهُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ: «أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا؟ أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟» (٤)، وقد رواه أبو داود والترمذي، فهو حديث ضعيف لا يقاوم الحديث الصحيح؛ لأن نبهان مولى أم سلمة فيه جهالة، خلافًا للنووي، الذي حسن حديث نبهان (٥)، وكذلك فهو - أيضًا - انفرد بالرواية عن أم سلمة، ثم إنه لو صح فهو حديث مخالف لما في صحيح مسلم، وهو

⁽١) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٣/ ١٦٢).

⁽٢) أخرجه البخاري (٨٨٠٥).

⁽٣) أخرجه الترمذي (١٠٨٤)، وابن ماجه (١٩٦٧).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٦٥٣٧)، وأبو داود (٤١١٢)، والترمذي (٢٧٧٨).

⁽٥) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ٩٧).

أصح منه ومقدم عليه، والإسلام إنما جعل الاحتجاب للنظر، وابن أم مكتوم لا يراها فلا يجب الاحتجاب عنه، لكن معلوم أنه ينبغي على المرأة ألا تنظر إلى الرجل بتأمل وشهوة، فهذا لا يجوز، كما أن الرجل لا ينظر للمرأة بتأمل.

وفيه- أيضًا-: دليل على أنه لا بأس بزيارة المرأة، واستضافتها الرجالَ إذا لم تكن خلوة.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنْسِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْس، فَأَخْبَرَتْنِي: أَنَّ زَوْجَهَا الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا، فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهَ فَأَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكِ، فَانْتَقِلِي فَاذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم، فَكُونِي عَنْدَهُ؛ فَإِنَّهُ رَجُلُ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ عَنْدَهُ». وَحَدَّثَنِّي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَعْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ؛ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ -أُخْتَ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ - أَخْبَرَتُهُ: أَنَّ أَبَا حَفْص بْنَ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ، فقَالَ لَهَا أَهْلُهُ؛ لَيْسَ لَكِ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ، فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ فَأَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فقَالُوا: إِنَّ أَبَا حَفْصِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فقَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ»، وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنْ لَا تَسْبِقِينِي بِنَفْسِكِ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنَّ أُمَّ شَريكٍ يَأْتِيهَا الْلُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، فَانْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم الْأَعْمَى؛ فَإِنَّكِ إِذَا وَضَعْتِ خِمَارَكِ لَمْ يَرَكِ، فَانْطَلَقَتْ إلَيْهِ، فَلَمَّا مَضَّتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أُسَامَةً بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةً. في هذا الحديث: أنه في اللفظ الأول قال: «طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ»، والبتة: يعني: ثلاثًا، وهنا: «طَلَّقَهَا ثَلَاثًا»، ويحمل على أنه طلقها قبل ذلك طلقتين، وهذه الثالثة، فصارت بائنة بينونة كبرى، ولا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره، وهل لها النفقة؟ في المسألة أقوال:

الأول: أنها ليس لها نفقة ولا كسوة، وهذا هو الصواب.

والثاني: أن لها النفقة والكسوة، وقد قال بهذا بعض الصحابة، منهم: عمر رَبِّ اللهِ عَلَى وَسُنَّةَ نَبِيّهِ عمر رَبِّ اللهِ عَلَى وَسُنَّةَ نَبِيّهِ وَسُنَّةَ نَبِيّهِ وَعَائِشَةً وَسُنَّةً نَبِيّهِ اللهِ عَلَى وَسُنَّةً نَبِيّهِ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَعَلَّهَا نَسِيَتْ (۱) - يقصدون: فاطمة -، وقد خفيت عليهم السنة في ذلك، والصواب مع فاطمة.

والثالث: إن لها السكنى، وليس لها النفقة؛ لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ عَنْ مِنْ مَنْ مُرْدِكُمْ ﴾ [الطّلاق: الآية ٦] لكن الصحيح أن هذا في الرجعية (٢).

وقوله * «وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنْ لَا تَسْبِقِينِي بِنَفْسِكِ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أَمِّ شَرِيكِ»: هذا تعريض بالخطبة ؛ ولا بأس بالتعريض بها للمطلقة البائن دون التصريح، قال تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُم فِي قال تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَتُمُ فِي قَالَ تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَاتُم فَي أَنْفُوا فَوْلَا أَنْفُسِكُم عَلِمَ ٱللّهُ أَنْكُم سَتَذْكُونَهُنَ وَلَكِن لَا تُواعِدُوهُنَ سِرًا إِلَا أَن تَقُولُوا قَوْلَا مَعْدَمُونَا وَلا تَعْرِمُوا عُقَدَة ٱلنِّكَاجِ حَتَى يَبْلُغَ ٱلْكِنْبُ أَجَلَةً ﴾ [البَعَرَة: الآية ٢٣٠]، وهو بأن تخرج من العدة.

أما الرجعية فلا يجوز لا تعريضًا ولا تصريحًا؛ لأن الرجعية زوجة حتى تخرج من العدة، ولها النفقة والسكنى، ولا تخرج من البيت، وما تفعله بعض النساء بمجرد أن تسمع الطلاق تخرج من بيتها فهذا غلط، وعليها أن تبقى في بيتها، فقد يراجعها زوجها، ﴿لا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحُدِثُ بَعَدَ ذَالِكَ أَمْرًا ﴾ والطّلاق: الآية ١]، ولا تُخرَج من بيتها إلا إذا كانت مؤذية بلسانها.

⁽١) أخرجه أحمد (٣٧٣٣٨).

⁽٢) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ٩٥).



وفيه: أنه يجوز للمرأة أن تضع خمارها عند الأعمى فهو لا يراها، والخمار: هو ما يكون على الرأس والوجه.

وفيه: دليل على أنه لا بأس من زيارة عدد من الرجال المرأة الصالحة، على ألا تكون بخلوة، ولا بأس بالكلام معها، واستضافتها لهم وتقديمها الطعام إذا لم تكن هناك ريبة؛ أما إذا كانت هناك ريبة فلا؛ ومن الأدلة على ذلك: قصة المرأة العجوز التي كان يزورها بعض الصحابة، فعن سَهْل بْنِ سَعْدٍ رَبِيْ قَال: «كَانَتْ فِينَا امْرَأَةٌ تَجْعَلُ عَلَى أَرْبِعَاءَ فِي مَزْرَعَةٍ لَهَا سِلْقًا، فَكَانَتْ إِذَا كَانَ يَوْمُ جُمُعَةٍ تَنْزعُ أُصُولَ السِّلْقِ، فَتَجْعَلُهُ فِي قِدْرٍ، ثُمَّ تَجْعَلُ عَلَيْ قَبْضَةً مِنْ شَعِيرٍ تَطْحَنُهَا، فَتَكُونُ أُصُولُ السِّلْقِ عَرْقَهُ، وَكُنَّا نَنْصَرِفُ مِنْ عَلَيْهِ قَبْضَةً مِنْ شَعِيرٍ تَطْحَنُهَا، فَتُكُونُ أُصُولُ السِّلْقِ عَرْقَهُ، وَكُنَّا نَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الجُمُعَةِ، فَنُسَلِّمُ عَلَيْهَا، فَتُقَرِّبُ ذَلِكَ الطَّعَامَ إِلَيْنَا، فَنَلْعَقُهُ وَكُنَّا نَتَمَتَى مَوْمَ الجُمُعَةِ لِطَعَامِهَا ذَلِك» (١).

ومن الأدلة على ذلك- أيضًا-: ما رواه مسلم بسنده عن أنس وَعِلْكُ قال: قال أبو بكر وَعِلْكُ بعد وفاة رسول الله وَ لَهُ لعمر وَعِلْكُ: «انْطَلِقْ بِنَا إِلَى أُمِّ أَيْمَنَ فَال أبو بكر وَعِلْكُ بعد وفاة رسول الله وَ يَهُ ورُهَا، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهَا بَكَتْ، فَقَالاً لَهَا: نَزُورُهَا، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهَا بَكَتْ، فَقَالاً لَهَا: مَا يُبْكِيكِ؟ مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ لِرَسُولِهِ وَيَكِنَّ فَقَالَتْ: مَا أَبْكِي أَنْ لاَ أَكُونَ أَعْلَمُ أَنْ مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ لِرَسُولِهِ وَيَكِنْ أَبْكِي أَنَّ الْوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ مِنَ السَّمَاءِ، فَهَيَّجَتْهُمَا عَلَى الْبُكَاءِ، فَجَعَلا يَبْكِيَانِ مَعَهَا» (٢).



⁽١) أخرجه البخاري (٥٧٨).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٤٥٤).

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل - يَعَنُونَ الْبْنَ جَعْفَر - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. ح، وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةً عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ - بِشْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةً عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ - قَالَ: كَتْبُتُ ذَبُلُ مِنْ فِيهَا كِتَابًا - قَالَت: كُنْتُ عَنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي قَلْلًا أَبُو سَلَمَةً عَنْ فَاطَمَةَ وَاقْتَصُّوا الْخَدِيثَ عَنْدُومٍ، فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أَبْتَغِي النَّفَقَةَ، وَاقْتَصُّوا الْخَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَعْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ ابْنُ عَمْرُو، لَا تَفُوتِينَا بِنَفْسِكِ.

ابْنِ عَمْرٍو؛ لَا تَفُوتِينَا بِنَفْسِكِ. حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِي الْحُلُوانِيُّ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِح عَنِ ابْنِ شِهَابِ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَهَا كَانَتْ تَعْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ فَاطِمَةً بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَها كَانَتْ تَعْلِيقَاتٍ، فَطَلَقَهَا آخِرَ قُلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَزَعَمَتْ أَنِي عَمْرِو بْنِ حَفْصِ بْنِ المُغِيرَةِ، فَطَلَقَهَا آخِرَ قُلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَزَعَمَتْ أَنَها جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ عَيْ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تُنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، فأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي فَرُوجِ الْلُطَلَقَةِ مِنْ بَيْتِهَا، وقَالَ عُرْوَةً: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بَعْشِ.

وَحَدَّثَنِيهِ مِّحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَاب، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةً.

قوله: «فَزَعَمَتْ»، يعنى: قالت، أو ادَّعت.

وفي هذا الحديث: أن هذه الطلقة كانت آخر تطليقة، وسبقتها طلقتان، فصارت بائنة.

وفيه: إنكار عائشة ﴿ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّيَيّنَةً ﴾ [الطّلاق: الآية ١]، ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَ مِن بُيتِها، وعملت بآية: ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَ مِن بُيُوتِهِنَ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّييّنَةً ﴾ [الطّلاق: الآية ١]، وهو كذلك اجتهاد من عمر والسواب مع فاطمة على أنه لا نفقة لها ولا سكنى.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيدٍ- واللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَا: أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرُ عَن الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبِ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَرْسَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَاطِمَةً بِنْتِ قَيْس بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَأَمَرَ لَهَا الْخَارِثَ بْنَ هِشَام، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ بِنَفَقَةٍ، فقَالًا لَهَا: وَاللهِ مَا لَكِ نَفَقَةٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونِيِّ حَامِلًا، فَأَتَتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهَمَا، فَقَالَ: «لَا نَفَقَةً لَكِ»، فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الإِنْتِقَالَ: فَأَذِنَ لَهَا، فَقَالَت: أَيْنَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «إِلَى ابْن أُمِّ مَكْتُوم» - وَكَانَ أَعْمَى تَضَعُ ثِيَابَهَا عَنْدَهُ وَلَا يَرَاهَا- فَلَمَّا مَضَتْ عِدُّتُهَا أَنْكَحِهَا النَّبِيُّ عَلَيْهُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانُ: قَبِيصَةَ بْنَ ذُوَّيْبِ يَسْأَلُهَا عَنِ الْخَدِيثِ، فَحَدَّثَتْهُ بِهِ، فقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْخَدِيثَ إِلَّا مِنَ امْرَأَةٍ، سَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا، فَقَالَت فَاطِمَةُ - حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ - : فَبَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْقُرْآنُ، قَالَ اللهُ رَجُّكُ: ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ... ﴾ [الطّلاق: الآبة ١] الْآيَةَ، قَالَتْ: هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةً، فَأَيُّ أَمْرِ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا، إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، فَعَلَامَ تَحْبِسُونَهَا؟!.

في هذا الحديث: أن البائن ليس لها نفقة، إلا أن تكون حاملًا، فمن أجل الحمل ينفق عليها.

وقوله: «فَقَالَت فَاطِمَةً- حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ-: فَبَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْقُرْآنُ، قَالَ اللهُ

عَلَىٰ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَ مِنْ بِيُوتِهِنَ...﴾ [الطّلاق: الآية ١] الْآية، قَالَتْ: هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَة، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا، إِذَا لَمْ تَكُنْ مُرَاجَعَة، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا، إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، فَعَلامَ تَحْبِسُونَهَا؟!»: أبى مروان أن يصدقها، فقالت: بيني وبينكم القرآن، قال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةً ﴾ [الطّلاق: الآية ١]، ثم قال: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَ ٱللّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطّلاق: الآية ١]، ثم قال: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَ ٱللّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطّلاق: الآية ١] وهذه الآية لا شك أنها نزلت في المطلقة الرجعية، قَالَتْ: إذا كانت وأي شيء يحدث للمطلقة البائن؟ وهي لا رجعة لها، ثم قالت: إذا كانت ليس لها نفقة فكيف تحبسونها؟!



حَدَّثَنِي زُهَّيرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنا سَيَّارٌ، وَحُصَيْنٌ، وَمُغِيرَةُ، وَأَشْعَثُ، وَمُجَالِدٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَدَاوُدُ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَأَشْعَثُ، وَجُالِدٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَدَاوُدُ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهَا، فقالَت: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهَا، فقالَت: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهَا، فقالَت: فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سُكْنَى، وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي عَلَيْهِ فِي السُّكْنَى، وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ في بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم.

وَحَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَخْيَى الْمُعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ وَدَاوُدَ، وَمُغِيرَةَ، وَإِسْمَاعِيل، وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْس. بِمِثْل حَدِيثِ زُهَّيرُ عَنْ هُشَيْم.

حَدَّثَنَا يَغْيَى بَنُ حَبِيب، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ الْهُجَيْمِيُّ، حَدَّثَنَا قَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ الْهُجَيْمِيُّ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ قُرَّةُ، حَدَّثَنَا سَيَارُ أَبُو الْخَكَم، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْس، فَأَتْحَفَتْنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَاب، وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلْتٍ، فَسَأَلْتُهَا عِنِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ ؟ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ عَنِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ عَنِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ عَنِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ عَنِ الْمُطَلِّقَةِ فَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ عَنِ الْمُطَلِّقَةِ فَلَاثًا مَا مُعْتَدَّ فِي أَهْلِي.

قوله: «فَأَتَّخُفَتْنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ»: هذا من كرم الضيافة، ورطب ابن طاب: نوع جيد من رطب المدينة، والمدينة فيها أنواع من الرطب، يقال: تبلغ مائة وعشرين نوعًا.

وقوله: «وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلْتِ»: هو حب بين البر والشعير لا قشر له (۱)، وهذا من الكَرَم- أيضًا.

* * *

⁽١) مشارق الأنوار، للقاضي عياض (٢/٧١٧).

حَدَّثَنَا مُعَمَّدُ بْنُ الْلَثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيً، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ اللَّهَ اللَّهُ اللَّ

وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بِنُ عَمْرِو بِنِ جَبَلَةً، حَلَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بِنُ رُزِيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوِدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْس: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْهِ مَ فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ، وَلَا نَفْقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ رَسُولَ اللهِ عَيْهِ مَ مُكنَى، وَلَا نَفْقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ، فقَالَ وَيْلَكَ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا؟! قَالَ عُمَرُ: لَا نَتُرُكُ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ، فقَالَ وَيْلَكَ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا؟! قَالَ عُمَرُ: لَا نَتُرُكُ كَتَابَ الله وَسُنَّةَ نَبِينًا عَيْهَ لِقَوْلِ المُرَأَةِ، لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ، أَوْ يَتِنَا عَيْهُ لِقَوْلِ المُرَأَةِ، لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ، أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا اللهُ كُنَى، وَالنَّفَقَةُ، قَالَ الله عَلَى: ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَ مِنْ بُيُوتِهِنَ فَلَا اللهُ يَعْرَجُوهُمَّ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلَا يَعْرَبُونَ الْمَالَةِ اللهُ يَعْرَبُوهُ الْمَالَةِ اللهُ يَعْرَجُوهُمُنَ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلَا يَعْرَبُونَ اللهَ يَعْرَبُونَ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ يَعْرَبُوهُ إِلَا اللهُ يَعْرَبُوهُ إِلَا اللهُ يَعْرَبُوهُ إِلَا اللهُ يَعْرَبُوهُ اللهُ اللهُ يَعْرَبُوهُ إِلَى اللهُ اللهُ يَعْرَبُوهُ إِلَا اللهُ يَعْرَبُوهُ إِلَا اللهُ اللهُ اللهُ يَعْرَبُوهُ إِلَا اللهُ يَعْرَبُوهُ إِلَا اللهُ الله

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، جَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ، بقِصَّتِهِ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْبنِ أَبِي الْجَهْمِ، بْنِ صُحَيْرِ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسِ تَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللهِ عَيْ سُكْنَى، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللهِ عَيْ سُكْنَى، وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ عَيْ : «إِذَا حَلَلْتِ فَآلَدْنِينِي»، فَآذَنْتُهُ فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ، وَأَبُو جَهْم، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَيْ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

وَلَكِنْ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ»، فقَالَت: بِيَدِهَا هَكَذَا، أُسَامَةُ! أُسَامَةُ! فقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكِ»، قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ، فَاغْتَبَطْتُ.

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقَ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي بَكْرِ ابْنِ أَبِي الْجَهْمِ، قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أَرْسَلَ إِلَيَّ زَوْجِي ابْنِ غَيْسٍ تَقُولُ: أَرْسَلَ إِلَيَّ زَوْجِي أَبُو عَمْرِو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ بِطَلَاقِي، وَأَرْسَلَ مَعَهُ إِلَّا هَذَا، وَلَا بِخَمْسَةِ آصُعِ تَمْرٍ، وَخَمْسَةِ آصُعِ شَعِيرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا، وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنْزِلِكُمْ؟! قَالَ: لاَ، قَالَتْ: فَشَدَدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَنِيْهِ، فقَالَ: «كَمْ طَلَّقَكِ؟»، قُلْتُ: ثَلَاثًا، قَالَ: «صَدَقَ، لَيْسَ رَسُولَ اللهِ عَنْهُمْ، فقَالَ: «كَمْ طَلَّقَكِ؟»، قُلْتُ: ثَلَاثًا، قَالَ: «صَدَقَ، لَيْسَ لَكِ نَفَقَةٌ، اعْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، لَلْقِي ثَوْبَكِ عَنْدَهُ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكِ فَآذِنِينِي»، قَالَتْ: فَخَطَبَنِي تُلْقِي ثَوْبَكِ عَنْدَهُ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكِ فَآلَ النَّبِيُّ عَيْثِهِ، وَأَنُو الْجَهْمِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَيْدٍ الْإِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرِبُ خُطَّابٌ، مِنْهُمْ: مُعَاوِيَةُ، وَأَبُو الْجَهْمِ، فقَالَ النَّبِيُ عَلَى النِّيمُ عَلَى النِّسَاءَ أَوْ: يَضْرِبُ النِّسَاءَ أَوْ: يَضْرَبُ النِّسَاءَ أَوْ: يَضْرَبُ النِّسَاءَ أَوْ: وَلَكُنْ عَلَيْكِ فِأْسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ».

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقَ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِم، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلْنَاهَا، فقالَت: كُنْتُ عَنْدَ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي غَزْوَةِ نَجْرَانَ، وَسَاقَ الْجَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي غَزْوَةٍ نَجْرَانَ، وَسَاقَ الْجَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيًّ، وَزَادَ قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ، فَشَرَّفَنِي الله بِأَبِي زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي الله بأبي زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي الله بأبي زَيْدٍ،

وَخَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبِرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا، وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَحَدَّثَنَا: أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَاتًا، بِنَحْوِ حَدِيثِ سُفْيَانَ. الزُّبَيْرِ، فَحَدَّثَنَا: أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَاتًا، بِنَحْوِ حَدِيثِ سُفْيَانَ. وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيًّ الْحُلُوانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيًّ الْحُلُوانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ السُّدِيِّ عَنِ الْبَهِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَتْ: طَلَّقَنِي صَالِحِ عَنِ السُّدِيِّ عَنِ الْبَهِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَتْ: طَلَّقَنِي

زَوْجِي ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ سُكْنَى، وَلَا نَفَقَةً. [١٤٨١] وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَام، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بِنْتَ عَبْدِ الرَّخَمْنِ بْنِ الْحَكَم، فَطَلَّقَهَا، فَأَحْرَجَهَا مِنْ عَنْدِهِ، فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةُ، فقالُوا إِنَّ فَطَلَّقَهَا، فَأَحْرَجَهَا مِنْ عَنْدِهِ، فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةُ، فقالُوا إِنَّ فَطَلَّمَةَ قَدْ خَرَجَتْ، قَالَ عُرْوَةُ؛ فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ، فَأَحْبَرُتُهَا بِذَلِكَ، فقالَت؛ مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسِ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْخَدِيثَ».

[١٤٨٢] وَحَدَّقَنَا مُحَمَّدُ بْنُ اَلْمُثَنَّى، حَدَّقَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّقَنَا وَفُصُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّقَنَا اللهِ، هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَتْ «قُلْتُ؛ يَا رَسُولَ اللهِ، زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ، قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ». وَرَخِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَم عَلَيَّ، قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ». [١٤٨١] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَة خَيْرُ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا، قَالَ: تَعْنِي قَوْلَهَا: لَا سُكْنَى، وَلَا نَفَقَةَ. [خ: ١٣٢٥] خَيْرُ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا، قَالَ: تَعْنِي قَوْلَهَا: لَا سُكْنَى، وَلَا نَفَقَةَ. [خ: ١٣٢٥] عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَنْ سُفْورٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقَ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَنْ مَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةً -: أَمَّ وَتُهِ إِلَى فُلَانَةَ بِنْتِ ٱلْكَابِمُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةً -: أَمَّا إِنَّهُ لَا عَبْدُ الرَّكُمَ وَقُولُ فَاطِمَةً وَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا عَبْدُ الْعَمَةُ وَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا عَنْ مُنْ أَلِيلًا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ.

بَابُ جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَّةِ الْبَائِنِ وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا فِي النَّهَارِ لِحَاجَتِهَا

[١٤٨٣] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم بْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ح ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِا ابْنُ جُرَيْجٍ ح ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ – وَاللَّفْظُ لَهُ – حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ جُرَيْجٍ ، وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ – وَاللَّفْظُ لَهُ – حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَدِّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبِيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبِيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ اللهَ عَلَى الْفَيْ مَعْرُوفًا وَجُلُ أَنْ تَعْدُ مَنَ اللهِ فَرَجَرَهَا رَجُلُ أَنْ تَعْدُ بَهِ فَأَرَادَتْ أَنْ تَجُدُّ يَخْلَهَا ، فَزَجَرَهَا رَجُلُ أَنْ تَصَدَّقِي اللهِ فَأَتَتِ النَّبِيَّ عَلَى اللهِ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي الْوُ فَأَتَتِ النَّبِيَ عَلَى مَعْرُوفًا ».

حديث جابر أطال فيه مسلم كَثْلَلُهُ، وهو حديث واحد ذكره برواياته المتعددة، وهذه من ميزات مسلم على البخاري، فالبخاري كَثْلَلُهُ يُقطِّع الحديث الواحد من أجل التراجم، واستنباط بعض الأحكام، ومسلم كَثْلَلُهُ يذكر الحديث برواياته المتعددة في مكان واحد، فتظهر بذلك قوة الحديث، ويطمئن الإنسان في كل رواية، ويكون في بعض الروايات زيادات فيها إيضاح، كتسمية الأشياء المبهمة؛ ولهذا قيل: إن مسلمًا فاق البخاري في حسن صناعة الحديث.

[١٤٨٤] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ حَرْمَلَةُ: حَدَّثَنَا، وقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْن عَبْدِ اللهِ بْن الْأَرْقَم الزُّهْرِيِّ يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْخَارِثِ الْأُسْلَمِيَّةِ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا، وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ اسْتَفْتَتْهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْن عُتْبَةَ ، يُغْبِرُهُ: أَنَّ سُبَيْعَةَ ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنَ خَوْلَةَ - وَهُوَ في بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيِّ، وَكَانَ مِّنْ شَهِدَ بَدْرًا- فَتُونِّيَ عَنْهَا في حَجَّةِ الْوَدَاع، وَهِيَ حَامِلٌ اللَّهُ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا، تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِل بْنُ بَعْكَكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ- فقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً لَعَلَّكِ تَرْجِينَ النِّكَاحَ، إِنَّكِ-وَاللهِ- مَا أَنْتِ بِنَاكِح حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشُّرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمُّعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزَوُّجِ إِنْ بَدَا لِي، قَالَ ابْنُ شِهَابِ: فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعَتْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

[خ: ۳۹۹۱]

[١٤٨٥] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْيَى بْنَ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عَنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْرُأَةَ تَعْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عَنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْرُأَةَ تُنْفَسُ بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، فقالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ حَلَّتْ، فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ، قَالَ: فقالَ أَبُو وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ حَلَّتْ، فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ، قَالَ: فقالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي - يَعْنِي: أَبَا سَلَمَةَ - فَبَعَثُوا كُرِيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ:

إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نُفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، [خ: ٤٩٠٩] وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَجْيَى بْنِ سَعِيدٍ، جَدَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يُسَمِّ كُرَيْبًا،

هذا خلاف حصل بين أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وبين ابن عباس، قال ابن عباس: الحامل المتوفى عنها تعتد لأطول الأجلين و فإن كان أطول الأجلين أربعة كان أطول الأجلين الحمل فتعتد بالحمل، وإن كان أطول الأجلين أربعة أشهر، أشهر فتعتد أربعة أشهر فتعتد أربعة أشهر فقال أبوسلمة بن عبد الرحمن: تعتد أربعة أشهر، وقال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي - يعني: أبا سلمة - ثم أرسلوا إلى أم سلمة يستفتونها؛ فأرسلت أم سلمة: أن الرسول على أفتى سبيعة الأسلمية وأن لما توفي عنها زوجها، ووضعت حملها بعدها بليالٍ أنها خرجت من العدة، وأن لها أن تتزوج الآن إن شاءت.

وهكذا يكون الرد عند التنازع، فلما تنازع أبوسلمه وابن عباس رَدًا الأمرَ الله تعالى والرسول على فلما بينت لهم أم سلمه السُّنة رجعوا إليها، فكانت فاصلة في الميزان، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن نَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرّسُولِ إِن كُنْمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْمِوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿ النّساء: الآبة ٢٥]، فإذا تنازع الناس في شيء فيجب أن يردوا هذا التنازع للنصوص من كتاب الله وسنة رسوله ؛ فهذا ابن عباس وأبوسلمة لما بينت لهم أم سلمة السنة كان ذلك فاصلًا في النزاع بينهما ؛ ولهذا يكون قوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَمْمَالِ وَلَهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللل

كتاب الطلاق

T11 3

فتكون مخصصة، ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشَهر وعشر، إلا إذا أَشَهُرٍ وَعَشَرًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٤] فالمتوفى عنها عدتها أربعة أشهر وعشر، إلا إذا كانت حاملًا فعدتها تتم بوضع حملها طالت مدة الحمل، أو قصرت.



بَابُ وُجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَحْرِيمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

[١٤٨٦] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْن أَبِي بَكْرٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِع عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ، قَالَ: ۖ قَالَ: ۚ قَالَ: ۚ وَيْنَبُ: دَخَلَّتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ - زَوْج النَّبِيِّ ﷺ - حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ، فَدَعَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِطِيبٍ فِيهِ صُفْرَةً - خَلُوقٌ، أَوْ غَيْرُهُ - فَدَهَنَتْ مِنْهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضَيْهَا، ثُمَّ قَالَت: وَاللهِ مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلِيَّ ۗ يَقُولُ- عَلَى الْنِنْبَرِ-: «لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [خ: ٢٣٤] [١٤٨٧] قَالَت زَيْنَبُ: ثُمَّ دَخَلُّتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ- حِينَ تُوفِّي أَخُوهَا - فَدَعَتْ بِطِيبِ، فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمّ قَالَت: وَاللهِ مَا لِيَ بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ - عَلَى الْمِنْبَرِ -: ﴿ لَا يَحِلُّ لِا مْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُر وَعَشْرًا». [خ: ٥٣٣٥] [١٤٨٨] قَالَت زَيْنَبُ: سَمِعْتُ أُمِّي- أُمَّ سَلَمَةً- تَقُولُ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فقالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُوفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدِ اشْتَكُتْ عَيْنُهَا، أَفَنَكُحُلُهَا؟ فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْدُ: «لَا» - مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا -كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرِ وَعَشْرُ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْخَوْلِ». [خ: ٣٣٦] [١٤٨٩] قَالَ مُمَيْدُ: قُلْتُ لِزَيْنَبَ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْس الْخَوْلِ؟ فقَالَت زَيْنَبُ: كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوفِي عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا، وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسَّ طِيبًا وَلَا شَيْئًا، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ - جِمَارٍ، أَوْ شَاةٍ، أَوْ طَيْرٍ - فَتَفْتَضُّ بِهِ، فَقَلَّمَا تَفْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ، فَتَعْطَى بَعْرَةً، فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدُ مَا شَاءَتْ مِنْ طِيبٍ، أَوْ غَيْرِهِ. فَتُعْطَى بَعْرَةً، فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدُ مَا شَاءَتْ مِنْ طِيبٍ، أَوْ غَيْرِهِ. [خ: ٥٣٣٧]

[١٤٨٦] وَحَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُمَيْدِ بْنِ نَافِعِ قَالَ سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: تُونِيِّ حَمِيمُ لِأُمِّ صَلَمَةَ قَالَت: إِنَّمَا أَصْنَعُ لِأُمِّ حَبِيبَةَ، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا، وَقَالَت: إِنَّمَا أَصْنَعُ لِلْأُمِّ حَبِيبَةَ، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا، وَقَالَت: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا؛ لِأَيِّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَى زَوْج أَرْبَعَةَ أَشْهُر وَعَشْرًا».

[٨٤٨٨ / ١٤٨٧] وَحَدَّثَتْهُ زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا، وَعَنْ زَيْنَبَ - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ -أَوْ عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

[٨٨٤] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بِنُ الْكَثَنَى، آحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بِنُ جَعْفَرِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أُمِّهَا: عَنْ مُمَيْدِ بِنِ نَافِعِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ التُّحَدُّثُ عَنْ أُمِّهَا: أَنَّ امْرَأَةً تُوفِي زَوْجُهَا، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتُوا النَّبِي ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي أَنَّ امْرَأَةً تُوفِي وَقَلْ رَوْجُهَا، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتُوا النَّبِي ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي اللَّهُ عَلَيْهَا وَلَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُمَيْدِ بْنِ نَافِعِ، بِالْخَدِيثَيْنِ جَمِيعًا - حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةً فِي الْكُحْلِ، وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةً، بِالْخَدِيثَيْنِ جَمِيعًا - حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةً فِي الْكُحْلِ، وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةً، وَأُخْرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ - غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمِّهَا زَيْنَبَ، نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ الْنَبِيِّ بَيْ اللَّهِ عَنْمَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمِّهَا زَيْنَبَ، نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ الْنِ جَعْفَرٍ.

هذا الحديث حديث زينب بنت أبي سلمة، حدَّث عنها حميد بن نافع ثلاثة أحاديث:

 عارضيها، وقالت: والله ما لي بالطيب من حاجة، لولا أني سمعت رسول الله على يقول: «لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةِ تُوْمِنُ بِاللهِ وَالْيُوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدُّ فَوْقَ ثَلَاثِ، وسول الله عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، فأرادت أن تزيل الحداد عنها، وهي لا تريد الطيب، فالحادة لا تستعمله، ولكنها أرادت أن تُعلِّم الناس أنها ليست حادة على أبيها؛ وقد فعلت هذا في اليوم الثالث؛ لأن الإحداد ثلاثة أيام جائز على غير الزوج، أما على الزوج فأربعة أشهر وعشرة أيام، وهذا يدل على وجوب الحداد على المرأة المتوفى عنها زوجها؛ وفيه: دليل على جواز الحداد ثلاثة أيام، وأنه لا يجوز الحداد على غير الزوج أكثر من ثلاثة أيام. الحداد ثلاثة أيام، وأنه لا يجوز الحداد على غير الزوج أكثر من ثلاثة أيام. الحديث الثاني: أن زينب بنت جحش لما توفي أخوها حدت عليه ثلاثة أيام، شم مست الطيب، وقالت: «وَاللهِ مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِي اللهِ وَالْيُومِ الْآخِرِ أَيْ اللهِ عَلَى مَيْتِ فَوْقَ ثَلَاثِ، إلَّا عَلَى زَوْج أَرْبَعَة أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

الحديث الثالث: حديثها عن أمها أم سلمة على قالت: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُوفِي عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدِ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا، أَفْنَكُحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: لَا – مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا – كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْخَوْلِ».

هذه ثلاثة أحاديث حدَّث بها حميد بن نافع عن زينب؛ الحديث الأول عن أم حبيبة، والثاني عن زينب بنت جحش؛ والثالث عن أم سلمه، ثلاث زوجات للنبي على أخبرَنْ عن النبي على أن عدة المتوفّى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام؛ وأنه يجب على المرأة المتوفى عنها زوجها أن تحد على زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام؛ وأنه لا يجوز للمرأة أن تحد على غير زوجها فوق ثلاثة أيام؛ فلا يجوز أن تحد على الأب، أو على الأخ، أو على غيرهما فوق ثلاثة أيام، ومازاد عن الثلاثة حرام، ويجب أن تراعي المتوفى عنها فوق ثلاثة أيام، ومازاد عن الثلاثة حرام، ويجب أن تراعي المتوفى عنها

زوجها خمسة أمور:

الأمر الأول: لزوم البيت فلا تخرج إلا لحاجة؛ لقول رسول الله ﷺ: «امْكُثِي حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»، والحاجة كأن تخرج لشراء خبز - مثلًا إذا لم يكن عندها أولاد، أو كأن تكون مُدرِّسة فتخرج للضرورة فلا بأس، أما الزيارات والتنزه فلا تخرج لها، ويكون خروجها نهارًا، لا ليلًا.

الأمر الثاني: اجتناب الطيب بجميع أنواعه إلا نوعين من البخور، وهما: القُسط والأظفار - كما سيأتي - وهو ليس المقصود بالطيب، فلو كانت شابة تحيض فإن لها أن تتبع به أثر الدم؛ لتقطع الرائحة الكريهه بعد غسلها من حيضها.

الأمر الثالث: اجتناب الحلي بجميع أنواعها في يديها؛ وفي رجليها؛ وفي رقبتها؛ وفي رقبتها؛ وفي أذنيها.

الأمر الرابع: اجتناب الثياب الجميلة التي تلفت أنظار الرجال إليها كالأحمر القاني، والأصفر الفاقع، واللَّمَّاع... وما أشبه ذلك.

الأمر الخامس: اجتناب أدوات الزينة كالكحل والحناء وتحمير شفتيها وجميع مستحضرات التجميل، وإذا اضطرت لعلاج عينيها فلها أن تُداوي عينيها بالكحل ليلًا وتغسلهما نهارًا، وتكتحل بشيء ليس فيه طيب.

وفيه: أن الرسول عَلَيْ قد بيّن أن المدة هي أربعة أشهر وعشرة أيام، وقد كانت النساء في الجاهلية تعتد المرأة منهن سنة؛ فجاء الإسلام بالتخفيف، وأسقط عنها ثلثي العدة، وبين النبي عَلَيْ أن ما كانوا عليه في الجاهلية هو من الآصار والأغلال، وقال: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ في شَرِّ بَيْتِهَا في أَحْلَاسِهَا أَوْ: في شَرِّ أَحْلَاسِهَا في بَيْتِها - حَوْلًا، فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ فَخَرَجَتْ، أَفَلا أَرْبَعَة أَشْهُر وَعَشْرًا»، فكانت تبقى منعزلة عن الناس، تلبس أشر ثيابها، ولا تمس من طيبها، وتمر عليها سنة وهي بهذه الحال، لا تستخدم ماء ولا شيئًا حتى تجتمع عليها الأوساخ وتتراكم، ثم تؤتى بدابة؛ حمار، أو كلب، أو طير،

وتفتض به، أي: تمسح به قُبُلَهَا وجسدها حتى تكسر العدة، ثم تؤتى ببعرة فترمي بها علامةً على أنها أنهتِ العدة، وغالبًا لا تمسح بشيء إلا مات من شدة نتنها، وخُبث رائحتها.

تنبيه: يقول بعض العامة: لا تخرج إلى السطح ولا إلى الحوش، ولا تنظر إلى القمر، وكل هذه من خرافات العوام.

مسألة: هل لبس الساعة من الزينة؟

والجواب: إذا كان بالساعة جمال فنعم تُمنع منها، أما إذا لم يكن بها جمال فلا تُمنع منها، والأولى ألا يكون بالساعة تلميع.

وإحداد المرأة على زوجها تعبُّدٌ مراعاةً لحق الزوج، وإبراءً للرحم، وقد قيل: إن أربعة أشهر يُخلق فيها الولد، وعشرة أيام يظهر فيها الحمل.

تنبيه: المحادة لا تسافر قبل أن تخرج من العدة، ولو كانت أمها بعيدة فإن شاءت تأتي إليها، وكذا يأتي إليها جيرانها، فهي منهية عن الخروج للزيارات وللتنزه.

مسألة: الصابون إذا لم يكن فيه من العطور إلا شيء يسير فلا بأس به، لكن إذا اجتنبته فهو أفضل، كالمُحْرِم من باب الاحتياط.



[١٤٨٨ / ١٤٨٨] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُمَيْدِ بْنِ نَافِعِ: أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ تَذْكُرَانِ! أَنَّ الْمَرَأَةَ أَتَتْ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بِنْتًا لَهَا تُوفِي عَنْهَا زَوْجُهَا، فَاشْتَكَتْ عَيْنُهَا، فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَيْنَ اللهُ اللهِ عَنْدَ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَنْدَ رَأْسِ الْخَوْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ».

قوله: «تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ»، يعني: إيذانًا بأنها خرجت من العدة، ويوجد في بعض القرى من إذا خرجت من العدة تخرج بشيء من الطعام، أو من الحلوى، وتعطيه أولَ من تلاقيه، وهذا لا أصل له، بل هو شيء كانو عليه في الجاهلية.

الدرا] وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو حَدَّثَنَا مَمْوُ النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ خُمَيْدِ بْنِ نَافِعِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ الْمِيْنَةَ، قَالَتْ: لَلَّا أَتَى أُمَّ حَبِيبَةَ نَعِيُّ أَبِي سُفْيَانَ دَعَتُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا وَعَارِضَيْهَا، وَقَالَت: كُنْتُ عَنْ هَذَا غَنِيَّةً، بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا وَعَارِضَيْهَا، وَقَالَت: كُنْتُ عَنْ هَذَا غَنِيَّةً، سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَيْقِ يَقُولُ: «لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدًّ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشَّرًا».

[١٤٩٠] وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بَّنُ يَعْيَى وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ رُمْح عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعِ الْأَيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعِ الْآنَ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةً - أَوْ عَنْ عَائِشَةَ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ وَانْ يَعِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ عَنْ كِلْتَيْهِمَا -: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: ﴿لَا يَعِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ: تُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا».

وَحَدَّثَنَاهُ شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ- يَعْنِي: ابْنَ مُسْلِم-

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ نَافِع، بِإِسْنَادِ حَدِيثِ اللَّيْثِ مِثْلَ رِوَايَتِهِ. وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ قَالَ: سَمِعْتُ يَعْنِي بَنْ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ عُمَرَ - زَوْجَ النَّبِيِّ عَيْهِ - تُحَدِّثُ عَنِ أَبِي عَيْهِ أَنْ بَعْدَ عُمْرَ - زَوْجَ النَّبِيِّ عَيْهِ - تُحَدِّثُ عَنِ النَّيْتِ، وَابْنِ دِينَارٍ، وَزَادَ: «فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ النَّبِيِّ عَيْهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَابْنِ دِينَارٍ، وَزَادَ: «فَإِنَهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةً أَشْهُر وَعَشَرًا».

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا عَنْ نَافِعِ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ بَعْضِ أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ مَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ عَيْلِاً، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

[١٤٩١] وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَّيرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَّيرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى وَالَ يَعْيَى: أَخْبَرَنا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عُرُوةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عَرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عَرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عَرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عَرْوَةً عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عَرْوَةً عَنْ عَائِشَةً عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عَالَى اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ عَلَى ذَوْجِهَا».

قوله: «لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةِ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»: فيه: وعيد شديد للحث على التزام المرأة بالحداد.

وفيه: الوعيد على مَن لا تلتزم بشرع الله؛ فالإيمان بالله واليوم الآخِر يقتضي أن نفعل ما أوجبه الله علينا، وأن نترك ما حرَّم علينا، ومن ذلك: التزام المرأة بالحداد مدة أربعة أشهر وعشرة أيام، فإيمانها بالله واليوم الآخر يقتضي التزامها ما شرع الله لها، وإذا كانت المرأة حاملًا فينتهي حدادها بوضع حملها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ ٱلْأَمْالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعَنَ حَلَهُنَّ ﴾ والطَلاق: الآبة ٤].

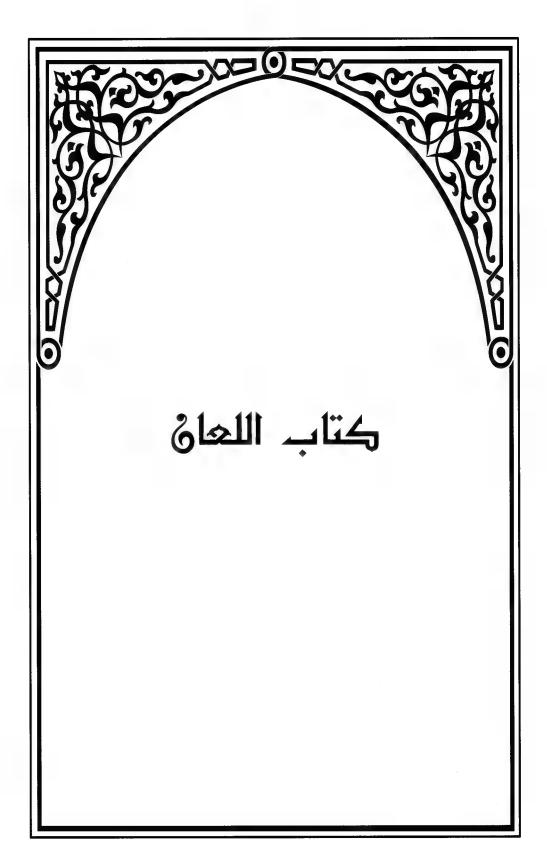
[٩٣٨] وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لَا تُحِدُّ امْرَأَةً عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْب، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسُّ طِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهُرَتْ نُبُذَةً مِنْ قُسْطٍ، أَوْ أَظْفَارٍ». وَكَتَّحِلُ، وَلَا تَمَسُّ طِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهُرَتْ نُبُذَةً مِنْ قُسْطٍ، أَوْ أَظْفَارٍ». وَحَدَّثَنَا وَجَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح، وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: «عِنْدَ أَذْنَى طُهْرِهَا نُبْذَةً مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ».

وَحَدَّثَنِي اللهِ الرَّبِيعِ الزَّهْرَافِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ؛ كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ؛ كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُجِدًّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أُرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَجِلُ وَلَا نَتَطَيَّبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، وَلَا نَحْصَلُ اللهَ وَلَا نَخْتَصَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ تَحِيضِهَا فِي نُبْذَةٍ مِنْ وَقَدْ رُخِصَ لِلْمَرْأَةِ فِي طُهْرِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ تَحِيضِهَا فِي نُبْذَةٍ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ.

قوله: «في نُبْذَةِ مِنْ قُسْطِ وَأَظْفَارِ»: القسط والأظفار: نوعان من البخور إذا طهرت المرأة من الحيض فلها أن تتبخر بهما، وليس المقصود منهما التطيب، وإنما لإزالة الرائحة الكريهة بتتبع أثر الدم بهما.

وتمتنع المرأة من الكحل، ولا تلبس ثوبًا مصبوغًا؛ لما فيه من التجمل إلا ثوب عصب، وهي برود يمانية، تأتي من اليمن معصوبة، ثم تغسل معصوبة.





كِتَابُ اللَّعَانِ

Mariga.

[١٤٩٢] وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيُّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُوَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِم بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ، فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَسَلْ لِي عَنْ ذَلِكَ يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِم، ومَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمِرٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ؟ قَالَ عَاصِمُ - لِعُوَيْمِرِ - : لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، قَالَ عُوَيْمِرُ: وَاللهِ لَا أَنْتَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ وَسَطَ النَّاس، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ، فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا»، قَالَ سَهْلُ: فَتَلَاعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ فَلَمَّا فَرَغَا، قَالَ عُوَيْمِرُ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ؛ فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ. [خ: ٥٢٥٩]

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَخْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابِ، أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدِ الْأَنْصَارِيُّ؛ أَنَّ عُويْمِرًا الْأَنْصَارِيُّ- مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ - أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْخَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالْعَهُ إِيَّاهَا - بَعْدُ - سُنَّةً فِي الْمُتَلَاعِنَيْنِ وَزَادَ وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا - بَعْدُ - سُنَّةً فِي الْمُتَلَاعِنَيْنِ وَزَادَ

فِيهِ: قَالَ سَهْلُ: فَكَانَتْ حَامِلًا فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتِ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللهُ لَهَا.

هذا كتاب اللعان، واللعان هو: الملاعنة، والتلاعن، وهو: ما يكون بين الرجل وامرأته من الشهادات والأيمان إذا قذفها، وسمي لعانًا لأن الرجل يلعن نفسه في الشهادة الآخرة إن كان من الكاذبين، فسمي بذلك تغليبًا، وإلا فالمرأة تدعو على نفسها بالغضب إن كان زوجها من الصادقين.

واللعان شرعه الله على مخرجًا للزوج إذا قذف امرأته بالزنا- والعياذ بالله- من إقامة حد القذف، وقد نزلت الآيات الكريمات من أول سورة النور بَيَّن الله على فيها كيف يكون اللعان، وذلك أنه إذا رمى رجل زوجته بالزنا وليس عنده شهود جعل الله تعالى الأيمان لتقوم مقام الشهود، فيشهد أربع شهادات بالله؛ يقول: أشهد بالله لقد زنت امرأتي هذه، ويخاطبها أربع مرات، ثُمَّ في الخامسة يقول: إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وفي هذه الحالة إذا لاعن فقد سَلِمَ من إقامة الحد عليه، ثُمَّ بعد ذلك تُوجَّه الأيمان إلى المرأة، فإن نكلت يقام عليها حد الزنا، وهو الرجم لكونها محصنة، وإن قبلت فتشهد أربع شهادات بالله أنه كاذب، وتقول: أشهد بالله لقد كذب علي زوجي فيما رماني به من الزنا، أربع مرات، ثُمَّ في الشهادة الخامسة تقول: إنَّ غضب الله عليها إن كان من الصادقين، وبعد الأيمان يُفرَق بينهما تفريقًا مؤبدًا، كما في الحديث: «فكانَتْ سُنَّةَ المُتَلاعِنَيْ». واختلف العلماء في سبب نزول هذه الآيات، هل نزلت في عويمر

واختلف العلماء في سبب نزول هذه الآيات، هل نزلت في عويمر العجلاني، أم نزلت في هلال بن أمية عندما قذف امرأته بشريك بن سحماء، فقيل: نزلت في عويمر، ويحتمل أنها نزلت فيهما معًا، وأن أحدهما سبق الآخر.

وقوله: «فَطَلَّقَهَا»، يعني: طلقها ثلاثًا قبل أن يأمره الرسول عَيْكَة بذلك،



وقد فعله اجتهادًا منه؛ لشدة كراهته لها، وإلا فلا يحتاج إلى طلاق؛ لأن الأيمان كافية للتفريق بينهما.

قوله: «قَالَ سَهْلّ: فَكَانَتْ حَامِلًا فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتِ السَّنَةُ أَنَّهُ يَرِثُهُا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللهُ لَهَا»، أي: ترث منه الثلث إذا لم يكن له ولد ولا أخوة، فإذا كان له ولد أو إخوة ترث السدس، ويرث هو كذلك منها ومن إخوته لأمه، ويرثونه، ولا اختلاف في هذا، أما من جهة زوج الأم الملاعن فلا توارث لانقطاع العلاقة باللعان.



وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج، أَخْبَرَنِ ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ، وَعَنِ السُّنَّةِ فيهما عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ، وَعَنِ السُّنَّةِ فيهما عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ أَخِي بَنِي سَاعِدَة؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَيْقٍ، فَقَالَ؛ يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، وَذَكَرَ الْخَدِيثَ بِقِصَّتِه، وَرَادَ فِيهِ؛ فَتَلَاعَنَا فِي الْمُحِدِ، وَأَنَا شَاهِد، وَقَالَ فِي الْخَدِيثِ؛ فَطَلَّقَهَا وَزَادَ فِيهِ؛ فَتَلَاعَنَا فِي الْمُحِدِ، وَأَنَا شَاهِد، وَقَالَ فِي الْخَدِيثِ؛ فَطَلَّقَهَا وَزَادَ فِيهِ؛ فَتَلَاعَنَا فِي الْمُحِدِ، وَأَنَا شَاهِد، وَقَالَ فِي الْخَدِيثِ؛ فَطَلَّقَهَا وَزَادَ فِيهِ؛ فَتَلَاعَنَا فِي الْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ عَيْقٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُ الْمُورَةُ وَلُولُ اللهِ عَنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ وَلَا شَاهِدٍ، هَذَاكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ».

مسألة: إذا لاعنها من أجل انتفاء الولد هل تبقى بعصمته؟

الجواب: لا تبقى بعصمته، ولو طلقها وفارقها، ثُمَّ أراد أن ينفي الولد فله أن يلاعن لنفي الولد، فلا ينسب إليه.

[١٤٩٣] حَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً- وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْلَكِ أَبْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْن جُبَيْرِ قَالَ: سُئِلْتُ عَن الْمُتَلَاعِنَيْنِ فِي إِمْرَةِ مُصْعَبِ: أَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ، فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْن عُمَر بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ لِلْغُلَام: اسْتَأْذِنْ لِي، قَالَ: إِنَّهُ قَائِلٌ فَسَمِعَ صَوْتِي قَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَالَ: ادْخُلْ، فَوَاللهِ مَا جَاءَ بِكَ هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا حَاجَةً، فَدَخَلْتُ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرشٌ بَرْذَعَةً مُتَوَسِّدٌ وِسَادَةً حَشْوُهَا لِيف، قُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّخْمَن، الْمُتَلَاعِنَانِ أَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! نَعَمْ، إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فُلَانُ بْنُ فُلَانِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتُ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ، إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيم، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدِ الْبُتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَنْهُ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَجَهُمْ ﴾ [الثور: الآية ٦]، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ، وَوَعَظَهُ وَذَكَّرَهُ، وَأَخْبَرَهُ: «أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ»، قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاهَا فَوَعَظَهَا وَذَكَّرَهَا، وَأَخْبَرَهَا: «أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ»، قَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْخَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِب، فَبَدَأَ بِالرَّجُل، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَينَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ، فَشَهدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ باللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. [خ: ٥٣٥٠] وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيٌّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْلَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْلُتَلَاعِنَيْنِ - زَمَنَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ - فَلَمْ أَدْرِ مَا أَقُولُ، فَأَتَيْتُ



عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ أَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

وفيه: دليل على مشروعية وعظ الحاكم للمتلاعنين قبل الشهادات، وأنه يبدأ بالرجل فيعظه، ويقول له: اتق الله، ولا تشهد بهذه الشهادات؛ فعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، يعني: إقامة الحد ثمانين جلدة أهون من عقوبة الله في الآخرة، فيعظه ويذكره، ثُمَّ يعظ المرأة، ويذكرها، ويقول لها: اتقي الله، فعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وقد وعظهما النبي قبل اللعان.

وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَعْيَى، أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍ وَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِي عَمْرٍ وَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِي لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ -: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ -: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا» قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَذَاكَ عَلَيْهَا، فَذَاكَ عَلَيْهَا، فَذَاكَ مَنْهَا» فَلَاكَ مِنْهَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا، فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

قَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

في هذا الحديث: دليل على أن المهر يستقر بالدخول، ولا يسترده باللعان، سواء كان صادقًا، أم كاذبًا، فإن كان صادقًا فقد استقر المهر بما استحل من فرجها، وإن كان كاذبًا فهو أبعد له من باب أولى.

مسألة: إذا رأت المرأة زوجها يزني فإن عليها أن تنصح زوجها الذي يفعل هذا، أو تطالب بالفسخ؛ لأنه لا خير فيه، وهي في هذا مثل غيرها تقيم الشهود، وإلا أقاموا عليها الحد، فالقاعدة: أنه إذا قذف أحد أحدًا فلا بد أن يقيم الشهود الأربعة، وإلا يقام عليه الحد، سواء على الزوجة، أو الزوج، ولا تكون الملاعنة، إلا إذا قذف الرجل امرأته فقط، فزنا الرجل لا علاقة له بالولد، ولا تختلط به الأنساب، بخلاف زناها فيحصل به اختلاط الأنساب.



وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ الْعَجْلَانِ، وَقَالَ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: فَرَّقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ، وَقَالَ: «اللهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟».

الله يعلم ال الحددما كادِب، فهل مِنكما كابِب، ...
وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ
قالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ: عَنِ اللِّعَانِ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى، بِمِثْلِهِ.
وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى، وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِلْمِسْمَعِيِّ وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُواً: حَدَّثَنَا مُعَاذً وهُوَ ابْنُ هِشَامٍ قَالَ: لِلْمِسْمَعِيِّ وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُواً: حَدَّثَنَا مُعَاذً وهُوَ ابْنُ هِشَامٍ قَالَ: فَرَقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمْ يُفَرِقِ الْمُعْبَلُ بَيْنَ الْمُتَكَاعِيْنِ، قَالَ سَعِيدٌ: فَذُكِرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: فَرَّقَ نَبِيُ اللهِ عَنْ عَمْرَ، فَقَالَ: فَرَّقَ نَبِي الْعَجْلَانِ.

[١٤٩٤] وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح، وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِك: حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ حَدَّثَكَ نَافِعٌ مَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَنْ نَافِعٌ مَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ الْوَلَدَ بِأُمِّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو بُكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالًا: كَدَّنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالًا: حَدَّثَنَا أَبِي قَالًا: لَاعَنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىُ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْيَى- وَهُوَ الْقَطَّانُ- عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، جَذَا الْإِسْنَادِ. الْقَطَّانُ- عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، جَذَا الْإِسْنَادِ.

في هذه الأحاديث: أن الرسول ﷺ فرَّق بينهما وألحق الولد بأمه، وانتفى نسبه لأبيه.

[١٤٩٥] حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ- وَاللَّفْظُ لِزُهَيرٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: إِنَّا- لَيْلَةَ الْجُمْعَةِ - فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَّى غَيْظٍ، وَاللهِ لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولَ اللهِ عَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولَ اللهِ عِيْ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، فَقَالَ: «اللهُمَّ افْتَحْ»، وَجَعَلَ يَدْعُو، فَنَزَلَتْ آيَةُ اللِّعَانِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَجَهُمْ وَلَرْ يَكُن لَمُمْ شُهَدًا مُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ . . . ﴾ [النور: الآية ٦] ، هَذِهِ الْآيَاتُ، فَابْتُلِيَ بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَلَاعَنَا، فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَينَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَهْ»، فَأَبَتْ، فَلَعَنَتْ، فَلَمَّا أَدْبَرَا قَالَ: «لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا»، فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا.

وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ.ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، جَهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

[آ ١٤٩٦] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْآعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ اللهُ عَلْمَا - فَقَالَ : إِنَّ عُمَّدٍ قَالَ اللهُ عَنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا - فَقَالَ : إِنَّ عَمَّدٍ قَالَ اللهُ عَنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا - فَقَالَ : إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ : فَلَاعَنَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ لِلْأُمْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ : فَلَاعَنَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ الل



أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا خَمْشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ»، قَالَ: فَأُنْبِئْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا خَمْشَ السَّاقَيْنِ.

قوله: «سَبِطًا»- بكسر الباء، أو تسكينها- يعني: المنبسط المسترسل الشعر، ليس فيه تكسر وهو ضد الجعود.

وقوله: «قَضِيءَ العَيْنَيْنِ»، أي: فاسد العين، يقال: قضئ الثوب، أي: فسد.

وقوله: «حَمْشَ السَّاقَيْنِ»، أي: دقيقهما.

وفي هذا الحديث: أن الأيمان كافية للتفريق، ولا ينظر بعد ذلك لشبه الولد، ولو جاء الولد بعد ذلك يشبه من قذفها به، وجاء في رواية البخاري أن النبي عَلَيُ قال: «لَوْلاً مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»(۱)، يعني: أيمان اللعان، وهذا يدل على أن الأيمان كافية في درء الحد عنه وعنها، ولا ينظر بعد ذلك إلى أوصاف الولد.



[١٤٩٧] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْح بْنِ الْلهَاجِرِ، وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْلِصْرِيَّانِ-وَاللَّفْظُ لِابْن رُمْح- قَالًا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَجْيَى بْن سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِم عَنِ الْقَاسِم بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ : مَا ابْتُلِيتُ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأْتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصْفَرًّا قَلِيلَ اللَّحْم سَبِطَ الشَّعَرِ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ خَدْلًا آدَمَ كَثِيرَ اللَّحْم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللهُمَّ بَيِّنْ، فَوَضَعَتْ شَبِيهًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَّرَ زَوْجُهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا»، فَلَاعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلَّ لِإِبْنِ عَبَّاسٍ- فِي الْمَجْلِسِ-: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ؟»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

وَحَدَّثَنِيهِ أَخْمَدُ بَنْ يُوسُفَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ- يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِم عَنِ الْقَاسِم بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ الْلُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، بِمَثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ فِيهِ- بَعْدَ قَوْلِهِ: كَثِيرَ اللَّحْم-

قَالَ: «جَعْدًا قَطَطًا».

ظاهر هذا الحديث: أنه لاعن بعد ولادة الولد، وذُكر في أحاديث سبقت أن اللعان كان قبل ذلك، والصحيح أن قبل، والفاء في «فَلَاعَنَ» تكون معقبة بقوله: «فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ»، وما بينهما جملة معترضة.

[١٤٩٧] وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ- وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الرِّنَادِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ: وَذُكِرَ الْلُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ شَدَّادٍ: وَذُكِرَ الْلُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ شَدَّادٍ: وَذُكِرَ الْلُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ شَدَّادٍ: أَهُمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُ عَيْقٍ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسِ؛ لَا تِلْكَ امْرَأَةً أَعْلَنَتْ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرً فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ.

قوله ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا»، يعني: لا يكون الرجم بسبب الشهرة فقط، بل لا بد من دليل وبينة، أو حَمل، وهذه المرأة اشتهر عنها بين الناس أنها تظهر السوء، لكن لم يثبت بشهود يشهدون أنها فعلت الفاحشة، فهذه لا يقام عليها الحد، ولا بد إما أن تعترف على نفسها، أو تكون حاملًا، أو يأتي ملاعِنها بأربعة شهود يشهدون عليها بالفاحشة.

وهذا بالنسبة للحرائر دون الإماء، فالمتهمة هنا حرة، لكن لو قذف عبدًا فما يقام عليه الحد؛ لأنه أقل من سيده، لكن جاء فيه الوعيد الشديد، فقد جاء في الحديث: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ، وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ، جُلِدَ يَوْمَ القِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ» (١).

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٦٦٠).

[١٤٩٨] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي: الدَّرَاوَرْدِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ رَسُولُ اللهِ عَلَى: «لَا»، قَالَ سَعْدٌ: بَلَى، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْخَقِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى: «السُمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ!».

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدُّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَيِ رَجُلًا أَأْمْهِلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَيِ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عُنْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمَسَّهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ اللهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَاللهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَاللهُ عَنَّى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُعَلَى بَالْحَقِّ، إِنْ كُنْتُ رَسُولُ اللهِ عَنْ إِللهَ يَعْتَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ كُنْتُ رَسُولُ الله عَنْ بَالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ إِللهَ مَا يَقُولُ لَا لَكُولُ مِنْ إِلَيْهُ لَعُرُورُ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِي».

في هذا الحديث: وصف الله بالغيرة وهي من الصفات الفعلية كالمحبة، والرضا، والغضب، والسخط - نثبتها كما يليق بجلال الله وعظمته. وفيه: جواز قول: «سَيِّدُكُمْ» بالإضافة، فالإضافة تختلف عن الإطلاق الذي في كلمة السيد، وقد جاء في الحديث: «السَّيِّدُ اللهُ»(١).

وفيه: دليل أنه لا بد من أربعة شهود لمن قذف امرأته بالزنا حتى يدرأ عنه الحد، فإن لم يأت بأربعة شهود فإنه يلاعِن، وأما غير الزوج فلا بد أن يأتي بأربعة شهود، وإلا أقيم عليه حد القذف ثمانين جلدة.

⁽١) أخرجه أحمد (١٦٣٠٧)، وأبو داود (٤٨٠٦)، والنسائي في الكبرى (١٠٠٣).

وقوله: «إِنْ كُنْتُ لَأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ»: فيه: دليل لشيخ الإسلام ابن تيمية على قوله: «وعلى هذا فيجوز له فيما بينه وبين الله تعالى قتل من اعتدى على حريمه سواء كان محصنًا، أو غير محصنٍ، معروفًا بذلك أو غير معروفٍ، كما دل عليه كلام الأصحاب وفتاوى الصحابة»(۱)، ومعنى كلامه: أن الرجل إذا رأى رجلًا مع امرأته له أن يقتله، ثُمَّ بعد ذلك يصبر على ما سيكون، فإن وجد شهودًا، وإلا أقيم عليه حد القصاص.

[١٤٩٩] حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَأَبُو كَامِلٍ فَضَيْلُ بْنُ عُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ قَالاً؛ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ؛ قَالَ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ؛ قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةً؛ لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَقِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفِح عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَيْ فَقَالَ؛ «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ سَعْدٍ؟ فَوَاللهِ لَأَنَا عَنْهُ، وَللهُ أَغْيَرُ مِنِي أَجْلِ غَيْرَةٍ اللهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا أَغْيَرُ مِنْ اللهِ، وَلا شَخْصَ أَحَبُ إِلَيْهِ الْغُذْرُ مِنَ اللهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُ إِلَيْهِ الْمُذْرُ مِنَ اللهِ، وَعَدَ اللهُ الْجُنَّةُ وَمَا اللهُ الْمُؤْمِ وَمَا بَطُنَ بُو مِنْ اللهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الْجُنَّةُ ». [كَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِي عَنْ زَائِدَةً عَنْ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: غَيْرُ مُصْفِحٍ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْهُ.

قوله: «غَيْرَ مُصْفِحِ»: ذكر الحافظ أن فيه وجهين: بكسر الفاء وفتحها، بالكسر للسيف، وبالفتح للضارب، يعني: من فتح جعله وصفًا للسيف ومن كسر جعله وصفًا للضارب (٢).

⁽۱) مجموع الفتاوي، لابن تيمية (٣٤/ ١٦٨).

⁽٢) فتح الباري، لابن حجر (١٤٤/١).

وفي هذا الحديث: إثبات الغيرة لله ﷺ على ما يليق بجلاله وكماله، وأنه تعالى أغير من عباده على محارمه.

وفيه: أن النبي ﷺ أغير الناس.

وفيه: فضل سعد يَضِيَّلُكُ وغيرته.

وقوله: «لا شَخْص»: بالنصب على أن «لا» نافية للجنس، فتعمل عمل إن وأخواتها، و«وَلا شَخْص»: بالرفع على أن «لا» نافية، والمعنى: لا أحد أغير من الله.

مسأَلة: في قول سعد بن عبادة رَيْظَتُهُ: «كَلَّا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ» هل خالف به قول النبي ﷺ وردَّه؟

والجواب: قال النووي تَغَلَّشُهُ: «قال الماوردي وغيره: ليس قوله هو ردًّا لقول النبي على ولا مخالفة من سعد بن عبادة لأمره على وإنما معناه الإخبار عن حالة الإنسان عند رؤيته الرجل عند امرأته واستيلاء الغضب عليه فإنه حينئذٍ يعاجله بالسيف وإن كان عاصيًا»(١).

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ١٣١).



وقوله ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ»: يحتمل أنه إنكار لما ذكر من مبادرته للقتل، ويحتمل أنه تعجب من غيرته، وظاهره: أنه تعجب من غيرته، ومن حال الإنسان أنه لا يصبر على مثل ذلك.

[۱۵۰۰] وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةً - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ النَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟»، قَالَ النَّبِيُ عَنْ هَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟»، قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟»، قَالَ: حُمْرُ، قَالَ: «فَمَا أَلُوانُهَا؟»، قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟»، قَالَ: «فَانَّى أَتَاهَا قَالَ: «فَأَنَّى أَتَاهَا فَرُقَا، قَالَ: «فَأَنَّى أَتَاهَا فَلَا: «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقُ، قَالَ: «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقُ،

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَنَحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ قَالَ ابْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ.ح، وَحَدَّثَنِي ابْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِنْب، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ، جِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ؛ الزَّهْرِيِّ، جِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، وَلَدَتِ الْمَرَأَقِي غُلَامًا أَسْوَدَ - وَهُوَ حِينَئِذٍ يُعَرِّضُ بِأَنْ يَنْفِيهُ -، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ؛ وَلَمْ يُرَخِّصْ لِلهُ فِي الاِنْتِفَاءِ مِنْهُ.

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ كَعْيَى - وَاللَّفْظُ لِخَرْمَلَة - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّ مُمْنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّ مُمْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللهِ عَنْ أَبِي هُوَلَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَقِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَنْكُرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَنْ : «هَلْ لَكَ مِنْ ابْلِهِ؟»، قَالَ: هُولَا: «فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ : «فَأَنَّى هُو؟!»، قَالَ: لَعَلَّهُ - يَا أَوْرَقَ؟»، قَالَ: لَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ : «فَأَنَّى هُو؟!»، قَالَ: لَعَلَّهُ - يَا لَا رَسُولُ اللهِ عَنْ : «فَأَنَّى هُو؟!»، قَالَ: لَعَلَّهُ - يَا

رَسُولَ اللهِ- يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقُ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، «وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقُ لَهُ».

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

في هذا الحديث: أن مخالفة الولد للون أبيه لا توجب نفيه، ولا يجوز له أن ينفيه بمجرد مخالفة اللون، فهذا الأعرابي جاء يُعرِّض بنفي ولده، فيقول: إن امرأتي ولدت غلامًا أسود، يعني: وأنا أبيض، فكيف هذا؟ وفيه: ضرب الأمثال وقياس النظير على نظيره، فالنبي على قاس الولد على الإبل، أي: فكما أن الإبل قد تأتي بشيء يخالف لونها، فكذلك أنت. وفيه: إثبات القياس، والرد على من أنكره، كالظاهرية (١) وغيرهم، وهو من قياس النظير على نظيره، ومن أدلته: قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَتَأْوَلِى مَنْ قَيْلُ اللَّهُ مَهُ لَا اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللّهُ اللّه

وقوله: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟»: والأورق: الذي لونه أسود غير صافٍ.

وفيه: أن القياس المحسوس يثير في الإنسان الطمأنينة، ؛ ولا ينبغي للإنسان أن ينفي الولد، أو يتهم المرأة بمجرد الخلل في اللون، فلعله نزع عرق، وليس هناك دليل على الطعن، لا سيما إذا كانت المرأة لم يعرف عنها إلا الخير والصلاح، فلا تجوز التهمة بمجرد اختلاف اللون.

ومن هؤلاء الذين لعلهم نزعهم عرق: أسامة بن زيد رهي، فقد كان أسود، وأبوه أبيض؛ ولهذا طعن بعض الناس في نسب أسامة لأبيه زيد رهما ولما مر مجزز المدلجي يعرف القيافة ورآهما وقد التحفا بقطيفة،

⁽١) المحلى، لابن حزم (١/٥٦).

وغطيا رؤوسهما، وبدت أرجلهما، وهو لا يعرفهم - فقال: إن هذه الأرجل بعضها من بعض، ففرح النبي على وجاء إلى عائشة وأنه مسرورًا تبرق أسارير وجهه، وقَالَ: «أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالَ اللَّه لِجِيُّ لِزَيْدٍ وَأُسَامَةً - وَرَأَى أَقْدَامَهُمَا -: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ مِنْ بَعْضٍ » (١)، وزال ما كان يطعن به بعض الناس في نسب أسامة من أبيه زيد.

والعرب كانت تعمل بالقيافة، وأقرها الإسلام، فدل على أن القيافة يعمل بها شرعًا إذا لم يعارضها دليل أقوى منها، مثل ما إذا كان الولد للفراش، أو مثل مسألة اللعان.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٣٥٥٥).





كِتَابُ العِثق

بَابُ مَنْ أَعَتَق شِركًا لَهُ في عَبْدٍ

الله المنافع عن المنافع عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُركا لَهُ فِي عَبْدِ فَكَانَ لَهُ مَالَى يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدُ، وَإِلّا فَقَدْ عَتَى مِنْهُ مَا عَتَى الله عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلّا فَقَدْ عَتَى مِنْهُ مَا عَتَى الله عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلّا فَقَدْ عَتَى مِنْهُ مَا عَتَى الله الله عن الله عن الله عن الله وحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ، وَحَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ح، وَحَدَّثَنَا الله سَعْدِ ح، وَحَدَّثَنَا الله عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلْهُ الله عَلْهُ الله عَلْهُ الله عَلْهُ عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلْهُ عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلْهُ الله عَلْهُ عَنْ الله عَلْهُ عَنْ الله عَلْهُ الله عَلْهُ عَنْ الله عَلْهُ عَنْ الله عَلْهُ عَنْ الله عَلْهُ عَنْ الله عَنْهُ عَنْ الله عَنْهُ عَنْ الله عَنْ الله عَنْهُ عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْهُ عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْهُ عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْهُ عَنْ الله عَنْ الله عَنْهُ عَنْ الله عَنْهُ الله عَنْهُ عَنْهُ عَنْ الله عَنْهُ عَنْ الله عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْ الله عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ الله عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ الله ع

العتق: هو الخروج من العبودية إلى الحرية، وهو إعتاق الرقيق ذكرًا كان، أو أنثى، كأن يقول المالك: هو حر، أو أنت حر، أو حررتك، أو أعتقتك، أو أنت عتيق، أو معتَق، فينفذ العتق في الحال، ويكون حرًّا،

ويصير الولاء للسيد.

والولاء: عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بالعتق، والولاء مثل النسب، لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وإذا مات المعتق، فإنه يرثه أقاربه أصحاب الفروض، ثُمَّ العصبات، فإن لم يكن له الفروض والعصبات ورثه السيد الذي أعتقه، فإن لم يكن سيده موجودًا ورثه عصبة السيد بالنفس.

وفي هذا الحديث: أن الإسلام يحث على تحرير الرقاب والعتق؛ ولهذا فإن أبواب العتق كثيرة، كمن كان عليه يمين، يعتق رقبة، ومن ظاهر من امرأته، يعتق رقبة.

وفيه: أنه إذا كان عبد مشتركًا بين ثلاثة، لكل واحد منهم الثلث، أو بين أربعة، لكل واحد منهم الربع، ثُمَّ أعتق أحدهم نصيبه، سرى العتق في الجميع، فمثلًا لو أن عبدًا بأربعين ألف مشتركًا بين أربعة، فأعتق أحدهم نصيبه الذي يساوي عشرة آلاف، نقول له: العتق يسري في العبد جميعًا، ويجب عليك كما أعتقت نصيبك أن تعتق البقية؛ ليسري العتق من دون اختيارك، فيجب عليك أن تدفع لشركائك القيمة، ويعتق العبد، فإن كان فقيرًا وليس عنده شيء يُستسعَى العبد غير مشقوق عليه، يعني: يُطلب منه أن يسعى ما أمكنه من العمل، حتى يحرر نفسه، ويعطي كل واحد عشرة الاف، فإن كان لا يستطيع بقي مبعَضًا، ربعه حر، وثلاثة أرباعه رقيق، ويخدم أسياده بقدر ما فيه من الرق.

بَابُ ذِكْرِ سِعَايَةِ الْعَبْدِ

[١٥٠٢] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضِرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى قَالَ - فِي الْمُمْلُوكِ بَيْنَ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى قَالَ - فِي الْمُمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتِقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ -: «يَضْمَنُ».

[١٥٠٣] وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ أَيِ هُرَيْرَةَ عَنِ عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضِرِ بْنِ أَنَسِ عَنْ بَشِيرِ بْنِ بَهِيكٍ عَنْ أَيِ هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنِي قَالَ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فِي عَبْدٍ فَخَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالُ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ عَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». [خ: ٢٤٩٢] مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعِي الْعَبْدُ وَحَدَّثَنَاهُ عَلِي بْنُ حَشْرَم، أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ - عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَي عَرُوبَةَ، جَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قُومً عَلَيْهِ الْعَبْدُ ابْنِ أَي عَرُوبَةَ مَالًا قُومً عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَيَمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ يَسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ النَّذِي لَمْ يُعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَيَمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ يَسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ النَّذِي لَمْ يُعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَيَمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ يَسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ النَّذِي لَمْ يُعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَيَمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ يَسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ النَّذِي لَمْ يُعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَيَمَةَ عَدْلٍ اللهِ مُنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَذَكَرَ مَلْ الْمُعْدَ وَيَقَ مَا وَقَوْمَ عَلَيْهِ اللّهِ مُنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَذَكَرَ فَلُهُ مَالُ قُومً عَلَيْهِ قِيمَةً عَدْلٍ».

قوله: «فَخَلَاصُهُ فِي مَالِهِ»، يعني: يجبر على تحريره من ماله إن كان له مال، وإلا يطلب من العبد أن يسعى ويعمل غير مشقوق عليه، فإن كان عاجزًا، أو كبير السن، أو مريضًا لا يستطيع، بقي مبعَّضًا حتى ييسر الله من يعتق البقية.

وقوله: «قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلِ»، يعني: لا يزاد على تقويم العبد بقيمة العدل، ولا ينقص منه.

بَابُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ

[١٥٠٤] وَحَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكِهَا عَلَى أَنَّ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

في هذا الحديث: دليل قاعدة: أن الولاء لمن أعتق، ولا ينتقل إلى غيره. وفيه: أن من باع عبدًا واشترط أن يكون الولاء له فشرطه فاسد، والبيع صحيح، فإذا باع شخص عبدًا، وقال: أبيعك بشرط أن يكون الولاء لي فلا يكون له؛ لأنه لم يعتق، والولاء لمن أعتق، فالولاء عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بالعتق، فيرث بها المعتق وعصبته.

وفيه: أنه يحرم على الإنسان أن ينتسب لغير آبائه وأجدًّاده، وهو من الكبائر، وهو من كفر النعمة، وكذلك العبد إذا انتسب لغير مواليه فقد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب حيث أنكر نعمة سيده إذ أعتقه؛ فالولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع، ولا يشترى، ولا يورث.

وفيه: دليل على أن الشرط الذي يضر بمقتضى العقد يَبطل، ويبقى البيع صحيحًا.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْتٌ عَن ابْن شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ أَقْضي عَنْكِ كِتَابَتَكِ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ لِأَهْلِهَا، فَأَبُوا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكِ، فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَى »، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ أُنَاسَ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ، شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ». حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةً - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهَا قَالَتُ: جَاءَتْ بَّرِيرَةُ إِلَّى، فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ، إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَام أُوقِيَّةٌ، بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ: فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكِ ذَلِكِ مِنْهَا،ً ابْتَاعِي وَأَعْتِقِي»، وَقَالَ فِي الْخَدِيثِ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أُمَّا بَعْدُ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً، حَدَّتُ عَلَيَّ بَرِيرَةً، هِشَامُ بْنُ عُرْوَةً، أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةً، فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي تِسْعِ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَّةً، فَأَعِينِينِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، وَأَعِينِينِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، وَأَعْتِقَكِ وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي، فَعَلْتُ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِآهْلِهَا، فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لِي، فَعَلْتُ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِآهُلِهَا، فَقَالَتْ: لَا هَا اللهِ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتَتْنِي فَذَكَرَتْ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَانْتَهَرْتُهُا، فَقَالَتْ: لَا هَا اللهِ إِذَا، قَالَتْ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ فَسَأَلَنِي، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اشْتَرِهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَا اللهِ وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْولَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَمْ أَنْ الْوَلَاء لَمْ أَنْ أَعْتَقَ»، فَقَالَ: «اشْتَرِهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْولَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَ أَوْلَاء لَيْهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ

قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ، مَا كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ عَلَى فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، كِتَابُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: وَعَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتَقَ ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وَأَبُو كُرِيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرِ.ح، وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيْعًا عَنْ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، جَهَذَا الْإِسْنَادِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيْعًا عَنْ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرُوقَ، جَهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَسَامَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ قَالَ: وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَيَرَهَا رَسُولُ اللهِ عَيْقَةً فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرُهَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «أَمَّا بَعْدُ».

هذا حدیث بریرة رضی ا وقد جاء مسلم به علی روایات متعددة، وهو حدیث مشهور عظیم.

قوله ﷺ: «ا**ابْتَاعِي**»، يعني: اشتري.

وفي هذا الحديث فوائد جمة، حتى إن بعض أهل العلم استنبط منه أكثر من مائة فائدة، ومن تلك الفوائد:

١- دليل على جواز البيع المؤجل وهو بيع التقسيط، ومن الأدلة - أيضًا - : قول الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى قول الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى فَاكُتُهُوهُ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٨٢]، وهو كالإجماع من أهل العلم أن البيع بالأقساط لا بأس به، شهرية كانت، أو سنوية، أو غير ذلك؛ ولذلك فإن بريرة اشترت بنسم أواق، كل سنة تدفع أوقية، فجاءت تستعين نفسها من أهلها بالتأجيل بتسع أواق، كل سنة تدفع أوقية، فجاءت تستعين بعائشة ﴿ يَالِنُهُ فَي كتابتها .

٢- دليل على أنه لا بأس للكاتب أن يستعين، ويسأل من يقضي عنه
 كتابته، أو يساعده في قضاء دينه ولا حرج؛ ولذلك جاءت بريرة تستعين

بعائشة، فقالت عائشة: «ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكِ كِتَابَتَكِ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي، فَعَلْتُ».

٣- دليل على أن عائشة وله الكون في بعض الأحيان ذات مال، وقد لا يكون عندها شيء في أحيان أخرى، فقد روى الشيخان عن عائشة والم قالت: دخلت امرأة معها ابنتان لها تسأل، فلم تجد عندي شيئًا غير تمرة فأعطيتها إياها، فقسمتها بين ابنتيها ولم تأكل منها، ثُمَّ قامت فخرجت، فدخل النبي عليه علينا فأخبرته، فقال: «مَنِ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النّارِ»(١).

وكانت أم المؤمنين ﴿ الله كريمة ، فكانت تنفق حتى لا يبقى في يدها شيء ، فقد روي أَنَّ مُعَاوِيَةَ اشْتَرَى مِنْ عَائِشَةَ بَيْتًا بِمِائَةِ أَلْفٍ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهَا فَمَا أَمْسَتْ وَعِنْدَهَا مِنْهُ دِرْهَمٌ ، وَأَفْطَرَتْ عَلَى خُبْزٍ وَزَيْتٍ ، وَقَالَتْ لَهَا مَوْلَا أُمْ لَمُوْمِنِينَ ، لَوْ كُنْتِ اشْتَرَيْتِ لَنَا بِدِرْهَمٍ لَحْمًا ، قَالَتْ : «فَهَلَّا لَهَا : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، لَوْ كُنْتِ اشْتَرَيْتِ لَنَا بِدِرْهَمٍ لَحْمًا ، قَالَتْ : «فَهَلَّا ذَكَرْتِينِي أَوْ قَالَتْ : لَوْ ذَكَرْتِينِي لَفَعَلْتُ » (٢) .

فنسيتْ وتصدقتْ بجميع مالها، حتى ما بقي شيء لإفطارها رضي المال يغدو ويروح.

3- قوله ﷺ: «ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» هذا ليس خداعًا من النبي ﷺ لهم، وإنما هو إنكار عليهم؛ لأنه قد بلغهم الشرط وعلموا، فقال: اشترطي فإن الشرط فاسد لا يضرك؛ ولهذا خطب النبي الناس، وقال: «مَا بَالُ أُنَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ اللهِ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ في كِتَابِ اللهِ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ في كِتَابِ اللهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْقَقُ» والمقصود بكتاب الله: حكمه وشرعه، ويشمل ذلك: الكتاب والسنة.

٥ - قوله ﷺ: «مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ

⁽١) أخرجه البخاري (١٤١٨)، ومسلم (٢٦٢٩).

⁽٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/ ٤٩).

مَرَّةٍ شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْقَقُ» قول صريح في إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله، ومعنى قوله ﷺ: «وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ»: أنه لو شرط مائة مرة توكيدًا فهو باطل.

وقوله ﷺ: «شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْقَقُ»: قيل: المراد به قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَالَنَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَا خُونُكُمُ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَلِيكُمُ ﴾ [الأحرَاب: الآية ٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا عَالَنَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُدُوهُ ... ﴾ [المند: الآية ٧] الآية .

وقال القاضي عياض رَخَلَتُهُ: «وعندي أن الأظهر هو ما أعلم به بقوله ﷺ: «إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، و«مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ»، و«الْوَلَاءُ لِحُمَّةٌ كَالنَّسَبِ» (١).

وهذا هو الأقرب، وهذا الشرط ينافيه فيكون باطلًا.

وقيل: إذا بطل الشرط بطل العقد.

لكن الحديث صريح في أن الشرط يبطل، ويبقى العقد صحيحًا.

مسألة: لماذا قال النبي عَلِيهِ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ»؟

والجواب: الأقرب أنهم قد علموا الحكم، فكان ذلك عقوبة لهم، حيث إنهم علموا الحكم، ولم يلتزموا به؛ ولهذا قال: «اشتريها وأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

وقد تُخُلِّصَ من هذا الإشكال بأربعة أمور:

الأول: أن قوله: «وَاشْتَرِطِي لَهُمُ»، أي: عليهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّنَاتُمْ لَأَنْفُسِكُمُ ۗ وَإِنْ أَسَأَتُمُ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: الآية ٧]، أي: عليها، ومنه: قوله تعالى: ﴿ أُولَٰكِيكَ لَهُمُ ٱللَّمْنَةُ ﴾ [الزعد: الآية ٢٥]، أي: عليهم.

الثاني: أن قوله: «اشْتَرِطِي»: لم يكن على جهة التبليغ، على أن ذلك الشرط لا ينفعهم، ووجوده وعدمه سواء، كأنه يقول: اشترطي، أو لا تشترطي؛ فذلك لا يفيدهم، وقد قوَّى هذا الوجه ما جاء في رواية مكي عن

⁽١) إكمال المعلم، للقاضى عياض (٥/ ١١١).

عائشة: «اشْتَريهَا، وَأَعْتِقِيهَا، وَدَعِيهِمْ يَشْتَرطُونَ مَا شَاءُوا»(١).

الثالث: أن النبي على قد كان أعلم قبل ذلك بأن اشتراط البائع للولاء باطل، وأشهر ذلك بحيث لا يخفى على هؤلاء، فلما أرادوا أن يشترطوا ما علموا بطلانه أطلق صيغة الأمر.

الرابع: ما نقله القاضي عن الطحاوي فقال: «قال الطحاوى: رواية الشافعي عن مالك في هذا الحديث: «اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ»، بغير تاء، أي أظهري لهم حكمه (٢).

والأقرب هو الثالث، وهو أن النبي ﷺ أعلم الناس بهذا الحكم، وهو معروف لهم؛ ولهذا لم يكن خداعًا، وإنما قال هذا عقوبة لهم.

وقال العلماء: الشرط في البيع ونحوه أربعة أقسام:

أحدها: شرط يقتضيه إطلاق العقد، بأن شرط تسليمه للمشتري، أو تبقية الثمرة على الشجر إلى أوان الجذاذ، أو الرد بالعيب، هذا مقتضى العقد.

الثاني: شرط فيه مصلحة، وتدعو إليه الحاجة، كاشتراط الرهن، والتضمين، والخيار، وتأجيل الثمن ونحو ذلك، وهذان القسمان جائزان، ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف.

الثالث: اشتراط العتق في العبد المبيع، أو الأمة، وهذا جائز- أيضًا- عند الجمهور؛ لحديث عائشة في العبد المبيع، أو العتق لقوته.

الرابع: ما سوى ذلك من الشروط، كشرط استثناء منفعة، وشرط أن يبيعه شيئًا آخر، أو يكريه داره، أو نحو ذلك، فهذا شرط باطل مبطل للعقد، وقال أحمد: «ويبطل البيع إذا كان فيه شرطان، ولا يبطله شرط واحد» (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٦٥).

⁽٢) إكمال المعلم، للقاضى عياض (٥/ ١١٤).

⁽٣) المغنى، لابن قدامة (١٦٩/٤).

7- قال القرطبي: «وظاهر هذا الحديث: أن العتق لا يكمل للعبد إلا بعد التقويم ودفع القيمة إلى الشركاء، وهو مشهور قول مالك وأصحابه، والشافعي في القديم، وبه قال أهل الظاهر»(١).

وقالت الحنفية: لا يصير إلى العتق إلا بعد موافقة الشركاء، فلا يتعدى العتق للعبد، وللشركاء أن يختار كل واحد منهم ما يشاء وإلا ضمن المعتق النصيب للشركاء (٢).

٧- مشروعية الخطبة عند حصول الأمر، وأن ولي الأمر يبلغ الناس
 ويخطب بالناس، أو نائبه ويبلغهم.

٨- مشروعية الحمد والثناء على الله في أول الخطبة.

٩ مشروعية قول: «أَمَّا بَعْدُ» وكان النبي ﷺ يقول: «أَمَّا بَعْدُ»، ولا يقول: «وَبَعْدُ»، كما يقول بعض الناس اليوم.

• ١ - أن النبي ﷺ كان لا يسمي شخصًا بعينه، فقال: «مَا بَالُ أُنَاسِ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ اللهِ» ولم يقل: فلان وفلان، وإنما يأتي بالوصف.

1۱- دليل على مشروعية المكاتبة، وأنه يشرع للعبد أن يكاتب سيده إن كان عنده قدرة على العمل، ويجوز للأنثى- أيضًا- أن تكاتب وتشتري نفسها حتى تتحرر.

١٢- أنه لا بأس سؤال المال في المكاتبة، وأن هذا ليس من السؤال المذموم؛ كما فعلت بريرة على المناه الم

وقولها: «لا هَا اللهِ» لا نافية، والهاء حرف قسم، ومعناه: لا والله، ومن حروف القسم: الواو، والباء، والتاء، والهمزة، والهاء. وظاهر هذا القسم: أنه من قول بريرة أجابت به عائشة رَبِينًا، فكأنها قالت: فإذا كان ذلك - يعني:

⁽١) المفهم، للقرطبي (٢/٢١٤).

⁽٢) بدائع الصنائع، للكاساني (٤/٥٠).

موجدة عائشة - فلا يستقيم بهذا شيء ، ويحتمل أن يكون الراوي قد أخبر به عن عائشة ، ويؤيده ما وقع في بعض النسخ «فقلت» مكان «قالت» ، فعلى هذا يكون من قول عائشة ، ويكون معناه: أن أهل بريرة إنما أبوا اشتراط الولاء لها ، فامتنعت من الشراء والعتق لأجل الشرط ، وأقسمت على ذلك بقولها: «لاها الله إذًا» والرواية مشهورة في هذا اللفظ بالمد ، وبإثبات «إذًا» وهي حرف جواب .

وفي رواية أخرى: «لاها الله ذا» بقصرها وإسقاط الهمزة من «إذًا»، وصوب ذلك جماعة من أهل العلم، منهم: الخطابي (١).

قال النووي: «قَالَ الْمَازِرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ: هَذَانِ لَحْنَانِ، وَصَوَابُهُ: (لَاهَا اللهِ ذَا) بِالْقَصْرِ فِي (هَا) وَحَذْفِ الْأَلِفِ مِنْ (إِذَا) قَالُوا: وَمَا سِوَاهُ خَطَأٌ. وَمَعْنَاهُ: (ذَا يَمِينِي) وَكَذَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّ الصَّوَابَ: (لَاهَا اللهِ ذَا) بِحَذْفِ الْأَلِفِ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ النَّحْوِيُّ وَغَيْرُهُ: يَجُوزُ الْقَصْرُ وَالْمَدُّ فِي (هَا)، وَكُلُّهُمْ يُنْكِرُونَ الْأَلِفَ فِي (إِذَا) وَيَقُولُونَ: صَوَابُهُ: (ذَا). وَالْمَدُّ فِي (هَا)، وَكُلُّهُمْ يُنْكِرُونَ الْأَلِفَ فِي (إِذَا) وَيَقُولُونَ: صَوَابُهُ: (ذَا). قَالُوا: وَلَيْسَتِ الْأَلِفُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. قَالَ أَبُو حَاتِمِ السِّجِسْتَانِيُّ: جَاءَ فِي الْقَسَمِ (لَاهَاءَ اللهِ) قَالَ: وَالْعَرَبُ تَقُولُهُ بِالْهَمْزَةِ، وَالْقِيَاسُ تَرْكُهُ، قَالَ: وَمَعْنَاهُ: (لَا وَاللهِ هَذَا مَا أُقْسِمُ بِهِ)، فَأَدْخَلَ اسْمَ اللهِ تَعَالَى بَيْنَ (هَا وَذَا») (٢).

قلت: ويظهر لي: أن الرواية المشهورة صواب، وليست بخطأ، ووجه ذلك: أن هذا الكلام قسم على جواب إحداهما عن الأخرى على ما قررناه آنفًا، والهاء هنا هي التي يعوض بها عن باء القسم، فإن العرب تقول: هاء الله لأفعلن، ممدودة الهمزة ومقصورتها، ثُمَّ إنهم عوضوا عن الهمزة بهاء، وقالوا: ها الله؛ لتقارب مخرجيهما، كما قد أبدلوها في قولهم:

⁽١) أعلام الحديث، للخطابي (٢/ ١٤٥٧).

⁽٢) شرح مسلم، للنووي (١٠/١٤٥).

أَلَا يَا سَنَا بَرْقِ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقِ عَلَيَّ كَرِيمُ (١) وقولهم:

وقولهم.

فَهَيَّاكُ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيكَ مَصَادِرُهْ (٢)

فقد أبدلت الهمزة بالهاء في: (لهنّك)، وأصلها: (لأنّك)، وكذا في: (فهيّاك) فأصلها: (فإيّاك)، والهاء تمد وتقصر، كما قد حكاها أبو زيد (٣). وتحقيقه: أن الذي مد مع الهاء كأنه نطق بهمزتين، أبدل من إحداهما ألفًا استثقالًا لاجتماعها، كما تقول: آلله، والذي قصر كأنه نطق بهمزتين فلم يحتج للمد، كما يقول: أألله، وأما «إذًا» فهي - بلا شك - حرف جواب وتعليل، وهي مثل التي وقعت في قوله عليه وقد سئل عن بيع الرطب فقال -: «هَلْ يَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَلا إِذًا» (٤)، فلو قال: «فلا والله وقد بينًا تقدم المعنى واستقامته معنى ووضعًا من غير وجه، دون حاجة إلى ما

* * *

تكلّفه من سبقت حكايته.

⁽١) ديوان المعانى، للعسكرى (١٩٢/٢).

⁽٢) الصحاح، للجوهري (٦/ ٢٥٤٦)، ديوان الطفيل الغنوي (ص١٠٢).

⁽٣) الصحاح، للجوهري (٦/ ٢٥٤٦).

⁽٤) أخرجه أحمد (١٥٤٤)، وأبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (١٢٢٥)، والنسائي (٤٥٤٥)، وابن ماجه (٢٢٦٤)، والحاكم (٢٢٦٥) واللفظ له.

حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ- وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرِ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّهْمَنِ بْنِ الْقَاسِم عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ: أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِهَا وَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ)، قَالَتْ: وَعَتَقَتْ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا، وَتُهْدِي لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةً، وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةً، فَكُلُوهُ». وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِم عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أُنَاسِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النُّعْمَةَ»، وَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لِحُمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْم»، قَالَتْ عَائِشَةُ: تُصُدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ؟! فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ». حَدَّثَنَا كُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا كُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّ مُمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ، يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعِتْقِ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِهَا وَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وَأُهْدِي لِرَسُولِ اللهِ ﷺ خُمِّ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصُدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهًا صَدَقَةً، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةً، وَخُيِّرَتْ». فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا، فَقَالَ: لَا أَدْرِيَ. وَحَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيَّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْكُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هِشَامٍ، قَالَ ابْنُ الْنُثَنَّى، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، الْنُثَنَّى، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، الْنُثَنَّى، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ،

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا.

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ عَيَهُ ابْنِ أَي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَبِّرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ، أَنَّمَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلاثُ سُنَنِ: خُبِّرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ، وَأَهْدِي لَهَا لَخْمَ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَيَ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، فَدَعَا وَأُهْدِي لَهَا لَخْمَ، فَذَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَيْهِ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ فِيهَا بِطَعَام، فَأْتِي بِخُبْرٍ وَأُدُم مِنْ أُدُم الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَمَّمُ أَرَ بُرْمَةً عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمَاءَ هُ أَي بِخُبْرٍ وَأُدُم مِنْ أُدُم الْبَيْتِ، فَقَالَ: «فَقَالَ: «فَقَالَ: «فَقَالَ: هَوَهُو مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةً»، فَكُرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ، فَقَالَ: «هُو عَلَيْهَا صَدَقَةً، وَهُو مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةً»، وَقَالَ النَّبِيُ عَيْهِ فِيهَا: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

[١٥٠٥] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلْدٍ عَنْ أَبِي مَلْيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ هَرُيْرَةَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَلْمَ أَنْ تَشْتَرِي جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَلَهُ مُ الْوَلَاءُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكِ ذَلِكِ؛ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

في هذه الأحاديث: دليل على أن الأمة إذا أُعتقت تحت عبد تُخيَّر، إن شاءت بقيت عنده، وإن شاءت فسخت نفسها؛ لأنها صارت أعلى منه رتبة، فهي حرة، وهو عبد، أما إذا كان زوجها حرَّا وأُعتقت فليس لها الخيار. وفيها: أنه إذا تصدق الغني على الفقير، ثُمَّ أهدى الفقيرُ الغنيَّ حل له ذلك ولو كان من بني هاشم لا يأكل الصدقة، كما تُصُدِّقَ على بريرة بلحم وهي فقيرة، فأهدت منه لبيت النبي عَيْفَ، فأكل وهو لا يأكل الصدقة عَيْفَد. وقول عبد الرحمن بن القاسم في رواية: «وَكَانَ زَوْجُهَا حُرَّا»، رواية شاذة مخالفة للروايات الصحيحة، وهو متردد فيها؛ لأنه قال: كان حرَّا، ولما مخالفة للروايات الصحيحة، وهو متردد فيها؛ لأنه قال: كان حرَّا، ولما

سأله بعد ذلك قال: لا أدري، والصواب: أن زوجها كان عبدًا؛ ولهذا خُيرت، ولو كان زوجها حرًّا ما خُيرت، وقد جاء في البخاري: أنه من قول الحكم، قال البخاري عقيبه: «قول الحكم مرسل، وقال ابن عباس: (رأيته عبدًا)(۱)، ومن قول الأسود، قال البخاري عقيبه: قول الأسود منقطع. وقول ابن عباس: (رأيته عبدًا) أصح»(۲).

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٥٢٨٠).

⁽٢) صحيح البخاري (٨/ ١٥٤).

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ

[١٥٠٦] حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بَنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ.

قَالَ مُسْلِم: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا أَلَحَدِيثِ. [خ: ٢٥٣٥]

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ. ح، وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْ أَبِي فُدَيْكِ، أَخْبَرَنَا الضَّحَاكُ – يَعْنِي: ابْنَ عُثْمَانَ – كُلُّ وَفَعْ بَعْنِي: ابْنَ عُثْمَانَ – كُلُّ وَفَعْ بَعْنِي: ابْنَ عُثْمَانَ – كُلُّ هَوْلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقٍ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ الثَّقَوْقِيَّ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: إِلَّا الْبَيْعُ، وَمَ لَمْ يَذْكُرِ: الْهِبَةَ. اللهَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: إِلَّا الْبَيْعُ، وَمَ لَيْدُ وَلَا الْهِبَةَ.

في هذا الباب: تحريم بيع الولاء وهبته، وأنه لو باع الولاء أو وهبه فإن البيع باطل، والهبة باطلة؛ فإن الولاء لُحمة كلُحمة النسب، فكما أن الإنسان لا يبيع نسبه من أقاربه ومن أهله، فكذلك لا يبيع الولاء.

وقوله: «النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ في هَذَا اَخْدِيثِ»، يعني: تفرد به عبد الله بن عمر، وهو من أصح تفرد به عبد الله بن عمر، وهو من أصح الأحاديث، ولا يلزم أن يكون الحديث الفرد ضعيفًا، فحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ الْمُرِيِّ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيًا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى المْرَأَةِ

يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ (۱)، من أصح الأحاديث، ومع ذلك لم يروه عن النبي على إلا عمر بن الخطاب إلا علقمة عن النبي على إلا عمر بن الخطاب إلا علقمة ابن وقاص الليثي، ولم يروه عن علقمة بن وقاص الليثي إلا إبراهيم التيمي، ولم يروه عن إبراهيم التيمي إلا يحيى بن سعيد، ثُمَّ بعد ذلك انتشر ورواه خلق كثير لا يُحصَون، وهو في الأصل حديث فرد.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

بَابُ تَحْرِيمِ تَوَلِي الْعَتِيقِ غَيْرُ مَوَالِيهِ

[١٥٠٧] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجِ، أَخْبَرَفِي أَبُو النَّبِيُ عَلَيْ اللهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُ عَلَيْ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عُقُولَهُ، ثُمَّ كَتَبَ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ يُغَيْرِ إِذْنِهِ، ثُمَّ أُخْبِرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

قوله: «عَلَى كُلِّ بَطْنِ عُقُولَهُ»: عقوله: جمع عقل، كفلوس جمع فلس، وهي الدِّيَات، وتكون على العصبات وهم الآباء والأبناء، فكل بطن يعقل يعني: يتحمل دية الخطأ.

وقوله: «ثُمَّ كَتَبَ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِمُسْلِم أَنْ يُتَوَالَى مَوْلَى رَجُلِ مُسْلِم بِغَيْرِ إِذْنِهِ، ثُمَّ أُخْبِرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذُلِكَ»: دل هذا على أن الانتماء إلى غير الموالي من كبائر الذنوب، فقد لعن النبي عَنِي من فعل ذلك؛ لأن هذا كفر بالنعمة، وإنكار لها؛ لأن الولاء عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بالعتق؛ فلا يباع ولا يوهب، بل يبقى منتسبًا إلى مواليه، كما أن الإنسان يبقى منتسبًا إلى مواليه، كما أن الإنسان يبقى منتسبًا إلى منتسبًا إلى آبائه وأجدًّاده وقبيلته.

وقوله: «لا يَحِلَّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ»: أخرجه مخرج الغالب، وإلا فلو أذنوا له فلا يجوز له أن ينتسب إلى غير مواليه، وهو كقوله تعالى: ﴿وَرَبَيِّبُكُمُ الَّتِي فِي مُجُورِكُم مِن نِسَايٍكُم ﴾ [النساء: الآية ٢٣] خرج مخرج الغالب، فالربيبة بنت الزوجة، سواء كانت في الحجر، أو في غير الحجر، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَنَيَتِكُم مَكَى ٱلْبِغَلَةِ إِنْ أَرَدَنَ تَعَصُّنا ﴾ [النور: الآية ٣٣] خرج مخرج الغالب؛ لأن إكراهها على البغاء والزنا حرام، أرادت أو لم تُرد. والخلاصة: أنه لا يجوز أن ينتمي العبد لغير مواليه، أذنوا، أم لم يأذنوا،

أما قول من قال: إنه يجوز، فهو قول ضعيف لا وجه له.

[١٥٠٨] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ- يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ- عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالْلَائِكَةِ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلُ، وَلَا صَرْفُ».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْلَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ، وَلَا صَرْفٌ».

وَحَدَّثَنِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنِ الأَعْمَشِ، جَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ وَالَى غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْ نِهِمْ».

في هذا الحديث: وعيد شديد يدل على أن انتساب العبد إلى غير مواليه من كبائر الذنوب، قال ﷺ: «فَعَلَيْهِ لَغْنَةُ الله، وَالْلَائِكَةِ».

وقوله: «لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ، وَلَا صَرْفٌ»، يعني: فريضة، ولا نافلة.



[١٣٧٠] وَحَدَّقَنَا أَبُو كُرِيْبٍ، حَدَّقَنَا أَبُو مُعَاوِيةً، حَدَّقَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِي بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَوُهُ إِلَّا كِتَابَ اللهِ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةً - قَالَ: وَصَحِيفَةً مُعَلَّقَةً فِي قِرَابِ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا: أَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْلَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «الْلَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُعْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالْلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُعْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالْلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ اللهِ مِينَ وَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ اللهِ مِينَ وَاحِدَةً يَسْعَى عَهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَو انْتَمَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، لَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَلَالًا اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا».

في هذا الحديث: رد على الرافضة الذين قالوا: إن أهل البيت خُصُّوا بشيء دون الناس، وأن النبي ﷺ خصهم بالخلافة، واستخلف من بعده عليًّا رَخِيْكُ ، ولكن الصحابة أنكروا ذلك، وأخفوا النصوص.

وفيه: ذكر ما في الصحيفة، وهو: بيان الجراحات، وأسنان الإبل، وتحديد حرم المدينة، وأنه ما بين عير إلى ثور – وثور جبل صغير مدور خلف أحد جهة الشمال إلى الجنوب، وأما جهة الشرق والغرب فما بين اللابتين. وفيه: تحريم الانتساب إلى غير الآباء والأجدَّاد والقبيلة، وأنه من الكبائر، وكذلك إيواء المحدِث – والمحدِث: الجاني – حتى لا يقام عليه الحد.

وقوله: «وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ»: المقصود بها: أن المسلمين كالشيء الواحد، فإذا أجار أحدهم شخصًا أو أمَّنه فلا تُخفر ذمته، ولو كان عبدًا أو امرأة؛ لذلك أجارت أمُّ هانئ أختُ علي بن أبي طالب على رجلًا من المشركين وأراد على أن يقتله، فقال لها النبي على : «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئِ» (١).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٥٧)، ومسلم (٣٣٦).

بَابُ فَضْل الْعِتْق

[۱۵۰۹] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ - حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيم عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنِي قَالَ اللهِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِ عَنْ قَالَ اللهُ بِكُلِّ إِرْبِ مِنْهَا إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». [خ: ٢٥١٧] مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ إِرْبِ مِنْهَا إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةً غَسَّانَ الْمَدَنِيِّ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةً غَسَّانَ الْمَدَنِيِّ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةً عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ قَلْ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوً مِنْهَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرْجَهُ بِفَرْجِه».

في هذا الحديث: فضل العتق، وأن من أعتق عبدًا كان من أسباب سلامته ومغفرة ذنوبه وعتقه من النار، وأنه يعتق كلُّ عضو من المعتق عضوًا من المعتق.

وفيه: أنه يستحب أن يكون المعتَق كامل الأعضاء؛ لأن كل عضو منه يعتق ما يقابله، فإذا كان سليم الأعضاء سلمت أعضاء المعتِق من النار.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنِ ابْنِ الْهَادِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ خُسَيْنٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ عَنْ وَمُن النَّارِ، يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى يُعْتِقَ فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ».

في هذا الحديث: التقييد برقبة مؤمنة، وحتى الرقبة غير المؤمنة فيها

أجر، لكن المؤمنة أفضل، وفي كفارة القتل اشترط الله أن تكون الرقبة مؤمنة، وفي كفارة الظهار، وكفارة اليمين لم تقيد بالإيمان، وبعض العلماء حمل المطلق على المقيد، واشترط إيمان الرقبة في كل كفارة.

وَحَدَّتَنِي حَمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَة، حَدَّثَنَا بِشُرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ ابْنُ ثُحَمَّدِ الْعُمَرِيُ - حَدَّثَنَا وَاقِدٌ - يَعْنِي الْخَاهُ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ مَرْجَانَةَ - صَاحِبُ عَلِي بْنِ حُسَيْنٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ مَرْجَانَةَ - صَاحِبُ عَلِي بْنِ حُسَيْنٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِي اللهُ بِكُلِّ رَسُولُ اللهِ عَنِي اللهُ بِكُلِّ عَلْمَ اللهُ بِكُلِّ عَضْوً مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ عَضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَذَكَرْتُهُ لِعَلِي بْنِ الْحُسَيْنِ، فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ اللهُ وَدْ أَنْفَ دِينَارٍ.

في هذا الحديث: فضل الصحابة والسلف رضي ومبادرتهم إلى الخير، فإنه لما سمع علي بن الحسين الحديث من سعيد بن مرجانة أعتق عبدًا، ثُمَّ عطي فيه عشرة آلاف، ولم يبال؛ رغبةً في الفضل والأجر، وإذا خشي من عتقه المضرة فلا يعتقه حتى لو كان مؤمنًا، كأن يَضيع وليس له كسب فكونه يبقى عبدًا أولى ويبقى عند سيده يأكل ويشرب ويخدم.

بَابُ فَضْلِ عِتْقِ الْوَالِدِ

الله الله عَنْ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدُ وَالِدًا، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا، فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ».

وَفِي رِوَايَةِ ابْن أَبِي شَيْبَةَ: «وَلَدٌ وَالِدَهُ».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْب، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.ح، وَحَدَّثَنَا هُنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.ح، وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سُهَيْل، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالُوا: «وَلَدٌ وَالِدَهُ».

في هذا الحديث: فضل العتق، وأن الولد إذا أعتق والده فإنه يجزيه، وما عداه فإنه لا يجزي والد ولدة؛ لأن فضل الوالد على ولده عظيم، فهو السبب في وجوده، فلا يمكن أن يجزيه، ويقوم برد الجميل، واحتج به الظاهرية على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء، ولا بد أن ينشئ العتق (١).

وذهب الجمهور إلى أنه يعتق عليه بدون اختياره إذا كان من الأصول، أو من الفروع فإنه يعتق عليه بمجرد الشراء، فإذا اشترى أباه أُعتق عليه، ولو لم يقل له: أنت عتيق؛ لأنه لا يجوز للابن أن يسترق أباه، وكذلك لو اشترى أمه، أو جده، أو جدته أُعتقوا، وأيضًا لو اشترى ابنه، أو ابنته، أو ابن ابنه، أو ابن ابنه، أو ابن ابنه،

⁽١) المحلى، لابن حزم (٩/ ٢٠٢ - ٢٠٥).

⁽۲) الاختيار لتعليل المختار، لأبي الفضل الحنفي (٤/ ٢١)، مغني المحتاج، للخطيب الشربيني (7/8)، المجموع، للنووي (7/8-9)، مواهب الجليل، للحطاب (7/87)، المغني، لابن قدامة (7/81).







كِتَابُ البُيُوع

بَابُ إِبْطَالِ بَيْعِ الْلَامَسَةِ وَالْنَابَذَةِ

[١٥١١] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَجْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن المُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. [خ: ۲۱۲] وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالًا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بِّنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةً.ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْن عُمَرَ عَنْ خُبَيْبِ بْن عَبْدِ الرَّحْمَن عَنْ حَفْص بْن عَاصِم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَن النَّبِيِّ عَيْ بِمِثْلِهِ. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِح عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِثْلَهُ. وَحَدَّثَنِي لَحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا آبْنُ جُرَيْج، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَّاءِ بْنِ مِينَاءَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي ۗ هُرِيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: نُهِيَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْلَامَسَةِ، وَالْلَنَابَذَةِ، أَمَّا الْلَامَسَة: فَأَنَّ يَلْمِسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأَمُّل، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ. [خ: ١٩٩٣]



أخَّر مسلم تَظَلَّلُهُ كتاب البيوع، وجعل قبله خمسة كتب، هي: كتاب النكاح، وكتاب اللعان، وكتاب العتق، أما البخاري تَظَلِّلُهُ فقد أتى بكتاب البيوع بعد العبادات.

والبيع في اللغة: الأخذ والإعطاء، وهو مبادلة مال بمال، ويكون بالقول وبالفعل، وبالقول له صيغتان: الإيجاب، والقبول، يقول البائع: بعتك، فيرد المشتري: قبلت، أو اشتريت، ويكون بالأخذ والإعطاء بالفعل دون كلام، كأن يضع ثمن السلعة، ويأخذها إذا كانت محددة؛ كالأشياء قليلة الثمن التي يتعاطاها الناس في الحياة اليومية؛ كالخبز، والجرائد، والمشروبات؛ لأن ثمنها معروف، وهناك بيوع نهى عنها النبي عليه؛ لما فيها من الغرر؛ كبيع الملامسة، والمنابذة.

والملامسة: فُسّرت في الحديث بأن يلمس الرجل الثوب، ولا ينظر إليه، ولا يقلبه، ولا يتأمله، ويكون هذا بيعًا له.

والمنابذة: أن ينبذ إليه الثوب، ويكون نبذه إليه بيعًا له بمثابة القبول، وليس له خيار، وهذا منهي عنه؛ لما فيه من الغرر؛ لأن الإنسان بعد ذلك قد يتبين له أنه غير مناسب، أو أنه مغبون فيه، فلا ينبغي أن يكتفي باللمس، بل ينظر ويقلب ويتأمل، وكذلك لا ينبغي أن يكتفي بالنبذ والطَّرْح، وهذا بيع غرر محرم، ملامسة كان أو منابذة، بأي صورة من صورهما.

وقد جاء في الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ نهى عَنِ الغرر، وهو نهي عام يدخل فيه بيع الملامسة، وبيع المنابذة، وبيع الحصاة، وغيرها من البيوع الفاسدة.

[۱۵۱۲] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحِيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةً - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللهِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ، وَلِبْسَتَيْنِ: نَهَى عَنِ المُلامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمُلَامَسَةُ: لَمْسُ الرَّجُلِ وَلِبْسَتَيْنِ: نَهَى عَنِ المُلامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمُلَامَسَةُ: لَمْسُ الرَّجُلِ وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِنَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ تَوْبَهُ اللَّهُ لِلَّا الرَّجُلِ إِلَيْهِ فَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَىٰ الرَّجُلِ بِثَوْبِهِ، وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا مِنْ غَيْدِ نَظَرٍ، وَلَا تَرَاضٍ. [خ. ١٨٥١]

وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قوله: «وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ، وَلَا تَرَاضٍ»، أي: فإذا كان هناك نظرٌ وتأملٌ وتراضٍ فقد زال سبب التحريم، ولن يُسمى البيعُ حينها بيعَ ملامسة، ولا منابذة.

وفي هذا الحديث: تفسير للملامسة، أو المنابذة، وقد سبق بيانه، ويأتي فيما بعد تفسير اللبستين، وما جاء في الحديث عن اشتمال الصماء، والاحتباء.

واشتمال الصماء: هو أن يشتمل بثوب واحد، ولا يكون له منفذ، أو أن يضعه على كتفيه فقط، فيبدو شيء من العورة.

والاحتباء: هو أن يجلس على أليتيه، وينصب ساقيه، ويكون على ساقيه ثوب، وعلى ظهره ثوب، ويكون الذي أمامه مكشوفًا، لو وقف عليه إنسان من جهة السماء يجد فرجه مكشوفًا، فهذا منهي عنه، أما إذا كان عليه سراويل فليس فيه إشكال، وكان العرب قديمًا يتساهلون في هذا الأمر، فكان الواحد منهم يأتي بقطعة ثوب ويستر به ظهره ورجليه، ويبقى الذي أمامه مكشوفًا، وسيأتي تفصيل لهاتين اللبستين، والحديث هنا جاء مجملًا.

بَابُ بُطْلَانِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ

[١٥١٣] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَيَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ح، وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنِي أَبُو الرِّنَادِ عَنِ اللهِ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

في هذا الحديث: أن بيع الحصاة خاص، وبيع الغرر عام، فبيع الحصاة داخل في بيع الغرر؛ وكل بيع فيه غرر وخداع وغبن، فهو منهي عنه.

وصورة بيع الحصاة: أن يأخذ أحد المتبايعين حصاة صغيرة ويرمي بها، ويقول: أي ثوب أصابته هذه الحصاة فهو بمائة، وقد تقع على ثوب لا يساوي إلا عشرة، وقد تقع على ثوب يساوي خمسمائة، فلا شك أن هذا غرر، أو أن يبيع عليه قطعة أرض، فيقول: بعتك ما تصل إليه الحصاة بكذا، ثم يرمي بها على حد البيع من الأرض، فقد تصل الحصاة مسافة بعيدة، وقد لا تتجاوز مترين، فهذا غرر لا ريب فيه، وله صور أخرى كثيرة.

ويدخل في بيع الغرر: بيع السمك في الماء، والطير في الهواء، وبيع الجمل الشارد، والعبد الآبق، وكل هذا غير مقدور على تسليمه.

ويدخل فيه: بيع المجهول الذي لا يُعلم؛ كأن يبيع سلعة ولا يصفها بأوصاف محددة، وكذلك إذا كان القبض مجهول الأجل، وكبيع المعدوم، كبيع ما في بطن هذه الناقة، وحبل الحبلة، كل هذه صور من بيوع الغرر المنهى عنها.

والغرر كما يكون من البائع، فهو يكون كذلك من المشتري.



بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعٍ حَبَلِ الْحَبَلَةِ

[۱۵۱٤] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ.ح، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْتٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْخَبَلَةِ. [خ: ۱۲۲۳] حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا وَعُمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْنِي رُهُولُ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ يَعْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ يَعْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ يَعْيَى - وَهُو الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَبَايَعُونَ خُمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبَلِ الْحَبَلَةِ، وَحَبَلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تُخَمِّلُ الْجَبَلَةِ، وَحَبَلُ الْحَبَلَةِ، وَحَبَلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تُغَيِي اللهِ عَنْ ذَلِكَ.

قوله: «تُنْتَجَ»: هو من الألفاظ القليلة التي جاءت في لغة العرب ملازمة البناءِ للمفعول، ومثلها: (تُزْهَى)، و(تُهْرَعُ)، و(تُحْتَضَرُ)... إلخ.

وقوله: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَبَايَعُونَ خُمْ الْجُزُورِ إِلَى حَبَلِ الْحَبَلَةِ»: فُسر بيع حبل الحبلة بأنه: بيع نتاج النتاج، يقول: بعتك ما يلده ما في بطن هذه الناقة إذا ولدت الناقة، فيكون بيع معدوم ومجهول، وفُسر بالأجل، يعني: بعتك هذه السلعة، ويحل الثمن إذا وَلَدَ وَلَدُ الناقة، وكل منهما منهي عنه، أما الأول فإنه بيع معدوم ومجهول، وأما الثاني فلأن الأجل مجهول، وهذه من البيوع التي كان يتبايعها أهل الجاهلية، ونهى الرسول عَلَيْ عنها؛ لما فيها من الغرر.



بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَسَوْمِهِ عَلَى سَوْمِهِ، وَتَحْرِيمِ النَّجْشِ، وَتَحْرِيمِ التَّصْرِيةِ

[١٤١٢] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ».

[4: 177]

حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْب، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى- وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرِ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَجِي يَحِيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِعِ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ».

في هذا الحديث: تحريم بيع المسلم على بيع أخيه؛ لأنه يفضي إلى الشحناء والبغضاء، والإسلام أراد من المسلمين أن يكونوا إخوة متحابين، وصورته: أن يبيع مسلم سلعة على شخص بمائة، ويكون بينهما الخيار ثلاثة أيام - مثلًا -، فيأتي شخص آخر إلى المشتري، ويقول له: رُدَّ هذه السلعة، وأنا أعطيك أحسن منها بثمانين، ومثله شراء المسلم على شراء أخيه؛ كأن يأتي للبائع الذي باع السلعة بمائة وهو في مدة الخيار، فيقول: استردَّ السلعة وأنا أزيدك، فأعطيك مائة وعشرين، وهذا حرام لا يجوز، إلا إذا أذن له، كما في هذا الحديث، وكذلك خطبة المسلم على خطبة أخيه لا تجوز إلا أن يأذنَ له، أو يُردَّ، وفي الحديث: «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ»، فإذا أذن له، أو رُدَّ الخاطب الثاني فله أن يتقدم للخطبة.

[١٥١٥] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ- وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنِ العَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى سَوْم أَخِيهِ». [خ: ٢١٥٠]

في هذا الحديث: بيان سوم المسلم على سوم أخيه، فيقول: بمائة، فيركن البائع إليه ولا يرده، كأنه رضي بسومته، فيأتي آخر ويسومها بمائة وعشرين، فليس له ذلك؛ لأن البائع قد ركن إلى الأول، أما إذا لم يركن إليه ولم يرغب في البيع، وقال: هذا لا يناسبني وأريد زيادة فلا بأس، وهذا بخلاف البيع بمزاد علني، فلو سيمت السلعة بمائة، فقيل: من يزيد؟ فقيل: بمائة وعشرين، فلا بأس بهذا؛ لأن طلب البائع للزيادة معناه: أنه لم يرضَ بعد بالسوم، ولا حرج في هذا شرعًا.



وَحَدَّتَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّتَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقَ، وَحَدَّثَنَاهُ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقَ، وَحَدَّثَنَاهُ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقَ، وَحَدَّثَنَاهُ عَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي مَلَا مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقَ وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي اللهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَا إِنْ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا اللهِ عَنْ عَدِيٍّ - وَهُو ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا رَسُولَ اللهِ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ. هُرَيْرَةَ وَلَا إِنْ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ. وَلِيَةِ الدَّوْرَقِيِّ: عَلَى سِيمَةٍ أَخِيهِ.

حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَالَ: «لَا يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِبَيْع، وَلَا يَبِعْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُولِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُولِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قوله: «لَا يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِبَيْعِ»: تلقي الركبان هو: أن يخرج شخص من البلد ويتلقى من يأتي من خارج البلد، فيشتري منهم ما معهم، فهذا منهي عنه؛ لأنه يشتريه بأقل من ثمنه، ثم يبيعه على الناس بالغلاء، فيضر بالناس، ولو هبط البائع إلى السوق ووجد أنه قد غُبن فله الخيار، كما جاء في الحديث الآخر: «نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْجَلَبِ، فَإِنْ تَلَقَّاهُ مُتَلَقِّ مُشْتَرٍ، فَاشْتَرَاهُ، فَصَاحِبُ السِّلْعَةِ بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَتِ السُّوقَ»(١)، فهو مخير، إن شاء رد السلعة، وإن شاء أمضى البيع.

وقوله: «وَلَا تَنَاجَشُوا»: النَّجْشُ- لغة-: الإثارة، من: نجش ينجش

⁽١) أخرجه أحمد (٩٢٣٦)، وأبو داود (٣٤٣٧)، والترمذي (٢١٧٨).

نجشًا، من باب: ضرب يضرب ضربًا(١).

والنجش- شرعًا-: الزيادة في السلعة ممن لا يريد شراءها؛ لينفع البائع، أو ليضر المشتري، وهذا حرام، والناجش عاصِ لله ولرسوله.

وقوله: «وَلا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادِ»: صورته: أن يقدم إلى البلد رجل معه سلعة سواء كان من أهل البادية، أو من غيرهم ولا يعرف قيمة هذه السلعة، ويريد بيعها في الحال، كمن يأتي من البادية ومعه سمن، أو أقط، أو دهن، أو فقع، وما أشبه ذلك، ويريد أن يبيعها بسعر يومها برخص، فيأتيه رجل، ويقول له: دعها عندي، أبيعها لك على التدريج، فهذا يضر بالناس؛ لأن البادي يريد أن بيبعها بسعر يومها برخص، وهذا فيه مصلحة لأهل البلد، فيفوتها عليهم.

واختلف العلماء فيما إذا باع حاضر لبادٍ هل يصح البيع، أو لا يصح؟ ولهم في هذا أقوال:

منها: لا يصح البيع، وقيل: يصح مع الإثم، وقيل: لا يصح مطلقًا.

وقيل: يصح مطلقًا، وهو مذهب الأحناف^(۲)، وقالوا: إن هذا من باب النصيحة؛ لحديث: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»^(۳)، وقالوا: إن حديث: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»^(۳)، وقالوا: إن حديث: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» لِبَادٍ»: منسوخ، وهذا قول ضعيف لا وجه له.

وقيل: يجوز إذا كان بدون أجرة، ولا يجوز إذا كان بأجرة، وهي السمسرة؛ لأنه إذا باعه بأجرة فلا ينظر إلا لمصلحة نفسه، وأما إذا باعه له بدون أجرة فهذا جائز، وهو اختيار البخاري، والصواب: المنع مطلقًا، لا بسمسرة، ولا بغيرها.

⁽١) مقاييس اللغة، لابن فارس (٥/ ٣٩٤)، تاج العروس، للزبيدي (١٧/ ٤٠٣).

⁽٢) بدائع الصنائع، للكاساني (٥/ ٢٣٢).

⁽٣) أخرجه مسلم (٥٥).



لكن هل يفسد البيع، أو لا يفسد؟ على قولين:

القول الأول: أنه يفسد البيع.

القول الثاني: لا يفسد.

والأقرب: أن النهى في الحديث للفساد.

قوله: «وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنِ ابْتَاعَهَا - بَعْدَ ذَلِكَ - فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكُهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» أصلها: ولا تُصرِّرُوا، والتصرية ((): حبس اللبن في الضرع، بأن يترك اللبن في ضرع الدابة إذا أراد بيعها حتى يكثر، فيغتر المشتري، ويظن أن هذا اللبن في كل يوم، فإذا اشترى المشتري المصراة، ثم حلبها، وتبين له أن حليبها أقل من هذا، وأن البائع قد غرّه ولم يبين له، فله الخيار ثلاثة أيام، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها، وردّ معها صاعًا من تمر مقابل الحليب؛ وهذا قطع للنزاع.



⁽١) تاج العروس، للزبيدي (٣٨/ ٤٢٠).

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيً وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ نَهَى عَنِ التَّلَقِّي لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ، وَأَنْ تَسْأَلَ الْمُرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، التَّلَقِّي لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ، وَأَنْ تَسْأَلَ الْمُرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، وَعَنِ النَّجْشِ، وَالتَّصْرِيَةِ، وَأَنْ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ. [خ ٢٧٢٧] وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى، وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عُبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا مُعْبَدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا مُعْبَدُ مِولَ اللهِ عَنْ حَدِيثِ غُنْدَرٍ، وَوَهْبٍ أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ مِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ، وَوَهْبٍ أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ مِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ، وَوَهْبٍ أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ مِهذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ، وَوَهْبٍ أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ مِهْذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ، وَوَهْبٍ أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ مِهْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ مَهُ مَى بِمِثْلِ حَدِيثِ مُنْ شُعْبَةً .

[١٥١٦] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى ۚ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ.

قوله: «وَأَنْ تَسْأَلَ الْمُرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا»: وهذا- أيضًا- منهي عنه، وفي لفظ آخر: «وَلْتَنْكِح، فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا» (١)، فلا يجوز للمرأة إن طُلبت للزواج أن تشترط طلاق أختها، سواء اشترطته بنفسها، أو اشترطه وليّها، وهناك أحد أمرين: إما أن يزوّجوه- وإن كان معه زوجة أخرى- وإما أن يردّوه، أما أن يشترطوا طلاق الزوجة الأولى فهذا حرام عليهم، نعم لهم أن يشترطوا أن يكون لها بيت مستقل، وأن يعدل بين زوجاته، فهذا لا بأس به، أما أن تشترط طلاق أختها فهذا حرام.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٠٠)، ومسلم (١٤٠٨).

بَابُ تَحْرِيم تَلَقيِّ الْجَلَبِ

[١٥١٧] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ﴿ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ﴿ حَدَّثَنَا ابْنُ نَمَيْرٍ ﴿ ابْنُ الْمُثَنَّى ﴿ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ﴿ ابْنَ الْمُثَنَّى ﴿ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ﴿ ابْنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ أَنْ تُتَلَقَّى السِّلَعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ ﴿ وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ ﴿ وَقَالَ الْآخِرَانِ ﴿ إِنَّ النَّبِي عَنِي اللَّهُ عَنِ التَّلَقِي ﴾ وقال الله عَن التَّلَقِي .

وَحَدَّثَنِي كُعَمَّدُ بْنُ حَاتِم، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ. عُبَيْدِ اللهِ.

في هذا الحديث: أن حد تلقي السلع أن تهبط للأسواق، فإذا وصلت السلعة إلى السوق فيعتبر تَلَقِّيًا، السلعة إلى السوق فيعتبر تَلَقِّيًا، حتى ولو كان التلقي بعد دخوله البلد؛ لأنه إذا تلقاه فاشترى منه أضر بأهل البلد؛ ولذا حُرِّم.



المَّدُمِيِّ عَنْ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُبَارَكٍ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكَةً؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ. النَّبِيِّ عَيْكَةً؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ. النَّبِيِّ عَيْكَةً؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ. التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكَةً؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ. التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكَةً؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ. [٢١٤٩]

[١٥١٩] حَدَّثَنَا يَعِيَى بْنُ يَعِيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ أَنْ يُتَلَقَّى الْجَلَبُ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ جُرِيْجٍ، أَخْبَرَنِي حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ جُرِيْجٍ، أَخْبَرَنِي هِشَامٌ الْقُرْدُوسِيُّ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ هِشَامٌ الْقُرْدُوسِيُّ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: «لَا تَلَقَّوُا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيْدُهُ الشُوقَ، فَهُو بِالْخِيَارِ».

في هذا الحديث: دليل على إثبات الخيار لمن تُلُقِّيَ منه، إذا رأى أنه مغبون، فإن شاء أمضى البيع، وصبر على الغبن، وإن شاء رده.





بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي

آ [١٥٢٠] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ: «لَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ». وقَالَ زُهَيْرُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

في هذا الحديث: أنه في تلقي السلع أثبت له الخيار، وفي المصراة كذلك أثبت له الخيار، أما في بيع الحاضر للبادي فلم يثبت له الخيار، فدل على الفرق، وإن كان الكل منهيًّا عنه.

[١٥٢١] وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: هَلْتُ نَهَى رَسُولُ اللهِ عَيِّيَ أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، قَالَ: فَقُلْتُ لِبَادٍ، عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا، [خ: ٢١٥٨]

قوله: «لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا»: السِّمْسار هو: الدَّلَّال، والسمسرة تكون بأجرة، وتكون بغير أجرة، والبخاري كَلَّلَهُ فرَّق، فقال: إن كان بأجرة فلا يجوز، وإن كان بغير أجرة فيجوز؛ لأنه إن كان بأجرة فإنه لا ينظر إلا لمصلحة نفسه، فقد يضر بالبائع وبالمشتري كليهما.

[١٥٢٢] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَغْيى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثُمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عَنْ جَابِرٍ . ح و حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ . ح ، و حَدَّثَنَا أَجُم لُبْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْض » .

غَيْرَ أَنَّ فِي ٰرِوَايَةِ يَحْيَيً: «يُرْزَقُ».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي النَّبِيِّ عَنْ النَّابِيِّ عَنْ النَّابِيِ عَنْ النَّابِيِّ عَنْ الْعَنْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْمَالِقُولُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلِمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ اللَّهُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلِمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَم

[١٥٢٣] وَحَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أُنسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: نُبِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ حَ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَادُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، أَنَسٍ حَ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَالِكِ؛ نُهِينَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. [خ، ٢٦٦]

قوله: «لَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادِ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضِ»: فيه: تبيين النبي ﷺ الحكمة من النهي عن بيع الحاضر للبادي؛ فالبادي يريد أن يبيع سلعته بما تيسر، ويمشي في الحال، أما الحاضر فيمسكها ليبيعها للناس بغلاء.



بَابُ حُكْمِ بَيْعِ الْمَسَّراةِ

[١٥٢٤] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّراةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا فَلْيَحْلُبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابُهَا أَمْسَكَهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرِ».

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ ابْتَاعَ شَاةً مُصَرَّاةً فَهُوَ - فِيهَا - بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

قوله: «ابْتَاعَ»، يعني: اشترى.

حَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي: الْعَقَدِيَّ - حَدَّثَنَا قُرَّةُ عَنْ نُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «مَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «مَنِ الشَّبَيِّ صَاعًا مِنْ الشَّبَى شَاةً مُصَرَّاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَام لَا سَمْرَاءَ».

حَدَّثَنَّا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّاةً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرِ، لَا سَمْرَاءَ».

وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ، جَهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَم فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ أَبْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ،

مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا مَا أَحَدُكُمُ اشْتَرَى لِقْحَةً مُصَرَّاةً - أَوْ: شَاةً مُصَرَّاةً - فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَعْلَبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيَرُدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

قوله: «شَاقً مُصَرَّاقً»: التصرية: حبس اللبن في الضرع، بأن يترك اللبن في ضرع الدابة إذا أراد بيعها حتى يكثر، فيغتر المشتري، ويظن أن هذا اللبن في كل يوم.

وقوله: «لَا سَمْرَاءَ»: السمراء: الحنطة، والمعنى: لا يَرُدُّ صاعًا من الحنطة، وإنما يردُّ صاعًا من تمر.



بَابُ بُطْلَانِ بَيْعِ الْبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

[١٥٢٥] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، وَقُتَيْبَةُ قَالًا: حَدَّثَنَا خَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِي قَالَ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاس: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ قَالًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ- وَهُوَ الثُّورِيُّ- كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيدٍ قَالَ ابْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: أُخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِّ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ ابْنِ طَاوُسِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ ابْنِ طَاوُسِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ»، فَقُلْتُ- لِابْنِ عَبَّاسِ-؛ لَمَ؟ فَقَالَ؛ أَلَا تُرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِٱلذَّهَبِ وَالطَّعَامُ مُرْجَأً؟ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ ا مُرْجَأً.

في هذا الحديث: أن هذا الذي حسبه ابن عباس ريج هو الصواب، وهو أنه لا يجوز بيع الطعام حتى يقبضه، وكذلك غير الطعام، قال ابن عباس: ﴿وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ».

والصواب: أن الإنسان لا يجوز أن يبيع السلعة حتى يقبضها، وقبضها

يكون بنقلها من مكانها، وهذا ليس خاصًا بالطعام، وقال بعض العلماء: إنه خاص بالطعام، وقال بعضهم: إنه خاص بالمكيل والموزون، وما عداه فيجوز بيعه قبل قبضه، وقال بعضهم: إلا العقار، والعقار معروف أنه لا ينقل، لكن يكون قبضه بالتخلية والكتابة والشهود، وتسليم المفاتيح، وما أشبه ذلك، وإذا اشترى سيارة من معرض فلا يجوز له بيعها حتى ينقلها إلى مكان آخر، كما سيأتي في الأحاديث التصريح بأنه لا بد من النقل، وكان النبي على يبعث على الناس من يضربهم على بيع السلع حتى ينقلوها.

[١٥٢٦] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ.ح، وَحَدَّثَنَا كَالِكُ.ح، وَحَدَّثَنَا عَلْ اللهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ يَحِيَى بْنُ يَحِيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

[خ: ۲۲۲]

[١٥٢٧] حَدَّقَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبْعَثُ عَلَيْنَا مَنْ عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبْعَثُ عَلَيْنَا مَنْ يَبِيعَهُ. يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْلَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ. [خ. ٢١٦٧]

في هذا الحديث: أن لولي الأمر أن يؤدب من يُخِلُّ بالآداب الشرعية، حتى يلتزمها.

والحكمة ظاهرة في ذلك؛ حتى لا يكون هناك تلاعب، وحيلة على الربا، وفي نقلها من مكانها، جملة مصالح، منها: ما يعود على الحمال الذي يحمل، والسيارة التي تنقل، فالتجارة فيها تحريك للمال وللسلع، وفيها إغلاق لمنافذ للربا، أما الربا فجمود لا يستفيد منه إلا طائفة محدودة.

[١٥٢٦] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ حَدَّثَنَا عُجَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ ابْنَ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنِ ابْنَ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ ابْنَ عُمْرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ أَلِهُ عَنِ ابْنَ عُمْرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ عَلَى اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَنِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ الللهِ اللهِ اللهِ ال

[١٥٢٧] قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا، فَنَهَانَا رَسُولُ اللهِ عَيْكَةُ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ.

في هذا الحديث: أن النهي هنا يقتضي الفساد، أما ما يروى عن عثمان البتي من أنه لا بأس ببيع الطعام قبل نقله فهذا مصادم للنص، قال ابن عبد البر كَالله: "وقال عثمان البتي: لا بأس أن تبيع كل شيء قبل أن تقبضه كان مكيلًا، أو مأكولًا، أو غير ذلك من جميع الأشياء. وهذا قول مردود بالسنة، وأظنه لم يبلغه الحديث»(١).

وفيه: أنه لا بأس أن يشتري الطعام جزافًا، فإذا اشترى صبرة طعام من دون كيل فلا بأس، أما إذا اشتراها بالكيل فلا بد من كيلها، فلو اشترى هذه الأكياس بشرط أن يكون كل كيس خمسين كيلو- مثلًا- فلا بد أن توزن، أما إذا اشتراها جزافًا- بصرف النظر عما فيها من الكيلوات- فلا بأس، وإذا باعها واشتراها مرة ثانية فلا بد أن يكيلها مرة ثانية ويزنها، ولا بد أن يجري فيها الصاعان: صاع البائع، وصاع المشتري.

* * *

⁽١) التمهيد، لابن عبد البر (١٣/ ٣٣٤).

[١٥٢٦] حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحِيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ».

حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى، وَعَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحِيَى الْخُبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ، وقَالَ عَلِيًّ عَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيُّ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». [107٧] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالًم عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالًم عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ النَّهُ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ.

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحِيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي بُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جِزَافًا يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكِ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جِزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

قوله: «وَذَلِكِ حَتَّى يُؤُوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ»، أي: حتى يؤووه إلى بيوتهم، أو ينقلوه للمستودعات، ثم بعد ذلك يبيعوه، أما أن يشتروه من مستودع البائع، ويبيعوه في مستودع البائع فهذا ممنوع؛ وإذا كانوا في عهد النبي يَلِيُهُ ويبيعوه ففي هذا الزمن أولى وأولى، وهم بحاجة في هذا الزمان إلى التأديب والضرب أكثر؛ لفساد أحوال التجار، ورقة دينهم.

قول ابن عمر ﴿ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جِزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ » ، يعني: أنه لا بأس ببيع الطعام جزافًا، ولا يشترط أن يكون مكيلًا، أو موزونًا، أما إذا اشتراه بالكيل، أو الوزن فلا بد أن يكيله ويزنه، وإذا أراد

المشتري أن يبيعه مرة أخرى فلا يشتري بكيل البائع ووزنه، بل يكيله مرة ثانية حتى يجري فيه الصاعان.

[١٥٢٨] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا عَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ الشُّرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ: «مَنِ ابْتَاعَ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بِنُ الْبِرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بِنُ الْخَارِثِ الْمُخْرُومِيُّ، حَدَّثَنَا الشَّحَّاكُ بِنُ عُتْمَانَ عَنْ بُكَيْرِ بِنِ عَبْدِ اللهِ بِنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بِنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ وَ أَنَّهُ قَالَ لِ لِمُرُوانَ وَ أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا الْفَقَالَ مَرْوَانُ مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَ أَحْلَلْتَ بَيْعَ الصِّكَاكِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ فَعَلْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَ أَحْلَلْتَ بَيْعَ الصِّكَاكِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى ؟ قَالَ وَخَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ، فَنَهَى عَنْ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى ؟ قَالَ وَخَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ، فَنَهَى عَنْ عَنْ بَيْعِهَا قَالَ سُلَيْمَانُ وَ فَطَنِ إِلَى حَرَسِ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ. يَعْفِهُ قَالَ عَرَسِ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ. وَدَّبَعَ الطَّعَامِ حَدَّثَنَا الْبُنُ جُرَيْحِ، إِلَى حَرَسِ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ. وَدَّتَنِي أَبُو الزَّبِيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ وَ كَانَ رَسُولُ اللهِ عَنْ مَدْ اللهِ يَقُولُ وَ كَانَ رَسُولُ اللهِ عَنْ يَعْهُ وَتَى تَسْتَوْفِيَهُ وَلَ الْبَعْتَ طَعَامًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ».

في هذا الحديث: أن أبا هريرة رَخِطْتُكُ أنكر على مروان بن الحكم الخليفة الأموي، قال: «أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا!»، قال: ما فعلتُ، قال: «أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا!»، قال: ما فعلتُ، قال: «أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا!»، قال: ما فعلتُ، قال: «أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا!»،

وفيه: إنكار الصحابة على الخلفاء وغيرهم، ولكن ينكر عليهم بما يناسب مقامهم.

والصكاك: جمع صك، وهو الورقة التي يكتب فيها الرزق لشخص

معين، يكتب ولي الأمر ورقة - مثلًا - أو شيكًا لشخص بأن له كذا وكذا من بيت المال، ثم يبيع هذا الشخص تلك الورقة قبل أن يستلمها، وقد يكون الصك دراهم، وقد يكون طعامًا، يكتب له ورقة بأن له كذا وكذا من بيت المال من التمر، أو من البر، أو من الأرز، ثم يبيعها قبل تسلمها؛ ولهذا قال أبو هريرة رَوْلِيُنَكُ لمروان: «أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرّباً!».

ومثله الآن: ما يفعله بعض المزارعين الذين يبيعون القمح على الحكومة، ثم يُعطُون ورقة فيها الثمن، ولكنه مؤجل لعدة أشهر، فيأخذونها، ثم يبيعونها على شخص آخر قبل أن يستلمها بثمانية آلاف مثلًا وهذا ربا لا يجوز، وكثير من الناس لا يبالي ولا يسأل، وبعضهم يسأل بعد أن يفعل، كيف تبيع دراهم بدراهم؟ لك عشرة آلاف مؤجلة وتبيعها بثمانية حاضرة دراهم بدراهم؟ وهذا ربا اجتمع فيه ربا الفضل، وربا النسيئة – نسأل الله السلامة والعافية – وكثير من الناس لا يبالون بالحرام، فالحلال عندهم ما حل في أيديهم، لا يبالون إن كان ربا، أو غير ربا.

وأكل الربا لا يجوز إلا للمضطر ضرورة قد تفضي إلى هلاكه، والضرورة مثل: أكل الميتة لمن أشرف على الهلاك، فيأكل بالقدر الذي يُبقي فيه رمقًا، وكذا من يقترض بالربا سواء بسواء.

مسألة: في بيع الدراهم، والقروض:

في بيع الدراهم لا بد من تحقق شرطين: أن تكون يدًا بيدٍ، وأن تكون يدًا متماثلة، أما إذا كانت ذهبًا بفضة فلا بأس بالزيادة، لكن لا بد أن تكون يدًا بيدٍ، ما فيها تأخير ساعة ولا ساعتين، ولا أقساط، ولا شيء من هذا القبيل، ولا بد من التماثل إذا كانت دراهم بدراهم أيضًا لا يزيد أحدهما على الآخر، وبهذا يتبين أن الذي يبيع القرض يفعل الربا بنوعيه: ربا النسيئة، وربا الفضل، وكذلك المزابنة فيها فعل الربا بنوعيه: ربا الفضل، وربا النسئة - نسأل الله السلامة والعافية.

بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ صُبْرَةِ التَّمْرِ الْمُجْهُولَةِ الْقَدْرِ بِتَمْرٍ

[١٥٣٠] حَدَّقَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّقَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْج، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: مِنَ التَّمْرِ، فِي آخِرِ الْخَدِيثِ.

في هذا الحديث: أنه لا يجوز للإنسان أن يبيع صبرة من الطعام لا يعلم كيلها بكيل مسمى، فلو كان عنده صبرة طعام من التمر يبيعها عليك بخمسين كيلو فلا يجوز؛ لأنه لا يعلم التساوي بينهما، لا يبيع طعامًا بطعام إلا بالتماثل، والتماثل لا يُعلم هنا، أما إذا باعها بالدراهم فلا بأس، أما إذا أراد أن يبيعها بتمر أو بطعام آخر فلا بد من الكيل، أو الوزن، لا بد من التماثل إذا كان بينهما تماثل، فيبيع تمرًا بتمر، ولا يبيع صبرة تمر بتمر آخر مكيل، بل لا بد أن يكون كلاهما مكيلًا؛ حتى يحصل التماثل، أما إذا كان كلاهما مختلفًا؛ كأن يكون هذا تمر وهذا بُر؛ فلا بأس بالزيادة والنقص، لكن لا بدأن يكون يدًا بيدٍ.

أما من جهة التفاضل؛ فجائز أن تبيع مائة كيلو من التمر بخمسين كيلو من البر، ليس هناك مانع، لكن على أن يكون يدًا بيد دون تأجيل، إذا اختلفت الأصناف؛ لقول النبي عَلَيْهُ: «فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»(١)،

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٨٧).

أما إذا اتفق تمر بتمر، أو ملح بملح فلا بد من التماثل والتقابض، أما بر بشعير، أو بر بتمر، فهذا لا بأس فيه من الزيادة، لكن لا بد أن يكون يدًا بيد؛ فالزيادة أو النقص لا مانع منها؛ لأن النوع قد اختلف.



بَابُ ثُبُوتِ خِيَارِ الْحُلِسِ لِلْمُتَبَايِعَيْنِ

آلادا] حَدَّثَنَا يَعِيَى بْنُ يَعِيَى قَالَ: قَرَاْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَالَ: «الْبَيِّعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ». [خَدَّثَنَا رُهَيْرُ بْنُ حَرْب، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَعِيَى وَهُو حَدَّثَنَا رُهَيْرُ بْنُ حَرْب، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَعِيَى وَهُو الْقَطَّانُ -، ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَرْب بُو مَلَ ابْنِ عُمَرَ الله عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّبِيِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِ عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّبِيِ عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّبِيِ عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّبِيِ عَنْ الْنَبِي عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّبِي عَنْ الْنَبِي عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّبِي عَنْ النَّبِي عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّبِي عَنْ الْنَهُ عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّبِي عَنْ الْنَ عُمْرَ عَنِ النَّبِي عَنْ الْنَ عُمْرَ عَنِ النَّبِي عَنْ النَّهُ عَنْ النَّهِ عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَمْرَ عَنِ النَّبِي عَنْ الْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ أَبِي عُمْرَ قَالًا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْيَى الْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ أَبِي عُمْرَ قَالًا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْيَى

في هذا الحديث: إثبات خيار المجلس، فقوله: «الْبَيِّعَانِ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، يعني: ما لم يتفرقا من المجلس، كما هو قول الجماهير (۱)، خلافًا لمالك (۲) وأبي حنيفة (۳) فإنهما أنكرا خيار المجلس، وقالا: المراد: التفرق بالأقوال، فإذا قال: بعتك، وردً:

ابْنَ سَعِيدٍ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ، أَخْبَرَنَا

الضَّحَّاكُ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيّ

مَالِكِ عَنْ نَافِع.

⁽١) منهاج الطالبين، للنووي (ص٩٩)، الإقناع، للحجاوي (٢/ ٨٣).

⁽٢) مواهب الجليل، للحطاب (٤/ ٤٠٩ – ٤١٠).

⁽٣) حاشية ابن عابدين، لابن عابدين (١٨/٤).

اشتريت، انتهى هذا الخيار.

ويؤيد رأي الجمهور الحديثُ الآخر: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيْعًا»، يعني: في المجلس، ويؤيده كذلك قوله: «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيْلَهُ» (۱)، فدلَّ هذا على إثبات خيار المجلس، كما هو قول الجماهير، وأما القول بأن المراد التفرق بالأقوال؛ فهذا قول ضعيف، ذهب إليه الإمام مالك (۲) مع أن الأحاديث صريحة في أن الخيار ثابت في البَيِّعين ما داما في المجلس ولو جلسا ساعة، أو ساعتين حتى يتفرقا.

وقوله: «إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ»: اختلف في معناه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إسقاط الخيار بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، ويكون المعنى يثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخايرا في المجلس ويختارا إمضاء البيع، وإسقاط الخيار فيلزم البيع بنفس التخاير ولا يدوم إلى المفارقة.

القول الثاني: معناه إلا بيعا شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام، أو دونها فلا ينقضي الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة.

القول الثالث: معناه إلا بيعا شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم البيع بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار

والأرجح: القول الأول، وهو: أن المراد: إلا بيعًا أسقطا فيه الخيار بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس.

* * *

⁽١) أخرجه أحمد (٦٧٢١)، والترمذي (١٢٤٧).

⁽٢) مواهب الجليل، للحطاب (٤/ ٤٠٩ – ٤١٠).

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْتُ.ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ النَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَبِّرُ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْاخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكِ فَقَدْ وَجَبَ أَحَدُهُمَا الْاَخْرَ، فَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعًا، وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعًا، وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعًا، وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعًا، وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ قَالَ زُهَيْرُ؛ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ نَافِعٌ، سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارِ، فَقَدْ وَجَبَ».

زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ قَالَ أَنافِعُ : كَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ لَا يُقِيلَهُ قَامَ، فَمَشَى هُنَيَّةً، ثُمَّ رَجَعَ إلَيْهِ.

حَدَّثَنَا يَحٰيَى بْنُ يَعْيَى، وَيَحَيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَعْيَى ابْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَعْيَى ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ بَيِّعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ».

قوله: «فَمَشَى هُنَيَّةً»، يعني: شيئًا يسيرًا، وهذا محمول على أن ابن عمر وللهذا إذا اشترى سلعة وأعجبته وأراد أن يتم البيع مشى، ثم رجع إليه، وإلا ففي الحديث الآخر: «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيْلَهُ» (١).

⁽١) أخرجه أحمد (٦٧٢١)، والترمذي (١٢٤٧).

بَابُ الصِّدُقِ فِي الْبَيْعِ وَالْبَيَانِ

[١٥٣٢] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحِيى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ.ح، وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيِّ، حَدَّثَنَا يَحِيى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَحَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ قَالَا: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِهِ قَالَ : «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ عَنِ النَّبِي عَيْقِهِ قَالَ : «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيارِ مَا لَمْ يَتَفَوَّقَا، فَإِنْ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ عَنِ النَّبِي عَيْقِهُمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُعِقَ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا». صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُعِقَ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ أَلِي التَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْخَارِثِ، يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ بِمِثْلِهِ قَالَ مُسْلِم بْنِ الْخَجَّاجِ: وُلِدَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

في هذا الحديث: فضل الصدق والبيان، وأنه من أسباب البركة في البيع، فإنْ صدق البيِّعان وبيَّنا العيوب في السلعة بارك الله لهما في بيعهما، وإنْ كذبا وكتما العيوب مُحقت بركة بيعهما.



بَابُ مَنْ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ

قوله: «ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ في الْبُيُوعِ»: هذا الرجل هو حبان ابن منقذ رَخِالُكُهُ .

وقوله: «لَا خِلاَبَةَ»، أي: لا خيانة، ومعناه: لا تخونوني، وكان حبان قد أصابته ضربة في رأسه في إحدى الغزوات، فحصلت له لثغة في لسانه، حتى أنه صار ينطق لا خلابة يقولها: لا خيابة، وكان لا يصبر عَنِ البيع، فجاء إلى النبي ﷺ فقال له: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلاَبَةَ»، أي: لا تخونوني ولا تخدعوني.

وكان في زمن عثمان حين كان أكثر الناس يغبن، فيقول: إن النبي ﷺ جعلني بالخيار ثلاثًا (١).

⁽١) أخرجه البخاري في التاريخ الصغير (ص٨٧).

واختلفوا في تقدير الغبن، فقال بعضهم: إذا غبن بثلث القيمة، أو أكثر، فإن له الخيار.

ومن العلماء من قال: إنه خاص بحبان بن منقذ، وليس هناك خيار للغبن كما بينه النووي كَثَلَتُهُ(١).

* * *

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ١٧٧).

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَّارِ قَبْلَ بُدُو صَّلَاحِهَا بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْع

[١٥٣٤] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْلُبْتَاعَ.

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ

النَّبِيِّ عَلَيْهُ بِمِثْلِهِ.

[١٥٣٥] وَحَدَّثَنِي عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَبْيَضَّ، وَيَأْمَنَ الْعَاهَةَ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ.

في هذا الحديث: تحريم بيع الثمار حتى يبدو صلاحها؛ لأنها قبل بدو الصلاح تتعرض للآفات، فيحصل خلاف بين البائع والمشتري، ويأكل أحدهما مال أخيه بدون حق، أما إذا بدا الصلاح فإنه في الغالب يأمن العاهات، وبدو الصلاح يختلف باختلاف الثمار، فبدو الصلاح في النخل أن يحمر، أو يصفر البلح، وبدو الصلاح في العنب أن يسود، وبدو الصلاح في العنب أن يسود، وبدو الصلاح في السنبل أن يبيض ويشتد الحب، فإذا بدا الصلاح جاز بيع الثمار، أما قبل ذلك فيحرم، ولا يصح البيع على الصحيح، إلا إذا اشترط قطعه في الحال، كأن يبيعه البلح بشرط أن يقطعه في الحال، ويكون علفًا للدواب، فهذا لا بأس به، أو لتوزيعه؛ لأنه حلو فلا بأس، أما أن يشتري الثمار قبل بدو الصلاح ويبقيها؛ فلا يجوز، ولا يصح البيع ولو رضي الثمار قبل بدو الصلاح ويبقيها؛ فلا يجوز، ولا يصح البيع ولو رضي النا لا

يحل، وإذا رضي المرابيان على الربا لا يحل.

وفيه: قطع النزاع بين المتبايعين، وفي الحديث: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ بَمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟!»(١).

وقوله: «نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ»، أي: أن البائع والمشتري كل منهما مَنْهِيٍّ عن ذلك.

[١٥٣٤] حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ عَنْ يَحِيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ: مُمْرَتُهُ، وَصُفْرَتُهُ». صَلَاحُهُ: مُمْرَتُهُ، وَصُفْرَتُهُ». وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهُ» لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

حَدَّثَنَا ابَّنُ رَافِع، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا سُويْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَمْرَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمْرَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَن النَّبِيِّ عَنْ اللهِ عَن النَّبِيِّ عَنْ اللهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهُ اللّهِ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهِ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللّ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحِيَى، وَيَحِيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْفَرٍ ابْنُ جَعْفَرٍ - ابْنُ جَعْفَرٍ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَبيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ».

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّ هُنِ عَنْ سُفْيَانَ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَى، حَدَّثَنَا مُحْمَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، جَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ؛ فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ؛ مَا حَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذْهَبُ عَاهَتُهُ.

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥).

[١٥٣٦] حَدَّثَنَا يَعِيَى بْنُ يَعِيَى أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ مَ وَحَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ مَ وَحَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَ وَحَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ: نَهَى - أَوْ: نَهَانَا - رَسُولُ اللهِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ . جَابِرٍ ، قَالَ: نَهَى - أَوْ: نَهَانَا - رَسُولُ اللهِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ . [٢١٨٩]

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم. ح، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم وَاللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيًّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُول: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُول: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُول: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ عَنْ الشَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ.

آ آ آ آ آ آ آ آ گَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا كُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّحْلِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّحْلِ حَتَّى يُوزَنَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنَ؟ فَقَالَ رَجُلُ يَأْكُلَ مِنْهُ - أَوْ: يُؤْكَلَ - وَحَتَّى يُوزَنَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنَ؟ فَقَالَ رَجُلُ عِنْدَهُ: حَتَّى يُعْزَرَ.

[١٥٣٨] حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا اللهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا اللهِ عَنِ أَبِي نُعْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا اللهِ مَارَحَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا».

[١٥٣٤] حَدَّثَنَا يَحِيَى بْنُ يَحِيَى، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُييْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَا: الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالَمْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ بَهَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالَمْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ بَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ بِالتَّمْرِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: عَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ بِالتَّمْرِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنْ رَسُولَ اللهِ عَنْ رَخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: أَنْ تُبَاعَ.

[١٥٣٨] وَحَدَّثَنِيَ أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَأَبُو سَلَمَةً بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنْ أَبا هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهَ: «لَا

تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ سَوَاءً.

قوله: «حَتَّى يُحْزَرَ»: يحزر- بتقديم الزاي على الراء- يعني: يخرص، من الحزر، وهو: التقدير، وفي لفظ آخر: «حَتَّى يُحْرَزَ» (١) بتقديم الراء على الزاي- أي: حتى يُحفظ ويصان.



⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٤٦).

بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا

[١٥٣٩] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ بَالتَّمْرِ، عَنْ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: أَنْ يُبَاعَ ثَمَّرُ النَّحْلِ بِالتَّمْرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ ثَمَّرُ النَّحْلِ بِالتَّمْرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ، قَالَ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمْرَ وَالْمُتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ، قَالَ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ وَالْمُتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ، قَالَ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ وَالْمُولِ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ رَبْع بَالرُّطَبِ، أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُولِ اللهِ عَنْ خَيْرِ ذَلِكَ فِي عَبْدُ اللهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ فِي عَبْرِ ذَلِكَ فِي عَيْرِ ذَلِكَ فِي عَيْدِ اللهِ بَالرُّطَبِ، أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

في هذا الحديث: النهي عَنِ المزابنة، والمزابنة من الزبن، وهي الدفع، بمعنى: أن كل واحد من المتابيعين يدفع صاحبه لما حصل بينهما من المخاصمة والنزاع، والمزابنة فسرت في الحديث بثلاثة بيوع:

الأول: بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر.

الثاني: بيع العنب على رؤوس الشجر بالزبيب.

الثالث: بيع الزرع في سنبله بالحنطة.

هذه هي المزابنة، ويسمى الثالث محاقلة - أيضًا - من الحقل والزرع، وهي بيع الحقل والزرع، أي: بيع الحب في سنبله، فالنبي في نهى عَنِ المزابنة؛ لأنها من الربا؛ فبيع الشيء بجنسه دون تماثل ربا، فلا يجوز بيع الرطب بالتمر؛ لأن الرطب ينقص إذا يبس، فلا تُعلَم المماثلة، والجهل بالمماثلة كالعلم بالمفاضلة، وكذلك العنب في رؤوس الشجر ينقص إذا يبس، فلا تُعلم المماثلة بينه وبين الزبيب اليابس، وكذلك الحَب في سنبله يبس، فلا تُعلم المماثلة بينه وبين الزبيب اليابس، وكذلك الحَب في سنبله

إذا أُخذ فإنه ينقص بعد أن ييبس.

وقوله: «وَاسْتِكْرَاءُ الأَرْضِ بِالْقَمْحِ»، أي: نهى عن كراء الأرض بالحب، وهذا ربا؛ لأنه لا تُعلم المماثلة، لكن إذا أكرى الأرض بذهب، أو بفضة، أو بدراهم، أو بشيء متقوم فلا بأس.

وقوله: «رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ في بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطَبِ، أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ في غَيْرِ ذَلِكَ»: العرية: من عرا يعرو، وهي النخلة يعريها صاحبها رجلًا محتاجًا، فيجعل له ثمرها عامًا فيعروه، وهي مستثناة، فقد جاءت الرخصة فيها.

واستثناء العرايا يكون بشروط خاصة، وهي: أن يكون هناك فقير ليس عنده نقود وعنده تمر قديم، ويحب أن يتفكّه مع الناس، ويأكل رطبًا هو وأهله، فرخّص النبي له أن يشتري رطبًا على رؤوس النخل، فيُقدّر ويُحزر كم يساوي إذا يبس بتمر يابس، بكيل مسمى في حدود خمسة أوسق، أو أقل، والوسق: ستون صاعًا؛ فهذا مستثنى دفعًا لحاجة الفقير.

وقد قال النبي ﷺ: ﴿أَلَيْسَ يَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ قَالُوا: بَلَى. فَكَرِهَهُ ﴿ ') ، فإذا قدَّرنا أن هذه النخلات فيها ثلاثمائة كيلو ، ولكنها إذا يبست صارت لا تساوي إلا مائتين وخمسين كيلو ، فيضيف له خمسين كي تصير ثلاثمائة كيلو ، ويغتفر هذا دفعًا لحاجة الفقير .



⁽١) أخرجه أحمد (١٥١٥)، وأبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (٢٢٢٥).

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا رَغْصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ.

قوله: «بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ»، يعني: بقدرها من التمر.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَخْبَرَفِي نَافِعُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ شَعِيدٍ، رَسُولَ اللهِ عَنْ رَخْصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا.

وَحَدَّثَنَاهُ نُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، جَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ: النَّخْلَةُ تَجْعَلُ لِلْقَوْم، فَيَبِيعُونَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمُّحِ بْنِ الْلُهَاجِرِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنُ عَمْرَ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

قَالَ يَحْيَى : الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِي الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخَلَاتِ لِطَعَامِ أَهْلِهِ رُطَبًا بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

في هذا الحديث: أن الصواب أن هذه الرخصة خاصة بالفقراء، خلافًا للنووي الذي يرى أنها عامة للأغنياء والفقراء(١)؛ وكانت كذلك لأنها

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ١٨٩).

رخصة، والغني لا حاجة له إليها، فالغني عنده الدراهم والنقود التي يستطيع أن يشتري بها ما يريد، والرخصة إنما تكون في شيء منهي عنه؛ دفعًا للحاجة.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَحَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.

وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ.ح، وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيَّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ، جِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَحَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا.

[١٥٤٠] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي الْبَنْ بِلَالٍ - عَنْ يَجْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيِهِ اللهِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ دَارِهِمْ - مِنْهُمْ اللهُ لُنُ أَبِي حَثْمَةَ : أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ : «ذَلِكَ الرِّبَا، تِلْكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ : «ذَلِكَ الرِّبَا، تِلْكَ الْزَابَنَةُ »، إِلَّا أَنَّهُ رَحَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ، يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا.

قوله: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ»: الثمر، يعني: الرطب، والمراد به: الرطب الخالص، أما لو باع ثمرًا آخر فلا بأس، لو باع ثمر العنب بالرطب فلا بأس؛ لأن الجنس مختلف، والمراد بالثمر هنا: الرطب.

وقوله: «النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ»، يعني: في حدود خمسة أوسق، أو أقل منها، كما سيأتي. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ.ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَعْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللَّيْثُ عَنْ يَعْرِصِهَا تَمْرًا. اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَمْرَ، بَمِيعًا عَنِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَنَّى، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، بَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَفِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَفِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَنْ يَعْيَى اللهِ عَنْ يَعْيَى اللهِ عَنْ يَعْمَ اللهِ عَنْ بَعْنِ اللهِ عَنْ يَعْمَرَ اللهِ عَنْ بَعْنَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ بَهِ اللهِ عَنْ يَعْيَى اللهُ عَنْ يَعْيَى اللهُ عَلَى اللهِ عَنْ يَعْمَرَ اللهِ عَنْ يَعْمَر اللهِ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمْر اللهُ عَلَى اللهُ عَمْر اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى ال

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَسَنُ الْحُلُوانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ - مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ - أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ نَهَى عَنِ المُزَابَنَةِ الثَّمْرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ. [خ: ١٣٨١] الثَّمْرِ بِالتَّمْرِ، إلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ. [خ: ١٣٨١] كَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ. ح، وَحَدَّثَنَا كَيْكِي بْنُ يَعْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِلَاكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ غَيْمَ بْنُ يَعْيَى بْنُ يَعْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِلَاكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ غَيْمَ الْفِي اللهِ عَنِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ - مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَهُمَدَ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ - مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَهُمَدَ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ - مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَهْمَدَ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ أَبِي شُولُكُ دَاوُدُ قَالَ: نَعْمْ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ - أَوْدُ قَالَ: نَعَمْ . [خ: ١٩٤٠]

في هذا الحديث: أن داود بن الحصين الراوي شك، أهي خمسة، أو دون الخمسة؟ والأحوط أن تكون دون الخمسة، وما زاد على خمسة أوسق لا يجوز بالاتفاق، وما نقص عنها جائز بالاتفاق، والشك في هل هي خمسة

أم دونها، والأحوط أن تكون دونها، خروجًا من شك الراوي، والوسق: ستون صاعًا، فخمسة أوسق تعادل ثلاثمائة صاع- بصاع النبي على-، والصاع: أربعة أمداد، والمد: ملء كفين متوسطين، وهو يقل عن ثلاثة كيلو جرامات بشيء يسير، فيكون المرخص فيه نحو تسعمائة كيلو جرام.

[١٥٤٢] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ الْمَرَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ عِن الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ عِن الْمُزَابَنَةُ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ عَنِ الْمُزَابَنَةُ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْم بِالزَّبِيبِ كَيْلًا.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وَلَحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا كَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدَ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى عَنِ الْمَزَابَنَةِ: بَيْعِ ثَمَرِ النَّحْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّبِيبِ كَيْلًا،

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينِ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ رَسُولُ اللهِ عَنْ الْزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الزَّبِيبِ بِالْعِنَبِ كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ. الزَّبِيبِ بِالْعِنَبِ كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ.

حَدَّثَنِي عَلِيٌّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ، وَزُهَّيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ- وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ نَهَى عَنِ الْنُ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ نَهَى عَنِ النَّحْلِ بِتَمْرٍ بِكَيْلٍ مُسَمَّى، عَنِ الْمُزَابَنَة، وَالْمُزَابَنَةُ: أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُءُوسِ النَّحْلِ بِتَمْرٍ بِكَيْلٍ مُسَمَّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْ.

وَّحَدَّثَنَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

حَلَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ.ح، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْح، أَخْبَرَنَا

اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَهُ يَبِيعَهُ عَنْ خَلْا بِتَمْرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلّهِ، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلّهِ، وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةٍ، أَوْ كَانَ زَرْعًا.

وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ.ح، وَحَدَّثَنِي ابْنُ رَافِع، حَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ، أَخْبَرَنِي الضَّحَّاك.ح، وَحَدَّثَنِيهِ سُويْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِع، جَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

قوله: «الْكُرْم»: هو العنب في رؤوس الشجر.

وقوله: «وَيَيْعِ الزَّرْعِ بِالْحِبْطَةِ»: هو بيع الزرع في سنبله بالحنطة.

وفي هذا الحديث: أن المنهي عنه هنا: ثلاثة أشياء، هي: بيع التمر بالرطب كيلًا، وبيع العنب بالزبيب كيلًا، وبيع الحنطة كيلًا.



بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا عَلَيْهَا ثَمَرً

[١٥٤٣] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ ال

حَدَّثَنَا أَعُمَّدُ بْنُ الْلَثَنَّى، حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ سَعِيدِ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنِي قَالَ: «أَيُّمَا نَخْلِ اشْتَرِيَ أُصُولُهَا وَقَدْ أَبِّرَتْ فَإِنَّ ثَمْرَهَا لِلَّذِي أَبْرَهَا، إلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا خَمَّادٌ. ح، وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْب، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ، جِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحُوهُ.

قوله: «وَقَدْ أُبِّرَتْ»: التأبير هو: التلقيح، وهو أن يشقَّ طلع النخلة الأنثى، ويضع فيها شيئًا من طلع النخلة الذكر، ويسمى الفحل.

وفي هذا الحديث: أنه إذا باع الأصول وهي النخل وفيها الثمر، فإنْ كانت قد لُقّحت فالثمر للبائع، وإن لم تلقح فإنه للمشتري، إلا إذا اشترط المشتري وقال: أَشْتَرِطُ أن يكون الثمر لي، فوافق البائع فلا بأس، وإن لم يكن هناك شرط فتكون الثمرة للبائع.

وفيه: أن الثمر وإن كان فيه جهالة لكنها تُعتفر فيما بِيعَ تبعًا، والأصل أن البيع للنخل، والثمرة تكون تابعةً، فاغتُفر، أما لو باع الثمر وحده فلا يجوز إلا بعد بدو الصلاح، ومثل ذلك ما يغتفر من معرفة أساس الدار، فإذا باع دارًا لا يُعرف أساسها، فهذا يغتفر، والقاعدة: أنه يغتفر فيما يباع تبعًا ما لا يُعتفر فيما لو بِيعَ أصلًا.

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْتٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنَى يَقُولُ: «مَنِ ابْتَاعَ نَخُلًا بَعْدَ أَنْ تُوَبَّرَ فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْلُبْتَاعُ، وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْلُبْتَاعُ، وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْلُبْتَاعُ».

وَحَدَّثَنَاهُ يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بَنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ يَعْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، جِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

في هذا الحديث: أنه إذا باع السيد عبدًا وقد ملَّكه مالًا كسيارة - مثلًا -، فإذا باعه ترجع السيارة للسيد البائع، إلا إذا اشترط المشتري، فقال: أنا أشتري العبد ومعه سيارته، فوافق البائع فلا بأس، وإلا فإن المال يكون تبعًا للسيد البائع؛ لأن العبد لا يملك، وهو وما يملك لسيده، فإذا باع السيد العبد رجع ما بيده من المال لسيده، حتى ثيابه وسلاحه، إذا كان له سلاح، وكان يجاهد.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَاقَلَةِ، وَالْزَابَنَةِ، وَعَنِ الْخَابَرَةِ، وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدُو صَّلَاحِهَا، وَعَنْ بَيْعِ الْعَاوَمَةِ، وَهُوَ بَيْعُ السِّنِيْنَ

[١٥٣٦] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَنِ اللَّحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَم، إِلَّا الْعَرَايَا.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِم، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، وَأَبِي النَّبَيْرِ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزَرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْحٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءً عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ نَهُ ابْنُ جُرَيْحٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءً عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ نَهُ ابْنُ النَّرَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلَا تُبَاعُ إِلَّا الْعَرَايَا.

قَالَ عَطَاءٌ ۚ فَسَّرَ لَنَا جَابِرٌ قَالَ ؛ أَمَّا الْمُخَابَرَةُ ؛ فَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُل ، فَيُنْفِقُ فِيهَا ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْمُزَابَنَةَ ؛ الرَّطَبِ فِي النَّحْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا ، وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ : عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ ، بَيْعُ الرَّرْعِ : عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ ، يَبِيعُ الزَّرْعِ : عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا .

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنِ الْحَاقَلَةِ»: والمحاقلة: بيع الحقل، وهو الزرع، أي: الحب في سنبله بالحب اليابس، وسيأتي الكلام عنها في كتاب المساقاة والمزارعة.

وقوله: «وَالْخُلَبَرَةِ»: المخابرة هي: المزارعة، وسيأتي الكلام عنها في كتاب المساقاة والمزارعة.

وقوله: «وَلَا تُبَاعُ إِلَّا بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ، إِلَّا الْعَرَايَا»، أي: لا تباع إلا بالدراهم والدنانير، أو بالدراهم والدنانير، أو بجنس آخر، فلا بأس ببيع التمر بالبر، أو بالشعير، لكن لا يباع بمثله؛ لما فيه من الربا.

قوله: «ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ»: هذا مجمل، وقد فُسر بأحاديث أخرى، فلو كانت الأجرة من جنسه حبًّا فلا يجوز، وإن كانت الأجرة بجزء مشاع فلا بأس، وأحاديث جابر يفسر بعضها بعضًا.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَهْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، كِلَاهُمَا عَنْ زَيْدِ زَكْرِيَّاءَ قَالَ ابْنُ خَلَفِ؛ حَدَّثَنَا زَكْرِيَّاءُ بْنُ عَدِيِّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِيُّ - وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ نَهْ عَنِ المُحَاقَلَةِ، وَالْلُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ تُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُشْقِه، وَالْإِشْقَاهُ؛ أَنْ يُبَاعِ الْخَافَرَةِ، وَالْمُحَاقِلَةُ؛ أَنْ يُبَاعِ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمُزَابَنَةُ؛ أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمُزَابَنَةُ؛ أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ، وَالْمُخَابَرَةُ اللهَ اللَّهُمِ وَالرَّبُعُ، وَاللَّهُمُ وَالرَّبُعُ، وَاللَّهُمُ وَالرَّبُعُ، وَاللَّهُ فَلِكَ.

قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ هَاشِم، حَدَّثَنَا بَهْزُ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيْلَا اللهِ عَنِ سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَايِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنِي عَنِ المُّرَابَنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشْقِحَ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشْقِحُ؟ قَالَ: تَعْمَارُّ، وَتَصْفَارُّ، وَيُؤْكَلُ مِنْهَا.

قوله: «وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشْقِحَ»: تُشْقَهُ وتُشْقَحُ بالهاء والحاء، المعنى

واحد، وهو: حتى يبدو صلاحها، أي: حتى تحمرً، أو تصفرً، وتُشقح جاءت بفتح القاف وكسرها.

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِعُبَيْدِ اللهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ لِعُبَيْدِ اللهِ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ ابْنِ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُعَاوَمَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ - قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ: وَالْمُعَاوَمَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ - قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ: الْمُعَاوَمَةُ وَعَن النَّنْيَا، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا.

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ-وَهُوَ ابْنُ عُلَيَّةً- عَنْ أَيُوبَ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، عَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعُ السِّنِينَ: هِيَ الْمُعَاوَمَةُ.

قوله: «الْمُعَاوَمَة»: المعاومة: هي بيع الثمر سنين، أو أعوامًا، كبيع ثمر هذا النخل عشر سنوات، أو خمس سنوات، فهذا لا يجوز؛ لما فيه من بيع المجهول والمعدوم، تبيع عشر سنين من ثمر النخل، ويمكن أن يُخرج النخل الآن، وفي السنة القادمة لا يخرج شيئًا، أو يخرج ثمرًا قليلًا، فمن يدري؟! وهذا من بيع المجهول، أو المعدوم، أما تأجير السنين فلا بأس به، وهو ما يسمى عند أهل نجد: صقرةً، فيؤجر البستان، أو الأرض سنين طويلة، بعضهم يؤجرها مائتي سنة، وبعضهم ألف سنة، وإلى الآن ما زالت بعض الأراضي مؤجرة منذ سنين طويلة، وقد تطول حتى يصير المستأجر كالمالك، وورثة المؤجِّر لا يستطيعون أن يخرجوهم من البساتين أو الأراضي؛ لأن معهم عقود إيجار بها.

وقوله: «وَعَنِ الثَّيَا»: الثنيا هي الاستثناء؛ كبعتك هذه الغنم إلا بعضها، فلا بد أن يُعلَمَ المستثنى من البيع، كبعتك هذه الغنم إلا خمسًا، أو بعتك هذه

الأرض إلا ربعها، ولهذا فقد قال في اللفظ الآخر: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ المُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَالثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ»(١).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: نَهَى رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ كَرَاءِ الْأَرْضِ، وَعَنْ بَيْعِهَا السِّنِينَ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ رَسُولُ اللهِ عَنْ كَرَاءِ الْأَرْضِ، وَعَنْ بَيْعِهَا السِّنِينَ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ.

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ»: هذا مجمل، كما سيأتي في الباب التالي.

وقوله: «وَعَنْ بَيْعِهَا السِّنِينَ»، يعني: نهى عن بيع الثمر بالسنين؛ لما فيه من الجهالة.

وقوله: «وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ»، أي: عن بيع الثمر حتى يبدو به الصلاح.



⁽١) أخرجه الترمذي (١٢٩٠)، والنسائي (٣٨٨٠).

بَابُ كِرَاءِ الْأَرْض

وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ- يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْاَرْضِ. الْاَرْضِ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُهْدِيُّ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَارِمٌ، وَهُو أَبُو النَّعْمَانِ السَّدُوسِيُّ - حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا مَطْرُ الْوَرَّاقُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ».

في هذه الأحاديث: النهي عن كراء الأرض، وفيها الأمر بأن يزرعها، أو يمنحها أخاه، وسيأتي الكلام عن ذلك.

حَدَّثَنَا الْحَكُمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِقْلٌ - يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ - عَنِ الْأُوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ، بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ لِرِجَالٍ فُضُولُ أَرَضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَنِيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنَى: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُرْرَعْهَا، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ». [خ: ٢٦٣٧] فَلْيُرْرَعْهَا، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ». وَحَدَّثَنَا خَالِدُ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا مُعلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ، أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ بُكَيِّرِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: فَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْآرْضِ أَجْرٌ، أَوْ حَظَّ. وَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْلَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: عَلَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْلَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: عَلَا رَسُولُ اللهِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْطِعْ أَنْ يَرْرَعْهَا وَعَجْزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤَاجِرُهَا إِيَّاهُ». وَكَذَّتَا هَمَّامٌ، قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى وَحَدَّتَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى وَحَدَّتَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى

عَطَاءً، فَقَالَ: أَحَدَّثُكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا يُكْرِهَا؟»، قَالَ: نَعَمْ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانً عَنْ عَمْرٍو عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ عَيْ الْخَابَرَةِ. النَّبِيَّ عَيْدٍ نَهَى عَنِ الْخَابَرَةِ.

وَحَلَّتَنِي حَجَّاجُ بَنُ الشَّاعِرِ، حَلَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَلَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَلَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ اللهِ عَلَيْ وَاللهَ هَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيَعْوِهَا، أَوْ لِيَوْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا». فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ وَلَا تَبِيعُوهَا، يَعْنِي: الْكِرَاء؟ قَالَ: نَعَمْ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بِنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَنُصِيبُ مِنَ الْقِصْرِيِّ، وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ فَلْيُحْرِثْهَا أَخَاهُ، وَإِلَّا فَلْيَدَعْهَا».

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيْعًا عَنِ ابْنِ وَهْبِ قَالَ ابْنُ عِيسَى، جَمِيْعًا عَنِ ابْنِ وَهْبِ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ عِيسَى، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ عِيسَى، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمُكِيِّ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ نَاحُدُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ، أَوِ الرُّبُعِ بِالْمَاذِيَانَاتِ، فَقَامَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فَي ذَلِكَ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضُ فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَرْرَعْهَا فَلْيُمْسِكُهَا، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكُهَا، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكُهَا».

قوله: «بِالْمَاذِيَانَاتِ»: هي مسايل المياه، وقيل: ما ينبت على حافتي مسيل الماء، وقيل: ما ينبت حول السواقي، وهي لفظة مُعَرَّبة ليست عربية (١).

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٩٨/١٠).

وفي هذا الحديث: ذكر المزارعة المنهي عنها، وهي ما تكون بجزء معين غير مشاع، وسيأتي الكلام عنها في كتاب المساقاة والمزارعة.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَهَبْهَا، أَوْ لِيُعِرْهَا».

وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنِ الأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلًا».

قوله: «أَوْ لِيُعِرْهَا»: من العارية، وكان هذا في أول الهجرة - كما ذكرنا مرارًا - حتى يواسي الأنصار إخوانهم المهاجرين، ثم بعد ذلك أباح النبي عليه أن يؤجروها وأن يكروها(١)، واستقرت الشريعة على هذا.

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْآيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو- وَهُوَ ابْنُ الْخَارِثِ - أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ النَّهُ مَانِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيَّاشٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيَّاشٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيَّاشٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيَّاشٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْمَ نَى عَنْ كَانُ مَا اللهِ عَيْمَ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْهُ اللهِ اللهِ عَنْهُ اللهِ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهِ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ

قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُكْرِي أَرْضَنَا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِع بْنِ خَدِيج.

وَحَدَّثَنَاهُ يَخْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو كَفَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا.

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا»، يعني:

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٤٧).

تأجيرها سنتين، أو ثلاثَ سنين، يقول: أزارعك على ما يخرج من هذه الأرض البيضاء، وهذا فيه غرر وجهالة؛ فإنه لا يدري ما تنتج هذه الأرض البيضاء، وهو مثل ما سبق من بيع السنين، وبيع المعاومة، والجامع بين كلِّ: الجهالة والغرر.

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنُ عَيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ عَتِيقٍ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ عَيْدٍ عَنْ بَيْعِ السِّنِينَ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ؛ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ سِنِينَ. [١٥٤٤] حَدَّثَنَا مُن عَلِيٍّ الْخُلُوانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ، قَالَ؛ عَنْ يَجْيى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ؛ عَنْ يَجْيى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْلَةِ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكُ أَرْضَهُ».

[١٥٣٦] وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلُوانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَخِيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نُعَيْمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَنْهَى عَنْ: الْمُزَابَنَةِ، وَالْحُقُولِ، فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: الْمُزَابَنَةُ: الثَّمَرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحُقُولُ: كِرَاءُ الْأَرْض.

[١٥٤٥] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ- يَعْنِي َ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى الْقَارِيَّ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ.

[١٥٤٦] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْخُصَيْنِ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ - مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ - أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُرَابَنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ، الْأَرْضِ. وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

[١٥٤٧] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حدثنا قَالَ يَعْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ وَعَالَ: عَنْ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخِبْرِ بَأْسًا حَتَّى كَانَ عَامُ أَوَّلَ، فَزَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخِبْرِ بَأْسًا حَتَّى كَانَ عَامُ أَوَّلَ، فَزَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ عَنْهُ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَة، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح، وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُلَيَّةً - عَنْ أَيُّوبَ. ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةً؛ فَتَرَكْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

قوله: «كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَيْرِ بَأْسًا»: الخِبر- بكسر الخاء- وقال النووي: «ضبطناه بكسر الخاء وفتحها، والكسر أصح وأشهر» (١)، وهو من المخابرة، وهي: المعاملة على ما يجري من الأرض.



⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ٢٠١).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ كَالْ عَنْ كَالْ الْنُ عُمَرَ الْقَدْ مَنْعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا.

وَحَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَفِي إِمَارَةٍ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُمْرَ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةٍ مُعَاوِيةَ، حَتَّى بَلَغَهُ - فِي آخِرِ خِلَافَةٍ مُعَاوِيةَ - وَأَنَا وَعُثْمَانَ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةٍ مُعَاوِيةَ، حَتَّى بَلَغَهُ - فِي آخِرِ خِلَافَةٍ مُعَاوِيةَ - وَأَنَا رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بِنَهْي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ - وَأَنَا مَعَهُ - فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِع، فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا بَعْدُ قَالَ: زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عُمْرَ بَعْدُ، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا بَعْدُ قَالَ: زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْهَا.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ.ح، وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كَلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةَ قَالَ: فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَانَ لَا يُكْرِجَا.

قوله: «فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ»، أي: تركها احتياطًا وتورعًا؛ خشيةَ أن يكون النبي ﷺ قد أنشأ فيها نهيًا لم يبلغه، كما سيتم تفصيله في كتاب المساقاة والمزارعة.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعِ قَالَ: ذَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلَاطِ، فَأَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلَاطِ، فَأَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَمْرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلَاطِ، فَأَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ

وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَلَفٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَد أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ.

حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ الْلَثَنَّى، حَدَّثَنَا حُسَيْنً - يَغْنِي، آبْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ، قَالَ: فَنُبِّئَ حَدِيثًا عَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَذَكَرَ عَنْ حَدِيثًا عَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ، فَلَمْ يَأْجُرْهُ.

وَحَدَّثَنِيهِ لَحُمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنِ، جِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْض عُمُومَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرِي أَرَضِيهِ حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَلَقِيهُ عَبْدُ اللهِ، فَقَالَ * يَا ابْنَ خَدِيجٍ، مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ - لِعَبْدِ اللهِ -: سَمِعْتُ عَمَّيَ - وَكَانَا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا - يُحَدِّثَانِ أَهْلَ اللهَ عَبْدُ اللهِ: لَقَوْ بَهُ كَنْ عَلِمُهُ فَلَا عَبْدُ اللهِ: لَقَدْ كُنْتُ اللّهَ اللهِ عَبْدُ اللهِ: لَقَدْ كُنْتُ اللّهِ اللهِ عَبْدُ اللهِ: لَقَدْ كُنْتُ اللّهِ أَنَّ الْأَرْضِ قَالَ عَبْدُ اللهِ: لَقَدْ كُنْتُ اللّهَ عَبْدُ اللهِ اللهِ عَبْدُ اللهِ اللهِ اللهِ عَبْدُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلْمَهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ كَرَاءِ الْأَرْضِ قَالَ عَبْدُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلْمَهُ اللهِ اللهِ

قال النووي يَظَيْلُهُ: «قوله «عَنْ نَافِعِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ، قَالَ: فَنُبِّئَ

حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ»: فذكروا في آخره: فتركه ابن عمر، ولم يأخذه، هكذا هو في كثير من النسخ: (يأخذ) بالخاء والذال من الأخذ، وفي كثير منها: (يأجر) بالجيم المضمومة والراء، في الموضعين قال القاضي وصاحب المطالع: هذا هو المعروف لجمهور رواة صحيح مسلم، قال صاحب المطالع: والأول تصحيف، وفي بعض النسخ: (يؤاجر) وهذا صحيح "(1). وقوله: «كَانَ يُكْرِي أَرَضِيهِ» بفتح الراء -: جمع أرض، وهي: أَرَضُونَ، فلما وقعت في الرواية منصوبة صارت: أَرَضِينَ، فلما أُضيفتْ للضمير الهاء حذفت نونها من أجل الإضافة، فصارت: أَرَضِيهِ.



⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ٢٠٣).

بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ

[١٥٤٨] وَحَدَّتَنِي عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عُلَيَّةً - عَنْ أَيُّوبَ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَيْهِ، فَنَكْرِبَهَا بِالثُّلُثِ، وَالرُّبُعِ، وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مَنْ عُمُومَتِي، فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللهِ عَيْهِ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا يَوْمٍ رَجُلٌ مَنْ عُمُومَتِي، فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللهِ عَيْهِ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ، فَنُكْرِبَهَا عَلَى الثَّلُثِ، وَالرَّبُعِ، وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبَّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا، أَوْ يُرْعِمَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا، وَمَا سِوَى ذَلِكَ.

وَحَدَّثَنَاهُ يَخْيَى بْنُ يَخْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيم، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ بِالْأَرْضِ، فَنُكْرِهَا عَلَى الثَّلُثِ، وَالرُّبُعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةً.

وَحَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ. ح، وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيًّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيم، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَٰنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِم عَنْ يَعْلَى ابْنِ حَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ مَامْ يَقُلْ: عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ مَامْ يَقُلْ: عَنْ بَعْض عُمُومَتِهِ.

حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ، حَدَّثَنِي يَخْيَى بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ - مَوْلَى رَافِع بْنِ خَدِيجٍ - عَنْ رَافِع أَنَّ ظُهَيْرَ بْنَ رَافِع - وَهُوَ عَمُّهُ - قَالَ: أَتَانِي ظُهَيْرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَافِع أَنَّ ظُهَيْرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ أَمْرِ كَانَ بِنَا رَافِقًا، فَقُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللهِ

عَلَىٰ فَهُوَ حَقُّ، قَالَ: «سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟»، فَقُلْتُ:

نُوَّاجِرُهَا- يَا رَسُولَ اللهِ- عَلَى الرَّبِيعِ، أَوِ الْأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ، أَوِ الشَّعِيرِ،
قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، ازْرَعُوهَا، أَوْ أَزْرِعُوهَا، أَوْ أَمْسِكُوهَا». [خ: ٢٣٣٩]
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ
عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ عَنْ رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ إِنْ مَهْدِيً عَنْ عَمْ عَمِّهِ ظُهَيْرٍ.

قوله: «ازْرَعُوهَا» يعني: بأنفسكم، «أَوْ أَزْرِعُوهَا، أَوْ أَمْسِكُوهَا»، يعني: أعطوها لغيركم يزرعها، وينتفع بها بغير أجرة، أو أمسكوها.

وفي هذا الحديث: دليل على أن تأجير الأرض بجزء معلوم مشاع من الثمرة كالربع، أو النصف، أو الثلث، أو تأجيرها بالدراهم والفضة، كله جائز لا بأس به.

وفيه: دليل على أن الممنوع في المزارعة هو أن يؤاجرها على ما ينبت في بعض الأمكنة كأن يؤاجرها بجزء مشاع غير معين، أو بجزء معين يَشترط معه دراهمَ أو آصعًا معينة؛ لما فيه من الغرر والجهالة.

وقد كان أول الأمر من أجل مواساة الأنصار لإخوانهم المهاجرين أمر على الأرض، أو منحها، ثم رخص بعد ذلك في المزارعة بأجرة معلومة، أو بجزء معلوم من الثمرة.

بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ

[١٥٤٧] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ: أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالذَّهَبِ فَقَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ ابْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَى الْمَاذِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَى الْمَاذِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا، وَيَسْلَمُ مَنْ الزَّرْعِ، فَلَمَّا شَيْءً مَنْ الزَّرْعِ، وَإِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءً مَعْمُونُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَجْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ؛ كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، قَالَ؛ كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، قَالَ؛ كُنَّا نُكْرِي الْآرْضَ عَلَى أَنَّ لَنَا هَذِهِ، وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ، وَلَهُمْ هَذِهِ، فَلَمْ يَنْهَنَا. هَذِهِ، وَلَمُ الْوَرِقُ، فَلَمْ يَنْهَنَا.

حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ. ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، جَمِيعًا عَنْ يَعْيَى بْنِ سَعِيدٍ، جِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

هذا من الكلام المحكم؛ لأن أحاديث رافع مضطربة، وهذا من الأحاديث المتقنة الموضِّحة المفصِّلة؛ وذلك لأنه بَيَّن أنَّ الناس كانوا يؤاجرون في الجاهلية على الماذيانات، وأقبال الجداول، أي: ما ينبت حول السواقي، وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا

ويهلك هذا، ولا يكون للناس كراء إلا هذا؛ فلذلك زجر عَنِ المخابرة التي كان يفعلها أهل الجاهلية، أما شيء معلوم مضمون، كالذهب والفضة، أو بجزء مشاع منها فلا بأس به.



بَابٌ فِي الْمُزَارَعَةِ وَالْمُؤَاجَرَةِ

[١٥٤٩] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ.ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، فَقَالَ: عَبْدِ اللهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْهِ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ. وَقَالَ: وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ، وَلَمْ يُسَمِّ وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: نَهَى عَنْهَا، وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ، وَلَمْ يُسَمِّ عَنْدَ الله.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَعْيَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بَيْكُ نَى عَنِ مَعْقِلٍ، فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، فَقَالَ: ذَعَمَ ثَابِتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ نَهَى عَنِ المُزَارَعَةِ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا.



بَابُ الْأَرْضِ تُمْنَحُ

[١٥٥٠] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو أَنَّ بُحَاهِدًا قَالَ لِطَاوُسِ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ حَدِيجٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ الْخَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ، قَالَ: وَانْتَهَرَهُ، قَالَ: إِنِّ - وَاللهِ - لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ النَّبِيِّ مَنْ هُو أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ لَرَسُولَ اللهِ عَلَيْ ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لَأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا». [خ. ١٣٣٠] وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا اسْفَيَانُ عَنْ عَمْرُو، وَابْنُ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ الْمُخَابِرَةَ، فَإِنَّهُمْ يَرْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَ عَيْ فَيْ الْمُخَابِرَةِ، فَإِنَّهُمْ يَرْعُمُونَ أَنَّ النَّبِي عَنْ الْمُخَابِرَةَ، فَإِنَّهُمْ يَرْعُمُونَ أَنَّ النَّبِي عَنْ الْمُخَابِرَةِ، فَقَالَ: «يَكُنُ النَّبِي عَنْ الْمُخَابِرَةِ، فَقَالَ: «يَمْونَ أَنَّ النَّبِي عَيْ الْمُخَابِرَةِ، فَقَلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَوْ قَالَ عَمْرُو، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخَابِرَةِ، فَقَالَ: أَيْ عَمْرُو، أَخْبَرَةٍ، فَإِنَّهُمْ يَرْعُمُونَ أَنَّ النَّبِي عَمْرُو، أَخْبَرَةٍ، فَإِنَّهُمْ يَرْعُمُونَ أَنَّ النَّبِي عَمْرُو، أَخْبَرَقٍ أَعْمُونَ أَنَّ النَّبِي عَمْرُو، أَخْبَرَفِ أَعْمُونَ أَنَّ النَّبِي عَمْرُو، أَخْبَرَقٍ أَعْمُونَ أَنَّ النَّبِي عَمْرُو، أَخْبَرَقِ أَعْمُونَ أَنَّ النَّبِي عَمْرُو، أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهُ خَرْجُا مَعْلُوهُ أَنْ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ، مِنْ أَنْ يَأْخُذُ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُوهُ أَنْ يَأْخُذُ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُوهُمَا».

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ.ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ.ح، وَحَدَّثَنَا لَكُيْتُ مَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.ح، وَحَدَّثَنِي عَلِيَّ بْنُ حُجْرٍ، خَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ.ح، وَحَدَّثَنِي عَلِيَّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الْفَصْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ شَرِيكٍ عَنْ شُعْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ حَدَّثَنَا الْفَصْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ شَرِيكٍ عَنْ شُعْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

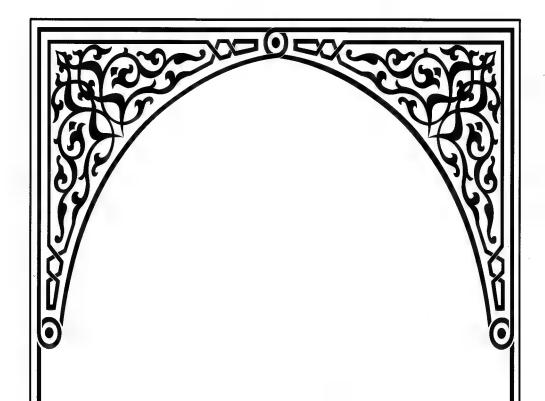
وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بَنُ خَمَيْدٍ، وَمُحَمَّدُ بَنُ رَافِعِ قَالَ عبدَ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعِ دَافِعِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ: «لأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرً لَهُ مِنْ أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرً لَهُ مِنْ أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرً لَهُ مِنْ أَنْ يَعْلَاسٍ: هُوَ يَأْدُدُ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا» لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ، وَهُو بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ: الْدُحَاقَلَةُ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ عَنْ عَبْدِ الْلَكِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ».

قوله: «خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا»: الخَرْج المعلوم، يعني: الأجرة المعينة، وهذا كان أولًا من باب الإرفاق، وهو مستمر كذلك، فإذا منح المسلم أخاه فهو أفضل من كونه يؤجِّرها له، من باب الاستحباب والندب.







كتاب المساقاة والمزارعة



كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ

[١٥٥١] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَدَّثَنَا يَعْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ وَرُعٍ . رَسُولَ اللهِ عَلَى عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَغْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمْرٍ، أَوْ زَرْعٍ . رَسُولَ اللهِ عَلَى عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَغْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمْرٍ، أَوْ زَرْعٍ . [٢٣٢٨]

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ - أَخْبَرَنَا عَلِيُ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا عَبْدُ اللهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَغْرُجُ مِنْ ثَمْرٍ، أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةَ وَسُقٍ: ثَمَانِينَ وَسُقًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا وَلِي عُمَرُ قَسَمَ خَيْبَرَ خَيَّرَ وَسُقًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا وَلِي عُمَرُ قَسَمَ خَيْبَرَ خَيَّرَ أَرُواجَ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنْ يُقْطِعَ لَهُنَّ الْأَرْضَ وَالْلَاءَ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقَ كُلَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنْ يُقْطِعَ لَهُنَّ الْأَرْضَ وَالْلَاءَ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَاخْتَلَوْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ؛ الْأَرْضَ وَالْلَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ؛ الْأَرْضَ وَالْلَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ؛ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ؛ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةً، وَحَفْصَةُ، مِثَنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ، وَحَفْصَةُ، مِثَنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ الْاَرْضَ وَالْمَاءَ الْالْهُ وَسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ، وَحَفْصَةُ، مِثَنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ الْمُ رَبِي الْمُ

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ، أَوْ ثَمَرٍ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ، وَحَفْصَةُ الْحَتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْلَاءَ، وَقَالَ: خَيَّرَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنْ يُقْطِعَ لَهُنَّ الْأَرْضَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ،

قوله: «عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ، أَوْ زَرْعٍ»: الشطر هو: النصف.

وفي هذه الأحاديث: مشروعية المساقاة والمزارعة؛ خلافًا لمن أنكرهما من أهل العلم، كأبي حنيفة وغيره (١)، والمساقاة تكون على النخل، والمزارعة تكون على ما يخرج من الأرض.

وقال بعض العلماء: "إن الأصل المساقاة، والمزارعة تبع، فلا تجوز المزارعة مستقلة، كما سبق في المزارعة مستقلة، كما سبق في حديث جابر، وفي حديث رَافِع بْنِ خَدِيجٍ أنه سئل عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ فَلَا بَأْسَ بِهِ» (٢).

فالمساقاة على النخل جائزة، والمزارعة على الأرض جائزة، مجتمعًين ومنفردين، إذا كان عنده نخل وأرض ساقاه على النخل، وزارعه على الأرض، وإذا كان عنده نخل فقط ساقاه على النخل، وإذا لم يكن عنده إلا أرض زارعه على الأرض، لكن بشرط بيان الجزء المساقى عليه، وهو جزء معلوم، يساقيه على النخل بأن يدفع النخل إليه، يسقيه ويلاحظه بجزء معلوم من الثمرة، لا بد أن يكون الجزء المساقى عليه معلومًا، أو بالأجرة فيكون عاملًا له.

ولا يشترط أن يكون البذر على رب الأرض على الصحيح، بل يجوز أن يكون من العامل، كما سيأتي في حديث ابن عمر وذكر ابن القيم (٣) وذكر ابن القيم أن اليهود في خيبر كانوا هم الذين يدفعون البذر من عند أنفسهم؛ لأنه بمثابة السقي والماء الذي يذهب في الأرض، بخلاف ما يصير للباقي، مثل: حفر البئر التي يستخرج منها الماء، ومثل: الجدَّار الذي يكون على الحائط فهو يكون على ربِّ الأرض، فيؤمِّن حفر الآبار والآلات التي

⁽١) بدائع الصنائع، للكاساني (٦/ ١٧٥، ١٨٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٤٧).

⁽٣) زاد المعاد، لابن القيم (٣/ ٣٠٦).



يُستخرج بها الماء، والجدار الذي يحفظ الحائط، أما البذر فهو شيء يذهب مع الماء ويكون تابعًا للعامل، فلا بأس بأن يكون من العامل، أو يكون من رب الأرض.

واختلف العلماء في المساقاة هل هي عقد جائز، أو عقد لازم، والجمهور على أنها عقد لازم (۱)، وذهب الظاهرية وجماعة (۲) إلى أنه عقد جائز، واستدلوا بقول النبي على: «أُقِرُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنا»، ثم أجلاهم؛ لأنه كان عازمًا على إخراجهم، ولم يخرجهم على لانشغاله بالجهاد والدعوة، ثم في خلافة أبي بكر لم يُجلهم؛ لأنه حكم مدة قصيرة، وانشغل بحرب المرتدين، ثم لما كانت خلافة عمر أجلاهم إلى تيماء وأريحاء، وتيماء تابعة لأطراف المملكة، قال النووي كَلَّهُ: «مراد النبي على بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب: إخراجهم من بعضها، وهو الحجاز خاصة؛ لأن تيماء من جزيرة العرب، لكنها ليست من الحجاز. والله أعلم» (٣).

قلت: هذا ليس بجيد، فالأقرب أن تيماء تابعة للشام، أو أنها من أطراف الجزيرة، ولكنه أجلاهم إليها لسبب.

وفيها: دليل على أن خيبر فُتحت عنوة؛ لأن النبي على جعلهم يعملون فيها، وكان على أزواجه من الأوساق مائة وسق، ثمانين وسقًا من التمر، وعشرين وسقًا من الشعير، والوسق: ستون صاعًا، وهي تعادل ستة آلاف صاع، أربعة آلاف وثمانين من التمر، ومائة وعشرين من الشعير، وهو شيء كثير، ولكن تأتي عليهن النفقات، فلعلهن يتصدقن ويبعن منه، ثم لما ولي عمر مَوْقَعَهُ خيبر خيَّر أزواج النبي على بين أن يعطيهن الأرض والماء

⁽۱) المبسوط، للسرخسي (۲۳/ ۱۰۱)، الشرح الكبير، للدردير (۳/ ٥٤٥)، مغني المحتاج، للشربيني (۲/ ۲۱) المبدع شرح المقنع، لابن مفلح (٤/ ٣١١).

⁽٢) المحلى، لابن حزم (٨/ ٢٢٥).

⁽٣) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ٢١٣).

ويقسم لهن، أو يضمن لهن الأوساق التي كان يعطيهن النبي عَلَيْه، فمنهن من اختارت الأرض والماء، كعائشة عَيْهًا وحفصة عَيْهًا، تأخذ نصيبها وتتصرف فيه تزرعه، أو تزارع عليه.

وفيه: دليل على أنه لا بد من تحديد الجزء المساقى عليه، أو المزارَع عليه، إذا كان الجزء مشاعًا على الربع، أو السدس، يكون للعامل مثلًا الربع، أو النصف، أو الثلث على حسب الاتفاق، أو يكون بالدراهم للعامل، ويكون الثمر لرب الأرض، كل هذا جائز، أو يُزارِعهم بآصُع معلومة، أما الممنوع فهو أن تكون بجزء معين غير مشاع، كما سبق في المخابرة المنهي عنها، كأن يقول: لك الجهة الشمالية، ولي الجهة الجنوبية، أو لي ما ينبت على السواقي وعلى الجداً اول وعلى البرك، أو يكون بجزء مشاع ثلث أو ربع مثلًا، ويشترط معها دراهم وآصع، هذا منهي عنها، وهذه هي المخابرة المنهي عنها.

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ عَنْ نَافِع عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا افْتُتِحَتْ خَيْبَرُ، سَأَلَتْ بَهُودُ رَسُولَ اللهِ عَنِي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الشَّمَرِ، وَالزَّرْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِي : «أُقِرُّكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا». الثَّمَرِ، وَالزَّرْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ : «أُقِرُّكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا». ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَابْنِ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، وَزَادَ ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَابْنِ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، وَزَادَ فِيهِ : وَكَانَ الثَّمَرُ يُقْسَمُ عَلَى السُّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرَ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللهِ فَيْهِ الْخُمْسُ.

قوله: «أُقِرُّكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، يعني: أترككم تمكثون فيها ما شئنا، ولم يحدد مدة، والجمهور على أنها مدة العهد؛ لأنه كان عازمًا على إخراجهم من جزيرة العرب، ومن قال: إنها فتحت صلحًا قالوا: إن اليهود كانوا عبيدًا للنبي عَيْنَ، لكن هذا قول ضعيف.

ومن أنكر المزارعة والمساقاة قال: لا تصح المساقاة والمزارعة، وأما فعل النبي عليه مع اليهود عبيدًا للنبي مكن هذا قول ضعيف.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ نَافِعِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ نَافِعِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى بَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَلَيْ اللهِ عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِرَسُولِ اللهِ ﷺ شَطْرُ ثَمْرِهَا.

قوله: «عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ»: فيه: دليل على أنه لا بأس أن يكون البذر من العامل، ومن العلماء من اشترط أن يكون البذر من ربِّ الأرض(١٠).

وَحَدَّثَنِي نَحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِع - قَالَا: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى لَلْ ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتِ الْأَرْضُ حِينَ ظُهِرَ عَلَيْهَا بِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَلَكُمْ مِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا اللهِ عَلَى أَنْ يُقِرَّهُمْ مِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ عَلَى أَنْ يُورَكُمْ مِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى أَنْ يَوْرُهُمْ مِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ عَلَى أَنْ يَوْرَكُمْ مِهَا عَلَى أَنْ يَكُولُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ عَنْ اللهُ عَمْدُ إِلَى تَيْمَاءَ، وَأَرِيحَاءَ وَلَرِيكَ مَا شِئْنَا»، فَقَرُّوا مِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَدُ إِلَى تَيْمَاءَ، وَأُرِيحَاءَ. وَأَرِيحَاءَ وَلَوكُمُ مِهَا عَلَى أَنْ يُورَكُمُ مَا أَلَى تَيْمَاءَ، وَأَرِيحَاءَ وَأَرِيحَاءَ.

قوله: «عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا»، أي: على أن يقوموا هم بالعمل. وقوله: «إِلَى تَيْمَاءَ»: تيماء المعروف أنها في أطراف المملكة في الشمال.

⁽١) الإقناع، للحجاوي (٢/ ٢٨١).

بَابُ فَضْلِ الْغَرْسِ وَالزَّرْعِ

[١٥٥٢] حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْلَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَا مِنْ مُسْلِم يَغْرِسُ غَرْسًا، إِلَّا كَانَ مَا أَكِلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةً، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَرْزَؤُهُ أَحَد، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ».

في هذا الحديث: فضل الزرع، وأن من غرس غرسًا، أو زرع زرعًا كان له أجر في كل ما أخذ منه، سواء كان باختياره، أو بدون اختياره، فما أكل منه الضيف باختياره، والفقير إذا تصدق عليه فله أجر، وما سرقه السارق-أيضًا له فيه أجر، وما أكل منه الطير والدواب، ولا يرزؤه، يعني: لا ينقصه، وظاهره: أنه ولو باعه يبقى له الأجر، سواء كان محتسبًا، أو غير محتسب، فإذا احتسب بشرط أن يكون مسلمًا صار له أجر الاحتساب أيضًا مثل المنفق إذا أنفق على أهله له أجر، وإذا احتسب صار له أجر آخر هو أجر الاحتساب.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ. ح، وَحَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ رُمْح، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مُبَشِّرٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ أَمُسْلِمٌ، أَمْ كَافِرٌ؟»، فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسَا، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ، وَلَا دَابَّةٌ، وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ». وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْحٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَبُّ مُسَلِمٌ غَرْسًا، وَلَا زَرْعًا، فَيَأْكُلَ مِنْهُ سَبُعٌ، أَوْ طَائِرٌ، أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ»، وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلَفٍ هَائِرٌ شَيْءٌ». وَطَائِرٌ شَيْءٌ، إلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ»، وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلَفٍ هَائِرٌ شَيْءٌ». وَطَائِرٌ شَيْءٌ، إلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ»، وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلَفٍ هَائِرٌ شَيْءٌ». وَطَائِرٌ شَيْءٌ، إلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ»، وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلَفٍ هَائِرٌ شَيْءٌ».

حدَّقَنَا أَهْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّقَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّقَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنِ عَمْرُو بْنُ دِينَارِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُ عَلَى أُمِّ مَعْبَدٍ حَائِطًا، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْبَدٍ، مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ النَّبِيُ عَلَى أُمْ مَعْبَدٍ حَائِطًا، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْبَدٍ، مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ الْمُسْلِمِّ، أَمْ كَافِرُو،» فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قَالَ: «فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَاكُلَ مِنْهُ إِنْسَانً، وَلَا دَابَّةً، وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَة». وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو كَرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جميعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّقِدُ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ كُمَّ مُنِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالًا: عَنْ الْمُؤَاةِ وَيُو بُوكُونِ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالًا: عَنْ الْبُي عُنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالًا: عَنْ الْمُ مُبَشِّرٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: عَنْ النَّبِي عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَقِي رِوَايَةٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَلَى وَلَيَةٍ إِنْ فَكُلُهُمْ قَالُوا: عَنِ النَّبِي عَنْ أَمِّ مُبَشِّرٍ عَنِ النَّبِي عَظَاءٍ، وَأَي وَلَيْهِ مَنْ مُ بَعْفُو حَدِيثِ عَطَاءٍ، وَأَي وَلَيْهِ فَيْنُ وَعَمْرُو بْنِ دِينَارٍ.

في هذه الأحاديث: دليل على أنه يشترط أن يكون الزارع مسلمًا حتى يحصل له الأجر، قال ﷺ: «أَمُسْلِمٌ، أَمْ كَافِرٌ؟».

وقوله: «أَمُسْلِمٌ»: ولم يقل: محتسب، وهذا دليل على أن الاحتساب ليس بشرط، فالاحتساب يزيد الأجر، إذا احتسب أنه ينفع المسلمين، ويغنيهم عن غيرهم، وعَن الحاجة إلى أعدائهم.

وورد في رواية: أنها أم مبشر، والأقرب أنها واحدة تكنى أم مبشر، وتكنى أم معبد.

[١٥٥٣] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الْغُبَرِيُّ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَعْيَى، أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَعْيِى، أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَالَهُ عَنْ مُسْلِم يَعْرِسُ غَرْسًا، أَوْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِم يَعْرِسُ غَرْسًا، أَوْ قَتَادَةَ عَنْ أَنْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَرْزَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانُ، أَوْ بَهِيمَةً، إِلَّا كَأَنَ لَهُ بِهِ صَدَقَةً». يَرْزَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانُ، أَوْ بَهِيمَةً، إِلَّا كَأَنَ لَهُ بِهِ صَدَقَةً».

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ عَلَىٰ ذَخَلَ نَخْلًا لِأُمِّ مُبَشِّرِ امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ، أَمُسْلِمُ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

في هذا الحديث: أن هذا الأجر الكبير لمن يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا؛ وذلك لأن نفعه متعديًا فهو أفضل مما كان نفعه متعديًا فهو أفضل مما كان نفعه قاصرًا، والغرس والزرع نفعه متعدًّ، كل يستفيد منه، المار، والطير، والدابة، والمسافر الذي يشرب ويتوضأ. . . وهكذا.

وفيه: أن الغارس إذا باع ما غرسه فإن الظاهر أن الأجر يكون للغارس الأول؛ لقوله ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ، أَمُسْلِمٌ، أَمْ كَافِرٌ؟»، ولم يقل النبي

على المحديث السابق، ومثل قوله على الأول، أم باعه، هذا هو ظاهر الأحاديث، مثل المحديث السابق، ومثل قوله على «مَنْ غَرَسَ غَرْسًا، أَوْ زَرَعَ زَرْعًا»، فإنه لم يقل: من اشترى نخلًا، وليس كل التجار يشترون بساتين، ثم يُسبّلونها، فلو سببّلها وصار يُستفاد منها، فلا يمنع أن يكون له أجر، كمن غرس، ولا يختص حصول هذه الصدقات لمن باشر الغرس، أو الزراعة، بل يتناول من استأجر لعمل ذلك، والصدقة حاصلة حتى فيمن عجز عن جمعه كالسنبل المعجوز عنه للحصيد، فيأكل منه حيوان، فإنه مندرج تحت مدلول الحديث.



بَابُ وَضْعِ الْجَوَائِحِ

[١٥٥٤] حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهَ قَالَ: «إِنْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ أَخُبَلُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي ثَمَرًا». ح، وَحَدَّثَنَا تُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي النَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَوْ بِعْتَ مِنْ أَنْ النَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَوْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةً، فَلَا يَجِلُ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالًا أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ

وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلُوانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، جَنَا الْإِسْنَادِ مثْلَهُ.

[١٥٥٥] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَعَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا؛ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَّيْدٍ عَنْ أَنْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ بَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَر النَّحْلِ حَتَّى تَرْهُو، فَقُلْنَا لِأَنسِ؛ مَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: تَعْمَرُ، وَتَصْفَرُ، وَتَصْفَرُ، (أَيْتُكَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ تَسْتَجِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟!». [خ: ١٩٨٨] حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ بَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُرْهِيَ قَالُوا؛ وَمَا تُرْهِيَ؟ قَالَ: «تَعْمَرُ»، فَقَالَ: «إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُرْهِيَ قَالُوا؛ وَمَا تُرْهِيَ؟ قَالَ: «قَالَ: «إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةِ، فَبِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟!».

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَ عَنِي اللَّهُ عَلَى اللهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟!». النَّبِيَ عَنِي قَالَ: «إِنْ لَمْ يُشْمِرْهَا اللهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟!». [1004] حَدَّثَنَا بِشُرُ بْنُ الْحَكَمِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ وَاللَّفْظُ لِبِشْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُمَيْدِ الْأَعْرَجِ عَنْ سُلَيْمَانَ النَّيْمَ عَنْ سُلَيْمَانَ النَّبِي عَنْ اللَّهُ الْمَربِوضْعِ الْجَوَائِحِ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ - وَهُوَ الْنِ عَتِيقٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِي عَنْ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ عَنْ سُفْيَانَ بِمَذَا.

قوله: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهِيَ»، تزهي من الأفعال التي تلزم صيغة المبني للمفعول.

والنهي في الحديث عن بيع الثمرة قبل بدوِّ صلاحها يقتضي الفساد؛ إذ النهي يرجع إلى ذات المنهي عنه، فلا يجوز البيع قبل بدو الصلاح، فإذا باع النخل وهو أخضر فالبيع فاسد.

قوله: «أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟!»: فيه: دليل على أن الثمرة إذا تلفت فهي على البائع.

وفي المسألة أقوال يأتي ذكرها بعد الحديث التالي والكلام على الجمع بين الحديثين.



بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوَضْعِ مِنَ الدَّيْنِ

[١٥٥٦] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ لَعْدَرُهُ اللهِ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَغْلَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

[١٥٥٧] وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَأَحِدٍ مِنْ أَضْحَابِنَا قَالُواً : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْوَيْسِ ، حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الرِّجَالِ نَحَمَّدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ نَحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ ، مَعْ تَعْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ ، سَمِعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصُواتُهُمَا ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ ، وَهُو يَقُولُ ، أَصُولُ اللهِ عَلَيْهِمَا ، فَقَالَ : «أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللهِ لَا أَنْعَلُ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِمَا ، فَقَالَ : «أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللهِ لَا يَفْعَلُ ، لَمُولَ اللهِ عَلَيْهِمَا ، فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُ .

[خ: ۲۷۰٥]

اختلف العلماء في الجمع بين حديث الأمر بوضع الجوائح، وحديث الرجل الذي ابتاع ثمارًا فكثر دينه، فقال النبي على «تَصَدُّقُوا عَلَيْهِ»، وحديث: «أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقِّ؟!»، فاختلف العلماء في وضع الجوائح، فإذا اشترى شخص ثمارًا، ثم أصابته جائحة: مطر، أو جراد، أو شيء، فذهبت الثمرة، هل تكون من ضمان المشتري، أو من ضمان البائع؟ على أقوال لأهل العلم:

القول الأول: يكون الجميع من ضمان البائع، وهو مذهب الإمام أحمد (۱)، واستدلوا بأن النبي على أمر بوضع الجوائح، وقالوا: هذا الأمر للوجوب، وقالوا: يؤيده قوله على (إِنْ مَنعَ اللهُ الثَّمَرَةَ بَمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقِّ؟!».

القول الثاني: أنها تكون من ضمان المشتري، وهو قول الشافعي (٢)، واستدلوا بالحديث الأخير عَنِ الرجل الذي كثر دينه في ثمار ابتاعها، فقال النبي عَنِي (تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ): دليل على أنه كان من ضمانه، ولو كانت من ضمان البائع ما قال: (تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ).

القول الثالث: أن الجوائح توضع إذا كانت أكثر من الثلث، وهو قول الإمام مالك (٢) وجماعة (٤) ، وإذا كانت أقل من الثلث لا توضع، وتكون من ضمان المشتري، وإذا كانت الثلث وأكثر تكون من ضمان البائع، وأجابوا عن حديث الرجل الذي أصيب في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال النبي ﷺ: (تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»، قالوا: إن هذا محمول على أن المشتري فرَّط وتركها؛ فلذلك صارت من ضمانه، والبائع ليس ملزَمًا بمن تأخَّر وترك الثمر حتى بعد ما ينتهي الناس من الجذاذ، أو هو محمول على أنه باعها قبل بدو الصلاح، والذين قالوا: إنها من ضمان المشتري قالوا: هذا من باب الاستحباب.

والأقرب: القول الأول: أنها تكون من ضمان البائع مطلقًا، سواء باع قبل بدو الصلاح، أو بعد بدو الصلاح، أما قبل بدو الصلاح فلا يجوز البيع؛ لأن النبي على نهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، والحديث صريح في أن النبى على أمر بوضع الجوائح.

⁽١) شرح منتهى الإرادات، للبهوتي (٢/ ٨٦).

⁽٢) أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (١٠٨/٢).

⁽٣) المدونة، لمالك بن أنس (٣/٥٨٦).

⁽٤) المجموع، للنووي (١٢/ ١٦٥)، الحاوي الكبير، للماوردي (٥/ ٢٠٥)، المغني، لابن قدامة (٦/ ١٧٧).

أما هذا الرجل الذي كثر دينه فهو يُحمل على قضية خاصة: وهي أنه تساهل، وفرَّط، وترك الثمرة؛ ولذلك أصابته جائحة، ويدل عليه قوله: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»: فهذا قاله للغرماء، ولم يقل: لكم البقية، والذين قالوا: إنها تكون من ضمانه قالوا: إن المعنى: خذوا ما وجدتم - يعني: الآن - والباقي يبقى في ذمته؛ لأنه معسر، وليس لكم مطالبته الآن في حال الإعسار.

[١٥٥٨] حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَهُ عَنْ يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فِي اللهِ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فِي اللهِ عَلَيْهِ فَي بَيْتِهِ، الْمُسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، الْمُسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصُواتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ وَفَو فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، وَنَادَى كَعْبَ ابْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ»، فَقَالَ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ ابْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ»، فَقَالَ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ اللهِ قَالَ رَسُولَ اللهِ قَالَ اللهِ قَالَ اللهِ عَلْهُ وَاللهِ قَالَ اللهِ قَالَ اللهِ عَلْهُ عَلْمُ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلْهُ هُ اللهِ عَلْهُ عَلَى اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلْهُ عَلْهُ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلْهُ هُ اللهِ عَلْهُ اللهِ اللهِ عَلْهُ اللهِ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلْهُ اللهِ اللهِ عَلْهُ اللهِ اللهِ عَلْهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْن أَبِي حَدْرَدٍ، بِمِثْل حَدِيثِ ابْن وَهْب.

قَالَ مُسْلِم: وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ عَنْ كَعْبُ اللهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدٍ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتَى الْرَعَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا . «يَا كَعْبُ»، فَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا .

وهي تقارب الثلاثة عشر، أو الأربعة عشر حديثًا، وكلها موصولة في الصحيحين، أما مقطوعات البخاري فكثيرة.

ولفظ: «عَالِيَةِ»: بالجرعلى أنها نعت للأصوات، ويصلح «عَالِيَةً» على أنها حال، والخصوم وإن كانت نكرة إلا أنها تخصصت؛ لقولها: «صَوْتَ خُصُومِ بِالْبَابِ»، فلما تخصصت جاء الحال منها، وصاحب الحال يكون معرفة، ويكون نكرة، ولكن على قلة.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا بأس من المقاضاة في المسجد.

وفيه: أنه لا ينبغي للإنسان أن يتألى- أي: يحلف- على عدم فعل الخير.

وفيه: دليل على أن من سمع من يحلف على عدم فعل الخير أن ينصحه وينهاه؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «أَيْنَ الـمُتَأَلِّي عَلَى اللهِ لَا يَفْعَلُ الْخَيْرَ».

وفيه: دليل على أن من حلف ألا يفعل الخير لا يستمر على حلفه، بل يُكفِّر عن يمينه، ويفعل الخير، كما في الحديث الآخر: أن النبي ﷺ قال: «وَإِنِّي وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلُتُهَا» (٢).

وفيه: الصلح بين المتخاصمين.

وفيه: العمل بالإشارة؛ لأن النبي عَلَيْ كشف ستر الحجرة، فنادى: «يَا كُعْبٌ»، قال: «قَدْ النِّصْفُ»، قال: «قَدْ فَعْبُ»، قال: «قَدْ فَعْلْتُ»، قال: «قَمْ فَاقْض حَقَّكَ».

وفيه: أن المدين إذا وُضع عنه بعضُ الدين فعليه أن يبادر ويسدد الدين في الحال مقابل إحسان الدائن إليه؛ ولهذا قال: «قُمْ فَاقْضِهِ».

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٢٣)، ومسلم (١٦٤٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣١٣٣)، ومسلم (١٦٤٩).

بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مَا بَاعَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَقَدْ أَفْلَسَ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ

[١٥٥٩] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْب، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى أَوْ سَمِعْتُ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ إِنْسَانٍ قَدْ الْفَلْسَ – أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ الْفَلْسَ – فَهُوَ أَحَقُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» [٢٤٠٢]

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمُخْزُومِيُّ - عَنِ ابْنِ جُرَيْج، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنِ أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَدِيثِ كُمَّد بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْم أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْدِ: فِي الرَّجُلِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِ عَيْدِ: فِي الرَّجُلِ النَّذِي يُعْدِمُ، إِذَا وُجِدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعُ، وَلَمْ يُهَرِّقْهُ أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ. النَّذِي يُعْدِمُ بْنُ الْثَنَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيً لَلْذِي يَعْدَمُ بْنُ الْمُثَنَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيً عَنْ عَلَادَةً عَنِ النَّصْرِ بْنِ أَنْسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ عَلْاء حَدَّثَنَا شُعْبَةً عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّصْرِ بْنِ أَنْسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ اللَّهُ عَنْ النَّبِي عَيْدٍ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ الْعَيْنِهِ، فَهُو أَحَقُ بِهِ».

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مِعِيدُ.ح، وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضًا - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَام، حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَا: فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا * حَدَّثَنَا الْبُو سَلَمَةَ الْخُزَاعِيُّ قَالَ حَجَّاجٌ : مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ ابُو سَلَمَةَ الْخُزَاعِيُّ قَالَ بْنُ بِلَا عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ قَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهُ وَيُرْزَةً أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهُ مَا الرَّجُلُ عَنْدَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنِهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

في هذه الأحاديث: بيان أن من باع سلعة على شخص، ثم أفلس المشتري وحُجر عليه لكثرة غرمائه، فإن من وجد متاعه عنده في حاله ولم يتغير فإنه أولى به من غيره، ويأخذه.

والحديث الأول فيه أربعة من التابعين على نسق، وهم: سعيد، وأبو بكر ابن عمرو بن حزم، وأبو بكر بن عبد العزيز، وعمر بن الحارث بن هشام. وفيها: أن من أدرك متاعه عند المفلس فإنه أحق به من غيره، وقوله: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ»: بشرط ألَّا يتغير، أما إذا تغير فإنه يكون للغرماء، فإذا أعلن الحاكم الشرعي الحجر على مال مفلس فإنه يحصر ما عنده من المال ويحصيه، ثم يوزعه على الغرماء بالنسبة التي لهم على الغارم، مثاله: شخص باع على شخص سيارة فوجدها بعينها ولم تتغير فله أن يأخذها، أما إذا تغيرت فإنه يأخذ بالنسبة كغيره مع الغرماء، وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس والموت، لكن الذي يظهر: أنه إذا مات فإن الورثة يقومون مقام الميت، فإذا كان عنده مال فإنه يُقضَى دينه من رأس المال قبل تقسيم التركة، أما إذا لم يفلس وقد باع سيارة على شخص، ثم توفي وله مال فيقضى الدين من رأس المال قبل تقسيم التركة.

قال النووي تَظَلَّلُهُ: «قال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها، بل تتعين المضارية»(١).

ولعل هذا الحديث لم يصله، أو أنه تأوله.

والصواب: أنه إذا وجد السلعة التي باعها لم تتغير ولم تزد ولم تنقص، فإنه يأخذها ويقدَّم على الغرماء، أما إذا تغيرت بزيادة، أو نقصان فإنها تدخل ضمن ماله ويحصل من كانت له السلعة على نسبته، كباقي الغرماء.



⁽١) شرح مسلم، للنووي (١٠/ ٢٢٢).

بَابُ فَضْلِ إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ

[خ: ۲۰۷۷]

حَدَّثَنَا عَلِيَّ بْنُ حُجْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ المُغِيرَةِ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رِبْعِيٍّ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: مَا جَدْيْفَةُ، وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُدْيْفَةُ: «رَجُلُ لَقِيَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلّا أَيِّى كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلّا أَيِّى كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبَلُ الْمَيْسُورَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ المَعْسُورِ، فَقَالَ: غَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي» قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَقُولُ. جَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَدَّثَنَا مُعَمِّدُ بِنُ عُمَيْرٍ عَنْ رِبْعِيٍّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةً عَنِ النَّبِيِّ عَنْ رَبْعِيٍّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةً عَنِ النَّبِيِّ عَنْ اللَّيْ عَالَا وَكَرَ، عَمَّدُ مَاتَ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ قَالَ: فَإِمَّا ذَكَرَ، وَقَالَ: فِي النَّقِدِ - فَغُفِرَ لَهُ»، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيْهِ.

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَهْرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حَالِدٍ الْأَهْرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «أَتِيَ اللهُ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، آتَاهُ اللهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ - قَالَ: ﴿ وَلَا يَكُنُونَ اللّهَ حَدِيثًا ﴾ [السّاء: فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ - قَالَ: ﴿ وَلَا يَكُنْتُ أَبُايِعُ النَّاسَ وَكَانَ مِنْ اللّهِ مَا لَكَ، فَكُنْتُ أَبُايِعُ النَّاسَ وَكَانَ مِنْ

خُلُقِي الْجَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيَسَّرُ عَلَى الْمُوسِ، وَأُنْظِرُ الْمُعْسَرَ، فَقَالَ اللهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي»، فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ.

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَة، وَأَبُو كُرَيْب، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ: يَعْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ الله عَنْ الْخَيْرِ شَيْء، إِلَّا يَكُمْ وَسِبَ رَجُلٌ مِّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْء، إلَّا الله يَعْلَى مُوسِرًا - فَكَانَ يَأْمُرُ غِلْمَانَهُ: أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنْهُ ، غَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الْحَقْ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ ».

قوله: «فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ»، يعني: زيادة على الإيمان والتوحيد.

[١٥٦٢] حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِم، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ مَنْصُورٌ؛ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ؛ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ اللهِ عَنْ عُبِيدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ اللهَ يَتَجَاوَزُ عَنْ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ؛ إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ؛ لَعَلَّ اللهَ يَتَجَاوَزُ عَنْهُ وَلَا اللهَ يَتَجَاوَزُ عَنْهُ وَلَا اللهِ فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَا اللهِ فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَا اللهِ فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَا اللهِ فَلَاهِ وَلَا لَا لَهُ وَلَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ال

حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ، بِمِثْلِهِ. يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

[١٥٦٣] حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشِ بْنِ عَجْلَانَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ يَجْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيمًا لَهُ، فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: آللهِ؟ طَلَبَ غَرِيمًا لَهُ، فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: آللهِ؟ قَالَ: آللهِ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ قَالَ: آللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْجِيهُ اللهُ مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلْيُنَفِّسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ». وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَيُوبَ، بَهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله: «أُنْظِرُ الْمُعْسِرَ، وَأَنَجَوَّزُ فِي السِّكَّةِ»: السِّكَّةُ: الدراهم، وتسمى سكة؛ لأنها مضروبة ولأنها عملة.

وقوله: «وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجُوَازُ»، يعني: السماح والعفو، فكان ييسر على الموسر، ويتجاوز عَن المعسر.

وفي هذه الأحاديث: أن الميت إذا مات فإن روحه بافية لا تفنى ولا تموت، بل هي باقية إما في نعيم، أو في عذاب، فالمؤمن إذا مات نُقلت روحه إلى الجنة، ولها صلة بالجسد، والكافر إذا مات- نعوذ بالله- نُقلت

روحه إلى النار، ولها صلة بالجسد؛ فالروح لا تموت ولا تفنى، فقد خُلقت للبقاء؛ ولهذا فهي تكلم الملائكة، قال: «تَلَقَّتِ الْلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلِ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْتًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرْ»؛ إذن فالروح تخاطب وتتكلم، والجسد قد مات؛ ولهذا إذا بُعثت الأجساد وأمر الله إسرافيل أن ينفخ في الصور جاءت الأرواح إلى أجسادها، فهي باقية؛ ولهذا فالملائكة تخاطب الروح، تقول: «أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْتًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرُ، قَالَ: كُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ، فَآمُرُ فِتْيَانِي: أَنْ يُنْظِرُوا اللَّهْسِرَ، وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ المُوسِر»، يعني: أن هذا الرجل كان يداين الناس، فَيُنظر المعسر الفقير، ويصبر عليه وينتظره ولا يطالبه، ويتجوز عَنِ الموسر، ويتسامح في قضاء الدين والاستيفاء، فيتسامح عن نقص يسير، فقال الله: «تَجَوَّزُوا عَنْهُ».

وفيها: دليل على أن هذا العمل عمل صالح، كون الإنسان يحسن معاملة الناس، ويبسر عليهم، ويُنظر المعسر الفقير، فيصبر عليه ولا يؤذيه بالمطالبة، ويتجوز عَنِ الموسر، ولا يشدد في الطلب، ويتسامح عن نقص يسير، وفي الحديث الآخر يقول النبي عَلَيُّ: «رَحِمَ اللهُ رَجُلًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى»(١).

وفيها: دليل على أن من أسباب تجاوز الله عَنِ العبد ومغفرته لذنوبه: إنظار المعسرين والتجاوز عَنِ الموسرين.

وفيها: أن هذا الرجل دخل الجنة، والمعنى: أن هذا من المؤمنين، فلو كان غير مؤمن ما دخل الجنة، لكن النصوص يضم بعضها إلى بعض، والمعنى: أن هذا العمل الصالح كان مع الإيمان بالله ورسوله، وقد ثبت في الحديث عَنِ النبي عَنِي أنه أمر مناديًا أن ينادي في بعض الغزوات: «أنّهُ لا يَدْخُلُ اجْنَةَ إِلّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ» (٢)، أما الكافر فإنه وإن عمل ما عمل من الخير

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٧٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١١١).

فإنه يجازى به في الدنيا، لكنه لا ينفعه في الآخرة، ولا ينجيه من النار إذا مات كافرًا.

وأما قوله: «إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا»: ففيه: دليل على أن هذا الرجل محتسب.

وفيها: استحضار النية، وأنه إذا استحضر النية فهو أفضل ويكون له أجر زائد.

وأما قوله: «أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيمًا لَهُ، فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ»، يعني: أن أبا قتادة كان له غريم، أي: صاحب دَين، فتوارى عنه، واختفى، ومن عادة المدين أنه يختفي عن دائنه؛ خوفًا من المطالبة، ثم لقيه، فقال له: أين كنت؟ فقال: «إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: آللَّهِ؟ قَالَ: آللَّهِ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَيْكِ يَقُولُ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْجِيَهُ اللهُ مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلْيُنَفِّسْ عَنْهُ».

وفيها: أن الجزاء من جنس العمل، فمن نفَّس عن معسر كربة من كرب الدنيا نفَّس الله عنه كرب يوم القيامة، وشدائدها، والتنفيس عَنِ المعسر، يعني: الصبر عليه والانتظار وعدم المطالبة، والوضع عنه، يعني: السماح بإسقاط بعض الدين، والأول واجب، والثاني مستحب، قال الله تعالى: وَوَ عُسْرَةً فَنَظِرَةً إِلَى مَيْسَرَةً وَأَن تَصَدَّقُوا خَيَرٌ لَكُمْ اللهِ تعالى: وهو خبر بمعنى الأمر، وهذا من المواضع التي تكون فيها النافلة أفضل من الفريضة، والقاعدة: أن الفرائض أفضل من النوافل، لكن في بعض الأحيان تكون النافلة أفضل من الفريضة، وإسقاط الدين عَنِ المعسر نافلة، والصبر عليه والانتظار وعدم المطالبة هذا فريضة، والنافلة أفضل من الفريضة هنا. وهذا إذا لم يكن للمدين حيلة، وكان غير مماطِل، فهذا معذور، أما المماطل الذي عنده مال، فهذا يُحبَس من قبل الحاكم، ويُلزَم بقضاء

الدين، كما سيأتي الحديث: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ».

بَابُ تَحْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِي، ۗ وَصِحَّةِ الْحَوَالَةِ، وَاسْتِحْبَابٍ فَبُولَهِا إِذَا أُحِيلَ عَلَى مَليً

[١٥٦٤] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ اللَّهُ وَإِذَا الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا اللهِ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِنْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ.ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَا جَمِيعًا؛ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ ابْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ،

قوله: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»: المماطلة، يعني: تأخير قضاء الدين وهو قادر، فهذا ظلم، وفي اللفظ الآخر: «لَيُّ الْوَاجِدِ يُجِلُّ عِرْضَهُ، وَعُقُوبَتَهُ»(١)، يحل عرضه، يعني: شكايته، فيشتكي صاحب الحق، ويقول عند القاضي: ظلمني، وأخذ حقي، وهذا مستثنى من الغيبة.

وقوله: «وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ، فَلْيَتْبَعْ»: فيه: صحة الحوالة، وأن المدين إذا أُحيل بدينه على مليء فعليه أن يقبل الحوالة، والمليء هو: الغني الذي يدفع المال، وله شرطان:

الشرط الأول: أن يكون غنيًّا.

والشرط الثاني: ألا يكون مماطلًا.

واختلف العلماء في الأمر هنا، قال النووي يَظَلَنهُ: «مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أُحيل على مَلِيٍّ استُحِبَّ له قبولُ الحوالة، وحملوا

⁽١) أخرجهِ أحمد (١٧٩٤٦)، وأبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٢٨٩٤)، وابن ماجه (٢٤٢٧).

الحديث على الندب، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم: واجب؛ لظاهر الأمر، وهو مذهب داود الظاهري^(۱)، وغيره^(۲). والصواب: أنه للوجوب؛ لأن الأصل في الأوامر الوجوب، فإذا أحيل الإنسان بدينه على مليء وجب عليه أن يقبل الحوالة.

* * *

⁽١) المحلى، لابن حزم (٨/ ١٠٩).

⁽٢) شرح مسلم، للنووي (١٠/٢٢٨).

بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ فَضْلِ اللَّهِ الَّذِي يَكُونُ بِالْفَلَاةِ، وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِرَعْيِ الْفَلْاةِ، وَيَحْرَيمِ بَيْعِ ضِرَابِ الْفَحْلِ لِرَعْيِ الْكَلْأِ، وَتَحْرِيمِ بَيْعِ ضِرَابِ الْفَحْلِ

[١٥٦٥] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعُ.ح، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ ابْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَاتِمٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ.

في هذا الحديث: النهي عن بيع فضل الماء، يعني: الماء الزائد عن حاجة الإنسان، فإذا كان له بئر وفيها ماء فاضل عن حاجته فليس له أن يمنع أحدًا من أخذه، فلا يمنعه من أن يدلي بدلوه ليأخذ الماء ليشرب، أو ليسقي دوابه، أما إذا كان الماء قليلًا لا يكفي إلا له ولدوابه فله المنع، أو إذا استخرج الماء وحازه بالأواني، أو القرب، فيكون أولى به من غيره، أما إذا كان يستخرج الماء من البئر ليبيعه على الناس فهذا شيء آخر.

وإذا استخرجه ليشرب ويسقي دوابه فليس له أن يمنع فضله الزائد عن حاجته؛ فالناس شركاء في الماء، كما أنهم شركاء في الكلأ، والنار، فإذا كان عندك بئر في البرية، أو في أي مكان، وجاء إنسان يريد أن يدلي بدلوه ويستخرج من الماء، فليس لك أن تمنعه ما دام فيها ماء زائد عن حاجتك. وآبار المزارع كذلك، إذا جاء أحد يشرب ويسقي دوابه فلا يُمنع إذا كان فيها ماء زائد عَنِ الحاجة، أما من يريد أن يستخرج الماء من أجل أن يبيعه على الناس ويبتاع فهذا شيء آخر، لكن لا يمنع غيره من أن يشرب، ويسقي دوابه.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ اللهِ عَلَى رَسُولُ اللهِ عَلَى عَنْ بَيْعِ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ، وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ، فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ نَهَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ نَهَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ نَهَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ نَهَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ

قوله: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ»: فهذا منهي عنه؛ لأنه شيء يسير، يبذل بين الناس من الغنم، أو البقر، أو الإبل، فإذا كان أخوك عنده غنم واحتاج إلى تيس، فإنك تبذله له ولا تمنعه حتى ينزو على غنمه، أو احتاج ذكرًا من البقر لينزو على البقر، وهكذا، وهذا مما يُفعل من باب المعروف، ولا يُمنع، ولا يؤخذ مقابله أجرة، لكن إذا أُعطي كرامةً حزمة علفٍ من دون شرط فلا بأس، وتركه أولى؛ لئلًا يكون حيلة إلى الكسب من ذلك.

وقوله: «وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ»: فيه: النهي عن تأجير الأرض، وهذا مجمل، ويفسَّر بالأحاديث السابقة، وهي المزارعة، وسبق أن المزارعة هي المعاملة على الأرض بالذهب، أو بالفضة، أو بالدراهم، أو بجزء معلوم مشاع كالربع، أو الثلث فهذه مزارعة جائزة، أما إذا زارع بجزء معلوم غير مشاع مثل: لي ما تنبت الجهة الشمالية، ولك ما تنبت الجهة الجنوبية، أو لي ما ينبت على السواقي فهذه مزارعة الجاهلية، وهي المنهي عنها.

[١٥٦٦] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ. ح، وَحَدَّثَنَا قَتْيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ وَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَّا». [خ، ٣٥٣] رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَّا». [خ، ٣٣٥] وَحَدَّثَنِي اللهِ عَلَيْ أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةً -: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْلُسَيِّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْلُسَيِّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَا».

وَحَدَّثَنَا أَخْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمِ الضَّحَّاكُ بْنُ خُلَدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجِ، أَخْبَرَنِ زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ هِلَالَ بْنُ أُسَامَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجِ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ سَلَمَةً بْنَ عَبْدِ النَّاءِ لِيبَاعَ بِهِ الْكَلُّهُ».

قوله: «لَا تُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَأُ»، يعني: لا يمنع الماء الفاضل عن حاجته؛ لئلًا يرعى الكلأ الذي حوله ليحميه لدوابه؛ لأنه إذا سمح له بالماء رعت الدواب الكلأ الذي حوله، وقد نهى النبي عَلَيْهُ عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلأ؛ لأن الناس شركاء في الكلأ.

بَابُ تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَحُلُوَانِ الْكَاهِنِ، وَحُلُوَانِ الْكَاهِنِ، وَمَهْرِ الْبَغِي، وَالنَّهْي عَنْ بَيْعِ السَّوَّوْرِ

[١٥٦٧] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنِيْ: نَهَى عَنْ ثَمَٰنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ. [خ: ٢٣٣٧] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً، كِلَاهُمَا عَنِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً، كِلَاهُمَا عَنِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ: أَنَّهُ الرَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

[١٧٦٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ عَنْ كَمَدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعٍ بْنِ مُحَدِّيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَيْ يَقُولُ: «شُرُّ الْكَسْبِ: مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحَجَّام».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِٰيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَخِيدَ، يَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَخِيدَ، يَخْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ حَدِيجِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَكُسْبُ الْحَجَّام خَبِيثٌ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بَنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَٰبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ يَعْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، جَنَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَخِيى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ،

في هذه الأحاديث: النهي عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن، وفي الحديث الثالث: الكاهن، وفي الحديث الثالث: أنه شر المكاسب، وفي الحديث الثالث: أنه خبيث، وقد دلت النصوص على أن كسب الحجام ليس خبثه خبث تحريم، وإنما هو خبث كراهة؛ لأن النبي على العجام الحجام أجره، فدل على أن خبثه خبث كراهة تنزيه، لا تحريم، أما مهر البغي وحلوان الكاهن فخبث تحريم.

ومهر البغي هو أجرتها على الزنا، فهو خبيث، وسمي مهرًا تشبيهًا له بمهر النكاح؛ لأنها تأخذه في مقابل زناها، فهي تشبه نفسها بالمتزوجة، وحلوان الكاهن أجرته على الكهانة، سمي حلوانًا؛ لأنه يأتي حلوًا بدون تعب ولا مشقة؛ لسهولة أخذه؛ ولهذا تجد الذين يأتون إلى الكهان يعطونهم ما يطلبون، فإذا طلب كثيرًا، أو قليلًا أعطوه - نسأل الله السلامة والعافية.

ولا يُرَدُّ مهر البغي على صاحبه، وإنما يؤخذ وينفق في المصالح العامة للمسلمين؛ فهو كسب رديء فيه دناءة، فينفق في أشياء غير المطاعم والمشارب، كعلف الدواب، أو وقود النار، مثل الحطب والغاز.

[١٥٦٩] حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَنَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَنَ، حَدَّثَنَا مُعْقِلً عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَٰنِ الْكَلْبِ وَالسِّنَّوْرِ قَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ عَنْ ذَلِكَ.

في هذا الحديث: تحريم ثمن السنور، وهو القط، أو الهرة، وله أسماء عدة، حتى أن السيوطي ألف رسالة في أسمائه، سماها: «البلور في أسماء السنور»، وثمنها حرام؛ لأنها لا تؤكل، وكذلك السباع والحشرات، وذوات السموم، وكل ما حرم الله؛ لأن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه، فالمحرمات ليس لها أثمان.

مسألة: ما حكم شراء ذوات السموم؛ ليستفاد من سمومها في العلاج؟ والجواب: لا يُدفع مال لشرائه؛ لكونه مثل الدم، يبذل دون مقابل، وكما إذا احتاج إلى كلب صيد ليس له أن يشتريه، لكنه يُهدَى، ولا يباع، كما سبق، والأفاعي كلها كذلك، ليس لها ثمن ولا تباع؛ لأن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه، ما عدا بعض الأشياء، مثل: الذهب، والحرير، فهما محرمان على الرجال، لكن هما يباعان؛ لأنهما يحلان للنساء.

فإذا لم يتحصل عليها إلا بالمال؟! فليس له ذلك، اللهم إذا كانت هناك ضرورة يخشى منهما الموت.



بَابُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، وَبَيَانِ نَسْخِهِ، وَبَيَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا، إِلَّا لِصَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ

[١٥٧٠] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْهِ: أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. [خ: ٣٣٢٣]

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأَرْسَلَ فِي أَقْطَارًِ الْمَدِينَةِ: أَنْ تُقْتَلَ.

وَحَدَّثَنِي مُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرً - يَعْنِي؛ ابْنَ الْفَضَّلِ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةً - عَنْ نَافِع عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ؛ كَانَ رَسُولُ اللهِ إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةً - عَنْ نَافِع عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ؛ كَانَ رَسُولُ اللهِ عَيْهُ: يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَنَنْبَعِثُ فِي الْلَدِينَةِ، وَأَطْرَافِهَا، فَلَا نَدَعُ كَلْبًا، إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ كَلْبَ الْمُرَيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَتْبَعُهَا.

قوله: «الْمُرَيَّةِ»: المُرَيَّة: تصغير المرأة.

وفي هذه الأحاديث: الأمر بقتل الكلاب، وهذا كان أولًا، ثم نسخ، قال وقي هذه الأحاديث: الأمر بقتل الكلاب، وهذا كان أولًا، ثم نسخ، قال وقي «لولًا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا؛ فَاقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسُودَ الْبَهِيمَ» (١) فنهى عن قتل الكلاب إلا المؤذي، والعقور، والأسود البهيم الخالص الذي ليس فيه لون آخر، وكذلك لو كان ذا نقطتين فالنقطتان لا يخرجانه عن كونه بهيمًا.

* * *

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۲۷۸۸)، وأبو داود (۲۸٤٥)، والترمذي (۱٤٨٦)، والنسائي (۲۲۸۰)، وابن ماجه (۳۲۰۵).

[١٥٧١] حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَادٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ كَلْبَ كَلْبَ غَنَم، أَوْ مَاشِيَةٍ، فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ؛ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ؛ أَوْ كَلْبَ كَلْبَ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ؛ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ؛ أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ؛ إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا،

قول ابن عمر ﴿ اِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا »، يعني: كان أبو هريرة يعتني بالسؤال عنه، وإذا كان للإنسان حاجة فهو يعتني بها.

وقد ذكر هذا الاستثناء غير أبي هريرة وَ عَلَيْكَ كما سيأتي في الرواية التالية. وفي هذا الحديث: استثناء كلب الصيد المعلم، وكلب البستان، والحرث، وكلب الماشية والغنم من القتل؛ للحاجة إليها، فاقتناؤها لا يؤثر، أما من اقتنى غيرها فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراط(١)، وفي لفظ آخر: قيراطان(٢).

والكلب يهدى ولا يباع على الصحيح، وفيه خلاف، لكن هذا هو الصواب؛ لأن النبي على استثنى شيئًا، وهذا هو الذي عليه الجماهير، وذهب أبو حنيفة كَلَيْلُهُ إلى جواز بيعه (٣)، وكذلك الإمام مالك كَلَيْلُهُ في رواية عنه، وفي رواية لا يباع (٤)، ولكن إذا قُتل فله قيمة.

وهذه الأقوال ضعيفة، والصواب: أنه لا يباع مطلقًا، وليس له ثمن.



⁽١) أخرجه البخاري (٢٣٢٢)، ومسلم (١٥٧٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٤٨١)، ومسلم (١٥٧٥).

⁽٣) فتح القدير، لابن الهمام (٧/١١٨).

⁽٤) التاج والإكليل، للمواق (٦/ ٧٠).

[١٥٧٢] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَي حَلَفٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ.ح، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْج، أَخْبَرَنِي أَبُو الرُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ عَنَّ بِقَالِ الْكِلَابِ، الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِع جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ عَنْ النَّبِيُّ عَنْ الرَّافَةَ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَنَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ عَنْ عَنْ الْرَافَةُ شَيْطَانُ». حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّقَطَةَيْنِ، فَإِنَّهُ شَيْطَانُ». [١٥٧٣] حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي النَّعَظَّرِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَنِ ابْنِ الْمُغَطِّلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَنِ ابْنِ الْمُغَلِّ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَنِ ابْنِ الْمُغَطِّلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَنْ أَبِي اللهُمْ وَبَالُ الْكِلَابِ»، ثُمَّ رَحَّصَ فِي كَلْبِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُهُمْ وَبَالُ الْكِلَابِ»، ثُمَّ رَحَّصَ فِي كَلْبِ الْعَنَم. وَكُلْبِ الْغَنَم.

وَحَدَّثَنِيهِ يَخْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ- يَعْنِي: ابْنَ الْخَارِثِ-.ح، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ.ح، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ.ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ.ح، وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ النَّضْرُ.ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ النَّضْرُ.ح، وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ النَّصْرُ.ح، وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بَهَذَا الْإِسْنَادِ، وقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى، وَرَخَّصَ فِي كُلْبِ الْغَنَم، وَالصَّيْدِ، وَالزَّرْع.

في هذه الأحاديث: بيان الناسخ والمنسوخ، فإنه ﷺ أمر بقتل الكلاب، ثم نهى عن قتلها، والنهي هنا هو الناسخ.

[١٥٧٤] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ عُمَرَ قَالَ: قَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْم قِيرَاطَانِ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بَنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بَنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالُوا؛ حَدَّثَنَا شُغْيَانُ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِم عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْم قِيرَاطَانِ».

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى وَيَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَعْيَى ابْنُ يَعْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا اللهِ كَلَّ يَوْم قَبْرَاطَان».

كُلْبًا إِلَّا كُلْبَ ضَارِيَةٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ». حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَخْيَى اللَّخْيَى اللَّهِ عَنْ اللَّخْيَةِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ عَمْلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطُ» كَلْبًا إِلَّا كُلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ كُلْبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطُ» قَالَ عَبْدُ اللهِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ اللهِ مَا كُلْبَ حَرْثٍ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعُ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ سَالَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ» قَالَ سَالِمُ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ، وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.

حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَيْمًا أَهْلٍ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كُلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ كُلْبَ صَائِدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْم قِيرَاطَانِ».

حَدَّثَنَا كُعَمَّدُ بْنُ الْكُنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا كُعَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْحَكَم قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ

عُمَرَ، يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ اتََّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ، أَوْ غَنَمٍ، أَوْ ضَنَمٍ، أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْم قِيرَاطُ».

[١٥٧٥] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرُّمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي لَوُنُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ يَوْنُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ اللهِ قَالَ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ، وَلَا مَاشِيَةٍ، وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ كُلَّ يَوْم».

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ: وَلَا أَرْضِّ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ هُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ زَرْع، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْم قِيرَاطُ». قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذُكِرَ لِابْنِ عُمَرَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: يَرْحَمُ أَللهُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَقَالَ: يَرْحَمُ أَللهُ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ صَاحِبَ زَرْع.

حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَاثِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمِ قِيرَاطُ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبُو هَرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

حَدَّثَنَا أَهْمَدُ بْنُ ٱلْنُذِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبُ، حَدَّثَنَا يَعْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بَنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ- يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ- عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْع، حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا الَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ، وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْم قِيرَاطُ».

[١٥٧٦] حَدَّثَنَا يَغْيَى بْنُ يَغْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَنُوءَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ كُلَّ يَوْمِ قِيرَاطُ» قَالَ: آنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ كَالَ: إِنْ وَرَبِّ هَذَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلْهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلْهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلْهُ اللهُ عَلْهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ أَيُّوب، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا؛ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، أَخْبَرَفِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ وَفَدَ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ وَفَدَ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُمِيْرِ الشَّنَئِيُّ، فَقَالَ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ،

في هذه الأحاديث: بيان ما يحصل لمن ملك كلبًا، فهو يخسر خسارة عظيمة، ينقص من أجره كل يوم قيراط، وفي الحديث الآخر: قيراطان، والمعول عليه القيراطان؛ لأن النبي على أخبر أولًا بالقيراط، ثم أخبر بعدها بالقيراط الثاني، وهو مقدار من الأجر، قيل: إنه جزء من أربعة وعشرين جزءًا من أجره في اليوم والليلة، ويستثنى من هذا الحكم كلب الصيد والماشية والحرث، فهذه تقتنى، ولا ينقص من أجر مقتنيها شيء، فهي مرخص فيها للحاجة.

وأما كلب الحراسة في البلدان فالصواب أنه ممنوع، واتخاذ الكلب هو ما يفعله الكفرة والأوروبيون الآن، ولو رُخص فيها لامتلأت بيوت المسلمين بالكلاب، وبرغم النهي عنها فقد صارت تقتنى، وسيأتي في الحديث التصريح بالمنع من اقتنائها في البيوت، أما صاحب البستان فيقتني كلب الحراسة، وكذا صاحب الغنم يقتنيه في البرية، وكذلك صاحب الصيد.

ولا شك أن من يتخذ كلبًا للحراسة يأثم لمخالفته بارتكاب النهي، وله أن يحرس ما يريد، ولكن بغير المحرمات، فيستأجر من يحرس ويستفيد من



الخدم من الآدميين، وليس من الكلاب، والكلاب لا تمنع اللصوص، فقد يقتلها اللص.

وقوله: «أَيُّمَا أَهْلِ دَارِ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةِ، أَوْ صَائِدِ»: فيه: الرد على من قاس كلب الحراسة في الدور على كلب الصيد؛ فهنا التصريح بأن الكلب في الدار لا يجوز، وأن اتخاذه ينقص من الأجر كل يوم قيراطين. وقوله: «صَائِدٍ»، يعني: كلب صيد.

وصاحب الزرع والبستان محتاج للكلب، فالبستان واسع شاسع الأطراف، لكن البيت ليس كذلك، وفي الغالب يكون صاحب الزرع نائيًا عَنِ البلد، ويكون بينه وبين جاره مسافة، بخلاف الدور فإنها متقاربة، فلا حاجة إلى الكلاب فيها.



بَابُ حِلْ أُجْرَةِ الْحِجَامَةِ

[۱۵۷۷] حَدَّثَنَا يَغْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ- يَعْنُونَ: ابْنَ جَعْفَرٍ- عَنْ مُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو مَالِكٍ: عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ، طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ: الْحِجَامَةُ - أَوْ: هُوَ مِنْ أَمْثُلِ دَوَائِكُمْ». [217]

في هذا الحديث: أن كسب الحجامة ليس حرامًا؛ لأن النبي ﷺ لا يفعل الحرام، فقد نهى ﷺ عن كسب الحجام، ثم احتجم وأعطى الحجام أجرته، وبفعله ذلك صرف النهي من التحريم إلى التنزيه؛ ولهذا قال ابن عباس: «حَجَمَ النَّبِيَّ ﷺ عَبْدٌ لِبَنِي بَيَاضَةَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ، فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيبَةِ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ (١).

وفيه: بيان فضل الحجامة، وأنها من أفضل العلاج لثوران الدم، ولا يقال: إنها سنة، ولكنها علاج، فإذا أراد الإنسان أن يحتجم فلا بد أن يسأل أهل الخبرة هل يحتاج الحجامة، أو لا يحتاجها، فإذا احتاجها فالحجامة من أفضل التداوي.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٠٣)، ومسلم (١٢٠٢).

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ- يَعْنِي الْفَزَارِيَّ- عَنْ مُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنْسُ عَنْ كَمْدِ الْخَجَّامِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ: الْحِجَامَةُ، وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ، وَلَا تُعَذَّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ».

في هذا الحديث: فضل التداوي بالحجامة، والقسط البحري، ويقال له: العود الهندى.

وقوله: «وَلاَ تُعَذَّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ»: الغمز هو: رفع العظم الذي ينزل بحلق الصبي، وهو ما يسمى بالتهاب اللوزتين، وكانت النساء يرفعنه، وهذا فيه تعذيب للصبي، فالنبي عَلَيْ قال: «عَلَيْكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ؛ فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا: ذَاتُ الْجُنْبِ، يُسْعَطُ مِنَ الْعُذْرَةِ» (١)، فيرتفع العظم؛ لأنه إذا نزل العظم سد الحلق وصار يتعبه، ووجع الحلق يسمى العذرة، فالنبي على العظم البديل عنه، وهو السعوط، ويقال له: العود الهندي، ويقال له: القسط البحري، يسعط في الأنف فينزل للحلق فيزول وجع الحلق.

حَدَّثَنَا أَخْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ خُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ عَيَّةٍ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا، فَحَجَمَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنْسًا يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ عَيَّةٍ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا، فَحَجَمَهُ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ، أَوْ مُدَّانِ، وَكَلَّمَ فِيهِ، فَخُفِّفَ عَنْ ضَرِيبَتِهِ.

قوله: «فَخُفِّفَ عَنْ ضَرِيبَتِهِ»، أي: كلم مواليه ليخففوا عنه، فإذا كان يعطي مولاه كلَّ يوم درهمين قال: خفِّفْ عنه، فدرهم يكفي، وهذا يسمى بالخراج، والخراج: مخارجة بين السيد والعبد، كأن يأذن السيد لعبده

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٩٢)، ومسلم (٢٢١٨).

بالعمل، إما يعمل في صنعة كالحدادة، أو النجارة، أو يعمل مثلًا في الساعات في زمننا هذا، أو في الزرع ويقول: اشتغل وأعطني كل يوم درهمًا، والباقي لك، فيترك الباقي له؛ ليستفيد منه وينفقه على أولاده، إذا كان له أولاد، ويقال: «كان للزبير بن العوام ألف مملوك يؤدون إليه الخراج فلا يُدخِل بيته من خراجهم شيئًا»(١).

ولا ينطبق هذا على العمال فهم أحرار، وما هم بعبيد، والعمال يأتون فإما أن يعملوا عندك، أو أن تسفّرهم، أما أن تستعبدهم فيشتغلوا عند الناس ويعطوك فهذا حرام، وهذا ملك للمال بالباطل.

[١٢٠٢] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِم.ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَجْرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ وُهَيْبٍ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ وُهَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَ.

قوله: «وَاسْتَعَطُ»، يعني: فَعل السعوط، وهو ما يجعل من الدواء في الأنف.



⁽١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١/٥٦).



حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْد الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ عَاصِم عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ عَاصِم عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَجَمَ النَّبِيُّ عَلِي عَبْد لِبَنِي بَيَاضَةً، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ عَلِي أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ صَجَمَ النَّبِيُّ عَلِي اللَّهِ النَّبِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّبِي اللَّهِ اللَّهُ الللللللْمُ اللللللْمُ اللَّهُ اللللللْمُ الللللْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

قوله: «حَجَمَ النَّبِيَ عَيْدٌ لِبَنِي بَيَاضَةَ»: اسمه نافع، وهو عبد من بني بياضة، وخفف النبي عَيْدٌ عنه من خراجه الذي يدفعه كل يوم لسيده. وقوله: «وَلَوْ كَانَ سُحْتًا، لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُ عَيْدٍ»: هذا من فقه ابن عباس عَيْدًا واستنباطه، فقال: لو كان حرامًا لم يعطه أجرته.



بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ

[١٥٧٨] حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُريْرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «يَا أَبُهَا النَّاسُ الْخُدْرِيِّ قَالَ: هَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَعْطُبُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: «يَا أَبُهَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللهَ سَيُنْزِلُ فِيها أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا اللهَ يَعِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلِينَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُ عَنْهَا شَيْءٌ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَيَنْقِعْ بِهِ » قَالَ: فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُ عَلَى اللهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْر، فَمَنْ أَدْرَكَتُهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ فَلَا يَشْرَبْ، وَلَا يَبِعْ » قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْلَذِينَةِ، فَسَفَكُوهَا.

في هذا الحديث: بيان من النبي عَلَيْ قبل أن تحرم الخمر قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ»، يعني: لما نزلت آية البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿يَسْعُلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلِّ فِيهِمَا إِنْمُ حَبِيرٌ وَمَنَفِعُ لِلنَّاسِ تعالى: ﴿يَسْعُلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلِّ فِيهِمَا إِنْمُ حَبِيرٌ وَمَنَفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا آَكَبُرُ مِن نَفْعِهِمًا ﴿ اللهَ وَالْمَا عَلَى اللهَ عَديم منها، وهذا من نصحه عَلَيْ لأمته، حيث أمرهم أن يبيعوا ما عندهم منها، وأن ينتفعوا به قبل أن تحرم، ثم بعد ذلك قال النبي عَلَيْهِ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْر، فَمَنْ قبل أن تحرم، ثم بعد ذلك قال النبي عَلَيْهِ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْر، فَمَنْ أَلْكُ مَدْر، وَلا يَبْع، وقد جاء تحريم الخمر على مراحل:

وأول ما نزل في تحريم الخمر آية البقرة: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِّ وَالْمَيْسِرِّ وَأَوْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَفْعِهِمَّا ﴾ [البقرة: الآية ٢١٩]، قُل فيهما إِنَّمُ كَا أَكْبَرُ مِن نَفْعِهِمَّا ﴾ [البقرة: الآية ٢١٩]، بين الله ﴿ لَيْ أَن فيهما منافع وإثمًا، وأن الإثم أكبر من المنافع، فتركها بعض أهل البصيرة والعقل، وكان عمر رَا الله عنه الأمر، فلما نزلت هذه

الآية وقرئت عليه قال: «اللهُمَّ بيِّنْ لَنَا فِي الخَمْرِ بَيَانًا شَافِيًا»(١)، فنزلت آية النساء: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقَرَبُوا ٱلصَّكَلُوةَ وَأَنتُمْ سُكُرَىٰ حَتَّى تَعَلَمُوا مَا لَلْسَاء: الآية ٤٣].

وجاء في الحديث الآخر: عَنْ أَنَسٍ صَالَى كُنْتُ سَاقِيَ القَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، وَكَانَ خَمْرُهُمْ - يَوْمَئِدٍ - الفَضِيخَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَى مُنَادِيًا يُنَادِي: «أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ»، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ، فَأَهْرِقْهَا، فَخَرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا، فَجَرَتْ فِي سِكَكِ المَدِينَةِ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: قَدْ تُتِلَ فَخُرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا، فَجَرَتْ فِي سِكَكِ المَدِينَةِ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: قَدْ تُتِلَ قَوْمٌ، وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ لَيْسَ عَلَى الّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الطّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَهِمُوا ... ﴿ إِللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

واحتج به بعض العلماء (٣) على أن الخمر ليست بنجسة؛ لأنها لو كانت نجسة لما أقرهم النبي على إهراقها في سكك المدينة، فتصيب الأقدام، وتصيب أطراف الثياب، فدل على أنها ليست نجسة، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا لَلْخَتُرُ وَٱلْمَابُ وَٱلْأَنْكُمُ رِجْسُ ﴾ [المائدة: الآية ١٠] فالمراد: الرجس المعنوي، والجمهور على أنها نجسة (٤)، وأجابوا عن هذا بأنهم لم يعلموا بنجاستها في أول الأمر، ولا يلزم من التحريم النجاسة.



⁽١) أخرجه أحمد (٣٧٨)، وأبو داود (٣٦٧٠)، والترمذي (٣٠٤٩)، والنسائي (٥٥٤٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٤٦٤)، ومسلم (١٩٨٠).

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٦/ ٢٨٨).

⁽٤) المبسوط، للسرخسي (٢٤/٣)، المقدمات الممهدات، لابن رشد (١/٤٤٢)، المجموع، للنووي (٢/٣٦٥)، المغنى، لابن قدامة (١٦٩/٤).

[١٥٧٩] حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْنِ بْنِ وَعْلَةً - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللهِ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْنِ بْنِ وَعْلَةَ ابْنَ وَهْبِ، ابْنَ عَبَّاسٍ ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، ابْنَ عَبَّاسٍ ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ السَّبَأِيِّ - مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ السَّبَأِيِّ - مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ السَّبَأِيِّ - مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ عَلَى رَاوِيَةَ خَرْدٍ، الْعِنَبِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ عَلَى ذَاوِيَةَ خَرْدٍ، وَقَالَ اللهِ مَنْ مَلِ اللهِ عَلَى اللهَ وَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللهِ اللهَ عَلَى اللهِ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ ا

حَدَّنَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَعْيَى ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ابْنِ مَثْلَهُ.

[١٥٨٠] حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بُنُ حَرْب، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا جَرِيرً عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الضَّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى عَنِ التِّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ. [خ: ٤٥٩] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْب، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ كَرَيْب - قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِاَيْ كُرَيْب - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً عَنِ لَا لَا عُمْشِ عَنْ مُسْلُم عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الْآيَاتُ مِنْ التَّعْمَشِ عَنْ مُسْلِم عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الْآيَاتُ مِنْ التَّعْمَرَةِ فِي الرَّبَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الْمُسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّهُ عَلَى النَّه عَلَى الْمُسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّهُ عَلَى الله عَلَى الْمُسْجِدِ، فَحَرَّمَ رَسُولُ الله عَلَى الْمُعْرَةِ فِي الرَّبَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ الله عَلَى الْمُعْرَةِ فِي الرَّبَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ الله عَلَى الْمُعَرِقِ فَي الرَّبَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ الله عَلَى الْمُعَرِقُ فِي الرَّبَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ الله عَلَى الْمُعْرَةِ فِي الرَّبَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ الله عَلَى الْمُعَرِدِ الْمُعَرَةِ فِي الرَّبَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ الله عَلَى الْمُعَالَى اللهُ اللهُ عَلَى الْمُعَلِي الْمُعَالِمَ الله اللهُ عَلَى الْمُعَلِمِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُ اللهُ اللهُ

في هذه الأحاديث: أن إهداءَ الرجلِ رسولَ الله ﷺ راويةَ خمرٍ كان أولًا

قبل أن يعلم هذا الرجل بتحريم الخمر، فأهدى للنبي عَلَيْهُ؛ بناءً على ما كان عليه الناس، فقد كانوا يشربونها في الجاهلية وفي أول الإسلام وكانت نفوسهم متعلقة بها.

وفيها: دليل على أن الواعظ والخطيب والمحدِّث لا بأس أن يسأل الإنسان بم سارَّه مَن بجواره؟ حتى يخبره بالحكم إذا كان يحتمل أن يعتقد الخطأ؛ ولهذا سأله النبي ﷺ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟»، فأخبره بالحكم؛ لأنه كان يعتقد الخطأ.

وفيها: دليل على تحريم الخمر بجميع وجوه التصرف، فيحرم شربها، ويحرم بيعها، وإهداؤها، وحملها، وسقيها غيره؛ ولهذا جاء في الحديث: «لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ وُجُوهِ: لُعِنَتِ الْخَمْرُ بِعَيْنِهَا، وَشَارِبُهَا، وَسَاقِيهَا، وَبَائِعُهَا، وَمُبْتَاعُهَا، وَعَاصِرُهَا، وَمُعْتَصِرُهَا، وَحَامِلُهَا، وَالْخَمُولَةُ إِلَيْهِ، وَآكِلُ ثَمَنِهَا» (١).

وقول عائشة على المسجد، فَحرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الْخَفْرِ»: قال القاضي عياض: رَسُولُ اللهِ عَلَى الْمَسْجِد، فَحرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الْخَفْرِ»: قال القاضي عياض: «وقوله: (لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة اقترأهن رسول الله على الناس، ثم نهى عَنِ التجارة في الخمر): يحتمل أن يكون هذا متصلًا بعد تحريم الخمر ومنها فهم، أو أوصى إليه بمنع بيع الخمر بظاهر الحديث؛ لأن سورة المائدة التي فيها تحريم الخمر من آخر ما نزل من القرآن، وآية الربا آخر ما نزل. قال ذلك عمر، قال: (ومات رسول الله ولم يفسرها لنا)، ويحتمل أن يكون هذا بعد بيان النبي تحريم له في الخمر. فلما نزلت آية الربا وقد اشتملت على تحريم ما عدا البيع الصحيح أكد تحريم ذلك، ولا علم أن التجارة في الخمر من جملة ذلك، والله أعلم»(٢).

⁽١) أخرجه أحمد (٤٧٨٧)، وابن ماجه (٣٣٨٠).

⁽٢) إكمال المعلم، للقاضي عياض (٥/ ٢٥٣).

فالقاضى رَخِلَتُهُ ذكر احتمالين:

الاحتمال الأول: أنه أعاد ذكر التحريم ليبلغ من لم يبلغه.

والاحتمال الآخر: أن التجارة في الخمر هي التي تأخر تحريمها، فحُرمت الخمر نفسها، ثم بعد ذلك حُرمت التجارة فيها، لكن يُبعد هذا الاحتمال القصةُ التي سبقت، وهو هذا الرجل الذي أهدى للنبي على راوية الخمر، وهذا ظاهره: أن هذا متقدم، فالنبي على قرن بينهما، حرم الربا وحرم تجارة الخمر، وإن كان أخبر بتحريمها قبل ذلك.



بَابُ تَحْرِيمٍ بَيْعِ الْخَمْرِ، وَالْمِيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ

آداما] حَدَّقَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّقَنَا لَيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُو بِمَكَّة -: «إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُو يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُو يَطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُو حَرَامٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مُ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكُلُوا ثَمَنَهُ اللهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللهَ عَلَى اللهَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

[١٥٨٢] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ َبْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِآبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ سَمُرَةَ، أَمَّ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «لَعَنِ اللهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشَّحُومُ اللهُ فَجَمَلُوهَا، فَبَاعُوهَا».

حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع، حَدَّثَنَا رَوْحُ- يَعْنِي: ابْنَ الْقَاسِمِ- عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

تأول ذلك بأن أخذ خمرًا من ذمي وباعه، واحتسب ثمنه من الجزية متأولًا. وقوله: «فَجَمَلُوهَا»، يعني: أذابوها على النار حتى صارت دهنًا، فقالوا: إنها أصبحت دهنًا الآن وقد تغيرت، فليست شحومًا، وهذه حيلة على محرَّم.

[١٥٨٣] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةً، حَدَّثَهُ حَدَّثَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ عُلَيْهِمُ اللهُ عَلَيْهِمُ اللهُ اللهُ

حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللهُ الْمَيْهِ الشَّحْمُ، فَبَاعُوهُ، وَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

في هذه الأحاديث: تحريم بيع الميتة، والخمر، والخنزير، والأصنام. وقد اختلف العلماء في الخمر، هل يجوز تخليلها، أو لا يجوز؟ فقال بعض العلماء: يجوز تخليلها، وقال آخرون: لا يجوز؛ لأن النبي أمر بإراقتها، ولم يأمر بتخليلها، وإذا تخللت بنفسها فهذا كذلك محل خلاف بين أهل العلم.

وفيها: دليل على تحريم الحيل، وأن الحيلة على محرم لا تخرجه عن كونه محرمًا؛ ولهذا لما سئل النبي على عن شحوم الميتة تطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس، يعني: يجعلونها في المصابيح والسُّرُج، ولم يكن هناك كهرباء، فكانوا يجعلون الشحم والودك للمصباح، يوضع فيه فتيلة أو خرقة، ويشعل في طرفها النار، وفي الطرف الآخر الشحوم، أو الودك، فقال النبي على: «لا، هُوَ حَرَامٌ»، يعني: الانتفاع بها في الاستصباح، ثم بين النبي على أن هذه حيلة، والحيلة باطلة، فالشحوم

محرمة، والحيلة لا تُخرج المحرم عن كونه محرمًا، ثم بيَّن النبي عَلَيْ أن الحيل من فعل اليهود وذمَّهم عليها، فقال- عِنْدَ ذَلِكَ-: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، إنَّ اللهَ رَجِيْكَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ»، يعنى: حرم الله عليهم الشحوم عقوبة لهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍّ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَدِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُخُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَاكِ ٓ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمِ ۚ ذَالِكَ جَزَيْنَهُم بِبَغْيِهِم ۗ وَإِنَّا لَصَالِقُونَ ﴾ والأنعام: الآبة ١٤٦]، فبسبب بغيهم وظلمهم حرم الله عليهم الشحوم، كما قال تعالى: ﴿ فَيَظُلُّمِ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿ وَالنَّسَاء: الآية ١٦٠] فلما حرم الله عليهم الشحوم احتالوا، فأخذوا الشحوم وأذابوها حتى صارت دهنًا، ثم باعوها وأكلوا ثمنها، وقالوا: نحن ما بعنا الشحوم، بعنا الدهن، وهذه حيلة باطلة؛ كحيلة أصحاب السبت الذين حرم الله عليهم اصطياد الحيتان يوم السبت، فابتلاهم الله بأن كانت الحيتان لا تأتي إلا يوم السبت، وتغيب بقية الأيام، فاحتالوا فنصبوا الشباك يوم الجمعة؛ لتصيد يوم السبت، ثم يأخذوها يوم الأحد، فقالوا: ما اصطدنا يوم السبت- وهذه حيلة- فلما فعلوا ذلك مسخهم الله تبارك وتعالى قردة وخنازير- نعوذ بالله من غضبه.

ولهذا حذر النبي على من الحيل الباطلة، مثل ما يتحيل بعض الناس على الربا الآن، كقلب الدَّين على المعسر، فبعض الناس إذا صار له دين على شخص، كعشرة آلاف، أو عشرين ألفًا، ثم إذا حل الدَّين، وكان المدين معسرًا، فيقول له: أبيع عليك سيارة تساوي عشرين أبيعها بثلاثين، ثم يقول: بعها في الحال، فيبيعها في الحال، ويعطيه العشرين، ويبقى الدين في ذمته، ويتراكم عليه، وهذه حيلة على الربا، وهي حيلة باطلة، وهذا ربا محرم.

بَابُ الرّبا

[١٥٨٤] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِع عَنْ أَبِي سَعِيدٍ اْ خُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْل، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْض، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْض، وَلا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِز». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْتُ.ح، وَحَدَّثَنَا كُحَمَّدُ بْنُ رُمْح، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ يَأْثُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةً، فَذَهَبَ عَبْدُ اللهِ، وَنَافِعٌ مَعَهُ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْح قَالَ نَافِعٌ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيّدِ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَّ عَيْنَيْهِ وَأُذَّنَيْهِ، فَقَالَ: أَبْصَرَتْ عَيْنَايَ وَسَمِعَتْ أُذُنَايَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْض، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزِ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ». حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ- يَعْنِي: ابْنَ حَازِم-.ح، وَحَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ الْلُتَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَخْيَى بْنَ سَعِيدٍ.ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَن ابْن عَوْنِ، كُلَّهُمْ عَنْ نَافِع بِنَحْو حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِع عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُذْرِيِّ عَن النَّبِيِّ عَيْ . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ- يَعْنِي، ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ- عَنْ سُهَيْل عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلِ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ».

في هذه الأحاديث: تحريم بيع الذهب بالذهب متفاضلًا، أو مؤجلًا، وكذلك بيع الورق بالورق- يعني: الفضة بالفضة- متفاضلًا، أو مؤجلًا، فإذا باع ذهبًا بذهب فلا يجوز له أن يزيد بعضها على بعض؛ ولهذا قال: «وَلَا تُشِفُوا»، يعني: لا تزيدوا بعضها على بعض، فلا بد أن يتساويا بالميزان، وكذلك لا يجوز التأجيل؛ ولهذا قال: «وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ»، فلا بد من التقابض، وأن يكون يدًا بيد، وكذلك الفضة بالفضة.

وإذا باع أحدهما بالآخر سقط أحد الشرطين، وهو شرط التماثل، فله أن يبيع مائة غرام من الفضة بغرام واحد من الذهب، لكن لا بد من التقابض بمجلس العقد، وسيأتي - أيضًا - حكم هذا في بيع البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح.

وقوله: «مِثْلًا بِمِثْلِ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ»: هذا تأكيد لقوله: «وَزْنًا بِوَزْنِ».

[١٥٨٥] حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وأحمد بن عيسى قَالُوا ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي غَنْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ، سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ ؛ إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ يَسَارٍ يَقُولُ ؛ إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ يَسَارٍ يَقُولُ ؛ إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ عُدْمَانَ بْنِ عَلَّالًا إِللَّهُ وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ» .

قوله: «لا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَ والدرهم فضة، وبعض الناس يغلط، فيقع في الربا، فيكون عنده ذهب قديم، ويأتي إلى بائع الذهب، ويبيع عليه الذهب القديم بذهب جديد وزيادة دراهم، وهذا ربا، ولو كان هذا قديمًا وهذا جديدًا، فلا بد أن يتماثل بالميزان، والمخرج من هذا هو: أن تبيع الذهب القديم بالدراهم، ثم تشتري بالدراهم ذهبًا جديدًا، والأولى أن يبيعها عند شخص، ويشتري عند شخص آخر، حتى لا تكون هذه حيلة يتحيل بها.



بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ نَقْدًا

[1007] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثُ.ح، وَحَدَّثَنَا كُمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْخَدَثَانِ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ - وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -: أَرِنَا ذَهَبَكَ، ثُمَّ انْتِنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نُعْطِكَ وَرِقَكَ، فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا، وَاللهِ لَتُعْطِينَتُهُ وَرِقَهُ، أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ابْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا، وَاللهِ لَتُعْطِينَتُهُ وَرِقَهُ، أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ابْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا، وَاللهِ لَتُعْطِينَتُهُ وَرِقَهُ، أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ابْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا، وَاللهِ لَتُعْطِينَتُهُ وَرِقَهُ، أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِللهِ فَاعَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ وَالشَّعِيرُ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرُ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرُ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَلَا عَلَى عَمْرُ الْنَاهُ وَلَاءً مَوْلَاءً وَلَا عَامَ وَلَيْهُ وَلَوْقَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةً وَكُولَا الْإِلْمُ مِنْ أَبِي شَعْرَاهُ وَلَوْلَا أَنْ إِللْهُ مِنْ أَبُلِ مُنْ أَبِي مُنَا أَنْ فَاءَ وَلَا الْوَلَاقُ وَلَاءً وَلَا الْوَلَالَ وَلَا الْوَلَالَ فَلَا الْوَلَالَ الْمُلْمُ اللّهُ مِنْ الْمُؤْلِ الْمُولِ اللللهُ الْمُؤْلِقُ الْمُ الْمُولَةُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَا عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُ وَلَا عَلَا اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُولُولُ اللَّالَالَا الْمُؤْلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ

قوله: «هَاءَ وهَاءَ»، يعني: خذ وأعطِ، وهذا هو الشرط الثاني، وهو شرط التقابض.



[١٥٨٧] حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلْقَةٍ فِيهَا مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ، أَبُو الْأَشْعَثِ، فَجَلَسَ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِّثْ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةً بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا غَزَاةً وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةً، فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا آنِيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أَعْطِيَاتِ النَّاسِ، فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ عُبَادَةً بْنَ الصَّامِتِ، فَقَامَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوِ ارْدَادَ فَقَدْ أَرْبَى، فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةً، فَقَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَيْ أَحَادِيثَ قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنَصْحَبُهُ، فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ، فَقَامَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَأَعَادَ الْقِصَّةَ، ثُمَّ قَالَ: لَنُحَدِّثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ، وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةً- أَوَ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ- مَا أُبَالِي أَنْ لَا أَصْحَبَهُ فِي جُنْدِهِ لَيْلَةً سَوْدَاءَ. قَالَ حَمَّادُ: هَذَا أَوْ نَحْوَهُ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيْوبَ جَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

[١٥٨٤] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتُوكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: مُسْلِمِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتُوكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «الذَّهَبُ بِالنَّهْب، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، وَالشَّعِيرُ وَالشَّعِيرُ وَالنَّمْرِ، وَالْمُحْلِي فِيهِ سَوَاءً».

حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرَّبَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْلُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ حَدَّثَنَا أَبُو الْلُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَدْثَنَا أَبُو الْلَّهَبُ بِالذَّهَب، مِثْلًا بِمِثْل، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

[١٥٨٨] حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْجِنْطَةُ بِالْجِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْلِحْ بِالْمِثْلِ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى، إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ».

وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ جَهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ يَدًا بِيَدٍ.

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْآعٰلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَب، وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْل، فَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْل، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبًا».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بِنُ مَسْلَمَةُ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ا ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيم عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لاَ فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا». وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا». وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنِي يَعْمِيم بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

قوله: «وَمَنْ زَادَ»، يعني: أعطى زيادة.

وقوله: «أو اسْتَزَادَ»، يعني: طلب الزيادة؛ لأن الهمزة والسين والتاء للطلب.

وقوله: «لَنُحَدِّقَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةً - أَو قَالَ: وَإِنْ رَخِمَ»: هذا دليل على أهمية العلم ونشره، وأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، ومعاوية معذور في هذا؛ لأنه يريد التثبت، وهو لم يبلغه الحديث، وفيه: دليل على أن الكبير والعالم من الصحابة وغيرهم قد يخفّى عليه شيء من العلم، فهذا معاوية رَبِّ في صحب النبي ﷺ، وهو من كُتَّاب الوحي، وهذا الحديث أمر مشهور في إجراء الربا في هذه الأمور الستة، ومع ذلك خفي عليه ذلك.

وفي هذه الأحاديث: فضل تبليغ العلم، ونشره، وعدم المبالاة بمن يمنع من ذلك، فمعاوية صَرِّقَتُكُ خفي عليه النص، ولكن عبادة بن الصامت سَرِّقَتُكُ لله.

وفيها: أن الربا يجري في هذه الأشياء الستة: الذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والملح، ستة أشياء إذا بيع بعضها ببعض، فإنه يجب فيها شرطان:

الشرط الأول: التماثل، فلا يزيد بعضها على بعض.

الشرط الثاني: التقابض بمجلس العقد.

- واختلف العلماء فيما في معنى هذه الأشياء الستة، هل تقاس عليها، أو لا تقاس على قولين:

القول الأول: ذهب الظاهرية إلى أنه لا ربا إلا في هذه الأشياء الستة؛ لأن الظاهرية يمنعون القياس^(۱)، ويقولون: ما عدا هذه الأشياء كالنحاس،

⁽١) المحلى، لابن حزم (٧/ ٤٠١).

والرصاص، والحديد، والأرز وغيرها، فلا بأس فيها بالزيادة، ولا بأس بعدم التقابض بمجلس العقد.

القول الثاني: ذهب جمهور العلماء (۱)، إلى أنه يقاس عليها ما وافقها في العلة، واختلف العلماء في العلة التي يقاس عليها، فالعلة في الذهب والفضة الثمنية، أي: كونهما ثمنًا للأشياء، وهذا هو الصواب، وقال بعضهم (۲): العلة الوزن، لكن الصواب أنها هي الثمنية، فكل ما كان ثمنًا للأشياء فإنه يأخذ هذا الحكم، مثل الأوراق النقدية الآن، فلا يجوز أن تبيع ريالًا بريالين سعودي، ولا يجوز أن تبيع مائة بمائة وعشرة، ومثله الصرف أيضًا – فلا يجوز أن تصرف مائة بثمانية وتسعين، أما إذا اختلفت العملة كريال سعودي بدولار فهنا لا بأس بالزيادة، لكن لا بد من التقابض بمجلس العقد، ومثله التحويلات، حينما يحول الإنسان ريالات سعودية إلى بلد اخر ويأخذها دولارات أمريكية، أو جنيهات مصرية، أو دنانير كويتية، فلا بد أن يكون يدًا بيد، والمخرج من هذا بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن يشتري العملة التي يريد أن يحولها، ثم يحولها، فإذا أراد أن يحول دينارًا كويتيًّا فيشتري الدينار، ثم يحوله، ثم يقبضه هناك، وإذا أراد أن يحول جنيهات مصرية يشتري الجنيهات المصرية، ثم يحولها جنيهات مصرية، ثم يقبضها هناك.

والأمر الثاني: أن يحولها ريالات سعودية، لكن إذا وصلت هناك يستلم الريالات السعودية ويصرفها في الحال، أما أن يأخذ الريالات السعودية، ويحولها جنيهات مصرية، أو دولارات فهذا لا يجوز، وهو ربا.

⁽۱) المبسوط، للسرخسي (۱۱ / ۱۱۳)، التاج والإكليل، للمواق (٦/ ١٩٧)، المجموع، للنووي (٩/ ٣٩٣)، المغنى، لابن قدامة (٤/ ٥).

⁽۲) البحر الرائق، لابن نجيم (٥/ ٣٣٠)، بدائع الصنائع، للكاساني (٥/ ١٨٥)، المبدع، لابن مفلح (٢) البحر الرائق، كشاف القناع (٣/ ٢٥٢).



والعلة في البر والتمر والشعير والملح اختلف فيها العلماء: فالشافعية يرون أنها الطعم (١).

والمالكية يرون أنها الاقتيات والادخار (٢).

والحنابلة والأحناف يرون أنها الكيل والوزن^{٣)}.

والأقرب في هذا: أنه لا بد من اجتماع هذه الأمور كلها، فلا بد أن يكون مكيلًا ومدخرًا ومطعومًا، مثل: الأرز، فيدخل فيها؛ لأنه مكيل ومدخر ومطعوم، لكن مثلًا الخضراوات والفاكهة لا يجري فيها الربا، فالخضراوات والفواكه ليست مكيلة، وليست موزونة في الأصل، وإن كانت توزن الآن، وليست مدخرة فهي لا تبقى مدة، فيأتي الفقيه مثلًا ويقيس الأرز على البر، يقول: الأرز كالبر في جريان الربا في كل منهما لجامع الطعم إذا كان شافعيًّا، وإذا كان مالكيًّا يقول: لجامع الادخار، وإذا كان حنبليًّا يقول: لجامع الكيل، والجمهور على أنه يقاس عليها كلها مع اختلافها في العلة.

مسألة: هل يجري الربا في الحديد والنحاس والرصاص؟

والجواب: أن الربا يجري في هذه الأشياء عند الحنابلة والأحناف، فقد قالوا: إن العلة في الربويات هي الوزن؛ ولذا فالربا يجري في الحديد والنحاس والرصاص.

مسألة: هل يجري الربا في اللحم إذا بيع باللحم؟

والجواب: اللحم مطعوم موزون، وبيع الحيوان بالحيوان الصواب أنه لا يحري فيه الربا؛ لأنه وإن كان مطعومًا فهو لا يُدَّخر، فلا بأس به.

⁽١) المجموع، للنووي (٩/ ٣٩٥).

⁽٢) الشرح الكبير، للدردير (٣/ ٤٧).

⁽٣) المبسوط، للسرخسي (١١٣/١٢).

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا

[١٥٨٩] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم بْنِ مَيْمُونِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍ وَ عَنْ أَبِي الْمِنْهَ إِلَى الْمُوسِمِ - أَوْ: إِلَى عَمْرٍ وَ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ: بَاعَ شَرِيكُ لِي وَرِقًا بِنَسِيئَةٍ إِلَى الْمُوسِمِ - أَوْ: إِلَى الْحَجِّ - فَجَاءَ إِنَّ فَأَخْبَرَنِ، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرُ لَا يَصْلُحُ، قَالَ: قَدْ بِعْتُهُ فِي السُّوقِ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَى ّ أَحَدُ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِب، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدًا فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدًا بَيْدٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُو رِبًا»، وَائْتِ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُو رِبًا»، وَائْتِ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُو رِبًا»، وَائْتِ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ بِيَارَةً مِثْلَ ذَلِكَ.

قوله: «بَاعَ شَرِيكٌ لِي وَرِقًا بِنَسِيئَةٍ إِلَى الْمُوسِمِ أَوْ: إِلَى الْحَبِّ»: الوَرِق: الفضة، والمعنى: أنه باع وَرِقًا بنسيئة، يعني: مؤجلًا، أعطاه بعض الورق ولم يأخذ الثمن في الحال، فأنكر عليه، فقال: إني فعلت هذا في السوق، ولم ينكر عليَّ أحد، وفي هذا دليل على أن ما يفعله الناس في الأسواق ليس حجة، والحجة في كتاب الله، وسنة رسوله على وأنه قد يتعامل الناس بالربا في الأسواق، ولا ينكر أحد بسبب الجهل، وضعف الوازع الديني؛ ولهذا أنكر أبو المنهال على صاحبه هذا البيع، ففيه: دليل على أن هذا البيع فاسد، كما فيه: أن التعامل بالربا يجعل البيع فاسدًا، فيجب فسخ البيع.

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْلِنْهَالِ يَقُولُ؛ سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبِ عَنِ الطَّرْفِ، فَقَالَ؛ سَلْ الْبَرَاءَ، فَإِنَّهُ سَلْ رَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَهُوَ أَعْلَمُ، فَسَأَلْتُ زَيْدًا، فَقَالَ؛ سَلْ الْبَرَاءَ، فَإِنَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَا؛ بَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا. أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَا؛ بَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا. [1090] حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنَا يَعْيَى الْبُنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةً عَنْ أَبِيهِ قَالَ؛ نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنِ الفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ بِالفَضَّةِ وَالنَّهَ بِالْفِضَّةِ وَالنَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالنَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ بِالْفِضَةِ وَالْمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالْفَضَةِ وَالْمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِاللَّهُ رَجُلُ، فَقَالَ؛ يَدًا بِيَدٍ، فَقَالَ؛ هَكَذَا سَمِعْتُ. وَمُعْنَا، قَالَ؛ هَكَذَا سَمِعْتُ.

حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي يَكِيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةً قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، بِمِثْلِهِ.

قوله: «وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا»، يعني: يدًا بيدٍ، أي: أن الزيادة والنقصان لا بأس بهما في بيع الذهب بالفضة، وبيع الفضة بالذهب، يبيع كيف شاء بزيادة أحدهما أكثر من الآخر، لكن لا بد من التقابض بمجلس العقد.

بَابُ بَيْعِ الْقِلَادَةِ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ

[١٥٩١] حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِيُ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عُلَيَّ بْنَ رَبَاحِ اللَّخْمِيَّ يَقُولُ؛ سَمِعْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدِ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ؛ أَيِّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ بِحَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فَضَالَةً بْنَ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ؛ أَيِّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُو بِحَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرَزُ وَذَهَبُ، وَهِي مِنَ الْغَانِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالذَّهَبِ النَّهِي النَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنْ أَبِي شُجَاعِ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيِّ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيِّ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبُ وَخَرَزٌ، فَفَصَّلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنَ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَيْ الله فَقَالَ: «لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفَصَّلَ».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

في هذا الحديث: أن فضالة بن عبيد رَخِطْتُهُ اشترى قلادة فيها ذهب وخرز باثني عشر دينارًا، ففصلها، فوجد أن الذهب الذي اشتراه أكثر، فنهى النبي عشر دينارًا، ففصل الذهب من غيره، فَيُخرج الذهب ويباع بذهب وزنًا، والخرز يبيعه بما شاء.

وهذه المسألة تسمى: مد عجوة، وهي بيع الربوي بربوي ومعه شيء آخر، فهو قد باع القلادة وفيها ذهب وخرز بذهب، ذهب بذهب ومعه زيادة، والعجوة: نوع من أنواع تمر المدينة، فبيع مد عجوة من التمر بمد



من التمر ودرهم؛ هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، وظاهر الحديث: المنع، وهذا هو الصواب.

وقال بعض أهل العلم بالجواز مطلقًا^(۱)، ولعل الحديث لم يبلغهم، وذهب الإمام أبو حنيفة إلى التفصيل^(۲)، وهو أنه إذا كان الذهب الذي اشتراه أكثر من الذهب الذي بالقلادة فلا بأس؛ لأن الزيادة تكون مقابل الخرز، كما في هذه القصة.

وقيل: إذا كان الذهب تابعًا للمبيع فلا بأس، وإن لم يكن تابعًا فلا، وقدر التبع بأن يكون الثلث فأقل، فإذا كان الذهب الثلث فأقل فهو تابع، وإذا كان أكثر من الثلث فلا.

والصواب: القول الأول، وهو المنع مطلقًا، وهو الذي دل عليه الحديث.

وإذا بيع الذهب والفضة بواحد من الأصناف الأربعة فلا يجب التطابق بالإجماع؛ لأن الذهب والفضة ثمن للأشياء، فيجوز أن يبيع البر والشعير بدراهم، وبذهب، أو فضة، ولو مؤجَّلًا.



⁽۱) التاج والإكليل، للمواق (٦/ ١٢٦)، الشرح الكبير، للدردير (٣/ ٢٩)، مغني المحتاج، للخطيب الشربيني (٢/ ٣٧٤) المغنى، لابن قدامة (٤/ ٢٨).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (١٢/ ١٨٩)، فتح القدير، لابن الهمام (٧/ ١٤١).

[١٥٩٣] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْجَلَاحِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي حَنَشُ الصَّنْعَانِيُّ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كُنَّا الجُلاحِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي حَنَشُ الصَّنْعَانِيُّ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ يَوْمَ خَيْبَرَ نُبَايِعُ الْيَهُودَ، الْوُقِيَّةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارِيْنِ وَالتَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ (لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزْنًا وَالتَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ (لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزْنًا بَوْرُنْ».

حُدَّتَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَافِرِيِّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ وَعَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَغَيْرِهِمَا أَنَّ عَامِرَ بْنَ يَعْيَى الْمُعَافِرِيَّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنَشِ الْفَافِرِيِّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنَشِ الْفَافِرِيِّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنَشِ الْفَافِرِيِّ أَنْ أَشْرَبَهَا، فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي وَلَادَةً فِيهَا ذَهَبُ، وَوَرِقٌ، وَجَوْهَرُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْبَرِبَهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ، فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا، فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ، ثُمَّ لَا عُبَيْدٍ، فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا، فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ، ثُمَّ لَا عُبَيْدٍ، فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا، فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ، ثُمَّ لَا عُبْدُدُنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ».

قوله: «فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبّ، وَوَرِقٌ، وَجَوْهَرٌ»، يعني: حصلت لي غنيمة: قلادة فيها ذهب، وورق، وجوهر، فسأل فضالة بن عبيد، فقال: انزع الذهب، عني: افصل الذهب وبعّهُ بذهب وزنًا بوزن، ثم بع الباقي بما شئت، فلا بأس بالزيادة، لكن لا بد أن تكون يدًا بيدٍ.



بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ

قوله: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارِعَ»، أي: أخاف أن يشابه ويشارك الممنوع، فيأخذ حكمه في تحريم الربا، ومنه: الفعل المضارع، سمي مضارعًا؛ لأنه يشابه الاسم في كونه معربًا، فخاف معمر رَوْالِينَ أن يضارع، واستدل بعموم الحديث: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامُ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

والصواب: أنه لا بأس ببيع الحنطة بالشعير، وأحدهما أكثر من الآخر؛ لأن هذا جنس وهذا جنس؛ لما سبق في الأحاديث أن النبي ﷺ قال: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يدًا بيدٍ».

وفي هذا الحديث: أن معمر رَخِيْقَتُهُ لم يأخذ الزيادة من باب التورع. والصواب: أنه لا بأس بذلك؛ لأن الجنس مختلف.

[١٥٩٣] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ- يَعْنِي:
ابْنَ بِلَالٍ- عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ
الْلُسَيِّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنَى بَعثَ الْلُسَيِّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ،
أَخَا بَنِي عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ، فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ،
فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى خَيْبَرَ هَكَذَا؟ وَاللهِ يَا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ ا

قوله: «فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ»: التمر الجنيب هو: التمر الجيد.

وقوله: «مِنَ الْجَمْع»: الجمع هو: الخلاط من التمر.

وقوله: «لَا تَفْعَلُواً، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ بِيعُوا هَذَا، وَاشْتَرُوا بِثَمَنِهِ مِنْ هَذَا، وَقوله: «لَا تَفْعَلُواً، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ بِيعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِثَمَنه هذا وَكَذَلِكَ الْمِزَانُ»، يعني: بيعوا التمر الرديء بالدراهم، واشتروا بثمنه هذا التمر الجيد، فهذا مخرج، فلا يجوز بيع التمر بالتفاضل، ولو كان أحدهما جيدًا، والآخر رديئًا.



حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ السَّعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، فَقَالَ: لَا جَنِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، فَقَالَ: لَا جَنِيبٍ، فَقَالَ اللهِ عَلَيْهِ: «قَالَ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، وَالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالشَّاكَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «فَلَا تَفْعَلْ بِعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِم جَنِيبًا».

[١٥٩٤] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَغْيَى بْنُ صَالِحِ الْوُحَاظِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ح، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا جَمِيعًا - عَنْ يَخْيَى بْنِ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا جَمِيعًا - عَنْ يَخْيَى بْنِ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِتَمْرٍ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِتَمْرٍ عُقْبَةً بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِتَمْرٍ عُقْلَ اللَّيْ عَلْمُ اللَّهِ عَلْمَ اللَّهِ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهِ عَلْمُ اللَّهِ عَلْمُ اللَّهِ عَلْمُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْ اللَّهِ عَلْهُ مَوْلُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهِ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ الللللَهُ الللَّهُ الللللَهُ الللللَّهُ الللللَهُ اللللْهُ الللللَّهُ الللللَهُ اللللللَهُ الللللَهُ اللللللَهُ الللللَهُ اللللللَهُ الللللَهُ الللللَهُ اللللللَهُ اللللللَهُ الللللَهُ اللللللَهُ الللللَهُ اللللللللَهُ الللللِهُ اللللللللَهُ اللللَ

في هذا الحديث: دليل على أنه لا بأس بطلب الجيد من الطعام والشراب وغيره، وأن هذا لا ينافي الزهد؛ لأن هذا يفيد الجسم وينفعه، ويتقوى به على طاعة الله، بخلاف الرديء فإنه تعافه النفس، ولكن على الإنسان أن لا يسرف، وعليه أن يكون متوسطًا بأموره؛ ولهذا لم ينكر النبي على على بلال مؤسّى إتيانه بالتمر الجيد، لكن أنكر عليه كيفية البيع، وأنه باع صاعين من الرديء بصاع من الجيد.

وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَيِّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِتَمْرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا»، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِعْنَا تَمْرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: «هَذَا الرِّبَا، فَرُدُّوهُ، ثُمَّ بِيعُوا تَمْرَنَا، وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا».

في هذا الحديث: أن بيع الربا باطل، وأنه يُرَدُّ، فيأخذ البائع حقه، ويأخذ المشتري حقه؛ ولهذا قال: «فَرُدُّوهُ»، فإذا تعامل أحد بالربا مع شخص، أو مع بنك فيجب أن يفسخ البيع، وكل يأخذ حقه، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُبْتُمُ فَلَكُمُ رُبُوسُ آمَوَلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٩].

[١٥٩٥] حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ يَخْيَى عَنْ أَبِي سَلِمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كُنَّا نُرْزَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى مَهُوَ الْخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَلَكَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَلَى هُوَ الْخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، وَلَا بِصَاعٍ، فَقَالَ: «لَا صَاعَيْ تَمْرٍ بِصَاعٍ، وَلَا مِصَاعٍ، وَلَا صَاعَيْ حِنْطَةٍ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمَ بِدِرْهَمَيْنِ».

قوله: «لَا صَاعَيْ تَمْرِ بِصَاعٍ، وَلَا صَاعَيْ حِنْطَةٍ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمَ بِدِرْهَمَيْ»: لأنها جنس واحد، فلا يباع بعضها ببعض متفاضلًا، ولا بد من التماثل والتقابض في مجلس العقد. [۱۵۹٤] حَدَّقَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّقَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الطَّرْفِ، فَقَالَ: أَيَدًا بِيَدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنِّي سِأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الطَّرْفِ، فَقَالَ: أَيَدًا بِيَدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الطَّرْفِ، فَقَالَ: أَيَدًا بِيَدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الطَّرْفِ، فَقَالَ: أَيَدًا بِيَدٍ؟ قُلْتُ يُفَتِيكُمُوهُ، قَالَ: مَأْسَ بِهِ، قَالَ: أَو قَالَ ذَلِكَ؟ ا إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ، فَلَا يُفْتِيكُمُوهُ، قَالَ: «كَأَنَّ فَوَاللهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللهِ عَيْ بِتَمْرٍ، فَأَنْكَرَهُ، فَقَالَ: «كَأَنَّ فَوَاللهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللهِ عَيْ بِتَمْرٍ، فَأَنْكَرَهُ، فَقَالَ: «كَأَنَّ فَوَاللهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللهِ عَيْ بَتَمْرٍ أَرْضِنَا – أَوْ: فِي تَمْرِنَا – الْعَامَ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا – أَوْ: فِي تَمْرِنَا – الْعَامَ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرٍ أَرْضِنَا» قَالَ: كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا – أَوْ: فِي تَمْرِنَا – الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ، فَلَا اللهُ عَقْرَانُ هَذَا، وَزِدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: «أَضَعَفْتَ، بَعْضُ الشَّيْءِ، فَلَا اللهُ عَنْ اللَّهُ إِذَا رَابَكَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءً، فَبِعُهُ، ثُمَّ الشَّبَرِ الَّذِي تَوْرِيدُ مِنَ التَّمْرِ».

في هذا الحديث: تصريح بتحريم ربا الفضل؛ ولهذا قال: «أَضْعَفْتَ، أَرْبَيْتَ»، يعني: فعلت الربا؛ لأنه باع تمرًا قديمًا بتمر جديد، وزاد من التمر القديم، ثم بيّن له المخرج، فقال: «إِذَا رَابَكَ مِنْ غَرْكَ شَيْءٌ، فَبِعْهُ، ثُمّ اشْتَرِ القديم، ثم بيّن له المخرج، فقال: «إِذَا رَابَكَ مِنْ غَرْكَ شَيْءٌ، فَبِعْهُ، ثُمّ اشْتَر اللّذِي تُرِيدُ مِنَ التّمْرِ»، وفي هذا دليل على أن ابن عباس ولي كان يرى أن ربا الفضل جائز في أول الأمر؛ ولهذا قال: لا بأس به يدًا بيد؛ اعتمادًا على حديث أسامة: «إِنَّمَ الرِّبَا في النَّسِيئَةِ»، ثم بيّن له كبار الصحابة كأبي سعيد وغيره وغيره وغيره التي دلت على تحريم ربا الفضل، فرجع والله ولهذا قال ذَلِك؟! إنَّا سَنكْتُبُ إلَيْه، فَلا يُفْتِكُمُوهُ»، قال أبو سعيد لأبي نضرة: «أَوَ قَالَ ذَلِك؟! إنَّا سَنكْتُبُ إلَيْه، فَلا يُفْتِكُمُوهُ»، يعني: سنكتب له لنبين له الأدلة التي جاءت في تحريم ربا الفضل فلا يفتي يغني: سنكتب له لنبين له الأدلة التي جاءت في تحريم ربا الفضل فلا يفتي بذلك، وسيأتي ما يدل على أن ابن عباس رجع.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَلَمْ يَرَيَا بِهِ بَأْسَا، فَإِنِّ فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ لَقَاعِدٌ عِنْدَ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْدِيِّ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُو رَبًا، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: لَا أَحَدُّتُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَبُولِ اللهِ عَنِي مَوْلِ اللهِ عَنِي مَا مَنْ تَمْرٍ طَيِّبٍ، وَكَانَ تَمْرُ رَسُولِ اللهِ عَنِي مَا مَا اللَّوْنَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِي عَنْ : «أَنَّى لَكَ هَذَا؟ إِنَّ تَمْرُ اللَّهِ عَنْ مَوْ طَيِّبٍ، وَكَانَ تَمْرُ النَّبِي عَنِي هَذَا الصَّاعَ، فَإِنَّ سِعْرَ هَذَا فِي السُّوقِ الْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ، فَإِنَّ سِعْرَ هَذَا فِي السُّوقِ النَّيْقِ عَمْرَ هَيْدَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ تَمْرِ شِئْتَ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ؛ كَذَا، وَسِعْرَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِي تَمْرِ شِئْتَ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ؛ كَذَا، وَسِعْمَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ تَمْرِ شِئْتَ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ؛ كَذَا، وَسِعْمَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ تَمْرِ شِئْتَ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ؛ كَذَا، وَسِعْمَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ تَمْرِ شِئْتَ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ؛ فَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رِبًا، أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؟ قَالَ؛ فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ، فَكَرِهَهُ.

في هذا الحديث: أن ابن عمر رضي وابن عباس رضي كانا لا يريان بأسًا في ربا الفضل، وقد خفيت عليهما النصوص التي فيها تحريم ربا الفضل، كحديث أبى سعيد رَفِظْتُهُ، وحديث عبادة رَفِظْتُهُ، ثم رجعا عن ذلك.

وقوله: «فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدُ، فَنَهَانِي وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ، فَكَرِهَهُ»: هذا دليل على أنهما رجعا عَنِ القول بتحليل ربا الفضل، لما أخبرهما الصحابة.

وهذا الحديث صريح بأن ربا الفضل حرام، وربا الفضل يعني: الزيادة.

[١٥٩٦] حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍ و عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَم، مِثْلًا بِمِثْل، مَنْ زَادَ أَوِ ازْدَادَ فَقَدْ أَرْبَى، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَم، مِثْلًا بِمِثْل، مَنْ زَادَ أَوِ ازْدَادَ فَقَدْ أَرْبَى، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ أَوْ أَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَنَالٍ اللهِ عَيْقٍ، أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَيْنَ وَسُولِ اللهِ عَيْنَ ، وَلَمُ أَشِمْعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيْنٍ ، وَلَمْ أَجِدُهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَيْنَ ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيْنٍ ، وَلَمْ أَجِدُهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَيْنَ ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيْنَ ، وَلَمْ أَجِدُهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَيْنَ ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيْنَ ، وَلَمْ أَنِي النَّيْسِيَةِ ». وَلَكِنْ حَدَّتَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَ عَيْنِ قَالَ: «الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ».

[خ؛ ٢١٧٩] خَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «إنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ».

حَدَّثَنَّا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَقَّانُ ح، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا بَهْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَسِمَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا رِبًا فِيمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ».

حَدَّثَنَا الْخُكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِقْلُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ ، أَمْ شَيْئًا وَجَدْتَهُ فِي كَتَابِ اللهِ عَلَىٰ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا، لَا أَقُولُ، أَمَّا رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ فَأَنْتُمْ كَتَابِ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ فَلَا أَعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ أَنْ رَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ أَلَا إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ».

في هذه الأحاديث: دليل على أن ابن عباس رفي حينما كان يفتي بحلِّ ربا

الفضل كان يعتمد على هذا الحديث: «الرّبًا في النّسِيئة»، وهو حديث أسامة وَعَلَيْكَ، وجاء بلفظ: «إِنَّمَا الرّبًا في النّسِيئة»، فكان يفتي بجواز ربا الفضل إذا كان يدًا بيد، أي: أن يكون دينار بدينارين، والدرهم بالدرهمين، والصاع بالصاعين، وإن كان جنسًا واحدًا، إذا كان يدًا بيد، اعتمادًا على هذا الحديث، وظاهر هذا الحديث: أن ربا الفضل لا بأس به، وقد فهم أن الربا لا يكون إلا في النسيئة، وأن الحديث يفيد الحصر، لكن جاءت أحاديث كثيرة كحديث عبادة مَرْعَالَيْكَ، وحديث أبي سعيد مَرْقَالِيَّكَ، وهي صريحة في تحريم ربا الفضل، والقاعدة عند أهل العلم: أنه إذا جاء الحديث يخالف ظاهره الأحاديث الكثيرة فإنه يُحمل عليها.

ولهذا أجاب العلماء عن هذا الحديث بخمسة أجوبة:

الجواب الأول: أن هذا كان في أول الإسلام، ثم نسخ بتحريم ما كان وسيلة إليه بهذه النصوص؛ لأن ربا الفضل وسيلة لربا النسيئة.

والجواب الثاني: أن الحصر في قوله: «إِنَّمَا الرِّبَا في النَّسِيئَةِ»، أو «الرِّبَا في النَّسِيئَةِ»، أو «الرِّبَا في النَّسِيئَةِ»: محمول على الربا الأعظم- والذي هو ربا الجاهلية- الذي حرم تحريم الغايات، وتحريم ربا الفضل هذا من تحريم الوسائل.

والجواب الثالث: أن هذا محمول على بيع الدَّين بالدَّين، لا على بيع الربويات.

والجواب الرابع: أن الحديث محمول على اختلاف الأجناس، كالتمر، والبر، فيكون في الأجناس المختلفة، إنما الربا يكون في الجنس الواحد.

والجواب الخامس: أن حديث أسامة: «الرّبا في النّسِيئةِ»: مجمل، وحديث عبادة وأبي سعيد مبيّن، وإذا جاء مجمَلٌ ومبيّن فإن العمل يكون بالحديث المبيّن.

بَابُ لَعْن آكِل الرّبَا وَمُؤْكِلِهِ

[١٥٩٧] حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ- وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ- قَالَ إِبْرَاهِيمَ- وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ عَنْ مُغِيرَةَ لِعُثْمَانَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَأَلَ شِبَاكُ إِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنَا عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ قَالَ: قُلْتُ: وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، قَالَ: إِنَّمَا نُحَدِّثُ بِمَا سَمِعْنَا.

[١٥٩٨] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا * حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءً».

في هذا الحديث: الوعيد الشديد على أكل الربا؛ لأن اللعن هو: الطرد والإبعاد عن رحمة الله، وما توعد فيه باللعن، أو العذاب، أو النار في الآخرة فهو من الكبائر، وأكل الربا قد تُوعد عليه في الكتاب العزيز بحرب من الله ورسوله، قال تعالى: ﴿ فَإِن لَمْ تَغْمَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبِ مِن اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾ والبَعَرَة: الآية ٢٧٩]، ولم يتوعد ربنا على كبيرة دون الشرك بمثل هذا الوعيد، فالمرابي آذنه الله وهن رسوله – نعوذ بالله.

وفيه: أن أربعة كلهم ملعونون في الربا: آكلُه، ومؤكلُه، وكاتبُهُ، وشاهِداه.

وقوله: «آكِلَ الرِّبَا، ومُؤْكِلَهُ»، يعني: حتى ولو لم يأكله فهو ملعون، فلو أخذه واشترى به سيارة فهو ملعون، لكن عبَّر بالأكل: لأنه أعظم وجوه الانتفاع.

بَابُ أَخْذِ الْحَلَالِ، وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ

[١٥٩٩] حَدَّثَنَا كُمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرِ الْهُمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا رَكِيًّا عُنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ -: «إِنَّ الْحَلَالَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ -: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنَ، وَإِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنَ، وَإِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنْ الْمُلْلُونِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الشَّبُولُ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلَّ الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِي الشَّبُولَ عَمَى اللهِ عَالِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

[خ: ٥٢]

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ.ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُطَرِّفٍ، وَأَبِي فَرْوَةَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُطَرِّفٍ، وَأَبِي فَرْوَةَ الْهَمَدَانِ.ح، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِهِ بِهَذَا الْخَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ عَنِ الشَّعِيمِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِ عَنِ الشَّعْبِيُ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِي عَنِي النَّعْبِي عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِي عَنِي إِنَا اللَّهِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِي عَنِ النَّهِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِي عَنِ النَّعْمَانِ مَنْ حَدِيثِهِمْ وَأَكْثَرُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْلَكِ بْنُ شُعَيْب بْنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ نُعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ صَاحِب رَسُولِ اللهِ عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ نُعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ صَاحِب رَسُولِ اللهِ عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ نُعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ صَاحِب رَسُولِ اللهِ عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ: وَهُو يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَنْ وَهُو يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَقُولُ: هَوْ يَقُولُ: هَوْ يَقُولُ: هَوْ يَقُولُ: هَوْ يَقُولُ: هَوْ يَقُولُ: هَا فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيَّاءَ عَنِ يَقُولُ: هَا فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيَّاءَ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ».

هذا الحديث حديث عظيم، وهو من أحاديث الأربعين النووية.

وقيل: إن هذا الحديث ثلث الإسلام، والإسلام على ثلاثة أحاديث: حديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (١)، وحديث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُو رَدِّ» (٢)، وحديث: «الحَلَالُ بَيِّنٌ والحَرَامُ بَيِّنٌ» (٣).

وقال بعضهم: إنه ربع الإسلام، وأضافوا حديث: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ»^(٤).

وفيه: أن الأشياء تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حلال بيِّن واضح لا لبس فيه، كالأشياء التي أحلها الله من المطاعم والمشارب.

القسم الثاني: حرام بيِّن واضح، كالمحرمات التي حرمها وتحريمها واضح، كالميتة، والخنزير، والأصنام، والخمور.

القسم الثالث: وهو المشتبهات، وهذه على المسلم أن يتوقف فيها، وقد تكون مشتبهة على بعض دون بعض، فمن اشتبه عليه شيء فعليه أن يتوقف فيه حتى يتبين له؛ لأنه إذا تناول المتشابهات تجرأ على المحرمات شيئًا بعد شيء؛ لأن الإنسان إذا فعل المتشابهات لا يزال يفعل حتى يصل للمحرمات، ومثّل النبي على لذلك، فقال: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، لُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكِ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ»، فالواجب على المسلم أن يتقي محارم الله.

وقوله: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجُسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجُسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجُسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»: فيه: دليل على أن القلب بصلاحه تصلح فَسَدَ الْجُسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»: فيه: دليل على أن القلب بصلاحه تصلح

⁽١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

⁽٤) أخرجه أحمد (١٧٢١)، والترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٥٧١١).

الأعضاء، وبفساده تفسد، فهو ملك الأعضاء، وسمي مضغة كقدر ما يُمضغ بالفم تصغيرًا له.

واستدل بعضهم بهذا الحديث على: أن العقل إنما هو في القلب، وقال بعضهم: العقل في الدماغ، وقيل: إنه في القلب^(۱) وله صلة في الدماغ، وإذا فسد الدماغ فسد القلب، والأولون استدلوا بهذا الحديث، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَاكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ المَنِهَ اللَّهَ ١٤].



⁽١) لوامع الأنوار البهية، للسفاريني (٢/ ٤٣٧).

بَابُ بَيْعِ الْبَعِيرِ، وَاسْتِثْنَاءِ رُكُوبِهِ

[٧١٥] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ عَنْ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَل لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوُقِيَّةٍ»، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ»، فَبِعْتُهُ بِوُقِيَّةٍ، وَاسْتَثْنَيْتُ عَلَيْهِ مُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثْرِيَ، فَقَالَ: «أَتُرَانِي مَاكَسْتُكَ لِآخُذَ جَمَلَكَ ، خُدْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ». [خ: ۲۷۱۸] وَحَدَّثَنَاهُ عَلِيَّ بْنُ خَشْرَم، أَخْبَرَنَا عِيسَى- يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ- عَنْ زَكَرِيَّاءَ عَنْ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا عُثُّمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ- وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُفِيرَةَ عَن الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَلَاحَقَ بِي، وَتَحْتِي نَاضِحُ لَي قَدْ أَعْيَا، وَلَا يَكَادُ يَسِيرُ قَالَ: فَقَالَ لِي: «مَا لِبَعِيرِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: عَلِيلٌ، قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ، فَزَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ بَيْنَ يَدَي الْإِبِلِ قُدَّامَهَا يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ، قَالَ: «أَفَتَبِيعُنِيهِ؟» فَاسْتَحْيَيْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ عَلَى أَنَّ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبْلُغَ الْلَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فَأَذِنَ لي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْلَدِينَةِ حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقِيَنِي خَالِي، فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، فَلَامَنِي فِيهِ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: «مَا تَزَوَّجْتَ، أَبِكْرًا، أَمْ ثَيِّبَا؟»، فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا، قَالَ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟»، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، تُوُفِّيَ وَالِدِي- أَوِ اسْتُشْهِدَ- وَلِي أَخَوَاتٌ صِغَارٌ، فَكَرِهْتُ أَنْ التَّوَقَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ، وَلَا تَقُومُ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا، لِتَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا، لِتَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا، لِتَقُومَ عَلَيْهِنَّ، وَلَا تَقُومُ عَلَيْهِنَّ، فَتَوْتُ إِلَيْهِ عَلَيْهِنَّ، وَلَا تَقُومُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ الْلَهِينَةَ غَدَوْتُ إِلَيْهِ عَلَيْهِنَّ، وَرَدَّهُ عَلَيْ . [خ. ٢٩٦٧]

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بَنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا جَرِيرُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالَم بْنِ أَبِي أَجُدُنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالًم بْنِ أَبِي الْجُعْدِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةً إِلَى الْلَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللّهِ ﷺ فَاعْتَلَّ جَمَلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي: بِعْنِي جَمَلَكَ فَاعْتَلَّ جَمَلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي: بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ بِعْنِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ لِرَجُلٍ هَذَا، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ لِرَجُلٍ بَلْ هُو لَكَ بَهَا، قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ، فَتَبَلَّعْ عَلَيْهِ إِلَى الْلَدِينَةِ مَنْ عَلَيْهِ إِلَى الْلَدِينَةِ مَنْ عَلَيْهِ إِلَى الْلَدِينَةِ مِنْ عَلَيْهِ إِلَى الْلَدِينَةِ مِنْ فَهَلِ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِبِلَالٍ: أَعْطِهِ أُوقِيَّةً مِنْ فَقَلِ: فَلَمَا قَدِمْتُ الْلَدِينَةَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِبِلَالٍ: أَعْطِهِ أُوقِيَّةً مِنْ فَهَلِ وَلَا يَقِي لِبِلَالٍ: قَالَ: قَالَ: قَالَ: فَلَمْ اللّهُ عَلَيْهِ إِلَى الْلَدِينَةِ مِنْ فَهَلِ وَلِكَ بَهُ وَلِيَّةً مِنْ فَهَلِ وَقِيْلًا فَوَلَى وَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ إِلَى الْلَدِينَةِ مَنْ فَهُو لَكَ عَلَيْهِ إِلَى الْلَدِينَةِ فَالَ: فَلَمْ وَزَدْهُ وَلَكَ عَلَى وَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ إِلَى الْمُولُ اللّهَ عَلَى وَلَا وَلَا وَلَا وَلَا وَلَا اللّهُ عَلَيْهِ إِلَى الْلَدِينَةُ وَلَلْ اللّهُ عَلَيْهِ إِلَى الْمُعْلَى فَعَلَى وَلَا اللّهُ عَلَيْهِ إِلَى الْمُعْلِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ إِلَى الْمُعْلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ إِلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ ال

حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ عَيْ فِي سَفَرٍ، وَتَالَ فِيهِ: فَنَخَسَهُ رَسُولُ اللهِ عَيْ فَتَخَلَّفَ نَاضِحِي، وَسَاقَ الْجَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَنَخَسَهُ رَسُولُ اللهِ عَيْ فَتَخَلَّفَ نَاضِحِي، وَسَاقَ الْجَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَنَخَسَهُ رَسُولُ اللهِ عَيْ فَيُ قَالَ لِيهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ حَدَّثَنَا حَالَّهُ مَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: فَنَحَسَهُ، فَوَثَبَ، جَابِرٍ قَالَ: فَنَحَسَهُ، فَوَثَبَ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْبِسُ خِطَامَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْبِسُ خِطَامَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْبِسُ خِطَامَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحِقْنِي النَّبِيُّ عَيْقٍ، فَقَالَ: «بِعْنِيهِ»، فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِحَمْسِ أَوَاقٍ، قَالَ: قَلْتُ: عَلَى أَنَّ لِي ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: «وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ»، قَالَ: «وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ»، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةِ أَنْ يُهِ فَزَادَنِي وُقِيَّةً، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي.

حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمِ الْعَمِّيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا بَشِيرُ ابْنُ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ كُفْبَةَ عَنْ أَبِي اللَّوَكِّلِ النَّاجِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ - أَظُنَّهُ قَالَ: غَازِيًا - وَاقْتَصَّ الْخَدِيثَ، وَزَادَ وَسُولِ اللهِ عَلَيْ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ - أَظُنَّهُ قَالَ: قَالَ: «لَكَ الثَّمَنُ، وَلِكَ الثَّمَنَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَكَ الثَّمَنُ، وَلَكَ الْجُمَلُ».

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُعَادِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ؛ اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعِيرًا بِوَقِيَّتَيْنِ وَدِرْهَم أَوْ دِرْهَمَيْنِ قَالَ؛ فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارًا أَمَرَ بِبَقَرَةٍ، فَذُبِحَتْ، فَأَكُوا مِنْهَا، قُلَمَّا قَدِمَ الْلَهِ آنِ الْلَهْجِدَ، فَأُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَأَكُوا مِنْهَا، قُلَمَّا قَدِمَ الْلَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِي الْلَهْجِدَ، فَأُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ، فَأَرْجَحَ لِي.

حَدَّثَنِي يَخْيَى بْنُ حَبِيبِ الْحَّارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا فَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَهَذِهِ الْقِصَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِثَمَنٍ قَدْ سَمَّاهُ، وَلَمْ يَدْكُرِ الْوُقِيَّتَيْنِ، وَالدِّرْهَمَ وَالدِّرْهَمَيْنِ، وَالدِّرْهَمَ وَالدِّرْهَمَيْنِ، وَقَالَ: أَمَرَ بِبَقَرَةٍ، فَنُحِرَتْ، ثُمَّ قَسَمَ خُمْهَا.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدُّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «قَدْ أَخَذْتُ جَمَلَكَ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْلَدِينَةِ».

حديث جابر رَوْقَيْ له طرق متعددة، ساقها الإمام مسلم، وهذا من ميزة صحيحه: أنه يسوق طرقًا متعددة للحديث الواحد، فيتبين بها فوائد عظيمة.

قوله: «تُوفِي وَالِدِي- أو اسْتُشْهِدَ»، يعني: توفي عبد الله بن حرام والده رَخُوفي شهيدًا يوم أحد، يعني: أن الراوي شك في قوله: توفي، أو استشهد، وهو قد توفي شهيدًا، لكن هذا من باب العناية باللفظ، ومن قُتل في الجهاد يسمى شهيدًا في أحكام الدنيا، أما في أحكام الآخرة فأمره إلى الله؛ ولهذا

بوب البخاري تَخْلَللهُ، فقال: «باب لا يقول: فلان شهيد»(١).

وقوله: «لَا تُفَارِقُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ»، يعني: ليتبرك بها؛ لما جعل الله في جسده وما لامسه ﷺ من البركة.

وقوله: «فَكَانَ فِي كِيسِ لِي فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ»: يوم الحرة كان عام ثلاثة وستين، لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية.

والصرار: مكان بالمدينة.

وقوله: «أَمَرَ بِبَقَرَةٍ، فَذُبِحَتْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا»، يعني: كأنه- والله أعلم- لأجل الفرح بقدومه ﷺ.

وفي هذا الحديث جملة من الفوائد، منها:

١- عَلَم من أعلام النبوة، ومعجزة من معجزاته ﷺ، حيث كان البعير قد أَتعب جابرًا رَعَوْشُكُ، فجاء النبي ﷺ، فدعا له، ونخسه، فسار سيرًا لم يَسِرْ مثله.

٢- جواز بيع الرئيس والكبير من مرؤوسيه، وولي الأمر من أفراد الرعية،
 إن لم يكن هناك ظلم للرعية، فلا بأس أن يتولى البيع بنفسه، ولو كان ملكًا،
 أو رئيسًا، أو مديرًا، أو عالمًا، ولا يكون في هذا نقص ولا عيب.

٣- جواز البيع والشرط؛ حيث إن النبي على الشترى البعير، واشترط جابر حملانه إلى المدينة (٢)، والشرط الواحد في البيع لا خلاف فيه، أما الشرطان ففيه خلاف، فالنهي يكون عَنِ البيع وشرطين، ومن العلماء من أجاز البيع بشرطين، وتأول الحديث الذي نهى عن ذلك.

٤- جواز المماكسة في البيع، قال: «بِعْنِيهِ بِأُوقِيَّةٍ، قالَ: لَا».

٥- جواز الزيادة في الثمن إذا لم تكن مشترَطة؛ فإن النبي عليه أعطاه

⁽١) صحيح البخاري (١/ ٣٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (١٨٥).

ثمنه، وزاده، فإن كانت الزيادة مشترَطة فلا تجوز، ولكن إذا لم تكن مشترطة فلا بأس.

٦- جواز الوكالة في الحوائج؛ فإن النبي ﷺ وكّل بلالًا فأعطاه ونقده الثمن.

٧- مشروعية صلاة ركعتين للقادم من السفر؛ لأنه في بعض روايات الحديث قال: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ» (١)، ثم أعطاه النبي ﷺ الثمن، وذهب فناداه النبي ﷺ، فقال: «أتراني مَاكَسْتُكَ في جَمَلِكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ».

٨- كرمُ النبي ﷺ وجودُهُ؛ حيث إنه اشتراه، وزاده، ورجح له في الميزان، وزاد في الثمن، ثم أعطاه الجمل والثمن جميعًا.

٩ مشروعية كون الرئيس يكون في آخر الجيش؛ ليتفقد أحوال الجيش،
 ويشجع الضعيف، كما كان النبي ﷺ يفعل.

• ١ - دليل على أنه لا بأس أن يقال: «هَذَا مِنْ بَرَكَتِكَ»، أو «أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ» إذا كان الإنسان مبارَكًا، من البركة التي جعلها الله فيه، فالنبي ﷺ مبارَك، وقال الله تعالى عن عيسى -: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ ﴾ [مَنَى: الآية ٢٦]، وهذا لا بأس به، مثل قول بشر بن خضير - لعائشة ﴿ الله عَلَيْ الله الزلت آية التيمم -: «مَا هِيَ بِأُوّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ » (٢)، فلا بأس بهذا إذا كان الشخص مبارَكًا، ينفع الناس بجاهه، أو بشفاعته، أو ببدنه، أو غير ذلك.

11- أن المتزوج، أو العروس لا بأس أن يستأذن ويتقدم الجيش؛ ولهذا استأذن جابر أن يتقدم، فتقدم قبل الجيش، ووصل إلى المدينة؛ لأنه عروس، ويقال للرجل: عروس، وللمرأة عروس- أيضًا- وهو المتزوج حديثًا.

١٢- فضيلة التزوج بالبكر، وأنه أفضل من التزوج بالثيب؛ ولهذا قال:

⁽١) أخرجه البخاري (٣٠٨٧)، ومسلم (٧١٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٣٤)، ومسلم (٣٦٧).

«أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟»، وفي لفظ: «تُضَاحِكُهَا وتُضَاحِكُكَ» (١)، ولا إذا كانت هناك مصلحة تقتضي التزوج بالثيب، كما فعل جابر رَوَّقَتُهُ. ١٣- فضيلة جابر رَوَّقَتُهُ، حيث قدَّم حظ أخواته على حظ نفسه، فتزوج ثيبًا تقوم على أخواته وتصلحهن وتمشطهن، فصوب النبي عَلَيْ رأيه في هذا.



⁽١) أخرجه البخاري (٥٣٦٧)، ومسلم (٧١٥).

بَابُ مَنِ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا فَقَضَى خَيْرًا مِنْهُ، وَخَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ فَضَاءً

[١٦٠٠] حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنْسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعِ أَنَّ مَالِكِ بْنِ أَنْسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعِ أَنَّ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ السَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعِ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ - مَوْلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ أَسْلَمَ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ - مَوْلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَيْرٌ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّ خَيْرَ عِبَادِ اللهِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

[17٠١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارِ بْنِ عُثْمَانَ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَاللَّهِ عَفْرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى حَقَّ، فَأَعْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيِ عَلَيْهِ، فَقَالَ اللهُمْ النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ اللهُمْ اللهُ سَنَّا، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنَّا هُوَ خَيْرٌ مِنْ «الشَّرُوا لَهُ سِنَّا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ»، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنَّا هُوَ خَيْرُكُمْ وَنْ سَنَّا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ خَيْرَكُمْ قَضَاءَ».

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سِنَّا، فَأَعْطَى سِنَّا فَوْقَهُ، وَقَالَ: «خِيَارُكُمْ نَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً».

حَدَّثَنَا كَعَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ

كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَقَاضَى رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». بَعِيرًا، فَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

في هذه الأحاديث: جواز اقتراض الحيوان، وأنه لا بأس بأن يقترض الإنسان الحيوان، كما يقترض الدرهم والدينار والمتاع، فيستلف ويقول: أعطني بعيرًا، ثم يعطيه بدله، أو أعطني بقرة، أو شاة... إلخ.

وفيها: مشروعية رد القرض بخير منه، وأنه لا بأس بالزيادة في القرض إذا لم تكن مشترطة في العقد، سواء كانت الزيادة بالكمية، أو الكيفية، فالزيادة في الكمية كأن يقترض مائة فيردها عليه مائة وعشرين، والزيادة في الكيفية كأن يقترض منه بعيرًا بكرًا، ثم يرده عليه رَبَاعِيًا، فالبكر: هو الذي له أقل من ست سنين، ثم يرده له بعيرًا رَبَاعيًا، وهو الذي له سبع سنين، أو ثماني سنين، وهذا معنى قوله في الحديث: «أَعْطُوهُ سِنًا فَوْقَ سِنَهِ»، وقوله: شأغطِه إِيَّاهُ؛ إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

ويشرع للمسلم أن يكون حسن التقاضي في طلب الدَّين، وكذلك على المدين أن يُحسن الأداء.

وفيها: أنه لا بأس بمعاملة الرئيس لأحد أفراد رعيته، وأنه لا حرج في كون الرئيس، أو العالم، أو الكبير يقضي حوائجه بنفسه، ويستدين، فالنبي أشرف الخلق يقضي حوائجه بنفسه، ويشتري لأهله ما يحتاجون.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٣٨٧).

وفيها: أن الفقر ليس دليلًا على إهانة الله للعبد؛ فالدنيا ليست مقياسًا ولا ميزانًا، فالدنيا يعطيها الله لمن يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الدِّين إلا لمن يحب، فقد أنكر الله على الإنسان الذي يظن أن تضييق الرزق دليل على إهانته، وأن بسطه دليل على إكرامه، فقال سبحانه: ﴿فَأَمّا الْإِنسَنُ إِنَا مَا اَبْنَلَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُم فَيُقُولُ رَبِّ رَبُّهُ فَأَ كُرْمَمُ وَنَعْمَمُ فَيقُولُ رَبِّ الْكَرْمَمُ وَنَعْمَمُ فَيقُولُ رَبِّ الله الله فَقَدَر عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيقُولُ رَبِّ الله، قد يكون خيرًا للعبد، وقد يكون شرًّا له، فإذا استعمل الإنسان المال في وجوه مشروعة، وكسبه من وجوه مشروعة كان خيرًا له، وكذلك الجاه والسلطان إذا استعمله في طاعة الله، وجعله خادمًا للدين، ونافعًا له نَفَعَهُ، وإلى السعمله ضد ذلك كان شرًّا ووبالًا عليه ولا حول ولا قوة إلا بالله. وفي قصة الرجل الذي أغلظ على النبي على دليل على أنه إذا أغلظ الدائن على المدين فعليه أن يتحمل ويصبر؛ لأن لصاحب الحق مقالًا؛ لذلك لما أغلظ هذا الرجل للنبي على ولم يحسن التقاضي همَّ به أصحابه على فقال لهم: «دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِب الحَقِّ مَقَالًا».

بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا

[١٦٠٢] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَابْنُ رُمْحِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ حَ، وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْتُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ النَّبِيُّ عَلَى الْهِجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَى الْهِجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَى الْهِجْرَةِ، فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايعْ أَحَدًا بَعْدُ حَتَّى يَسْأَلُهُ: أَعَبْدُ هُو؟.

في هذا الحديث: أنه لا بأس ببيع العبد بعبدين، والحيوان بحيوانين، وأنه لا مراباة في العبيد والحيوان؛ لأنها ليست نقودًا، وليست مما يكال ويدخر من المطعومات.

وفيه: حسن خلق النبي ﷺ؛ حيث إنه لما بايع هذا العبدَ على الهجرة لم يكن يعلم أنه مملوك، فجاء سيده يطلبه، فاشتراه النبي ﷺ حتى يتمكن من الهجرة معه والسماع منه.



بَابُ الرَّهْنِ وَجَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ

الْعَلَاءِ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بَنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَيِ شَيْبَةَ، وَحُمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ، اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ عَلَى بْنُ جَشْرَمٍ قَالَا؛ أَخْبَرَنَا عِيسَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَعَلَي بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا؛ أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ؛ اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ عَيْ مِنْ بَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ. وَسُولُ اللهِ عَيْ مِنْ بَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمُخْرُومِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمُخْرُومِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ؛ ذَكَرَنَا الرَّهْنَ فِي السَّلَمِ عِنْدَ وَلَيْتَهَ أَنْ رَسُولُ اللهِ عَنْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ؛ ذَكَرْنَا الرَّهْنَ فِي السَّلَمِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّاعِيمَ النَّخِيمِ النَّرَعِيمَ النَّامِيمَ قَالَ؛ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ مَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّيْعِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ الْمُعْدِي وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ النَّيمِ عَنْ النَّيمِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الْأَبْدِ بَكُر بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ الْمُعْرَةِ مَنْ عَلَاهُ مِنْ حَدِيدٍ. وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكُر بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ النَّيمِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ النَّيمِ عَنِ النَّيمِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ الْنَامِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَالْمُؤَدُ وَنُ عَائِشَةَ عَنِ النَّيمِ عَنِ النَّعِيمُ مَنْ عَلَاهُ مِنْ عَياثِ مَنْ الْمُؤْدُ وَلَا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ.

في هذا الحديث: جواز البيع والشراء إلى أجل، وجواز البيع نسيئة، سواء كان الأجل واحدًا، أو مقسَّطًا، وهو ما يسمى ببيع التقسيط، كأن يشتري مثلًا سيارة تباع نقدًا بخمسين ألفًا فيشتريها مقسَّطة بستين ألفًا، كل شهر يحل قسط، فلا حرج في ذلك، وهو كالإجماع من أهل العلم، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّهِ عَلَى عَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتُم بِدَيْنِ إِلَى آجَكِ مُسَمّى فَا حَتُبُوهُ الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّهِ دليل على جواز بيع التأجيل والتقسيط.

وفيه: دليل على جواز معاملة اليهود وأهل الكتاب والمشركين، والبيع لهم والشراء منهم، وأن هذا ليس من الموالاة في شيء، فالموالاة هي معاشرتهم ومصادقتهم وزيارتهم دون حاجة، أما تولي الكفار فهذا ردة عَنِ الإسلام، وتوليهم، يعني: محبتهم ومحبة دينهم وإعانتهم على المسلمين بالسلاح، أو الرأي، أو بالمال وهذه ردة- نعوذ بالله تعالى.

ولكن لا يجوز إقرار اليهود والنصارى في جزيرة العرب، ولا إبقاؤهم وتأجيرهم؛ لقول النبي على «لا يُتْرَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ»(١)، وقال: «لا يُحْرِجَنَّ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لاَ أَدَعَ إِلاَّ مُسْلِمًا»(١)، وسيأتي أنه لا يجوز استقدام الكفرة عمالًا إلى بلاد العرب، أو استقدام خدم، أو خادمات كفار، لكن إذا جاء المشرك في وقت محدد مثلًا لمفاوضة ولاة الأمور، أو جاء في وقت محدد يبيع سلعته مدة أيام معدودة، ثم يعود لبلده فيجوز، أما أن يمكن ويؤجر له فلا يجوز ذلك.

وقد تساهل الناس في هذا الأمر، ولا سيما في العمال والخدم والخادمات، فحصل من ذلك شرور كثيرة وبلاء عظيم، حتى وقع بعضهم في الزنا بالخادمات، وكذلك حصل من سائقي السيارات فواحش بنساء مخدوميهم، وحصل شر عظيم- أيضًا- من إظهارهم لدينهم، وكذلك كثرة مشاهدة الكفار والاحتكاك بهم، وإذا كثر المساس قلَّ الإحساس- نسأل الله السلامة والعافية.

وفيه: جواز الرهن في الحضر، وأنه لا بأس به، كما قرر ذلك جماهير العلماء، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبَا فَرِهَنُّ مَا لَعُلماء، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبَا فَرِهَنُّ العلماء، وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ ع

⁽١) أخرجه أحمد (٢٦٣٥٢).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٧٦٧).

⁽٣) تفسير ابن جرير (٥/ ١٢٣).

قالا: لا يجوز الرهن إلا في السفر أخذًا بالآية.

والصواب: أنه لا حرج كما في هذه الأحاديث؛ فالنبي ﷺ رهن وهو في الحضر.

وفيه: ما أصابه ﷺ من قلة ذات اليد، وهو سيد الخلق ﷺ، فقد اشترى طعامًا لأهله، ورهن البائعَ درعًا من حديد.

وفيه: أنه لا بأس برهن آلة الحرب لأهل الذمة، أما الحربي فلا يُعطَى ولا يُرهَن ولا يُتعامل معه، والكافر الحربي ليس بيننا وبينه إلا القتال، فلا يطعم ولا يسقى، بل يترك حتى يموت، بل يقتل.

وهنا سؤال: لِمَ لَمْ يتعامل النبي ﷺ مع المسلمين؟! لِمَ لَمْ يأخذ ويشتري من المسلمين؟! ألا يوجد عند المسلمين شيء؟

والجواب: أنه يحتمل أنه لم يكن هذا متوفرًا عند المسلمين، أو أن النبي على أراد التخفيف عن أصحابه؛ لأنهم لا يرضون أن يعطيهم النبي على ألهم الثمن، أو لبيان جواز معاملة أهل الكتاب، أو لغير ذلك من الأسباب.

بَابُ السَّلَم

[17٠٤] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، وَعَمْرُو النَّاقِدُ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَعْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ عَنْ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي اللَّمِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي عَيْلِ مَعْلُومٍ، وَوَزْنِ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلِ مَعْلُومٍ». [خ: ٢٣٣٩] عَرْ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ، وَوَزْنِ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلِ مَعْلُومٍ». وَدَثْنِي عَبْلُومٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، حَدَّثَنِي عَبْلُومُ اللهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدَمَ رَسُولُ اللهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ عَنْ أَلْكُ فِي اللهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ عَدْ يُسْلِفُ وَلَ مَعْلُومٍ». وَوَزْنِ مَعْلُومٍ».

حَدَّثَنَا يَغْيَى بْنُ يَغْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَة، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالْم، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ جِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرُ: «إِلَى أَجَلِ مَعْلُوم»، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرُ: «إِلَى أَجَلِ مَعْلُوم»، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بُنُ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ بَنُ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، يَذْكُرُ فِيهِ: «إِلَى أَجَلِ مَعْلُوم».

في هذه الأحاديث: مشروعية السَّلَم، وفي الأحاديث السابقة مشروعية الرهن في السَّلَم، والسَّلَم: السلف، يقال: السَّلَم، ويقال: السَّلَف، وهو تعجيل الثمن، وتأجيل المثمَّن، عكس الدَّين، وعكس بيع التأجيل، يقدَّم المثمَّن، ويتأجل الثمن، فبيع الدين مثل: أن تشتري سيارة من شخص بخمسين ألفًا، فتقبض السيارة وهي المثمَّن وتؤجل الثمن، والسَّلَم:

العكس، تقبض الثمن، ويؤجل المثمن، وهو أن يسلفك شخص، أو يسلمك سيارة موصوفة في الذمة والثمن مؤجل.

لكن لا بد من الإلمام بشروط السلم، وهو أنه إن كان مكيلًا يكون الكيل معلومًا، وإذا كان موزونًا يكون الوزن معلومًا، ويكون الأجل معلومًا، فلا بد أن تنضبط الصفات، ويكون الأجل محددًا، فمثلًا يسلمك شخص سيارة بخمسين ألفًا، فتدفع الخمسين ألفًا، والسيارة تكون مؤجلة في الذمة، يكون الأجل بعد سنة، أو بعد ستة أشهر، وتكون أوصافها معلومة: صفتها كذا، موديل كذا، سيارة يابانية، أو غيرها، ويكون الأجل محدَّدًا والثمن معجَّلًا، فكل من البائع والمشتري ينتفع، فالبائع ينتفع بالثمن ليقضي به حوائجه، ثم إذا جاء الأجل يشتري به، ولا يشترط أن يكون عنده، فهذا بيع السَّلَم، وهو داخل في بيع الدَّين، وهو داخل في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا السَّلَم، وهو داخل في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا السَّلَم، وهو داخل في بيع الدَّين، وهو داخل في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا اللَّهَمَ، وَالْهَرَةُ اللَّهَ ٢٨٢].

بَابُ تَحْرِيمِ الإحْتِكَارِ فِي الْأَفْوَاتِ

ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَخْيَى - وَهُوَ ابْنُ مَسْلَمَةً بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي الْسَيِّبِ ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَخْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْلُسَيِّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ»، فَقِيلُ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْخَدِيثَ كَانَ يَحْدُّثُ هَذَا الْخَدِيثَ كَانَ يَحْدُّثُ هَذَا الْخَدِيثَ كَانَ يَحْدُّثُ هَذَا الْخَدِيثَ كَانَ يَحْدُرُ،

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلُ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَجْد ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ مَعْمَرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ».

في هذا الحديث: تحريم الاحتكار، وقوله: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»، أي: آثم، كقوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ ۚ إِلَّا ٱلْخَطِئُونَ﴾ [الحَاقَة: الآبة ٣٧]، أي: الآثمون، والخاطئ هو الآثم وزنًا ومعنى، أما المخطئ فهو ضد العامد.

وفيه: تحريم الاحتكار؛ لما فيه من الضرر على الناس، والاحتكار يكون في الأقوات، وفي الأطعمة وغيرها، وذلك بأن يشتري السلع وقت الغلاء حتى يضيق على الناس، ثم في وقت قلة السلعة وندرة الأطعمة يبيعها، والجمهور على أن الاحتكار يكون في الأقوات؛ لأنها هي التي يحتاجها الناس، ولا يكون الاحتكار في غير الأقوات (۱)، وقيل: إن غير الأقوات كذلك، وهذا هو الصواب، فلو احتاج الناس إلى سلعة يكون حكمها حكم الطعام؛ لوجود العلة، وهي دفع الضرر، فإذا احتاج الإنسان إلى سلعة ولو

⁽۱) بدائع الصنائع، للكاساني (٩/ ١٢٩)، أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٣٨/٢)، المغني، لابن قدامة (٤/ ١٦٧).

لم تكن طعامًا- فلا يجوز للإنسان أن يحتكرها، أما إذا اشترى الإنسان الطعام في وقت الرخص، ثم باعه فلا حرج، لكن الممنوع أن يشتريه في وقت الغلاء وقلة الأقوات، ثم يضيق على الناس ويبيعه بالغلاء.

وقوله: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئَ»: هذا نفي بمعنى النهي، وهو يفيد التحريم. أما قول سعيد بن المسيب: «إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ»: هذا كأنه تأول أن الناس ما كانوا يحتاجون إليه، وهو نوع من الطعام، كالزيت وغيره، وأن هذا ليس من الاحتكار، وفيه حديث: «مَنِ الْحَتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرَبَهُ اللهُ بِالْإِفْلاسِ، أَوْ بِجُذَامٍ»(١).

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِم، وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَخْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ مَعْمَرٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى.

قال الإمام مسلم هنا: «وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا»، يعني: يرويه عن مجهول، وهذا من الآثار المقطوعة في صحيح مسلم، وهي قليلة جدًّا عند مسلم، وهي تقارب الأربعة عشر، وهذا منها.



⁽١) أخرجه أحمد (١٣٥)، وابن ماجه (٢١٥٥).

بَابُ النَّهْي عَنِ الْحَلِفِ فِي الْبَيْعِ

[1107] حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ.ح، وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَعْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ ابْنِ الْلُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنِ ابْنِ الْلُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنِ ابْنِ الْلُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنِ ابْنِ الْلُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنِ ابْنِ الْلُسَلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ».

قوله: «الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ»، يعني: يُرَوِّجها، إذا كان يحلف: والله اشتريتها بكذا، والله ما دخلت عليَّ بكذا، فيطمئن المشتري بسبب الحلف، فيدرجها ويمشيها بالحلف، لكن الله يمحق بهذا البركة.

وفيه هذا الحديث: أن كثرة الحلف يروج السلعة، ثم يمحق البركة. وفيه: التحذير من كثرة الحلف في البيع والشراء، وجاء في الحديث الآخر الوعيد الشديد على من يكثر الحلف في البيع والشراء، وأنه من الثلاثة المتوعّدين بالوعيد الشديد، قال على المعلى الله بِضاعَة، لا يَشْتَرِي إِلّا بِيَمِينِهِ، وَلا يَبِيعُ إِلّا بِيَمِينِهِ، (۱)، فالواجب الحذر من تنفيق السلعة بالحلف، ولو كان صادقًا؛ لأن هذا يدل على عدم توقيره لليمين، ولأنه قد يقع في الخطأ من كثرة الحلف.

* * *

⁽١) أخرجه الطبراني في الكبير (٦١١١)، والبيهقي في الشعب (٤٥١١).

[١٦٠٧] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ- وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنِ الوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مَعْبَدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَسَامَةَ عَنِ الوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مَعْبَدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْنَامُ مَا إِنَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلِفِ فِي الْبَيْعِ؛ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلِفِ فِي الْبَيْعِ؛ فَإِنَّهُ يُتَقُلُ، ثُمَّ يَعْحَقُ».

قوله: «إِيَّاكُمْ»: تحذير من كثرة الحلف.

وقوله: «فَإِنَّهُ يُنَفِّقُ»، يعني: يروج السلعة ويدرجها ويُمَشِّيها.

* * *

بَابُ الشُّفْعَةِ

[١٦٠٨] حَدَّثَنَا أَهْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ.ح، وَحَدَّثَنَا يَعْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رَبْعَةٍ، أَوْ نَخْلٍ، جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رَبْعَةٍ، أَوْ نَخْلٍ، خَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رَبْعَةٍ، أَوْ نَخْلٍ، فَلِيْ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ». فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ». [٢٥٥٧]

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْر، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْر - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَضَي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شُرْكَةٍ لَمْ تُقْسَمْ - رَبْعَةٍ أَوْ حَائِطٍ - لَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤذِنْهُ فَهُو أَحَقُّ بِهِ.

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شُركٍ - فِي أَرْضٍ، أَوْ رَبْعٍ، أَوْ حَائِطٍ - لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ، فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ».

قوله «رَبْعَةِ»: الرَّبْعة والرَّبْع بفتح الراء وإسكان الباء، والربع: الدار، والمسكن، ومطلق الأرض، وأصله: المنزل الذي كانوا يرتبعون فيه (۱). وفي هذه الأحاديث: مشروعية الشفعة، والشفعة: انتزاع حصة الشريك بمثل ما باع به، فمن كان له شريك في ربعة، أو حائط فلا يجوز أن يبيع

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١١/ ٤٥).

حتى يأذن له شريكه، فإن أخذ ورضي وإلا باعها على غيره، وإذا لم يستأذنه فله الشفعة، فلو أن أرضًا أو بيتًا كان لشخصين لكل واحد منهما نصفه، فباع أحدهما نصفه بخمسين ألفًا، ولم يخبر شريكه، فله أن ينتزع هذه الحصة ويسلمه الخمسين دفعًا للضرر.

واختلف العلماء هل تكون الشفعة خاصة بالثابت كالبيوت، والعقارات، والبساتين وغيرها، أو تكون الشفعة في المنقول كذلك، والجمهور على أن الشفعة لا تكون إلا في الثابت لقوله على أرْض، أوْ رَبْع، أوْ حَائِط، وفي الشفعة لا تكون إلا في الثابت لقوله على الشفعة في كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الحديث: «قَضَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وَصُرِّفَتُ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةً (1).

وقيل: إن الشفعة تكون- أيضًا- في المنقول؛ دفعًا للضرر، كالسيارة-مثلًا.

وذهب الإمام أبو حنيفة وجماعة إلى أن الشفعة تكون للجار (٢).

والصواب: أن الجار ليس له شفعة، إلا إذا كان الطريق واحدًا والممر واحدًا فهذا حكمه حكم الشريك دفعًا للضرر، وما جاء في الحديث، فالجار المراد به: الشريك.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢١٣).

⁽٢) المبسوط، للسرخسي (٩٣/١٤)، بدائع الصنائع، للكاساني (٦/ ٢٦٨١)، حاشية رد المحتار، لابن عابدين (١٣٨/٥).

بَابُ غَرْزِ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ

[١٦٠٩] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لَا يَمْنَعْ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ» قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ» قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللهِ لَأَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ. [خ: ٣٤٦] حَدَّثَنَا رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.ح، وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ.ح، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

في هذا الحديث: تحريم منع الجار من وضع الخشب على جدار جاره إن كان يتحمل؛ لأن هذا من حق الجار عليه، اللهم إلا إذا كان لا يتحمل، أو يخشى عليه من السقوط، وإلا فإنه لا يجوز له منعه.

وقول أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ»، يعني: عن هذه السُّنة.

وقوله: «وَاللهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ»، يعني: السُّنة، وقيل: المراد: الخشب، يجعله بين أكتافهم؛ زجرًا لهم عن عدم الامتثال للسنة، ولأن منع الجار من وضع الخشب على جدار جاره قد يسبب الشحناء، ويكدر الخواطر.

بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ، وَغَصْبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا

[١٦١٠] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ العَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ عَنْ عَبَّاسِ ابْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ ابْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ ابْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْقَ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ رَسُولَ اللهِ عَيْقَ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ الله إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ».

حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بَنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ فَكُمّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ أَرْوَى خَاصَمَتْهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِيَّاهَا؛ فَإِنِّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ خَاصَمَتْهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِيَّاهَا؛ فَإِنِّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ طُوِّقَهُ فِي سَبْعِ أَرَضِينَ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ طُوِّقَهُ فِي سَبْعِ أَرَضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، اللهُمَّ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَوْهَ سَعِيدِ دَارِهَا، قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمْيَاءَ تَلْتَمِسُ الْجُدُرَ، تَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ ذَارِهَا، قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمْيَاءَ تَلْتَمِسُ الْجُدُرَ، تَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ الْبَنِ زَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بِئْرٍ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا مَهَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةً عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَرْوَى بِنْتَ أُويْسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِهَا، فَخَاصَمَتْهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدُ: أَنَا كُنْتُ آخُذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئًا بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اقَالَ: وَمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهُ الله

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةً عَنْ هِشَام عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْن زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْع أَرَضِينَ».

[١٦١١] وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شِيْرًا مِنَ الْأَرْض بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا طَوَّقَهُ اللهُ إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

[١٦١٢] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ- يَعْنِي ا ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ- حَدَّثَنَا جَرْبُ- وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ- حَدَّثَنَا يَحْيَى- وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خَصُومَةٌ فِي أَرْض، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ، اجْتَنِبُ الْأَرْضَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرِ مِنَ الْأَرْض طُوِّقَهُ مِنْ سَبْع أَرَضِينَ». [خ: ۲٤٥٣]

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، أَخْبَرَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ دَخَلَ

عَلَى عَائِشَةً، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

قوله: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ»: هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، هو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وهو ابن عم عمر بن الخطاب.

وفي هذا الحديث: أن أروى هذه ظلمته، وادعت أنه أخذ شيئًا من أرضها. وفيه: أن الأرض سبع طبقات، ويدل على ذلك: قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ۖ [الطَّلَاق: الآية ١٢]، أي: سبع سموات بعضها فوق بعض، وكذلك خلق الأرَضين سبع أطباق بعضها فوق بعض. وفيه: الرد على من قال: إنها سبعة أقاليم؛ لأنها لو كانت سبعة أقاليم فكيف تطوق؟!

وفيه: دليل على الوعيد الشديد على من ظلم الأرض، وأنه يكلف حملها، أو يُجعل طوقًا في عنقه، ويطول عنقه، كما جاء: «ضِرْسُ الْكَافِرِ، أَوْ نَابُ الْكَافِرِ مِثْلُ أُحُدِ، وَغِلَظُ جِلْدِهِ مَسِيرَةُ ثَلَاثٍ»(١) لله السلامة والعافية.

وفيه: دليل على أن من ملك أرضًا ملك قرارها وهواءها، فليس لأحد أن يحفر تحت أرضه خندقًا، ويقول: أنا ما جئت بيته، نقول: ما تحت الأرض ملك له، وكذلك الهواء، هواؤها من فوق، ليس لأحد أن يبني فوق أرضه، أو يضع شيئًا فوق بيته؛ لأن من ملك الأرض ملك قرارها وهواءها؛ ولهذا أفتت هيئة كبار العلماء أن السعي بين الصفا والمروة يكون في الدور الثاني، كما يكون في الأرض، وكذلك الطواف في الدور الثاني؛ لأن الهواء له حكم القرار (٢)، وكذلك أبضًا الذي يصلي على جبل أبي قبيس، ويستقبل الكعبة؛ لأن الهواء له حكم القرار.

وفيه: دليل على إجابة دعوة المظلوم؛ فإنَّ أروى هذه خاصمت سعيد بن زيد رَخِطْتُكَ، وكذبت عليه، وادعت أنه أخذ شيئًا من أرضها، فدعى عليها، وقال: «اللهُمَّ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا في دَارِهَا»، فأجيبت دعوته، فعمي بصرها، ثم سقطت في بئر في أرضها فكانت قبرها، وظاهره: أنها ما خرجت منه، وأن البئر صار قبرًا لها.

وظاهر هذا الحديث: أن سعيد بن زيد تَوْلَّكُ تُوكُ لها ما ادعت أنه أخذه، ولكن مروان بن الحكم كان أمير المدينة إذ ذاك قال له: «لا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا»، وظاهره: أنه أتى ببينة، أو أراد أن يأتي ببينة، لكن مروان قال: الا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا»، أي: غير هذا الحديث؛ لأنه صحابي جليل، وهو من العشرة المبشرين بالجنة، فلا يمكن أن يخالف الحديث.

⁽١) أخرجه مسلم (٢٨٥١).

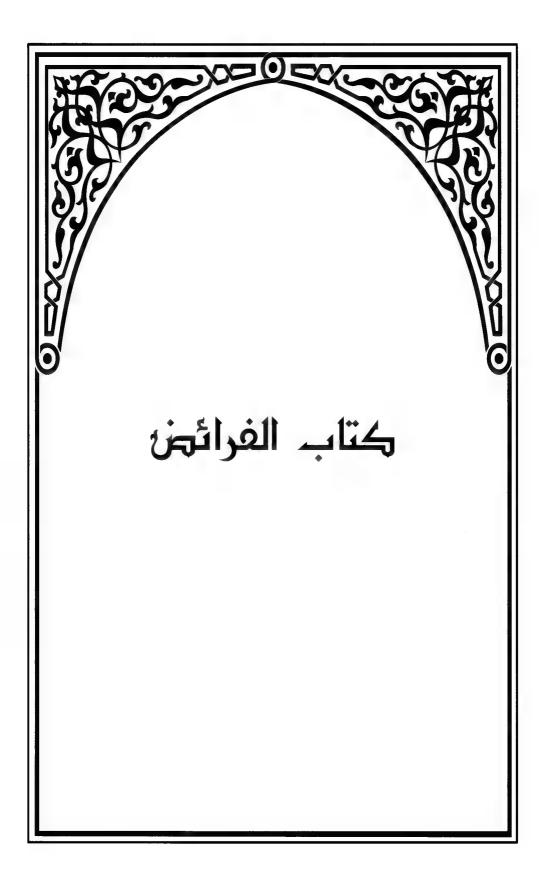
⁽٢) أبحاث هيئة كبار العلماء (١/ ٢٠).

بَابُ قَدْرِ الطَّرِيْقِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيْهِ

[١٦١٣] حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُحْتَارِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْجَذَّاءُ عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدُ اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيَّ قَالَ: ﴿إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ عَرْضُهُ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِي قَالَ: ﴿إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ».

قوله: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ»: هذا لأن السبع أذرع تَسَعُ الإبل، والحمير، وأحمال الحطب، والحشيش وغيره مما كان في تلك الأزمان السابقة، وهي كافية لمرور البعير الذي عليه الحمل، فإذا تغيرت الأحوال فإن الحاكم يجتهد فلو صارت السبع أذرع لا تكفي يزيدها، فقد وُجدت السيارات الآن واتسعت الشوارع، وهذا يقدَّر بحسب الأحوال، لكن في الأزمان السابقة كانت السبع أذرع كافية.







كِتَابُ الْفَرَائِض

بَابُ لَا يَرِثُ الْسُلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْسُلِمَ

[١٦١٤] حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ- وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيْرَاهِيمَ- وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلْي بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ عُيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلْي بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَ عَنْ عَلْ الْكَافِرُ الْلُسْلِمَ الْكَافِرَ وَلَا يَرِثُ الْكُسْلِمَ».

الفرائض: جمع فريضة، وهي مشتقة من الفرض، والفرض يطلق على معانِّ؛ منها: التقدير، ومنها: الواجب.

أما شرعًا فإنها تطلق على المواريث، وتسمى الفرائض.

والفريضة، أو الفرض: نصيبٌ مقدرٌ شرعًا لوارث مخصوص، لا يزيد إلا بالرد، ولا ينقص إلا بالعول.

وحديث أسامة هنا: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» نص في منع التوارث بين المسلمين والكفار من الجانبين، فالمسلمون لا يرثون الكفار، والكفار لا يرثون المسلمين.

وأما أحد الأمرين، وهو إرثُ الكافرِ المسلم، فهذا مجمع عليه، فقد أجمع العلماء على أن الكافر لا يرث المسلم (١).

⁽١) الإقناع، لابن القطان (٢/ ١٠٩).

وأما إرثُ المسلم الكافرَ ففيه أقوال:

القول الأول: وهو لجمهور العلماء وهو أن المسلم لا يرث الكافر (١). القول الثاني: إن المسلم يرث الكافر، واستدلوا بحديث: «الإشلامُ يَعْلُو وَلا

يُعْلَى» (۲) .

ولعل القائلين بذلك لم يبلغهم حديث أسامة، فالحديث نص في المنع. القول الثالث: إنه يرث المسلمُ الكافرَ بالولاء، فإذا كان لإنسان عبد أعتقه وكان كافرًا، ثُمَّ مات فإنه يرثه من الولاء.

والصواب: منع التوارث مطلقًا؛ لما دل عليه الحديث.

وإذا كان أحد الأبناء لا يصلي وأبوه كذلك لا يصلي؛ فالأصل أنه لا يحكم عليهما بالكفر إلا إذا حكم القاضي بردتهما وقتلهما فيمتنع التوارث؛ لأن ترك الصلاة كسلًا فيه خلاف، فالمتأخرون يرون أنه لا يكفر كفرًا يخرج من الملة، وما دامت المسألة فيها خلاف فحكم الحاكم يرفع الخلاف، فإذا اختار القاضي أحد القولين وحكم عليه بالردة فيقتل ولا يكون توارث، وإذا اختار الخيار الثاني فإن قُتل حدًّا فإنه يثبت بينهما التوارث.

* * *

⁽۱) المبسوط، للسرخسي (۳۰/۳۰)، شرح مختصر خليل، للخرشي (۲۲۳/۸)، المجموع، للنووي (۲/۷۲)، المغنى، لابن قدامة (۲/۷۲۷).

⁽٢) أخرجه الدارقطني (٣٦٢٠).

بَابُ ٱلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلِ ذَكْرٍ

ابْنِ طَاوُسِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنَّ وَالْحِوَّا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». [خ. ١٧٣٦] الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». [خ. ١٧٣٦] الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَائِضَ مَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنَّ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنَ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». قَالَ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ وَاللَّفْظُ كَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كَدَّبَنَا مَعْمَرُ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلِا فَرَائِضُ فَلِا فَلَى رَجُلِ ذَكَرٍ». الْفَرَائِضُ فَلِا فَلَى اللهَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلِا فَلَا رَبُولُ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلِا فَلَا يَتُهِ الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلَا فَرَائِضُ فَلِا فَلَا مَعْمُو فَلَى رَجُلِ ذَكْرٍ».

وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ يَحْدَى بْنِ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ وُهَيْبٍ، وَرَوْحِ انْ الْقَالِي الْمُعْدَى الْمُعْدِينِ الْمُعْدَى الْمُعْمِ الْمُعْدَى الْمُعْمِ الْمُعْمِعْمُ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِعْمُ الْمُعْمِ الْمُعْمَى الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمَى الْمُعْمُ الْمُعْ

ابْنِ الْقَاسِم.

في هذه الأحاديث: أنه يُبدأ بأهل الفرائض، فتُقسم التركة على الفروض، فما بقى فإنه يكون للعصبة، يعنى: لأقرب رجل ذكر.

فإذا مات شخص عن بنت وأم وأخ، فإن الأم لها السدس، والبنت لها النصف، والباقى للأخ، قليلًا كان أو كثيرًا.

وإذا مات شخص عن بنت وأم وأخ وعم، فإن التركة تقسم أولًا على أهل الفروض، فتأخذ البنت النصف، والأم السدس، والباقي للأخ، وليس للعم

شيء؛ لأن الأخ أولى من العم؛ لكونه أقرب.

وإذا مات شخص عن أخ شقيق وأخ لأب، فإنه يقدم الأخ الشقيق؛ لأنه أقرب.

والعصبة يقدم فيها الأقرب فالأقرب، والعصبة من جهات: بنوة، ثُمَّ البوة، ثُمَّ عمومهم، وبنوهم، ثُمَّ ولاء كل جهة تقدم على الجهة التي بعدها.

والعصبة أقسام:

الأول: عصبة بالنفس وهو الذي يدلي بدون واسطة لنفسه.

الثاني: العصبة بالغير: الأخوات الشقائق مع إخوتهن، والأخوات لأب مع إخوتهن.

الثالث: العصبة مع الغير: الأخوات مع البنات.



بَابُ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِ

[١٦١٦] حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُكَيْرِ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: مَرِضْتُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْ مِنْ وَضُوبِهِ، فَأَفَقْتُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ عَلَيْ مِنْ وَضُوبِهِ، فَأَفَقْتُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْ مَنْ وَضُوبِهِ، فَأَفَقْتُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ اللهِ اللهُ اللهِ ال

حَدَّثَنِي كُمَّدُ بْنُ حَاتِم بْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ كُمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي النَّبِيُّ النَّبِيُ اللهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ النَّبِيُّ النَّبِيُ اللهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ النَّبِيُ اللهِ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلِمَةً يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لَا أَعْقِلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّا، ثُمَّ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلِمَةً يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لَا أَعْقِلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّا، ثُمَّ رَشَّ عَلَيْ مِنْهُ، فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَنَزَلَتُ اللهِ يُومِيكُمُ اللهُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَنَزَلَتُ اللهِ يُومِيكُمُ اللهُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ اللهَ اللهِ يَوْمِيكُمُ اللهُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ اللهَ اللهِ يَوْمِيكُمُ اللهُ فِي مَالِي اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّمْنِ - يَعْنِي: ابْنَ مَهْدِيٍّ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْلُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْلُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ وَأَنَا مَرِيضٌ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرِ مَاشِيَيْنِ، فَوَجَدَنِي قَدْ أُغْمِي عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيًّ مَنْ وَضُوبُهِ، فَأَفَقْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ مَنْ وَضُوبُهِ، فَأَفَقْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدًّ عَلَيَّ شَيْئًا حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِرَاثِ.

حَدَّثَنِي مُحَمَّذُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الله عَلَيَّ رَسُولُ الله عَلَيَّ رَسُولُ الله عَلَيَّ رَسُولُ الله عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ، فَصَبُّوا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوضَّأَ، فَصَبُّوا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ بَوَنَ وَلَيْ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ بَرَيْ وَلَا اللهِ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْمِرَاثِ، فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ اللهَ اللهِ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْمِرَاثِ، فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ اللهَ كَلُولُةُ وَالسَاء: الآية ١٧٦] قالَ:

هَكَذَا أُنْزِلَتْ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ. حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كُلُّهُمْ عَنْ الْمُقَدِيُّ. حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ، وَفِي شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرْضِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ حَدِيثِ النَّضْرِ، وَالْيَقِ أَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلُ شُعْبَةَ، لَالْبْنِ الْمُنْكِدِرِ.

في هذا الحديث جملة من الفوائد، منها:

١- مشروعية زيارة المريض ماشيًا إذا تيسر، ومشروعية زيارة الأكابر
 والرؤساء لأصحابهم ومتبوعيهم.

٢- أن صب الماء على المريض يفيده، وهو من العلاج، إلا إذا كان
 مرضه يضره الماء كأنواع من الحمى التي لا يفيدها الماء.

٣- مشروعية التبرك بآثار النبي على مما جعل الله بجسده من البركة؛ ولهذا صب عليه من وضوئه، وهذا خاص به لا يقاس عليه غيره، وإن قال النووي بالتبرك بآثار الصالحين (١)، وهذا غلط؛ لأن هذا خاص بالنبي على النبي والصحابة لم يفعلوه مع غيره من الصحابة، ولأن التبرك بغيره وسيلة للشرك.

٤- أن النبي ﷺ ينتظر وحي الأحكام؛ ولهذا سكت النبي ﷺ حتى أنزل الله آية الميراث، أو آية الكلالة.

٥- أن العالم يتوقف عن المسائل التي لا يعلم حكمها، فهذا رسول الله
 وهو أشرف الخلق وأعلمهم قد توقف.

وكذلك في قصة الرجل الذي جاء في العمرة متضمخًا بالطيب وعليه جُبة، فسأل النبي ﷺ فسكت النبي حتى نزل عليه الوحي، ثُمَّ أجابه: «الْحَلَعْ

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١١/٥٥).

كتاب الفرائض

عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلُوقِ عَنْكَ، وَأَنْقِ الصَّفْرَةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ في حَجِّكَ»(١).

كذلك ينبغي للعالم ألا يجيب إلا بعلم، وقول «لا أعلم» نصف العلم؛ لأن العلم نوعان:

الأول: علم يعلمه الشخص، فيجيب.

الثاني: علم لا يعلمه، فيقول: لا أعلم.

ولذلك قالُ ابن مسعود رَخِالْتُكَ : «مَنْ عَلِمَ فَلْيَقُلْ ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلِ : اللهُ أَعْلَمُ ، فَإِنَّ اللهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ : كَا أَعْلَمُ ؛ فَإِنَّ اللهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ : فَا أَعْلَمُ ، فَإِنَّ اللهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ : فَهُوْقُلُ مَا أَسْعَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكِلِّفِينَ ﴾ [ص: الآية ٢٦] (٢).

وإذا ترك العالم قول: لا أدري، أو لا أعلم أُصيبتْ مقاتله.

7- أنه يشرع صب الماء من دون اعتقاد البركة؛ لأن صب الماء يفيد؛ ولهذا أفاق جابر، وكما جاء في حديثه ﷺ في مرض موته قال: «هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْع قِرَبِ» (٣).

٧- دليل على أن المريض تنفذ وصيته، وله أن يوصي، ولو كان في مرض الموت إذا لم تبلغ الروح الحلقوم، ولو كان يغمى عليه بعض الأحيان، فإذا أفاق وعقل فله أن يوصي، ولا يوصي في وقت الغيبوبة، ولكن في وقت الإفاقة.

وقوله: في رواية سفيان بن عيينة: «أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ»، وهي قوله تعالى: ﴿ يَسَّتَفْتُونَكَ ﴾ [النساء: الآية ١٧٦] آخر سورة النساء، يخالف الرواية الثانية رواية ابن جريج فإن فيها: «فنزلت آية الميراث» وهي قوله تعالى في أول سورة النساء: ﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلَلِكُمُ ۖ وَالنّساء: الآية ١١].

⁽١) أخرجه البخاري (١٧٨٩)، ومسلم (١١٨٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٧٧٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٨).

وهذا الاختلاف بين الروايات ليس من جابر رَخِطْتُكُ، إنما من الرواة. قال الحافظ ابن حجر رَخُلُلُهُ: «قوله: «فَنَزَلَتْ: ﴿يُوصِيكُو اللّهُ فِي اَوْلَكِكُمْ ﴾ [السّاء: الآية ١١]»، هكذا وقع في رواية ابن جريج وقيل: إنه وهم في ذلك، وأن الصواب أن الآية التي نزلت في قصة جابر هذه الآية الأخيرة من النساء، وهي: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلْكَةَ ﴾ [السّاء: الآية ١٧٦]؛ لأن جابرًا يومئذٍ لم يكن له ولد ولا والد، والكلالة: من لا ولد له ولا والد.

وقد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد والنسائي عن محمد بن منصور، كلاهما عن ابن عيينة عن ابن المنكدر، فقال - في هذا الحديث - : حتى نزلت عليه آية الميراث : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلْلَةِ ﴾ [النساء: الآية ١٧٦] ولمسلم - أيضًا - من طريق شعبة عن ابن المنكدر قال - في آخر هذا الحديث - : فنزلت آية الميراث، فقلت - لمحمد بن المنكدر - : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلْلَةِ ﴾ [النساء: الآية ١٧٦] قال : هكذا أنزلت، وقد تفطن البخاري بذلك، فترجم في أول الفرائض قوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللّهُ فِيَ اوْلَلاكُمْ ﴾ [النساء: الآية ١١]، ثُمَّ ساق حديث جابر المذكور عن قتيبة عن ابن عيينة وفي آخره حتى نزلت آية الميراث، ولم يذكر ما زاده الناقد فأشعر بأن الزيادة عنده مدرجة من كلام بن عيينة» (١).



⁽١) فتح الباري، لابن حجر (٨/ ٢٤٣).

[١٦١٧] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْلُقَدَّمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى – وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْلُثَنَّى – قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ سَالٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ مُجُمَّعَةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللهِ عَلَيْ وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَدَعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهُمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنْ فِي شَيْءٍ مَا أَعْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَعْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بَعْدِي شَيْئًا أَهُمَ عَنْدِي، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ النِّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ، وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِ فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي جِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةً عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَة. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْب، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارِ عَنْ شُعْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بَهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

آية الصيف هي آخر آية نزلت، وهي آية الكلالة: ﴿ يَسَتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ لِللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَل اللَّهُ اللَّهُ إِلَيْ اللَّهُ إِلَيْ اللَّهُ اللّ

والكلالة أشكلت على عمر مع جلالة قدره، حتى طعنه النبي على في صدره، وقال: «أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ»، وهذا من أعاجيب القرآن أن الله تعالى لم يُبيِّن الكلالة، فالله قادر على أن يقول: الكلالة من لا ولد له ولا والد، ولكن الله سبحانه وضح ذلك لمن تدبر وتأمل؛ لأن الله تعالى بيَّن ميراث الإخوة، ومن المعلوم: أن الإخوة لا يرثون مع وجود الأب، أو وجود الأبناء، فدل ذلك على أن الكلالة من لا ولد ولا والد.

وفيه: دليل على أن العالم والكبير والإمام قد يخفى عليه شيء من العلم،

كما خفي في مسائل التيمم عند عدم الماء في قصة عمار بن ياسر $^{(1)}$ ، وقصة عبد الله بن مسعود $^{(7)}$.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٣٣٨)، ومسلم (٣٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨).

بَابُ آخِرِ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ

[١٦١٨] حَدَّثَنَا عَلِيَّ بْنُ خَشْرَم، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي الْمَدَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَّةٍ أُنْزِلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ إِللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّهُ

حَدَّثَنَا لَحُمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا لَحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا لَحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا لَحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا لَحُمَّدُ بْنُ عَازِبٍ يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ شَعْبَهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ بَرَاءَةً.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى- وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ- حَدَّثَنَا زِكْرِيَّاءُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ؛ أَنَّ آخِرَ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ تَامَّةً سُورَةُ التَّوْبَةِ، وَأَنَّ آخِرَ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ.

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى- يَعْنِي؛ ابْنَ آدَمَ- حَدَّثَنَا عَمَّارُ- وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ- عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ كَامِلَةً.

حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ عَنْ أَبِي السَّفَرِ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ: ﴿ يَسُنَفْتُونَكَ ﴾ [السّاء: الآية ١٧٦].

في هذا الحديث: بيان آخر آية أنزلت، وتسمى آية: الصيف، كما في الحديث: «أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ»، وتسمى أيضًا: آية الكلالة، والكلالة من لا والد له ولا ولد، فيرث فيه الإخوة والأخوات.



بَابُ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ

[١٦١٩] وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْب، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ. ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَخْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ الْأَيْلِيِّ. ح وَحَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ وَهْب، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْلَيِّتِ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟»، فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلَّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ الله عَلَيْهِ الْفُتُوحَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ الله عَلَيْهِ الْفُتُوحَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَمَنْ تُوفِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ، قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوفِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُو لِورَثَتِهِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْلَكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنَا ابْنُ عُقَيْلٌ. ح وَحَدَّثَنَا وَهُمُ بُنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَعَيْدُ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ أَي ذِئْبِ أَجِي ابْنِ شِهَابٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ أَي ذِئْبٍ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثَ.

حَدَّثَنِي كَعَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّاتُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدِ بِيَدِهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّاتُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دَيْنًا، أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَإِلَى الْعَصَبَةِ مَنْ كَانَ».

حَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْلُوْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللهِ ﷺ فَأَيْكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَأَيْكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلْيُوْثَرْ بِمَالِهِ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانَ».

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبِرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ،

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَرَثَةِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيْنَا».

وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِع، حَدَّثَنَا غُنْدَرُ.ح وَحَدَّثَنِي زُهَارُ بْنُ حَرْب، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ: «وَمَنْ تَرَكَ كَلَّا وَلِيتُهُ».

في هذا الحديث: أن النبي على كان لا يصلي على من عليه دين، ويقول: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»؛ تحذيرًا للأحياء من التساهل بالديون، ثُمَّ بعد ذلك لما فتح الله عليه الفتوح كان يقضي الديون عن الناس عليه الصلاة والسلام. قيل: كان يقضيه من مال المسلمين، أو من ماله الخاص؛ ولهذا اختلف العلماء في الولاة بعده: هل لهم أن يقضوا الديون؟ فمن قال: إنه قضى من مال نفسه قال: لا يقضه ن الديون، ومن قال: من مال المسلمين، ومن مال

مال نفسه قال: لا يقضون الديون، ومن قال: من مال المسلمين، ومن مال المصالح قال: يقضون الديون، والصواب: أن ولاة الأمور عليهم أن يقضوا الديون عن الموتى، ويقوموا بكفالة الأيتام والأرامل والمحتاجين من بيت المال، إذا كان في بيت المال سعة؛ ولهذا قال النبي على المال وأنا أولى بالمؤمنين مِنْ أَنْفُسِهِم، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَمْ يَتُرُكُ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلُورَثَتِهِ»، كما قال تعالى: ﴿ النِّي اللَّهُ مِنْ أَنْفُسِمٍ مُ وَأَزْوَجُهُ أُمّ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

وفي اللفظ الآخر: «فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دَيْنًا، أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ»، يعني: العيال الضائعين، وفي الرواية الثانية: «وَمَنْ تَرَكَ كَلَّا فَإِلَيْنَا»، يعني: ثقلًا من الأولاد والعجزة، وهؤلاء سموا كلًّا، ومنه: قول خديجة في أول بعثة النبي ﷺ: «وَتَحْمِلُ الْكَلَّ»(١) في وصفه ﷺ بتحمل الأثقال وقيامه بحوائج المحتاجين

⁽١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

والمنقطعين من الأيتام، والمرضى، والعجزة.

وقوله: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدِ بِيَدِهِ» هذا القسم كثيرًا ما كان يحلف به النبي عَلَيْ ، والمراد الحلف بالله عزوجل فإن نفس محمد عَلَيْ بيد الله عزوجل. وقوله: «إِنْ عَلَى الْأَرْضِ» إن نافية بمعنى: ما، أي: ما على الأرض.







كتاب الهبات

بَابُ كَرَاهَةِ شِرَاءِ الْإِنْسَانِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِمَّنْ تُصُدقٌ عَلَيْهِ

[١٦٢٠] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَب، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ؛ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّمْنِ - يَغْنِي: ابْنَ مَهْدِيً - عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَإِنْ أَعْطَاكُهُ بِدِرْهَم». حَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْع - حَدَّثَنَا رَوْحُ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِم - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ خَمَلَ عَلَى فَرَسٍ في سَبِيلِ اللهِ، فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ عَيْهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِه، وَإِنْ أَعْطِيتَهُ بِدِرْهَم، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْبُهِ».

وَحَدَّثَنَاهُ ابَّنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ مَالِكِ وَرَوْحِ أَتَمُّ وَأَكْثَرُ.

[١٦٢١] حَدَّثَنَا يَعْيَي بَّنُ يَعْيَي قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ».

وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ رُمْحٍ بَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. حَوَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالاً: حَدَّثَنَا يَعْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - . حَدَّثَنَا اللَّقَدَّمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مَدَّ عَنِ النَّبِيِّ وَعَدَّ النَّبِيِّ وَاللَّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ وَاللَّهِ بَعِيْدِ اللهِ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ وَاللَّهِ بِمِثْل حَدِيثِ مَالِكٍ.

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِم عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِم عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ رَآهَا تُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْبَرِبَهَا، فَسَأَلَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ رَآهَا تُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْبَرِبَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيِّ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ عَلَيْهِ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ يَا عُمَرُ».

في هذه الأحاديث: أن هذا الفرس الذي حمل عليه عمر حمله حمل تمليك ليقاتل عليه في سبيل الله، لا حمل تحبيس ووقف؛ لأنه لو كان حمل تحبيس ووقف لما باعه صاحبه.

ولما أراد عمر أن يشتريه نهاه النبي ﷺ، والنهي أصله التحريم، خلافًا للنووي فقد رجح: أنه مكروه تنزيهًا (١).

والصواب: أن النهي للتحريم، وهو يدل على أنه لا يجوز للإنسان أن يشتري الهبة التي وهبها لشخص، أو الصدقة التي تصدق بها على شخص؛ لأنه يعتبر رجوعًا في الهبة؛ فإن النبي عَلَيْ نفّر من ذلك تنفيرًا شديدًا، فقال: «فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»، زاد أبو داود في آخره: قال همام: قال قتادة: «ولا أعلم القيءَ إلا حرامًا»(٢).

فمن وهب شيئًا، أو تصدق به فينبغي أن لا تكون نفسه متعلقة بهذا الشيء الذي وهبه، أو تصدق به، لئلا يعود في ذلك أو يشتريه، ثُمَّ إنه إذا أراد أن

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١١/ ٦٢).

⁽۲) أخرجه أبو داود (۳۵۳۸).

يشتريه فقد يراعيه الذي تصدق عليه به في الثمن، فيسقط عنه بعض القيمة.

ويستثنى من هذا: هبة الوالد لولده؛ فإنه يجوز له الرجوع فيها؛ جمعًا بين هذا الحديث، وحديث النعمان بن بشير رَوَّ في وجوع والده في هبته له لما وهب له غلامًا - يعني: عبدًا - فقال النبي في «أكُل ولَدِك نَحَلْتُهُ مِثْلَ هَذَا؟»، قال: لا، فأمره النبي في بإرجاع الهبة واستردادها بقوله: «فَارْجِعْهُ»، وفي لفظ: «أتحب أن يكونوا لك في البر سواء؟»، قال: بلى، قال: «فلا إذًا»(۱)، وفي لفظ أنه قال: «أشهد على هذا غيري»(۱)، وفي لفظ أنه قال: «أشهد على هذا غيري»(۱)، وفي لفظ أنه قال: «أشهد على هذا غيري» وفي لفظ أنه قال: «فا يدل على أن الوالد إما أن يسوي بين أولاده في العطية، أو يرجع في العطية والهبة فهو مستثنى، وما عدا الوالد فإنه يحرم عليه أن يرجع في الهبة وأن يستردها، خلافًا للحنفية (١٤)؛ فبعضهم قال: لا بأس بالرجوع؛ لأن النهي ليس للتحريم.

والهبة نوعان:

1- هبة مطلقة لا يُقصد بها العوض، وإنما يُقصد بها الأجر، وحصول المودة، سواء كانت لمن دونه، أو أعلى منه، أو مثله، وهذه هي الأصل، وهي مستحبة.

٧- هبة مقيدة، وهي التي يُقصد بها ثواب الدنيا.

فهذه حكمها حكم البيع، والغالب أن المهدي يطلب بها أكثر مما أهدى، والأفضل أن يقنع بما يُعطى، ولا يجعل الهدية طريقًا لابتزاز أموال الناس.

* * *

⁽١) أخرجه مسلم (١٦٢٣).

⁽٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٨٥)، وابن حبان (١١/ ٣٠٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٠)، ومسلم (١٦٢٣).

⁽٤) حاشية الدر المختار، لابن عابدين (٦٩٨/٥).

بَابُ تَحْرِيمِ الرُّجُوعِ فِي الصَّدَفَةِ وَالْهِبَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ، إِلَّا مَا وَهَبَهُ لِوَلَدِهِ، وَإِنْ سَفَلَ

آلاً المُتنَّنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ نَحَقَّدِ بْنِ عَلِي أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ نَحَقَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِي ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ فَيَأْكُلُهُ». [خ: ٢٥٨٩] وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْلُبَارِكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْلُبَارِكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْلُبَارِكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْلُبَارِكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا وَحَرْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّمَدِ، وَهُو ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرُو؛ أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ عُمْرِو؛ أَنْ مُحَمَّدَ ابْنَ عُمْرِو؛ أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ عَمْرُو؛ أَنْ مُحَمَّدَ ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرُو؛ أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ فَعْرُوا اللهِ عَنْ حَدْثِي عَبْدُ الْإَسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو- وَهُوَ ابْنُ الْخَارِثِ- عَنْ بُكَيْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ (إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَأْكُلُ قَيَاهُ».

وَحَدَّثَنَا كُمَّمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ كَيَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْلُسَيِّبِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ عَيْهُ. عَنْ النَّبِيِّ عَيْهُ.

وَحَلَّثَنَاهُ مَّ مُعَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَلَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْلَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبُ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ، حَدَّثَنَا وَهُيْبُ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ، حَدَّثَنَا وَهُيْبُ، حَدَّنَا وَهُيْبُ، حَدَّثَنَا وَهُيْبُ، وَمُعْلَانَا وَهُيْبُ

«الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

قوله: «حَدَّثَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو»: هو محمد ابن فاطمة بنت رسول الله عليه نسبة إلى جدته للتشريف، وإلا فهو ابن الحسين بن علي.

وفي هذا الحديث: تنفيرٌ شديد يدل على تحريم فعل الذي يتصدق، ثُمَّ يأكل يعود في صدقته، أو يعود في هبته، وذلك بتشبيهه بالكلب يقيء، ثُمَّ يأكل قيئه – نسأل الله السلامة والعافية.



بَابُ كَرَاهَةِ تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأُوْلَادِ فِي الْهِبَةِ

[١٦٢٣] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُمْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يُحَدِّثَانِهِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يُحَدِّثَانِهِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ ا

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنِ النَّيْ بِنِ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنِي ابْنِ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا عَرْمَلَةُ بْنُ يَعْيَي، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: «أَكُلَّ بَنِيكَ»، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: «أَكُلَّ وَلَدِكَ»، وَرِوَايَةُ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: «أَكُلَّ وَلَدِكَ»، وَرِوَايَةُ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: الرَّحْمَٰنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ اللَّيْثِ عَنْ عُجْمَدِ الرَّحْمَٰنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ اللَّيْثِ عَنْ عُبْدِ الرَّحْمَٰنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ اللَّيْثِ عَنْ عُبْدِ الرَّحْمَٰنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ اللَّيْثِ عَنْ عَنْ عُمْدِ بْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ اللَّيْثِ عَنْ عُنْ عُمَّدٍ بْنِ النَّعْمَانِ، وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ اللَّيْثِ عَنْ عُمْدِ بْنِ النَّعْمَانِ، وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ اللَّيْثِ عَانَ اللَّهُ مَانِ، وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ أَنَّ بَشِيرًا

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ- وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا- فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ- وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا- فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَدَّا النُّعُلَمُ؟»، قَالَ: أَعْطَانِيهِ أَبِي، قَالَ: «فَكُلَّ إِخْوَتِهِ أَعْطَيْتَهُ كَمَا أَعْطَيْتَ هَذَا؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَرُدَّهُ».

قوله: «نَحَلْتَهُ»، يعني: أعطيتَه، ومنه: قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَاتِهِنَّ غِلَةً ﴾ [النّساء: الآية ٤].

وقوله: «فَارْجِعْهُ» فيه: دليل على أن للوالد أن يرجع في هبته لولده له. وفي هذا الحديث: دليل على أنه يجب التسوية بين الأولاد في العطية، وأن التفضيل محرم، وهو من أسباب العقوق، وقيل: بل مكروه تنزيهًا، والتسوية مستحبة، ورجحه الإمام النووي (١)، ولكن هذا قولٌ ضعيف جدًّا. والصواب: أنه يجب التسوية بين الأولاد في العطية، وإذا أعطى بعض

والصواب: أنه يجب التسوية بين الأولاد في العطيه، وإدا أعطى بعض ولده شيئًا، ولم يعطِ الآخرين فهو بين أمرين: إما يعطي البقية مثله، أو يسترد العطية.

مسألة: كيف تكون التسوية بين الأولاد؟

والجواب: قيل: التسوية للكل، للذكر والأنثى على السواء.

وقيل: بل للذكر مثل حظ الأنثيين، وهذا هو الأرجح أنه كالميراث.

- وأما في النفقة والكسوة فالتسوية غير واجبة، فالفقير الذي يحتاج إلى كسوة ينفق عليه نفقة، والذي لا يحتاج إلى كسوة لا يعطى شيئًا، وكذلك من احتاج إلى زواج يزوَّج، ولا يلزم الأب أن يعطي الآخرين مثل قيمة المهر.

وكذا إذا كان أحد الأولاد لديه ظروف صحية خاصة، كأن يكون مُقعدًا، أو لا يعمل، فينفق عليه، ويكسوه ويعطيه ما يحتاج، ولا يجب أن يعطي الآخرين مثله، ولا يزيد بأن يهبه ما يهب لإخوانه.

مسألة: ما الحكم إذا رضي الإخوة عن الهبة لأخيهم؟

والجواب: إذا رضوا طواعيةً جاز، لكن إن سكت أحدهم؛ لأنه لا يريد أن يعارض والده فلا يعتبر هذا رضًا.

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١١/ ٦٧).

وإذا وهب إنسان إنسانًا هبةً أو عطيةً، فله أحوال:

الحالة الأولى: أن يسترد العطية والهبة، وهذا حرام إذا كان من غير الوالد. الحالة الثانية: أن يشتريها منه، ولا يستردها، وهذا- أيضًا- حرام على الصحيح.

وقيل: مكروه تنزيهًا، وهذا القول قولٌ ضعيف كما سبق.

الحالة الثالثة: أن يكون الواهب الوالد، فله أن يستردها؛ لأن الوالد له أن يتملك من مال ولده ما يشاء، بشرطين:

الشرط الأول: أن لايضر بالولد.

الشرط الثاني: أن لا يعطيه لولد آخر.



حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ حُصَيْنِ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ. ح وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي - عَمْرَةُ بِنْتُ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي - عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةً - : لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ رَسُولَ اللهِ عَيْقٍ، فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ عَيْقِ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَيْقٍ: «أَفَعْلَتَ هَذَا بِوَلَدِكَ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَيْقٍ: «أَفَعْلَتَ هَذَا بِوَلَدِكَ لَيْهِ لِيُهُمْ؟»، قَالَ: لاَ، قَالَ: «اتَّقُوا اللهَ، وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ»، فَرَجَعَ أَبِي فَرَدً تِلْكَ الطَّدَقَةَ.

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «أَلَكَ بَنُونَ سِوَاهُ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكَلَّهُمْ أَعْطَيْتَ مِثْلَ هَذَا؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ». [١٦٢٤] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرُ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِي قَالَ- لَا بِيهِ-: «لَا الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ- لَا بِيهِ-: «لَا

تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْر».

حَدَّثَنَا لَعُمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَعَبْدُ الْاَعْلَى. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُلَيَّةً - وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللهِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللهِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللهِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ عَلْمَ فَقَالَ: «أَقُلَ اللَّهُ مَا نَحَلْتَ النَّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَا لِي اللَّهِ مَانَ اللَّهُ مَانَ؟ »، قَالَ: «أَقَالَ: «أَقَالَ: «فَالَ: «فَلَا إِنْكَ فِي الْبِرِّ سَواءَ؟ »، قَالَ: «فَلَا إِذًا».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيَّ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: نَحَلَنِي أَبِي نَحْلًا، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: «أَكُلَّ وَلَدِكَ أَعْطَيْتَهُ هَذَا؟»، قَالَ: لاَ، رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُشْهِدَهُ، فَقَالَ: «أَكُلَّ وَلَدِكَ أَعْطَيْتَهُ هَذَا؟»، قَالَ: «فَإِنِّ قَالَ: «فَإِنِّ قَالَ: «فَإِنِّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَإِنِّ فَحَدَّثْتُ بِهِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: إِنَّمَا تَحَدَّثْنَا أَنَّهُ قَالَ: «قَارَبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ».

[١٦٢٤] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّبِيْ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَتِ امْرَأَةُ بَشِيرٍ: انْحَلِ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهِدْ لِي النَّبِيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قِالَتِ امْرَأَةُ بَشِيرٍ: انْحَلِ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهِدْ لِي رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْكَ ابْنَهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهِدْ لِي رَسُولَ اللهِ عَلَى، فَقَالَ: «أَلَهُ أَنْحَلَ ابْنَهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهِدْ لِي رَسُولَ اللهِ عَلَى، فَقَالَ: «أَلَهُ إِخْوَةٌ؟»، قَالَ: «أَلَهُ مُ أَعْطَيْتَ مِثْلَ مَا أَعْطَيْتَهُ؟»، قَالَ: إِنْ مَا أَعْطَيْتَهُ؟»، قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقِّ».

قوله: «فَالْتَوَى بها سَنَةً»، يعنى: ما أعطى إلا بعد سنة. وقول النبى ﷺ: «أَلَكَ وَلَدٌ سِوَى هَذَا؟»: فيه: دليل على أن الحكمة من

التسوية: العدل بين الأولاد، فلو لم يكن لبشير ولدٌ غيره لأمضى النبي ﷺ الهبة، وفي رواية أخرى قال ﷺ: «أَيَسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَلَا إِذًا».



بَابُ الْعُمْرَى

[١٦٢٥] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ إِنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَالَ: أَي سَلَمَةَ إِنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلِ أَعْمِرَ عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، لِلَّذِي أَعْطِيَهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْوَارِيثُ». [خ: ٢٦٢٥]

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ قَالاً: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْتٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ قَتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْتٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «مَنْ أَعْمِرَ وَلِعَقِبِهِ». غَيْرَ أَنَّ يَعْيَى قَالَ - فِي فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقَّهُ فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمِرَ وَلِعَقِبِهِ». فَهْرَ أَنَّ يَعْيَى قَالَ - فِي أَقُل حَدِيثِهِ -: «أَيُّمَا رَجُل أَعْمِرَ عُمْرَى فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ».

حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّمْنِ بْنُ بِشْرِ الْعَبْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِ ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْعُمْرِى وَسُنَّتِهَا عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَادِيَّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَادِيَّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنْ مَسُولَ اللهِ عَلَى الرَّعْمَنِ أَعْطَيْتُكَهَا وَاللهِ اللهُ اللهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَالَ: قَدْ أَعْطَيْتُكَهَا قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَالَ: قَدْ أَعْطَيْتُكَهَا وَعَقِبَكَ مَا بَقِي مِنْكُمْ أَحَدُ، فَإِنَّهَا لِمَنْ أَعْطِيهَا، وَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْل أَنْ أَعْطِيهَا، وَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْل أَنْهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَادِيثُ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا الْخُبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : «إِنَّمَا الْعُمْرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَقُولَ : هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا اللهُ عَيْ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا»، قَالَ : مَعْمَرُ ، وَكَانَ الرُّهْرِيُّ يُفْتِي بِهِ.

حَدَّثَنَا كُمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ ابْنِ شَهِابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةً بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ -: «أَنَّ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةً بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ -: «أَنَّ

رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ أُعْمِرَ عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَهِيَ لَهُ بَتْلَةً لَا يَجُوزُ لِللهُ عَظِي فِيهَا شَرْطُ، وَلَا تُنْيَا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: لِإَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ». فِيهِ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ».

العمرى: هبة وعطية، يقول: أعمرتك هذه الدار، أو جعلت لك هذه الدار عمرك، أو ما حييت، أو ما بقيت لك ولعقبك، فهذه هبة لازمة، ولا ترجع إلى الواهب، وإذا مات تورَث عن الموهوب له.

والعمرى كانت معروفة في الجاهلية فأقرها الإسلام.

والعمرى لها ثلاثة ألفاظ:

اللفظ الأول: أن يقول: أعمرتك هذه الدار لك ولعقبك، فهذه لازمة، ولا ترجع إلى إلى الواهب مطلقًا.

اللفظ الثاني: أن يقول: أعمرتك ما حييت، أو ما عشت، أو ما بقيت، ولا يقول: لك ولعقبك، وهذه - أيضًا - الصواب أنها له ولعقبه، لا ترجع إلى الواهب بعد موته، وقيل: بل ترجع إلى الواهب بعد موته.

اللفظ الثالث: أن يقول: أعمرتك، وهذه - أيضًا - مختلف فيها، قيل: إنها ترجع إلى الواهب بعد موته، وقيل: إنها لا ترجع. والصواب: أنها لا ترجع في جميع أنواعها الثلاثة.



حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَجْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «الْعُمْرَى لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ».

وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَادُ بْنُ هِشَام، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ ابْنِ غَبْدِ اللهِ أَنَّ نَبِي اللهِ عَلْفِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَالْهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهُ عَلَيْهِ عَل

وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ».

قول جابر في هذه الرواية يحتمل أنه رجع عن فهمه الأول الذي قال فيه: «إِنَّمَا الْعُمْرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا».

ويحتمل أنه يرى أن من قال: أعمرتك كذا وكذا، وليس فيه تقييد بأنه يقول له ولعقبه، لم تنتقل إلى عقبه وورثته، ويتمتع بها مدة عمره فحسب.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيع عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنَّ جَدِّي عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّ هَوُّلَاءِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةً، وَفِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنَ الزِّيادَةِ قَالَ: جَعَلَ الْأَنْصَارُ يُعْمِرُونَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ». وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِع - قَالًا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَآبِرٍ قَالَ: أَعْمَرَتِ امْرَأَةً بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا لَهَا ابْنًا لَهَا، ثُمَّ تُوفِّي وَتُوفِّيَتْ بَعْدَهُ، وَتَرَكَتْ وَلَدًا وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ لِلْمُعْمِرَةِ، فَقَالَ: وَلَدُ الْمُعْمِرَةِ رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمَرِ : بَلْ كَانَ الْإَبِينَا حَيَاتَهُ وَمَوْتَهُ ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقِ-مَوْلَى عُثْمَانَ- فَدَعَا جَابِرًا، فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالْعُمْرَى لِصَاحِبِهَا، فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْلَكِ، فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ، فَقَالَ عَبْدُ الْلَكِ؛ صَدَقَ جَابِرٌ، فَأَمْضَى ذَلِكَ طَارِقٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْخَائِطَ لِبَنِي الْمُعْمَرِ حَتَّى الْيَوْم.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيَم - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَاللَّ فَعَنْ عَمْرٍ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمْرَى لِلْوَارِثِ ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمْرَى لِلْوَارِثِ ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمْرَى لِلْوَارِثِ ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ .

حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ الْلَثَنَّى، وَنُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ النَّبِيِّ قَالَ: «الْعُمْرَى جَائِزَةٌ».

حَدَّثَنَا يَغْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ- يَعْنِي: ابْنَ الْخَارِثِ- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةً عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيًّ أَنَّهُ قَالَ:

«الْعُمْرَى مِيرَاثُ لِأَهْلِهَا».

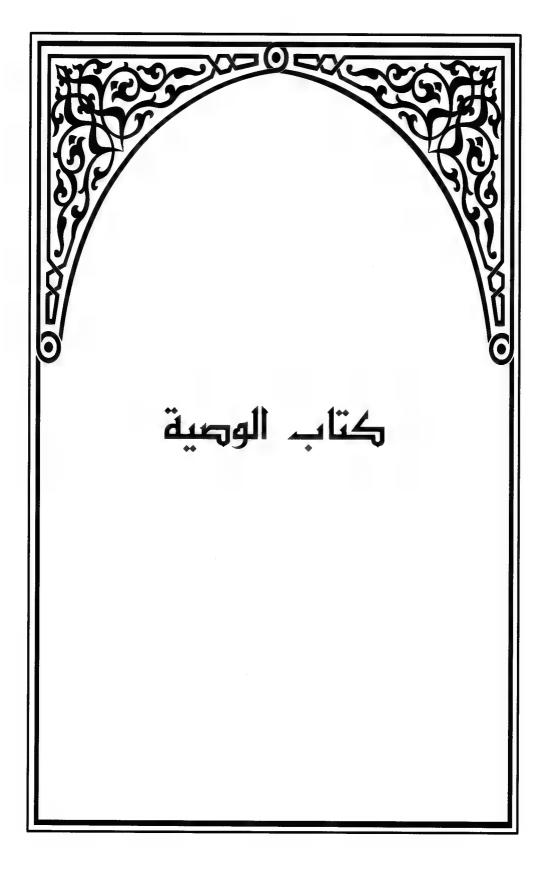
[١٦٢٦] حَدَّثَنَا ثُعَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضِرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضِرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «الْعُمْرَى جَائِزَةً».

وَّحَدَّثَنِيهِ يَعْيَى بْنُ حَبِيب، حَدَّثَنَا خَالِدً- يَعْنِي: ابْنَ الْخَارِثِ- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ جَهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مِيرَاتٌ لِإَهْلِهَا»، أَوَ قَالَ: «جَائِزَةٌ».

طارق المذكور في هذه الرواية هو والي المدينة من قِبل عبد الملك بن مروان.

وقوله: «فَدَعَا جَابِرًا فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالْعُمْرَى»: وهذا يدل على أن جابرًا رجع عن قولِهِ الأول برجوع العمرى للواهب إذا لم يعمرها له ولعقبه.





	•		

كِتَابُ الْوَصِيَّةِ

[١٦٢٧] حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَلَحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى الْعَنزِيُّ- وَاللفظ لابن المثنى- قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْيَى- وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ- عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُ عَلَى اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: «وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ»، وَلَمْ يَقُولَا: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ»،

وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ - يَعْنِي الْبُنَ زَيْدٍ - . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْب، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي الْبُنَ عُلَيَّةً - كِلَاهُمَا عَنْ أَيُوبَ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا الْبُنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ . ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْآيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ . ح وَحَدَّثَنَا أَبْنُ أَبِي فُدَيْكِ، أَخْبَرَنَا فَيْدٍ اللَّيْثِيُّ . ح وَحَدَّثَنَا أَبْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي: ابْنَ سَعْدٍ - كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِي عَلَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِي عَلَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِي عَلَى النَّبِي عَمِيْدِ اللهِ فِي ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِي عَلَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِي عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّهِ عَنِ النَّهِ عَنْ ابْنُ عَمِنَ الْبِي عُمَرَ عَنِ النَّهِ عَنْ ابْنُ عُمْرَ عَنِ النَّهُ قَالَ: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ»، كَرُوايَةٍ يَعْيَى عَنْ عَنْ عَنْ اللَهُ فَيْ وَايَةٍ يَعْيَى عَنْ عَنْ الْنَا فَعَ عَنْ اللَّهُ فَالَ: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ»، كَرُوايَةٍ يَعْيَى عَنْ عَنْ عَنْ اللهِ أَنْ يُومِنَ فِيهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَنْ الْفِع عَنِ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو- وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ- عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَنْ ابْنُ الْحَارِثِ- عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَنْ

قَالَ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءً يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةً».

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي.

وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، وَحُرْمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ. حَدَّثَنِي عَبْدُ الْلَكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، وَحَدَّثَنِي عَهْدُ الْلَكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنَا عَهْدُ عَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، كُلَّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْخَارِثِ. عَمْرُه كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْخَارِثِ.

الوصية: مشتقة من: وصيت الشيء أوصيه إذا وصلته، وسميت وصية؛ لأن الميت يصل ما كان في حياته بما بعد مماته، فيتصل عمل الميت بما كان في الحياة.

والحقوق المتعلقة بالتركة متعددة، فأول شيء يُبدأ به فيُخرج من رأس المال هو ما يتعلق بتجهيز الميت، كالكفن، وأجرة الغاسل، وأجرة حفر القبر، ثم بعد ذلك تخرج الديون المتعلقة بعين التركة، كالدين الذي به رهن، والأرش المتعلق برقبة الجاني، ثم الديون المطلقة المرسَلة، سواء كانت لله كزكاة، أو نذر، أو كفارة، أو وجب عليه الحج وهو قادر ولم يحجّ؛ فإنها تؤخذ من رأس المال قبل قسمة التركة، ثم تُخرج بعد ذلك الديون التي للآدميين، ثم تنفذ الوصايا.

والوصية تنفذ فيما دون الثلث، كما سيأتي قول النبي ﷺ: «فَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» (١).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٧٤٢)، ومسلم (١٦٢٨).

والوصية لا بد أن تكون لأجنبي، والمراد به: غير الوارث، فلو كان رجل له أخ وله أبناء، فله أن يوصي للأخ؛ لأن الأخ غير وارث، فإن أوصى لوارث فإنها لا تنفذ، إلا إذا أجازه ورثته كلهم، وكانوا راشدين؛ لما جاء في حديث النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ؛ فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» (١٠).

وإذا ملك الإنسان مالًا كثيرًا فيستحب أن يوصي بأقل من الثلث، وكذلك إذا كان له ورثة محتاجون فقراء، فينبغي له أن يوصي بأقل من الثلث؛ لما ثبت عن ابن عباس رَوَا لَهُ أنه قال: لو أن الناس غَضُّوا من الثلث إلى الربع فإن رسول الله عَلَيْ قال: «فَالتَّلُثُ، وَالتَّلُثُ كَثِيرٌ»، وقد أوصى جمعٌ من السلف بأقل من الثلث، منهم: مَن أوصى بالخمس، ومنهم: من أوصى بالسدس، مثل: الصديق رَوَا في وغيره.

مسألة: اختلفوا فيمن ليس له وارث: هل يوصي في ماله بأكثر من الثلث أو لا، على قولين:

القول الأول: أنه لا يوصي بأكثر من الثلث، ولو لم يكن له وارث؛ لأن بيت المال وارث من لا وارث له، وهذا يضر ببيت المال.

القول الثاني: أنه لا بأس إذا لم يكن له وارث أن يوصي بأكثر من الثلث؛ لأن بيت المال حافظ، وليس بوارث، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة (٢).

والصواب: القول الأول؛ لعموم الحديث، وأن بيت المال وارث من لا وارث له وليس بحافظ.

والله تعالى قدم الوصية على الدَّين في كتابه العظيم في قوله ﴿ وَلَكُمُّ مَا تَكُنُ أَوْبُكُمُ الرُّبُعُ الرُّبُعُ مَا تَكُنُ أَوْبُكُمُ الرُّبُعُ الرَّبُعُ اللَّهَ ١١]، والحكمة - مِمَّا تَرَكَنُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَةٍ يُوصِينَ بِهِا أَوْ دَيْنِ ﴾ [النساء: الآية ١٢]، والحكمة -

⁽١) أخرجه أحمد (٢٢٢٩٤)، وأبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٠)، وابن ماجه (٢٧١٣).

⁽٢) الاختيار لتعليل المختار، لأبي المودود الموصلي (٥/ ٧٤)، حاشية الدر المختار، لابن عابدين (٦/ ٦٧١).

والله أعلم-: أن الوصية قد يُتساهل بها، فلا تنفَّذ، بخلاف الدَّين؛ فإن له من يطالب به، وإلا فالدَّين أهم من الوصية.

والوصية تكون واجبة، وقد تكون مستحبة:

فتكون واجبة إذا كان على الميت ديون، أو ودائع، أو عَوَارٍ، وليس فيها بيِّنة، فإنه يجب عليه أن يوصي حتى لا تضيع الحقوق.

أما إذا لم يكن له ولا عليه شيء، وإنما يريد أن يوصي في أعمال البر فهي مستحبة؛ خشية أن يغشاه الموت، فيفوته هذا الخير، وهذا هو الصواب.

وقيل ﴿ إِنهَا وَاجِبَةُ مَطَلَقًا أَخَذًا بِظَاهِرِ قُولُهُ ﷺ: «مَا حَقُّ امْرِيَّ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ »، وفي لفظٍ: «فَيَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالِ » (١٠).

وقال ابن عمر ﴿ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ ذَلِكَ، إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيْتِي»، فيه: منقبة لابن عمر، حيث بادر بكتابة وصيته امتثالًا لأمر رسول الله عَلَيْهُ.



⁽١) أخرجه أحمد (٤٤٦٩)، والنسائي (٣٦١٩).

بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ

آلادا] حَدَّقَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابِ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللهِ فَيْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، مِنْ وَجَعٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمُوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَلَغَنِي مَا الْوَدَاعِ، مِنْ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا، قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا، بِثُلُثُيْ مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا، النَّلُثُ، وَالنَّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِياءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّقُونَ النَّاسَ، وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي عِهَا وَجْهَ اللهِ، إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا اللهُمَّ أَجْوَلُ اللهِ، أَخَلُفُ بَعْدَ مَكَا اللهُمَّ أَجْوَلُ اللهِ أَخْلُفُ بَعْدَ اللهِ، إلَّا أُجِرْتَ بِهَا اللهُمَّ أَمْضِ لِإَصْحَابِي؟ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُخَلَّفُ بَعْدَ اللهِ، إلَّا أُجْرِتَ بِهَ الْحَكَافِ بَعْ وَجْهَ اللهِ، أَخَلَفُ بَعْدَ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُمُ أَمْضِ لِإَصْحَابِي هِجْرَةَهُمْ عَلَى اللّهُمَّ أَمْضِ لِإَصْحَابِي هِجْرَةَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَامِمْ، لَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ». قَالَ: رَثَى لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَى أَغْقَامِمْ، لَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ». قَالَ: رَثَى لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَى أَنْ أَنْ تُولُقَى بِمَكَةً اللهُ اللهُ عَلَى أَغْقَامِهُ فَى الْمَالِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةً قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّوْقِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّوْقِيمَ، وَعَبْدُ الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

عَبِهُ مُرَرَانِ مُنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْخَفَرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَعْدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ عَيْ عَلَيَّ عَلَي ابْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ عَلَي عَلَي عَلَي يَعُودُنِي، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ عَلَي فِي سَعْدِ بْنِ يَعُودُنِي، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ عَلَي فِي سَعْدِ بْنِ يَعُودُنِي، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَدُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا». خَوْلَةَ ، غَيْرُ أَنْهُ قَالَ: «وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا». وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ، حَدَّثَنَا الْخَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ، حَدَّثَنَا وَحَدَّنِي رُحَدِيْ فَرْبُ، حَدَّثَنَا الْخَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ، حَدَّثَنَا

سِمَاكُ بْنُ حَرْبِ، حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرِضْتُ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ مَقْلْتُ: دَعْنِي أَقْسِمْ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ، فَأَبَى، فَأَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقُلْتُ: دَعْنِي أَقْسِمْ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ، فَأَبَى، قَلْتُ: فَالثَّلُثُ، قَالَ: فَسَكَتَ بَعْدَ الثَّلُثِ، قَالَ: فَسَكَتَ بَعْدَ الثَّلُثِ، قَالَ: فَكَانَ بَعْدُ الثَّلُثُ جَائِزًا.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا اللهَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُعَمَّدُ الثُّلُثُ جَائِزًا». شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ: «فَكَانَ بَعْدُ الثُّلُثُ جَائِزًا». [١٦٣٠] وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ الْلَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَفِي النَّبِيُّ عَنْ عَبْدِ الْلَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَفِي النَّبِيُّ عَنْ عَبْدِ الْلَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «لَا»، عَدْ الله عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «لَا»، قَلْتُ: فَالنَّصْفُ؟ قَالَ: «لَا»، قَلْتُ: فَالنَّصْفُ؟ قَالَ: «لَا»، فَلْتُ: فَالنَّصْفُ؟ فَالَ: «لَا»، فَلْتُ: أَبِالتَّلُثِ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَالثَّلُثُ كَثِيرٌ».

حَدَّفَنَا كُوَّمَدُ بُنُ أَبِي عُمَرَ الْكَّيُّ، حَدَّفَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ وَلَدِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيِّ عَنْ فَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، كُلَّهُمْ يُحَدِّفُهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّة، سَعْدٍ، كُلَّهُمْ يُحَدُّفُهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّة، فَقَالَ: هَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «اللهُمَّ اشْفِ سَعْدًا» - ثَلاثَ مِرَارٍ - قَالَ: يَا رَسُولَ الله، وَإِنَّ بِي مَالًا لَمْ اللهُمَّ اللهُمَّ اللهُمَّ اللهُمَّ الْمُنْ فِي الْنَّيْفُ عَرَارٍ - قَالَ: هَالَهُمْ اللهُمَّ اللهُمُ اللهُمَّ اللهُمَّ اللهُمَّ اللهُمَّ اللهُمَّ اللهُمَّ اللهُمَّ الْمُؤْلُونَ النَّلُولُ مَرَالِ عَلَى اللهُ اللهُمَّ اللهُمُ اللهُ اللهُمُ اللهُ المُرَاتَّاكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةً، وَإِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى اللهُ اللهُ مَدَقَةً، وَإِنَّ مَا تَأْكُلُ المُرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةً، وَإِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ المَرَاتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةً، وَإِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى اللهَ اللهُ الل

وَحَدَّثَنِيَ أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا خَمَّادُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ خُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْنِ الْحِمْيَرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرِضَ سَعْدُ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ يَعُودُهُ، بِنَحْوِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ. مَرضَ سَعْدُ بِمَكَّة، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ يَعُودُهُ، بِنَحْوِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ.

وَحَدَّثَنِي نَحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ نَحَمَّدٍ عَنْ نُحَمَّدٍ عَنْ نُحَمَّدٍ عَنْ نُحَمِّدِ بْنِ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نُحَدِّثَنِيهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ يُحَدِّثُنِيهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ يُحَدِّثُونِهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نُحَيْدٍ الْحِمْيَرِيِّ.

قوله: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ»، تذر يعني: تترك، وهو بكسر الهمزة على أنها (إِنِ) الشرطية.

وروي بفتح الهمزة على أنها (أَنِ) المصدرية، فأنْ ومعمولها مصدر مؤول، أي: تَرْكُك، وهي مبتدأ، والعرب لا تستعمل ماضي يذر، ولا مصدره، و«خَيْرٌ» خبرها، يعني: أنَّ تَرْكَكَ ورثتَكَ أغنياءَ خيرٌ مِن تركِهِم فقراءَ.

وقوله: «عَالَةً»، يعني: فقراء.

وفي هذا الحديث فوائد عظيمة، منها:

مشروعية زيارة المريض من الأكابر والرؤساء والعلماء والدعاة؛ ولهذا زار النبي ﷺ سعدًا رَخِيْكُ لما مرض بمكة، وكان ذلك في حجة الوداع، وزاره أبو بكر رَخِيْكُ، وكان المرض اشتد به حتى أشرف على الموت (١).

وفيه: مشروعية زيارة المريض مطلقًا، وأدلة فضلها كثيرة، وقد ورد أنه في خُرْفَةِ الْجَنَّةِ (٢)، وأنه: «مَا مِنْ مُسْلِم يَعُودُ مُسْلِمًا غُدْوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكِ حَتَّى يُصْبِح، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكِ حَتَّى يُصْبِح، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكِ حَتَّى يُصْبِح، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ في الْجُنَّةِ» (٣)، والأدلة على هذا كثيرة.

وفيه: دليل على أنه لا بأس بإخبار المريض بحاله، وما يجده من مرض،

⁽١) أخرجه البخاري (٣٩٣٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٨).

⁽٣) أخرجه أحمد (٦١٢)، والترمذي (٩٦٩)، وابن ماجه (١٤٤٢).

أو وجع إذا كان لم يكن على وجه التشكي، بل حتى يدعى له، أو لمن يستفتيه، كحال سعد رَوَاللُّيُّ في هذا الحديث.

وفيه: دليل على أنه لا يجوز للمريض أن يوصي بأكثر من الثلث إذا كان له ورثة، ولو كانوا قلة، ولو كانوا واحدًا؛ ولهذا منع النبي على سعدًا أن يوصي بأكثر من الثلث، ولم يكن له إلا بنت في ذلك الوقت.

وفيه: بيان أفضلية ترك المال للورثة، فيغنيهم الله بهذا المال، خير من الوصية بجُلِّ المال وتركهم فقراء يسألون الناس ويشحذون؛ فالأقرباء أولى الناس بالبر.

وهذا يدل- أيضًا- على أن الإحسان إلى الأقارب مقدمٌ على الإحسان إلى غيرهم من الأجانب.

وفيه: عَلَم من أعلام النبوة؛ حيث أخبر النبي ﷺ بأن سعد بن أبي وقاص سيتأخر، فقال: «وَلَعَلَّكُ تُخَلَّفُ حَتَّى يُنْفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ»، وقد شُفي سعد من هذا المرض، وتأخرت وفاته رَوَالله أولادًا، وانتفع به أقوام في إظهار الإسلام في الحروب التي حاربها في الروم، فهدى الله للإسلام أقوامًا على يديه، وضُرَّ به آخرون؛ حيث قُتلوا وماتوا على الكفر، وتولى إمارة الكوفة في عهد عمر، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة.

وفيه: دليل على أن المهاجر الذي هاجر من مكة ليس له أن يرجع إلى البلد التي هاجر منها؛ لأنه تركها لله؛ ولهذا جاء في الحديث: أن المهاجر إذا رجع إلى مكة معتمرًا، أو حاجًا فإنه يجلس ثلاثة أيام، ولا يزيد بعد النسك (۱)؛ ولهذا خاف سعد رفي أن يموت بمكة، أو بالأرض التي هاجر منها، فدعا له النبي على المفي أمض لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ».

وفيه: أنه لا بد من الإخلاص في العمل، ومن ذلك: النفقة؛ ولهذا قال

⁽١) أخرجه مسلم (١٣٥٢).

وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ، إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا»، هذا هو الإخلاص، فإذا أنفق النفقة يحتسبها فإن الله يثيبه، وإذا أنفق ولم يستحضر النية، فإنه يؤجر لكن إذا استحضر النية فإنه يُزاد في أجره؛ وذلك أن النفقة على الزوجة والأولاد واجبة، وأداء الواجب فيه أجر، لكن إذا استحضر النية يكون أفضل.

وقوله: «وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا»، أي: لأنه تركها لله.

[١٦٢٩] حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى- يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ- ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْب، حَدَّثَنَا أَبْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرُوةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرُّبُعِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الثَّلُثُ، وَالثَّلُثُ كَثِيرٌ»، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: فَإِيثٍ وَكِيعٍ: «كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ»، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ».

قول ابن عباس: «غَضُّوا»، يعني: نقصوا، وهذا فقه من ابن عباس يَعْفَّهُ، قال: لو أن الناس غَضُّوا في الوصية من الثلث إلى الربع لكان أفضل وأحسن؛ لأن النبي ﷺ قال: «الثَّلُثُ، وَالتَّلُثُ كَثِيرٌ».

بَابُ وُصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمَيْتِ

[١٦٣٠] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ العَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ مَانًا وَمَلْ يُكَفِّرُ عَنْهُ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي مَاتَ، وَتَرَكَ مَالًا، وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

[١٠٠٤] حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْب، حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ إِنَّ أُمِّيَ افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَإِنِّي أَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، فَلِي أَجْرُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

حَدَّثَنَا كَحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّيَ افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَلَمْ تُوصِ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَلَهَا أَجْرُ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً. ح وَحَدَّثَنِي الْحَكُمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ. ح وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ- يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ - هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ - هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ - هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةً بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا أَبُو بُنُ مَعْنِ مِثْمَا فَالَ يَعْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو أُسَامَةَ، وَرَوْحٌ، فَفِي حَدِيثِهِمَا: فَهَلْ لِي أَجْرُ؟ كَمَا قَالَ يَعْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَمَّا شُعَيْبٌ، وَجَعْفَرٌ، فَفِي حَدِيثِهِمَا: أَفَلَهَا أَجْرُ؟ كَمَا قَالَ يَعْيَى بْنُ سِعْرِ.

قوله: «افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا»، يعني: ماتت فجأة.

وفي هذه الأحاديث: دليل على أن الصدقة يصل ثوابها إلى الميت،

وأجمع أهل السنة والجماعة على أن الصدقة يصل ثوابها إلى الميت (1) وكذلك الدعاء يصل ثوابه إلى الميت بالإجماع (٢) كما نص القرآن على ذلك بأدلة كثيرة، منها: قوله تعالى في الثناء على المؤمنين حينما دعوا لمن سبقوهم -: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِم يَقُولُونَ رَبَّنَا اعْفِر لَنَا وَلِإِخْوَنِنَا اللّهِ مَا اللّهُ عَلَيْهِم اللّهُ الله الدعاء للميت في صلاة الجنازة مجمع عليه، والدعاء بعد الدفن ثابت، والدعاء عند زيارة القبور ثابت وهو يصل بإجماع أهل السنة والجماعة (٣).

وكذلك الحج يصل ثوابه إلى الميت باتفاق أهل السنة (٤) على خلاف بينهم: هل يصل الميتَ ثوابُ الحج، أو ثواب المؤن والنفقات؛ فالجمهور: على أن ثواب الحج للميت (٥)، وذهب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة إلى أن الذي يصل ثوابه هو المؤن والنفقات، والحج ثوابه للحاج، وهذا قولٌ مرجوح (٢).

ولم يخالف في وصول الصدقة والدعاء للميت إلا أهل البدع، محتجين بقول الله تعالى: ﴿وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ النَّهِ، الآية ٣٩] والآية لها أجوبة عند أهل السنة، منها:

الجواب الأول: قد أثبتت الآية أن الإنسان يملك سعيه، وأما سعي غيره فهو ملك له، فإذا بذله لغيره وصل إليه.

الجواب الثاني: أن الآية لم تنفِ انتفاع الإنسان بغيره، وإنما أثبتت انتفاعه

⁽١) الإقناع، لابن القطان (٢/ ١٢٠)، شرح الطحاوية، لابن أبي العز (٢/ ٦٦٤).

⁽٢) شرح مسلم، للنووي (٧/ ٩٠).

⁽٣) الإقناع، لابن القطان (٢/ ١٢٠).

⁽٤) الإقناع، لابن القطان (٢/ ١٢٠)، شرح الطحاوية، لابن أبي العز (٢/ ٦٦٤).

⁽٥) مواهب الجليل، للحطاب (٢/ ٥٤٣)، (٧/٣)، أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٣/ ٢٠)، المغنى، لابن قدامة (٢٩/ ٤٢٣).

⁽٦) المبسوط، للسرخسي (١٤٨/٤).

بسعيه، وأما سعي غيره فهو لغيره، ولكن إذا بذله له انتفع به.

وقد اختلف أهل السنة في وصول ثواب الصلاة والصيام وقراءة القرآن للميت، على قولين:

القول الأول: قول الجمهور: أنه يصل ثوابه(١).

والقول الثاني: قول الشافعية والمالكية: أنه لا يصل؛ لعدم الدليل (٢)، وهذا هو الأرجح، والذين قالوا بوصولها ليس عندهم دليل، إلا أنهم قاسوا على الصدقة والدعاء والحج، فأجابهم الآخرون، فقالوا: لا قياس في العبادات.



⁽۱) حاشية الدر المختار، لابن عابدين (٢/ ٢٤٣)، الانصاف، للمرداوي (٢/ ٥٥٨)، المغني، لابن قدامة (٢/ ٤٢٣).

⁽٢) مواهب الجليل، للحطاب (٢/ ٥٤٣) (٣/ ٧)، روضة الطالبين، للنووي (٢/ ١٣٩).

بَابُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ

[١٦٣١] حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةً- يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ- وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ- وهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنِ العَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَكَرَةً أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِي قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».



بَابُ الْوَقْفِ

[١٦٣٢] حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ عَنِ ابْنِ عَمْرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ عَوْنٍ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ عَهْ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِنْتَ حَبَسْتَ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِنْتَ حَبَسْتَ مَالًا قَطُّ هُو أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: هُوَ اللهُ عَمْرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي أَصْلَهَا، وَلا يُومِئُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي لَيْبَتَاعُ، وَلا يُومِئُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُورِيَّ وَالْنَّيْفِ، وَلِي السَّبِيلِ اللهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ الْقُرْبَى، وَفِي الرِقَاب، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ؛ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. عَلَى مَنْ وَلِيهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمُونُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. قَالَ: فَحَدَّثْتُ بَهَا الْكَانَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ قَالَ مُحَدَّثُ مِنْ مُنَاقِلٍ مَالًا قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَنْبَأَنِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ فَيهِ فَالَ مُحْرَدُ عَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَنْبَأَنِي مَنْ قَرَأُ هَذَا الْكِتَابَ أَنْ فِيهِ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَنْبَأَنِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ. ح وَحَدَّثَنَا مُعَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيِّ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عَوْنِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عَوْنِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَأَزْهَرَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ، وَلَمَ يُذْكُرُ مَا وَأَزْهَرَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ، وَلَمَّ يُذْكُرُ مَا بَعْدَهُ، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمٌ، قوله: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْخَدِيثِ مُحَمَّدًا، إِلَى آخِرِهِ.

[١٦٣٣] وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ: مَسَعْدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ: أَصَبْتُ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالًا أَحَبَّ إِلَيَّ، وَلَا أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْل حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا، وَمَا بَعْدَهُ.

قوله: «غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ»، أي: لا يتخذ منها مالًا يتموله ويدخره.

وفي هذا الحديث: مشروعية الوقف، وهي الصدقة الجارية، فهذا عمر رَخِيْقُينُ أصاب أرضًا بخيبر، وهي أحب شيء إليه، وأنفس أمواله، واستشار النبي ﷺ، فأمره أن يوقفها.

وهذا الأمر الذي أشار به النبي ﷺ هو أمرٌ فاضل، لو كان هناك شيء أفضل منه لأشار عليه به.

وفيه: دليل على أن خيبر فُتحت عنوة.

وفيه: دليل على أن الوقف لا يباع، ولا يوهب، بل يُحبس الأصل، فينتفع بالثمرة، يعني: بالريع، وأما الرقبة فإنها لا تباع، ولا توهب، ولا تورث؛ لأنه خرج من يد الموقف، وصار لله، فالمساجد - وكذا الأرض، أو البيت، أو المقبرة، أو المصحف، أو كتب العلم - إذا سبَّلها فإنها لا تباع، ولا تورث، ولا توهب.

وفيه: دليل على تنفيذ شرط الواقف، فقد أوقفها عمر في الفقراء، وفي القربي، وفي الرقاب، وفي ابن السبيل، وفي الضيف.

وفيه: أنه قال: لا جناح على مَن وليها أن يأكل منها، والولي: هو الذي يلي الوقف كالمزرعة- مثلًا- له أن يأكل منها، ويُطعم صديقه، إلا أنه لا يجمع منها مالًا يدخره.

والوقف أولى من الوصية؛ لكونه في حياة الإنسان، فهو ينظره بنفسه، ويليه، ويطمئن عليه، فهذا أولى من وصية تؤجل إلى ما بعد الموت.

والأصل في حكم بيع الوقف: أن الوقف ينظر فيه، فإذا تعطلت منافعه فالجمهور على أنه لا يباع (١).

⁽۱) الاختيار لتعليل المختار (۳/ ۶۳)، شرح مختصر خليل، للخرشي (۷/ ۷۹، ۸۶)، المجموع، للنووي (۹/ ۲۲۵)، مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (۱/ ۲۲۰–۲۲۱).

وبعض العلماء يرى أنه يباع، لكن بعد نظر الحاكم الشرعي وهو قول لبعض الشافعية والحنابلة^(۱)، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله: جواز بيع الوقف، أو المناقلة لنقص، أو رجحان مغلة^(۲).

* * *

⁽١) نهاية المحتاج، للرملي (٥/ ٣٥٩)، المغني، لابن قدامة (٦/ ٤).

⁽۲) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (۳۱/ ۹۲، ۲۱۳، ۲۲۹، ۲۵۲)، المستدرك على مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤/ ٩١).

بَابُ تَرْكِ الْوَصِيَّةِ لِكَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُوصي فِيهِ

التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيًّ التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيًّ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَلِمَ كُتِبَ عَلَى أَوْفَ هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ الْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللهِ عَلَىٰ الْمُسلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللهِ عَلَىٰ الْمُسلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللهِ عَلَىٰ الْمُسلِمِينَ الْوَصِيَّةُ ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللهِ عَلَىٰ الْمُسلِمِينَ الْوَصِيَّةُ ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي مَعْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي مَعْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قُلْتُ؛ فَكَيْفَ أُمِرَ النَّاسُ بِالْوَصِيَّةِ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ قُلْتُ؛ وَكِيعٍ قُلْتُ؛ كَتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟.

[١٦٣٥] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ. ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ وَاللهِ مُعَاوِية مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا شَاةً، وَلَا بَعِيرًا، وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ.

وَحَدَّثَنَا زُهَّيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ خَشْرَم، أَخْبَرَنَا عِيسَى- وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ- جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ جِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثَّلَهُ.

في هذا الحديث: دليل على أن من ليس عنده شيء فليس عليه وصية. وفيه: أن النبي على لله يوس الله عليه وصية لله وفيه: أن النبي على لم يوس الأنه على لا يورث؛ ولهذا ثبت في الحديث أن النبي على قال: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» (١)، حتى الأرض التي حصلت

⁽١) أخرجه البخاري (٣٠٩٤)، ومسلم (١٧٥٧).

له في خيبر فقد أوقفها ﷺ.

وقد جاءت فاطمة والله على الله وهي سيدة من سيدات أهل الجنة إلى أبي بكر بعد وفاة النبي الله تطلب ميراثها من النبي وفاة النبي الله تطلب ميراثها من النبي الله الله وفاة النبي الله توكنا مَا تَوَكُنا صَدَقَةً ، وهذا رواه ما يقرب من عشرة من الصحابة ولي ، وكان الأمر قد خفي عليها، ولكنها ولكنها في الله بكر والله الله بكر وقات المحردة أبا بكر والله ، وكان الحق مع أبي بكر والله .

[١٦٣٦] وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةً عَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْيَحْيَى - قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةً عَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْاَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: الْاَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَجْرِي؟ - مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ، فَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي - أَوْ قَالَتْ: حَجْرِي؟ - فَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَلَقَدِ انْحَنَثَ فِي حَجْرِي، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟.

قولها: «الْخَنَثَ»، يعنى: سقط ومال.

وفي هذا الحديث: رد على الرافضة الذين يقولون: إن النبي أوصى إلى علي تَعْلَيْكُ بالخلافة، وأن أبا بكر وعمر وعثمان تلقي كلهم ظلمة مغتصِبون للخلافة، وهذا من اختلاق الرافضة وأباطيلهم وضلالاتهم- نسأل الله العافية.

[١٦٣٧] حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ! ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَّ دَمْعُهُ الْخَصَى، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ! قَالَ: الله عَنَّى بَلَّ دَمْعُهُ الْخَصَى، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ! قَالَ: الله عَنْ بَرسُولِ الله عَنْ وَجَعُهُ، فَقَالَ: «النُتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُوا بَعْدِي»، فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعُ، لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُوا بَعْدِي»، فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعُ، وَقَالُوا: مَا شَأَنْهُ ؟ أَهَجَرَ؟! اسْتَفْهِمُوهُ، قَالَ: «دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، وَقَالُوا: مَا شَأَنْهُ ؟ أَهَجَرَ؟! اسْتَفْهِمُوهُ، قَالَ: «دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، وَقَالُوا: مَا شَأَنْهُ ؟ أَهْجَرَ؟! اسْتَفْهِمُوهُ، قَالَ: «دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، وَقَالُوا: مَا شَأَنْهُ ؟ أَهْجَرَ؟! اسْتَفْهِمُوهُ، قَالَ: «دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، أُوصِيكُمْ بِثَلَاثٍ ا أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُهُ الْوَفْدَ أُوسِيتُهَا، أُو لِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْخَسَنُ بْنُ بِشْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بَهَالَ إِلَهُ إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْخَسَنُ بْنُ بِشْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بَهَا الْخَدِيثِ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمُ الْخَمِيسِ، ابْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ!، ثُمَّ جَعَلَ تَسِيلُ دُمُوعُهُ حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى خَدَّيْهِ كَأَنَّهَا فَمَا يَوْمُ الْخُوفِي بِالْكَتِفِ وَالدَّوَاةِ - أَوِ نِظَامُ اللَّوْلُو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِي الْكَتِفِ وَالدَّوَاةِ - أَو اللَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا»، فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ أَبُدًا»، فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ أَبُدًا»، فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولُ اللهِ عَنْهُ أَبَدًا»، فَقَالُوا: إِنَّ

وَحَدَّثَنِي كُمَّدُ بْنُ رَافِعِ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيدٍ قَالَ عَبْدُ؛ أَخْبَرَنَا، وقَالَ ابْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدَ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبْنَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ؛ لَمَّا حُضَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ وَفِي الْبَيْتِ رَجَالٌ، فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ»، فَقَالَ عُمَرُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَعِنْدَكُمُ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَاخْتَصَمُوا، فَعِنْدَكُمُ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَاخْتَصَمُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ؛ قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ،

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالِاخْتِلَافَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ عَنْدُ اللهِ عَنْدُ اللهِ عَنْدُ اللهِ عَنْدُ اللهِ عَنْدُ اللهِ عَبَيْدُ اللهِ فَكَانَ ابْنُ عَبَاللهِ عَبَاللهِ اللهِ عَبَاللهِ عَبَاللهِ عَبَاللهِ عَبَاللهِ عَبَاللهِ عَبَاللهِ عَبَاللهِ عَبَاللهِ عَبَاللهِ عَلَى الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ عَنْهُ وَبَيْنَ أَنْ عَبَاللهِ عَلَى الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ عَنْهُ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنَ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ. [خ: ٢٢٢٤]

قوله: «مَا شَأْنُهُ؟ أَهَجَرَ؟!»، أي: أقال هُجرًا؟ أي: أهذى من شدة الوجع؟! وفي هذا الحديث: أن النبي ﷺ أراد أولًا أن يكتب الوصية، ولما اختلف الصحابة قال: «قُومُوا»، ثم خف عليه المرض في أيام السبت والأحد ولم يكتب كتابًا، فدل على أنه رأى عدم الكتابة، أو أنه أمر أولًا بالكتابة، ثم نُسخ قبل الكتابة.

والمعنى: أنه عليه لو أوصى لأوصى بما في كتاب الله.

وكذلك ثبت عن عائشة رخيج الله كما سبق أنه لم يوص بشيء.

وأخبر ابن عباس هنا: أنه أوصى بثلاثٍ، وأخبر غيره بغير هذه الثلاث، فقد أوصى بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب^(۲)، وأوصى بالصلاة^(۳)، وأوصى بكتاب الله، وبأهل بيته^(٤)، ونهى عن اتخاذ القبور مساجد^(٥).

وفيه: دليل على أنه لا يجوز إبقاء اليهود والنصارى في جزيرة العرب؛

⁽١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٠٦٠).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٧٦٧).

⁽٣) أخرجه أحمد (٥٨٥)، وأبو داود (٥١٥٦).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

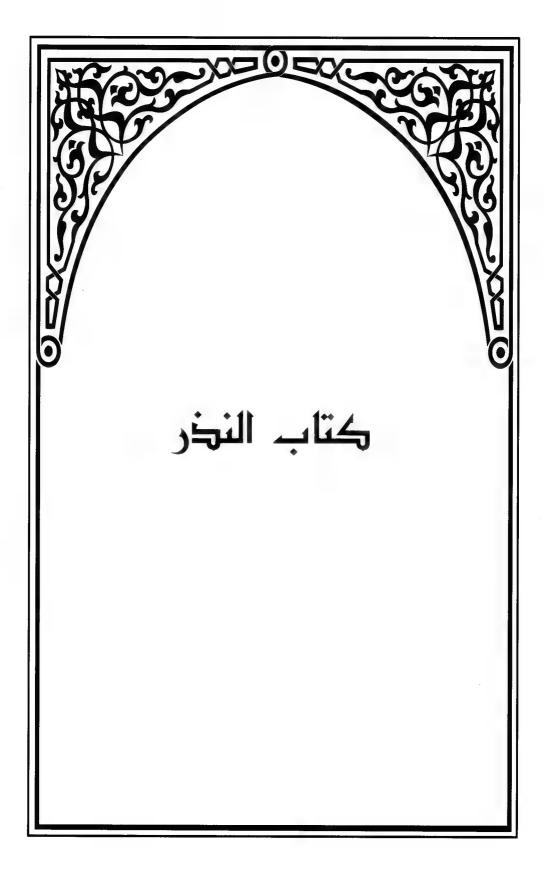
⁽٥) أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩).

لأن النبي على لم يحدد لهم المدة التي أقرهم على البقاء فيها، قال: «نُقِرُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» (١)، ثم بقوا فيها بقية حياة النبي على ومدة خلافة أبي بكر رَفِي في قصيرة، وكان قد انشغل فيها بحروب الردة، ثم لما تولى عمر رَفِي في الخلافة أجلاهم إلى الشام، وأريحاء، وتيماء.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٢٣٣٨)، ومسلم (١٥٥١).







كِتَابِ النَّذرِ

بَابُ الْأَمْرِ بِقَضَاءِ النَّذْرِ

[١٦٣٨] حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَخْيَى التَّمِيمِيُّ، وَنَحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْهَاجِرِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنِ ابْنِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنِ ابْنِ مَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ ابْنُ عُبَادَةً رَسُولَ اللهِ عَلِي أَمْدٍ تُوفِّيَتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيهُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْهَا».

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حَمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ. ح وَحَدَّثَنَا مُعْمَرُ. ح وَحَدَّثَنَا مُعْمَرُ. ح وَحَدَّثَنَا عُبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ أَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ وَحَدَّثَنَا عُبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ. عُرْوَةً عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

النذر لغة: الإيجاب، وشرعًا: أن يوجب الإنسان على نفسه طاعة لم يوجبها الله عليه.

والنذر مكروه أو محرم؛ لأن النبي نهى عنه، وقال: «إِيَّاكُمْ وَالنَّذْرَ»^(١)

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢٤٣١).

وذلك أن الناذر يوجب على نفسه شيئًا لم يوجبه الله عليه، وقد يشق عليه ولا يستطيعه، وينبغي للإنسان أن يفعل الطاعة دون أن يوجب على نفسه شيئًا.

لكن إذا نذر نذر الطاعة فإنه يمدح إذا وفى به، وكونه يمدح إذا وفى به لا يدل على أن أصل النذر مستحب، بل هو مكروه، أو محرم، كما أن الإنسان إذا وفى دينه يمدح، لكن أصل الاستدانة ليس مرغبًا فيها.

والنذر أنواع:

١ - النذر المطلق، كأن يقول: لله عليَّ أن أصوم عشرة أيام، أو أن أتصدق بكذا.

٢- النذر المعلق، كأن يعلقه بشيء، يقول: إن شفى الله مريضي لأصومن عشرة أيام، أو إن نجح ولدي في الامتحان لأتصدقن بكذا، هذا نذر معلق إذا حصل ما علق عليه، فإنه يفى بالنذر.

٣- نذر اللجاج، وهو: الذي يحمل على التصديق، أو التكذيب، أو المنع، أو الترك كذا، يريد أن المنع، أو الترك كذلك، كأن يقول: إن كلمت فلانًا فلله عليَّ كذا، يريد أن يمنع نفسه.

ونذر اللجاج والنذر المطلق يُكفِّر الحانث فيه كفارة يمين.

٤- النذر المباح، كأن ينذر ركوب السيارة مثلًا، أو عدم ركوبها، ويخير صاحبه بين فعله وبين كفارة يمين.

٥- نذر الطاعة، وهذا يجب الوفاء به؛ لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيهُ فَلَا يَعْصِهِ»(١).

وقد مدح الله الأبرار لوفائهم بالنذر، فقال: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُ مُشْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: الآية ٧] .

٦- نذر المعصية، كأن ينذر مثلًا أن يشرب الدخان، أو يعق والديه، فهذا

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

نذر محرم، يحرم الوفاء به، وفي وجوب الكفارة في تركه قولان لأهل العلم؛ منهم من قال: يجب عليه كفارة يمين؛ أخذًا بحديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَعَلَيْكُ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ»، والقول الثاني: أنه لا كفارة، والراجح وجوب الكفارة للنص عليه في الحديث.

- وكذلك النذر فيما لا علكه، كأن ينذر بأن يوقف بيت فلان لله، على صاحبه أيضًا كفارة يمين.

قوله: «فَاقْضِهِ عَنْهَا»: يحتمل أنه وجب عليها فلم تقضه؛ ولهذا حضه عليه الصلاة والسلام على قضائه عنها.

وفيه: دليل لقضاء الحقوق الواجبة على الميت؛ وبخاصة إن كان للوارث مال متضمن من التركة.



بَابُ النَّهْي

[١٦٣٩] وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وقَالَ زُهَيْرُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا يَنْهَانَا عَنِ النَّذْرِ، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيح».

حَدَّثَنَا كُمَّدُ بْنُ يَخْيَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «النَّذْرُ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا وَلَا يُؤخِّرُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيل».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا الْمُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ شَعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَنَّهُ مَن الْبَخِيلِ». وَحَدَّثَنَا مُعَنَّدُر بُو وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». وَحَدَّثَنَا مُعْضَلٌ ح وَحَدَّثَنَا مُعَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ كِلَاهُمَا عَنْ مُنْصُورٍ جَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

[١٦٤٠] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ- يَعْنِي: الدَّرَاوَرْدِيَّ- عَنِ العَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ قَالَ: «لَا تَنْذِرُوا؛ فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا،

وَحَدَّثَنَا كُعَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا كُمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَنُ الْعَبَةُ قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيل».

حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا الْمُعَي بْنُ أَيُوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدْ أِلْسُمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ أَي عَمْرِو - عَنْ عَمْرِو - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَي قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَرِّبُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِي عَلَي قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَرِّبُ مِنَ ابْنِ آدَمَ شَيْئًا لَمْ يَكُنِ اللهُ قَدَّرَهُ لَهُ، وَلَكِنْ النَّذْرُ يُوافِقُ الْقَدَرَ، فَيُخْرَجُ بِنَ الْبَحِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِجَ».

عَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي الْبْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - وَعَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي: الدَّرَاوَرْدِيَّ - كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

في هذه الأحاديث: أن النذر لا يرد قدرًا، يظن بعض الناس أنه إذا نذر يحصل له مطلوبه، لكن هذا خطأ، فالنذر لا يقدم ولا يؤخر.

وقوله: «وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ»، وفي اللَّفظ الآخر: «مِنَ الْبَخِيلِ» معناه: أن البخيل هو الذي لا يتصدق إلا إذا ألزم نفسه، لكن ينبغي للإنسان أن يتصدق ويحسن بدون نذر.

بَابُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ

[١٦٤١] وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَلَيُّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ- وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالًا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْلُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْن حُصَيْنِ قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفُ حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْل، فَأُسَرَتْ ثَقِيفُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلِ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الْوَثَاقِ، قَالَ: يَا تُحَمَّدُ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُك؟»، فَقَالَ: بِمَ أَخَذْتَنِي، وَبِمَ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْخَاجِّ؟ فَقَالَ- إَعْظَامًا لِذَلِكَ-: «أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفَ»، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا نُحَمَّدُ، يَا نُحَمَّدُ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ رَحِيمًا رَقِيقًا، فَرَجَعَ إلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟»، قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرِكَ أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ»، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا نُحَمَّدُ، يَا نُحَمَّدُ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟»، قَالَ: إِنِّي جَائِعٌ، فَأَطْعِمْنِي، وَظَمْأَنُ فَأَسْقِنِي قَالَ: «هَذِهِ حَاجَتُكَ»، فَفُدِيَ بِالرَّجُلَيْن. قَالَ: وَأُسرَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأُصِيبَتِ الْعَضْبَاءُ، فَكَانَتِ الْمُرْأَةُ فِي الْوَثَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيحُونَ نَعَمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ بُيُوتِهِمْ، فَانْفَلَتَتْ ذَاتَ لَيْلَةً مِنَ الْوَثَاقِ، فَأَتَتِ الْإِبِلَ، فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَغَا، فَتَثْرُكُهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَضْبَاءِ، فَلَمْ تَرْغُ قَالَ: وَنَاقَةً مُنَوَّقَةً، فَقَعَدَتْ فِي عَجُزِهَا، ثُمَّ زَجَرَتْهَا، فَانْطَلَقَتْ وَنَذِرُوا بَهَا، فَطَلَبُوهَا فَأَعْجَزَتْهُمْ، قَالَ: وَنَذَرَتْ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَتُهَا، فَلَمَّا قَدِمَتْ الْمَدِينَةَ رَآهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ نَاقَةُ رَسُولِ اللهِ عَلِيَّةً، فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَذَرَتْ إِنْ نَجَّاهَا اللهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَثَّهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ! بِئْسَمَا جَزْتَهَا! نَذَرَتْ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللهُ عَلَيْهَا

لَتَنْحَرَثُهَا، لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ». حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ - يَعْنِي الْبَنَ زَيْدٍ - ح وَحَدَّثَنَا الْمُحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ حَمَّادٍ قَالَ: كَانَتِ الْعَضْبَاءُ لِرَجُلٍ أَيُوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ حَمَّادٍ قَالَ: كَانَتِ الْعَضْبَاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَكَانَتْ مِنْ سَوَابِقِ الْخَاجِّ، وَفِي حَدِيثِهِ - أَيْضًا - : فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةً مُدَرَّبَةً.

قوله: «أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ مُلْفَائِكَ ثَقِيفَ»، الجريرة لغة: الجناية، أي: بفعل حلفائك ثقيف.

وقوله: «وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ»، يعني: مدربة ومعلمة.

وقوله: «وَنَذِرُوا بِهَا»، أي: علموا بها.

وفي هذا الحديث: دليل على أن النذر فيما لا يملكه العبد لا يجب الوفاء به، بل يكفّر صاحبه كفارة يمين.

فهذه المرأة نذرت أن تنحر العضباء، وهي ناقة النبي عَلَيْهَ، وهي لا تملكها، ونحرها هنا معصية؛ ولهذا أنكر النبي عَلَيْهَ عليها، وقال: «بِئْسَمَا جَزَتْهَا»، بل جزاؤها أن يُحسَنَ إليها وتُكرَمَ، ولا تُنحرَ؛ ولهذا قال النبي عَلَيْهَ: «لا وَفَاءَ لِنَذْرِ في مَعْصِيَةٍ، وَلا فِيمَا لا يَمْلِكُ الْعَبْدُ»، فإذا نذر أن يشرب الخمر، أو يشرب الدخان فيحرم عليه الوفاء به، وكذلك إذا نذر أن يتصدق بطعام فلان فليس له هذا؛ لأنه لا يملكه، ويحرم الوفاء به.

وفيه: دليل على أن الأسير الكافر إذا ادعى الإسلام يُقبل منه الإسلام، ولكن لا يفك من وثاقه، ويبقى الخيار بين الاسترقاق، أو المن، أو الفداء.

بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَمْشَي إِلَى الْكَعْبَةِ

[١٦٤٢] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ خُمَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مَرْوَانُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ، حَدَّثَنِي ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْحًا بُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟»، قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ وَأَى شَيْحًا بُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟»، قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِي قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيُّ». وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ.

[١٦٤٣] وَحَدَّثَنَا يَغْيَى أَنْ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ عَيْقِهِ أَذْرَكَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ يَتَوَكَّأً عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ عَيْقٍ: «مَا شَأْنُ هَذَا؟»، قَالَ ابْنَاهُ: يَا ابْنَاهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَيْقٍ: «ارْكَبْ أَبُهَا الشَّيْخُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ وَعَنْ نَذْرِكَ» - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ، وَابْنِ حُجْرٍ.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي، الدَّرَاوَرْدِيَّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

[١٦٤٤] وَحَدَّثَنَا أَزَكَرِيَّاءُ بْنُ يَعْيَى بْنِ صَالِحِ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُضَّلُ-يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَي حَبِيبٍ عَنْ أَي الْمُشَي إِلَى عَنْ أَي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِي إِلَى عَنْ أَي اللهِ عَلَيْهِ مَنْ عُقْبَةً بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللهِ عَلَيْهِ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، بَيْتِ اللهِ عَلَيْهِ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ،

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا سِعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ النَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّتَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُفَضَّلٍ، وَمُنْ يَذْكُرْ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُفَضَّلٍ، وَلَا يَذْكُرْ فِي الْجَدِيثِ: حَافِيَةً، وَزَادَ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُفَارِقُ عُقْبَةَ.

وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ، جَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ، جَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

* * *

بَابُ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ

[١٦٤٥] وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْآيْلِيُّ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْآعْلَى، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْآعْلَى، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ يُونُسُ؛ أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ؛ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ فَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةً بْنِ عَامِرٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ».

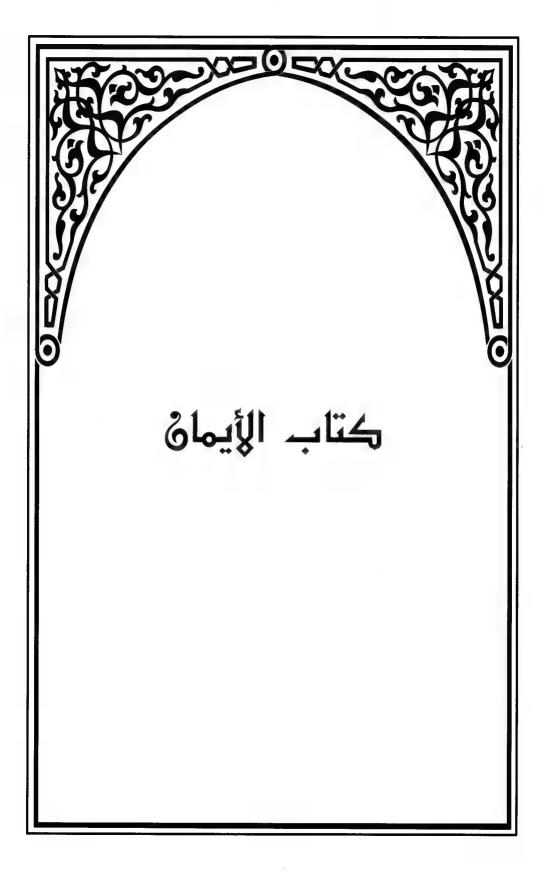
في هذا الحديث: دليل على أن كفارة النذر كفارة يمين، سواء كان من النذر المطلق، كقوله: إن كلمتك فلله علي حجة، أو في النذر الذي لا يستطيعه، أو كان تركه أولى، كالنذر أن يمشي حاجًا، أو حافيًا، وهذا قول ابن عباس وينه أصحاب الحديث (١).

أما النذر المباح فإنه يخير بين فعله وكفارة يمين (٢).



⁽١) سنن أبي داود (٣٣٢٢)، مصنف عبد الرزاق (١٥٨٣٢)، مصنف ابن أبي شيبة (١٢١٨٥).

⁽٢) الإقناع، للحجاوي (٤/ ٣٥٧)، المغني، لابن قدامة (١٠/٧).



كِتَابُ الْأَيْمَان

بَابُ النَّهْي عَنِ الحَلِفِ بِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى

[١٦٤٦] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ حَ وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَخْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ اللهَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالًم بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ اللهَ عَلَوْهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهَ عَلَى اللهِ ال

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْلَكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عَقَيْلُ بْنُ خَمَيْدٍ حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ خَمَيْدٍ عَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ خَمَيْدٍ قَالًا؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ؛ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ؛ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَيْهَا وَلَا تَكَلَّمْتُ بَهَا، وَلَمْ يَقُلْ: ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ عَمْرَ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ، بِمِثْلِ رِوَايَةٍ يُونُسَ، وَمَعْمَرٍ.

وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةٌ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ . حَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بَنْ رُمْحٍ وَاللَّفْظُ لَهُ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ أَدْرَكَ عُمَرَ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ أَذْرَكَ عُمَرَ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ مَسُولِ اللهِ عَنْ أَذْرَكَ عُمَرَ اللهِ اللهِ عَنْ عَلْمُ اللهِ عَنْ عَلْمُ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَا اللهِ عَلَيْهِ عَلَا اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَا اللهِ اللهِ عَلَ

اللهَ ﴿ لَا اللهُ اللهُ

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ. ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةً ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ، أَخْبَرَنَا الْشَحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ الضَّحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ رَافِعٍ عَنِ الشَّحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ الضَّحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ الشَّعِ عَنِ الْسَحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ النَّيْ عَبْدُ الْكَرِيمِ كُلُّ هَوُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ النَّي عَمْرَ بِمِثْلُ هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنَا يَخْيَى بَّنُ يَخْيَى، وَيَحْيَى بِنُ أَيُّوبَ اللَّهَ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى ابْنُ أَيُّوب وَقُتَيْبَة ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى ابْنُ جَعْفَرٍ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : «مَنْ كَانَ حَالِفًا ، فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللهِ » . وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا ، فَقَالَ ؛ لَا يَحْلِفُ بِآبَائِهَا ، فَقَالَ ؛ لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ .

في هذه الأحاديث: النهي عَنِ الحلف بغير الله، وقد كان الناس في أول الإسلام يحلفون بآبائهم؛ ولهذا نهى النبي عَلَيْ عمر رَوَّكُ – كما جاء في هذا الأحاديث – لما أدركه وهو يحلف بأبيه، فنهاه، والنهي – عند الجمهور – يقتضي التحريم (١).

و في غير الصحيح: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا

⁽۱) الاختيار لتعليل المختار، لأبي الفضل الموصلي (٤/ ٥١)، مواهب الجليل، للحطاب (٣/ ٢٦٤)، مغني المحتاج، للشربيني (٦/ ١٨١)، المغني، لابن قدامة (٩/ ٤٨٨).

إِلَّا بِاللهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ»(١)، وجاء - أيضًا - في غير الصحيح: «مَنْ حَلَفَ بِغِيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ وَأَشْرَكَ»(٢)، فدل على أن الحلف بغير الله محرم وهو شرك؛ وذلك لأن الحلف لا يكون إلا بما هو معظم في نفس الحالف، والتعظيم لا ينبغي أن يكون إلا لله على فلا يجوز للإنسان أن يحلف بأبيه، ولا بلحيته، ولا بشرفه، ولا بحياته، ولا بالنبي على ولا بالكعبة، وقد اعتاد بعض الناس هذا، لكن على الإنسان أن يجاهد نفسه، ويحملها على الاقتصار على الحلف بالله وحده.

والحلف بغير الله شرك أصغر، وهو من وسائل الشرك الأكبر، وقد يكون شركًا أكبر إذا اعتقد الحالف أن المحلوف به ينبغي أن يُعظم كتعظيم الله، أو أنه يستحق شيئًا من العبادة.

وقد جاء عن ابن مسعود أنه قال: «لأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِالله تعالى توحيد، وبغيره شرك، ثم إن الحلف بالله كاذبًا معصية من المعاصي، والحلف بغيره تعالى شرك، ومعصية الكذب أهون من معصية الشرك، وحسنة التوحيد أكبر من حسنة الصدق.

وأما قول عمر رَضِي : «مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا فَاكِرًا، وَلَا آثِرًا»، يعني: لا حالفًا من قِبَل نفسي، ولا ناقلًا عن غيري بعد ما سمعت نهى النبى ﷺ عن ذلك.

ولا تعارض بين هذه الأحاديث وحديث: «أَفْلَحَ- وَأَبِيهِ- إِنْ صَدَقَ، أَوْ: دَخَلَ الْجُنَّةَ- وَأَبِيهِ- إِنْ صَدَقَ» (٤)؛ لأن العلماء أجابوا عن هذه المعارضة

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٢٤٨)، والنسائي (٣٧٦٩).

⁽٢) أخرجه أحمد (٦٠٧٢)، وأبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢٢٨١)، والطبراني في الكبير (٨٩٠٢).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١).

الظاهرية بعدة أجوبة، منها:

- أن هذا كان قبل النهي.
- ومنهم من قال: إن هذه كلمة اعتاد الناس جريانها على ألسنتهم بغير قصد.
- وقيل: إنها تصحفت على الراوي؛ فأصلها: أفلح والله، لكن الأقرب أن يقال: إن هذا كان قبل النهي.



بَابُ مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

[١٦٤٧] حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَعْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي مُمْيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ أَخْبَرَنِي مُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَعَلْ الله الله عَلْمَ الله الله الله الله وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ».

في هذا الحديث: أن الحلف باللات شرك، والحلف بالله توحيد، والتوحيد يُكفر الشرك، فمن حلف باللات فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال: تعالَ أقامِرْك فليتصدق؛ لكون الصدقة تكفِّر طلب فعل القمار.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمْيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، كِلَاهُمَا عَنِ الزَّهْرِيِّ جَذَا الْإِسْنَادِ، وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ مِثْلُ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْر أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ»، وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْر أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ»، وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى» قَالَ أَبُو الْخُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْخُرْفُ - يَعْنِي: قَوْلَهُ: «تَعَالَ أَقَامِرْكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» - لَا يَرْوِيهِ أَحَدُ غَيْرُ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: وَلِلزَّهْرِيِّ نَحُو مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ عَيْ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدُ وَلِلزَّهْرِيِّ نَحُو مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ عَيْ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدُ وَلِلزَّهْرِيِّ نَحُو مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ عَيْ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدُ بِأَسَانِيدَ جِيَادٍ.

قوله: «أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ»: هو صاحب الصحيح، كنيته أبو الحسين، واسمه مسلم بن الحجاج، وكنية البخاري أبو عبد الله، والمقصود: أن

الزهري انفرد بهذه الرواية، كما انفرد برواية تسعين حديثًا جيادًا، وقيل: سبعين، والصواب: أنها تسعون حديثًا.

[١٦٤٨] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَحَلِفُوا بِالطَّوَاغِي، وَلَا بِآبَائِكُمْ».

الطواغي: جمع طاغية، وهي الأصنام، يعني: لا تحلفوا بالأصنام ولا بآبائكم، فمن كان حالفًا فليحلف بالله، أو ليصمت.

والحلف يكون بالله تعالى، وبأسمائه، وبصفاته، فيحلف بالله، وبالرحمن، وبالعظيم، وبعلم الله، وبقدرته، ونحوِ ذلك.



بَابُ نَدْبٍ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرُهَا خَيْـرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٍ، وَيُكَفَرِّ عَنْ يَمِينِهِ

[١٦٤٩] حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِخَلَفٍ - وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ وَيَخْيَى بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ عَيْدٍ فِي مَا أَجْمِلُكُمْ الْاَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللهِ لَا أَجْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَجْمِلُكُمْ عَلَيْهِ»، قَالَ: فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ الله، ثُمَّ أُتِي بِإِبِلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ ذَوْدٍ غُرِّ اللهُ لَنَا، قَلَمَ النَّا بِثَلَاثِ ذَوْدٍ غُرِّ اللهُ لَنَا، فَلَمَّا الْطَلَقْنَا قُلْنَا - أَوْ قَالَ: بَعْضُنَا لِبَعْضٍ - لَا يُبَارِكُ اللهُ لَنَا، اللّهُ رَى، فَلَمَّا الْطَلَقْنَا قُلْنَا - أَوْ قَالَ: بَعْضُنَا لِبَعْضٍ - لَا يُبَارِكُ اللهُ لَنَا، اللّهُ رَى، فَلَمَّا النَّطَلَقْنَا قُلْنَا - أَوْ قَالَ: بَعْضُنَا لِبَعْضٍ - لَا يُبَارِكُ اللهُ لَنَا، اللّهُ رَى، فَلَمَّا النَّطَلَقْنَا قُلْنَا - أَوْ قَالَ: بَعْضُنَا لِبَعْضٍ - لَا يُبَارِكُ اللهُ لَنَا، فَأَتَوْهُ أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَجْمِلْنَا، ثُمَّ مَلَكُمْ، وَلِيقِ وَاللهِ - إِنْ قَالَ: «مَا أَنَا حَمُلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمْلَكُمْ، وَلِيقٍ وَاللهِ - إِنْ قَالَ: شَاءَ الله - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَاللهِ - [171] وَأَتَيْتُ اللّذِي هُو خَيْرًا،

قوله: «**ذَوْدِ**»، أي: إبل.

قوله: «غُرِّ الذَّرَى»، أي: بيض الأسنمة، قال النووي كَظَّلَهُ: «الذَّرَى- بضم الذال وكسرها وفتح الراء المخففة-: جمع ذِرُوَة بكسر الذال وضمها، وذروة كل شيء: أعلاه، والمراد هنا: الأسنمة»(١).

وفي هذا الحديث: أن أبا موسى الأشعري رَبِّكُ جاء في رهط من الأشعريين يطلبون من النبي رَبِّكُ أن يعطيهم إبلًا يُحمَلون عليها للجهاد في سبيل الله، فحلف النبي رَبِي الله يُسَالِقُ أَلَّا يحملهم بقوله: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١١/ ١٠٩).

مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ»، فَأَتِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ بِنَهْبِ إِبِلِ فَسَأَلُ عَنَّا، فَقَالَ: «أَيْنَ النَّفُرُ الأَشْعَرِيُّونَ؟»، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسٍ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا؟ حَلَفَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ لَا يَحْمِلُنَا وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ، وَاللهِ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا أَتَيْنَاكَ لِتَحْمِلْنَا، فَصَلْنَا لَهُ: إِنَّا أَتَيْنَاكَ لِتَحْمِلْنَا، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلُنَا، وَمَا عِنْدَكَ مَا تَحْمِلُنَا، فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلُنَا، وَمَا عِنْدَكَ مَا تَحْمِلُنَا، فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكَ عَمَلَكُمْ، وَلَكَ الله تعالى هو الذي يسر لكم ذلك، وأما يميني وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ، (١) أي: أن الله تعالى هو الذي يسر لكم ذلك، وأما يميني أنا فإني أكفر عنها.

وفيه: دليل على أن الإنسان إذا حلف على شيء، ثم رأى أن الخير في ترك ما حلف عليه فلا يتمادى في يمينه معاندًا، بل يكفر عن يمينه، ويفعل الخير؛ ولهذا جاء في الحديث الآخر: «وَاللهِ لأَنْ يَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ النَّنْ يَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ أَنْ يُعْطِي كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ»(٢).

وكفارته أن يطعمَ عشرة مساكين، أو يكسوَهم، أو يعتقَ رقبة، فإن كان فقيرًا صام ثلاثة أيام، وسواء قُدِّمَتِ الكفارة، أو أُخِّرتُ فكل ذلك جائز، فقد جاء في بعض الأحاديث- كما تقدم- تقديمُ الكفارة على الحنث، وفي بعضها الآخر تقديمُ الحنث على الكفارة، كما سيأتي.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٤٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٥)، ومسلم (١٦٥٥).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهُمْدَانيُّ- وَتَقَارَبَا في اللَّفْظِ - قَالًا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرِيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهَمُ الْخُمْلَانَ- إِذْ هُمْ مَعَهُ في جَيْشِ الْعُسْرَةِ، وَهِيَ غَزْوَةُ تَبُوكَ- فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنَّ أَصْحَابِي أَرْسَلُونِ إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، فَقَالَ: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ»، وَوَافَقْتُهُ وَهُوَ غَضْبَانُ وَلَا أَشْعُرُ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنْع رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللهِ عَلَي اللهِ عَلَي اللهِ عَلَي الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَيْ الله عَلَي الله عَلَيْ الله عَلَي الله عَلَي الله عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ عَلْمُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلْ عَلْمُعِلَّ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَ فَأَخْبَرْتُهُمُ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَلَمْ ٱلْبَثْ إِلَّا سُوَيْعَةً إِذْ سَمِعْتُ بِلَالًا يُنَادِي: أَيْ عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْس، فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: أَجِبْ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ يَدْعُوكَ، فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، وَهَذَيْن الْقَرِينَيْنِ، وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ لِسِتَّةِ أَبْعِرَةٍ ابْتَاعَهُنَّ - حِينَئِذٍ - مِنْ سَعْدٍ -فَانْطَلِقْ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ، فَقُلْ: إِنَّ اللهَ- أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، فَارْكَبُوهُنَّ اللَّهُ عَالَ أَبُو مُوسَى: فَانْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِنَّ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَعْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ - وَاللهِ - لَا أَدَعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِي بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالَةَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ حِينَ سَأَلْتُهُ لَكُمْ وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاءَهُ إِيَّايَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَظُنُّوا أَيِّ حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا لِي: وَاللهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدَّقٌ، وَلَنَفْعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَانْطَلَقَ أَبُو مُوسَى بِنَفَرٍ مِنْهُمْ حَتَّى أَتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ، ثُمَّ إِعْطَاءَهُمْ بَعْدُ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى سَوَاءً.

في هذا الحديث: أن السفر كان في غزوة تبوك في مفازة عظيمة؛ ولهذا جعل النبي على الأمر للناس، وأخبرهم حتى يستعدوا ويتأهبوا، وكان الوقتُ وقتَ شدة الحر، وطيبِ الثمار، فجهز عثمان رَوَاللَّكُ ثلاثمائة بعير بأحلاسها

وأقتابها، وتبرع بها من ماله رَخِالِتُنَّهُ حتى قال النبي ﷺ: «مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ الْيَوْم» – مَرَّتَيْن (١).

وفيه: ذكر قول أبي موسى رَوْقَيُ - لما سأل رسول الله عَلَيْ ، فمنعه -: «فَرَجَعْتُ حَزِينًا»، يعني: يخشى أن يكون قد أغضب الرسول عَلَيْ .

وقوله: «خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ»، أي: بعير مقرون ببعير.

وقوله: «الْبَتَاعَهُنَّ»، يعني: اشتراهن، وكانوا ستةَ أبعرة، ويحتمل أن بعضها كان من الغنيمة، وبعضها الآخر اشتراه من سعد رَفِظْتُكُ، كما سيأتي في الحديث الآتي.

وقوله: «لَا تَظُنُّوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ»: فيه: أنه ينبغي للإنسان أن يطلب براءته بكشف ما قد يتهم فيه.

* * *

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٧٠١)، والحاكم (٤٥٥٣).

حَدَّثِنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ- يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَعَنِ القَاسِم بنِ عَاصِم عَنْ زَهْدَم الْجَرْمِيِّ- قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِخَدِيثِ الْقَاسِمُ أَحْفَظُ مِنِّي لِخَدِيثِ أَبِي قِلَابَةً - قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمَ اللهِ أَحْمَرُ شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ، فَتَلَكَّأَ، فَقَالَ: هَلُمَّ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ أُحَدِّثْكَ عَنْ ذَلِكَ: إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أَخْمِلُكُمْ عَلَيْهِ»، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللهُ، فَأَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَهْبِ إِبِلِ، فَدَعَا بِنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذَّرَى، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَأَلَ بَعْضُنَا لِبَعْض: أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَمِينَهُ، لَا يُبَارَكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَنَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «إِنِّي وَاللهِ- إِنْ شَاءَ اللهُ- لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرً وَتَحَلَّلْتُهَا، فَانْطَلِقُوا فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللهُ عَلَىٰ». [خ: ۳۱۳۳] وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ،

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلابَةً، وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمِ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمِ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّ، فَقُرِّبَ إِلَيْهِ

طَعَامٌ فِيهِ لَخُيمُ دَجَاجٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَحَدَّثَنِي عَلِيٌّ ابْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ القَاسِمِ التَّمِيمِيِّ عَنْ زَهْدَم الْجَرْمِيِّ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ. ح، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَقَّانُ بْنُ مُسْلِم، الْجَرْمِيِّ. ح، وَحَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِم عَنْ زَهْدَم الْجَرْمِيِّ حَدَّثَنَا وُهَيْبُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِم عَنْ زَهْدَم الْجَرْمِيِّ

قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَاقْتَصُّوا جَمِيعًا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَمَّادِ ابْنِ زَيْدٍ، وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخ، حَدَّثَنَا الصَّعْقُ- يَعْنِي: ابْنَ حَزْنٍ- حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقُ، حَدَّثَنَا زَهْدَمُ الْجَرْمِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ خُم دَجَاج، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ وَزَادَ فِيهِ قَالَ: ﴿ وَلَكُ لَكُم مَا نَسِيتُهَا ﴾.

النهب، يعني: الغنيمة، وفي الحديث الأول: أنه ابتاعهن من سعد تَخْطُّنَهُ، وللجمع بينهما يقال: لعله ابتاع بعضها من سعد، وبعضها الآخر كان من الغنيمة.

وفي هذا الحديث: دليل على جواز أكل الدجاج؛ لأكل النبي عَلَيْ منه؛ ولذلك لما رأى أبو موسى رَوْلِيْكُ رجلًا لا يأكل معهم دعاه إلى الطعام، فامتنع الرجل، وقال: إني رأيت الدجاج يأكل شيئًا فقذرته، فحلفت أن لا أطعمه، فقال له أبو موسى رَوْلِيْكُ: كُلْ، فلعله شيء يسير يُعفَى.

وهذا إذا كان الدجاج ونحوه يأكل شيئًا يسيرًا من القذر، وأما إذا كان يأكل كثيرًا منه فإنه يحبس حتى يطيب لحمه؛ فقد جاء عن ابن عمر رَوَّا فَيْ في الجَلَّالة التي تأكل القذرة من الدجاج، أو من البقر، أو من الغنم أنها تُحبس ثلاثة أيام، ويطعمها ويسقيها الطيب حتى يطيب مطعمها، ويزول ما فيها من الخبث (۱).

وفيه: أن أولياء الله لا يمتنعون من الطيبات؛ لأن الدجاج من الطيبات، والصحابة والله عم أفضل أولياء الله بعد الأنبياء، ومع ذلك أكلوا من الطيبات، ولم يمتنعوا منها.

وفيه: دليل على جواز تقديم الكفارة على الحنث، أو تأخيرها عنه؛ لأنه

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٦٠٨).

عَيْنِهُمْ الْحِنْثُ على الكفارة هنا، فقال: «لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينِ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»، وفي اللفظ السابق أخره عنها، فقال: «إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

وَحَدَّقَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ ضَرَيْبِ
ابْنِ نُقَيْرِ الْقَيْسِيِّ عَنْ زَهْدَم عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ * أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ
عَنْ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ : «مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ، وَاللهِ مَا أَحْمِلُكُمْ»، ثُمَّ بَعَثَ
إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ عَنْ بِثَلَاثَةِ ذَوْدٍ بُقْعِ الذُّرَى، فَقُلْنَا * إِنَّا أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَنْ اللهِ عَلْمَ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

قوله: «بُقْعِ الذُّرَى»: بُقْع: جمع أبقع، و«بُقع» و«غُر» بمعنى واحد، ومعناهما: بيض، وأصلها: ما كان فيه بياض وسواد.

وهؤلاء الذين لا يجدون ما يحملهم عَذَرَهم الله في الجهاد، وعذر- أيضًا الضعفاء والمرضى في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَاءَ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱللَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ ﴾ [التوبة: الآية ١٩]، لكن بقيد: ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِيدً ﴾ [التوبة: الآية ١٩]؛ فهم عندهم إخلاص وصدق رغبةٍ في الجهاد في سبيل الله، لكن منعتهم الأعذار.

[١٦٥٠] حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلُ عِنْدَ النَّبِيِّ فَيْ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَوَجَدَ الصَّبْيَةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، النَّبِيِّ فَيْ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَوَجَدَ الصَّبْيَةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صِبْيَتِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ، فَأَكَلَ فَأَتَى رَسُولَ اللهِ فَيَ فَرَلَى فَنْرَهَا فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ فَيْ : «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ».

قوله: «فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ»: كثير من العامة إذا حلف ألَّا يزور قريبه، أو صديقه استمر ولجَّ في يمينه؛ ظنَّا منه أن اليمين يمنعه، فلا بد من تنبيه العامة على مثل هذا، وأنه يجب عليهم أن يكفِّروا عن أيمانهم إذا ظهرت لهم المصلحة في فعل ما حلفوا ألَّا يفعلوه.

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ عَنْ سُهَيْلِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ».

عَلَى يَهِينٍ ، حَرَى عَرَف عَيْرَ بِنَهُ صَالِحٍ عَنْ أَبِي أُوَيْسٍ الْ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْطَّلِبِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ اللَّذِي مَنْ عَلَى يَمِينِهِ اللَّهِ عَلَى يَمِينِهِ اللَّهِ عَلَى يَمِينِهِ اللَّهِ عَلَى يَمِينِهِ اللَّهِ عَنْ عَلْمُ عَنْ عَنْ عَنْ عَلْمُ عَنْ عَلَيْ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلْمُ عَنْ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَنْ عَمِينِهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلْمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى يَمِينِهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْسٍ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَنْ اللَّهُ عَنْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَنْ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلِيهُ

وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلْدِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ-يَعْنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكِ: «فَلْيُكَفِّرْ يَمِينَهُ وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

[١٦٥١] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - يَعْنِي: ابْنَ رُفَيْع - عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلً إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاتِم، فَسَأَلَهُ رُفَيْع - عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلً إِلَى عَدِيٍّ بْنِ حَاتِم، فَسَأَلَهُ نَفَقَةٌ فِي ثَمَنِ خَادِم، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ نَفَقَةٌ فِي ثَمَنِ خَادِم، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطُوكَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، وَفَقَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَدِيًّ، فَقَالَ: أَمَا - وَالله - لَا أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَه فَقَالَ: أَمَا - وَالله - لَا أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَه فَقَالَ: أَمَا - وَالله - لَا أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَه فَقَالَ: أَمَا - وَالله - لَوْلَا أَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَى يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَعْدِنِ، ثُمَّ رَأَى أَثْقَى بِللَّهِ مِنْهَا فَلْيَأْتِ التَّقْوَى» مَا حَنَّثُتُ يَمِينِي.

في هذا الحديث: كرم عدى رَوْقَى ، فقد جاءه سائل يسأله أن يُعينَه في ثمن خادم، ولم يكن عنده مال، فأمر له بدرعه ومِغْفَره، فلم يرضَ الرجل، فحلف عدى رَوْقَى ألا يعطيه شيئًا، ثم رضي الرجل بالدرع والمغفر، فقال عدى رَوْقَى اللهِ عَلَى عَيْنِ، ثُمَّ رَأَى عدى رَوْقَى النَّهُ وَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَيْنِ، ثُمَّ رَأَى اللهِ مِنْهَا فَلْيَأْتِ التَّقْوَى، مَا حَتَّمْتُ يَهِينِي».

وفيه: فضل عدي رَيُؤُلِّئُكُ، وعمله بالسنة.

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفَيْعِ عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِم قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلْى يَمِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَتُرُكْ يَمِينَهُ». عَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْبَجَلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ عَنِ الْاَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ طَرِيفٍ الْبَجَلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ عَنِ الْاَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْنِ رُفَيْعِ عَنْ تَمِيمِ الطَّائِيِّ عَنْ عَدِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا حَلَفَ ابْنِ رُفَيْعٍ عَنْ تَمِيمٍ الطَّائِيِّ عَنْ عَدِيٍّ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ الْمَدِينِ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكَفِّرْهَا، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». الْمُدَكُمْ عَلَى الْيَمِينِ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكَفِّرْهَا، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَرِي بْنِ رَفَيْعٍ عَنْ تَمِيمٍ الطَّائِيِّ عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِي عَنْ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِي عَنْ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِي عَنْ عَلِي بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِي عَنْ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِي عَنْ عَلِي بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِي عَنْ عَلِي بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِي عَنْ عَلَى يَقُولُ ذَلِكَ.

حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ عَنْ سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ شَعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ تَمِيمٍ بْنِ طَرَفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ، وَأَتَاهُ رَجُلً يَسْأَلُهُ مِائَةَ دِرْهَم، فَقَالَ: تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَم، وَأَنَا ابْنُ حَاتِم، وَاللهِ لَا أَعْطِيكَ، قَالَ: لَوْلَا أَيِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَقًا عَلَى عَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُو خَيْرٌ».

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْزُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَزَادَ: وَلَكَ أَرْبَعُمِائَة فِي عَطَائِي.

قوله: «تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَمٍ وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ»، أي: مثلي لا يُسأل مائةً، وإنما يُسأل ألوفًا؛ لأنه ابن حاتم الطائي المعروف بالكرم والجود، وقد كان عدي كريمًا مثل أبيه إلا أن حاتمًا مات على الكفر، وعدي أكرمه الله بالإسلام. قوله: «وَلَكَ أَرْبَعُمِائَةٍ فِي عَطَائِي»، يعني: جعل له جزءًا من عطائه الذي كان يأخذه في كل سنة من بيت المال.

[١٦٥٢] حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِم، حَدَّثَنَا أُلْحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ . «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنُ سَمُرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ عَلَيْ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَقْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَقْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَقْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ عَلْيُهَا، وَإِذْ كَلَوْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ عَلَيْهَا، وَإِذْ كَلَوْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجُلُودِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرْجَسِيُّ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخ َ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

حَدَّثَنِي عَلِيٌّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ، وَمَنْصُورٍ، وَحَمَّيْدٍ، حَ وَحَدَّثَنَا مَهَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ ابْنِ عَطِيَّةَ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَهِشَامٍ بْنِ حَسَّانَ فِي آخَرِينَ، ح وَحَدَّثَنَا عُمْنِةً بْنُ مُكْرَمٍ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ، ح وَحَدَّثَنَا عُقْبَةً بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ الحَسنِ الْعَمِّيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ الحَسنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِيهِ: «ذِكْرُ الْإِمَارَةِ».

هذه نصيحة من النبي عَلَيْهِ لعبد الرحمن بن سمرة رَوَالْكَكُ، وهي نصيحة للأمة كلّها؛ لأن الشريعة عامة، واستدل به العلماء على أنه لا ينبغي للإنسان أن يسأل الولاية سواء كانت إمارة، أو قضاء، أو حسبة؛ لأنه إذا سألها وُكِلَ إليها، أما إذا أُلزم بها وأُكره عليها فإنه حَرِيٌّ أن يُعان.

قال العلماء رحمهم الله: ويستثنى من هذا ما إذا كان أهلًا للولاية ولم يوجد غيره، فإن له أن يسأل الولاية، واستدلوا عليه بدليلين:

الدليل الأول: قول الله تعالى - عن يوسف عَلِيْ أنه قال للعزيز -: ﴿ آجُعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآبِنِ ٱلْأَرْضِ ۚ إِنِي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يُوسُف: الآية ٥٠]، فطلب يوسف عَلِيَهُ الولاية ؟

لأنه يجد في نفسه الأهلية، ويرى أنه ليس هناك أحد يسد مسده.

الدليل الثاني: حديث عثمان بن أبي العاص رَفِيْقَكُ أنه قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي، فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا» (١).

وفيه: أنه إذا حلف على يمين ورأى غيرها خيرًا منها لا يلجُّ في يمينه، بل يُكفِّر، ويفعل الخير.



⁽١) أخرجه أحمد (١٦٢٧٠)، وأبو داود (٥٣١)، والنسائي (٦٧٢).

بَابُ يَمِين الْحَالِفِ عَلَى نِيَّةِ الْسُتَحْلِفِ

[١٦٥٣] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى، وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَ يَعْيَى؛ أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ ابْنُ بَشِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمْرُو؛ حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»، وقَالَ عَمْرُو؛ «يُصِدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»، وقَالَ عَمْرُو؛ «يُصِدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»، وقَالَ عَمْرُو؛ «يُصَدِّقُكَ بهِ صَاحِبُكَ»، وقَالَ عَمْرُو؛ «يُصَدِّقُكَ بهِ صَاحِبُكَ»، وقَالَ عَمْرُو؛

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ عَبَّادِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى زِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ».

في هذا الحديث: أن اليمين على ما يصدق به صاحبُ الحالف، أو: على نية المستحلِف، وهذا عند التخاصم، فإذا تخاصم اثنان عند الحاكم الشرعي، ثم وُجِّه اليمينُ على المنكر فإن اليمين على نية المستحلِف، فلوحلف بالله: ليس له عندي ألفٌ، فهذا على ما يصدقه عليه المستحلف، فليس له أن يتأول، ويقول: قصدت ليس له عندي ألفٌ من الإبل، وهوحلف على أنه ليس له عنده ألف درهم.

أما إذا كان في غير القضاء، وكان مظلومًا وجاءه ظالم يريد أن يأخذ ماله فحلف أنْ ليس عندي شيء، وتأوَّل فله ذلك.

بَابُ الإسْتِثْنَاءِ

[١٦٥٤] حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، وَأَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعَ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادً - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُّونَ امْرَأَةً، فَقَالَ: لْأَطُوفَنَّ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوَلَدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ اسْتَثْنَى لَوَلَدَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ». وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ- وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ- قَالًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَام بْنِ حُجَيْرِ عَنْ طَاوُسِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْدٍ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ- نَبِيُّ اللهِ-؛ لأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَام يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ - أو الْلَكُ - : قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَلَمَّ يَقُلْ وَنَسِي، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسَائِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَام»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «وَلَوَ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ في حَاجَتِهِ».

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي الرِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْ مِثْلَهُ، أَوْ نَحْوَهُ. [خ: ٣٤٢٤]

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنَ مَعْمَرُ عَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْرَزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَأُطِيفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةَ تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلْ، فَأَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا فَقِيلَ لَهُ: قَلْ: إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلْ، فَأَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ نِصْفَ إِنْسَانٍ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَوَ قَالَ: إِنْ أَمْرَاقًا لَهُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَوَ قَالَ: إِنْ

شَاءَ اللهُ لَمْ يَعْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِخَاجَتِهِ».

وَحَدَّثَنِي زُهَيُرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا فَلَمْ تَعْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةً، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ فَلَمْ تَعْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةً، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ عَمَدٍ بِيَدِهِ لَوَ قَالَ: إِنْ شَاءَ الله كَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ». فَحَدَّثَنِيهِ سُويْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةً عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَحَدَّثَنِيهِ سُويْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةً عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَحَدَّثَنِيهِ سُويْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةً عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّهَا تَعْمِلُ غُلَامًا يُغَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ».

لهذا الحديث روايات متعددة، وفيه: أن سليمان على آتاه الله النبوة والملك كأبيه داود على وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء؛ ولذلك لما ذكر الله قصة سليمان على قال: ﴿ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَى وَحُسُنَ مَثَابٍ ﴾ [ص: الآية ٢٥]. ويقال: إنه مَلَك الدنيا مؤمنان وكافران، أما المؤمنان: فسليمان وذو القرنين، وأما الكافران: فالنمرود وبختنصر.

وفي هذا الحديث: استحباب قول: إن شاء الله، إذا أراد الإنسان أن يفعل شيئًا في المستقبل؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَائَءٍ إِنِّ فَاعِلُ ذَلِكَ عَدًا ﷺ إِلَّا أَن يَشَآءَ اللهُ ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]، ولهذا الحديث.

وفيه: أن الحالف إذا قال: إن شاء الله، فإنه لا يحنث في يمينه، كقوله: والله لا آكل طعام فلان إن شاء الله، ثم أكل طعامه فلا يحنث إذا علقه على المشيئة، لكن بشرط أن يكون الاستثناء متصلًا، ولا بد أن يكون قد نوى الاستثناء عند قوله: إن شاء الله، أما إذا فصل بينهما فاصل فإنه لا يعتبر، ولو

كان في المجلس على الصحيح (١)؛ خلافًا لِما قاله بعضهم: إن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه، أو ما لم يقم أو يتكلم، أو بقدر حلبة ناقة (٢).

والصواب: أنه لا بد أن يكون الاستثناء متصلًا بالكلام، ويكون قد نواه. وفيه: همة سليمان على المعالية؛ فإنه قال: «لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ المُرَأَةُ كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ في سَبِيلِ اللهِ»، ولم يقل: يبنون القصور، أو يحرثون، أو يزرعون.

وفيه: أن الأنبياء عليه كما فُضلوا بالرسالة، فُضلوا بالبسط في الخلق والقوة، فسليمان على كان يجامع تسعين امرأة في ليلة واحدة، وكذلك نبينا على نسائه في ليلة واحدة، فهذه قوة آتاها الله الأنبياء على نسائه في ليلة واحدة، فهذه قوة آتاها الله الأنبياء على ما هم فيه من المشاغل، والقيام بأمر الناس، وقضاء حوائجهم، والقيام بمهام الدعوة.

وفيه: أن شريعة التوراة فيها توسع في الجمع بين النساء.

وفيه: تعنت النصارى واليهود، فهم يعيبون على المسلمين الجمع بين أربع نسوة، ويعيبون على نبينا ﷺ زواجه بتسع نساء، وهذه شريعة التوراة فيها أن سليمان ﷺ تزوج تسعين امرأة.

وقوله: «كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ امْرَأَةً»، وفي رواية: «عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً»، وفي رواية: «عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً»: الأقرب في الجمع بين هذه الروايات والله أعلم -: أن يقال: إن هذا الاختلاف بسبب الرواية بالمعنى، فظن بعضهم أنها تسعون، وبعضهم أنها ستون، وأما القول بأن هذا يُحمل على تعدد القصة فهذا بعيد جدًّا؛ لأن القصة واحدة.

وفيه: دليل على جواز قول: «لو» إذا كان امتناع فعل شيء لامتناع شيء

⁽۱) البحر الرائق، لابن نجيم (٤/ ٣٢٢)، المدونة، لمالك بن أنس (١/ ٨٤٥)، الأم، للشافعي (١/ ١٥٣/).

⁽٢) شرح مسلم، للنووي (١١/١١١).

آخر، كقوله رَجُهُالَهَ: ﴿ وَلَوَلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّنَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: الآية ٣٩]، وقوله: ﴿ وَلَوَلاً إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ ﴾ [الثور: الآية ٢١]، و (لولا) و (لو) بمعنى واحد.

ويجوز كذلك استعمال «لو» في تمني الخير، مثل: قوله ﷺ: «لَوِ السَّقُبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهَدْيَ»(١) ومثل: قول الإنسان: لو علمت وجود حلقة علم في المسجد لحضرت.

كل هذا جائز، وأما المنهي عنه فهو استعمال «لو» في التحسر على ما مضى، والاعتراض على القضاء والقدر، فهذا لا يجوز؛ لقوله على الحديث الصحيح: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»(٢).

ولا يجوز كذلك الاحتجاج بمشيئة الله وقدره على المعاصي؛ لأن القدر يحتج به عند المصائب، لا عند المعائب، أما الذنوب فالواجب التوبة منها، والاحتجاج بمشيئته تعالى على المعاصي والشرك من فعل المشركين، فقد كانوا يقولون: ﴿ لَوَ شَاءَ ٱللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلا مَا اللهُ مَا الله مَا الله على هذا الصنيع. والنحل: الآية ١٤٨]، وقالوا: ﴿ لَوَ شَاءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءِ نَحْنُ وَلا الله على هذا الصنيع.

وقوله: «وَاثِيمُ اللهِ»: هذا قَسَم، معناه: ويمين الله.

* * *

⁽١) أخرجه البخاري (٧٢٢٩).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الإِصْرَارِ عَلَى الْيَمِينِ فِيمَا يَتَأَذَّى بِهِ أَهْلُ الْحَالِفِ مِمَّا لَيْسَ بِحَرَام

[١٦٥٥] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ قَالَ: هَذَا مَا حُدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَيْقَ فَذَكَرَ أَجُادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْقَ: «وَاللهِ لَأَنْ يَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْقٍ: «وَاللهِ لَأَنْ يَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَخَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْقٍ: «وَاللهِ لَأَنْ يَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَخُادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْقَ اللهِ اللهُ اللهِ عَنْدَ اللهِ مِنْ أَنْ يُعْطِي كَفَّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللهُ». [خ: ١٦٢٥]

قوله: «يَلَجَّ» – بفتح الياء واللام وتشديد الجيم –، أي: يستمر على يمينه ولم يحنث فيها ويكفِّر.



بابُ نَذْرِ الْكَافِرِ، وَمَا يَفْعَلُ فِيْهِ إِذَا أَسْلَمَ

[١٦٥٦] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْلُقَدَّمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ قَالُوا * حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ، إِنِّ عُمَرَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ، إِنِّ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ، إِنِّ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ : «فَأَوْفِ نَذَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ الْخَرَامِ ، قَالَ : «فَأَوْفِ بَنَذُرِكَ فِي الْمَسْجِدِ الْخَرَامِ ، قَالَ : «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي، الثَّقَفِيَّ - . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وَلِمْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ. ح وَحَدَّثَنَا تُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةً، كُلَّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وقَالَ حَفْصُ حَدَّثَنَا شُعْبَةً، كُلَّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وقَالَ حَفْصُ حَدَّثَنَا شُعْبَةً، وَالثَّقَفِيُّ، فَفِي حَدِيثِ شُعْبَةً فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْ حَدِيثِ شُعْبَةً فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ: ذِكْرُ يَوْم وَلَا لَيْلَةٍ.

في هذا الحديث عدة فوائد، منها:

- صحة نذر الكافر إذا أسلم، وأنه يشرع له أن يقضيه في الإسلام؛ لأن عمر رَبِيْ في نذر في الجاهلية أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فأمره النبي أن يقضيه في الإسلام.
- أنه يستحب قضاء نذر الكافر إذا أسلم، ولا يَجِب عليه؛ لأن الإسلام يجُبُّ ما قبله، وقال بعضهم: لا يُقضى؛ لأنه انعقد في الكفر، لكن هذا القول مخالف للحديث، فالحديث نص في استحباب قضاء نذر الكافر.

- أنه دليل على أن الاعتكاف ليس له وقت محدد.

- أنه لا يشترط في الاعتكاف الصوم، خلافًا للجمهور القائلين بأن أقل الاعتكاف يوم يصومه من طلوع الفجر إلى غروب الشمس^(۱).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُمَيْدِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنِ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ نَذْرٍ كَانَ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: «اعْتِكَافِ يَوْمٍ»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرير بْن حَاذِم.

وَحَدَّثَنَا أَخْمَدُ بِنُ عَبْدَةً الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعِ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمْرَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ عَنْ أَيُّوبَ. حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِم، وَمَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ.

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمِّنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ،

⁽۱) حاشية الدر المختار، لابن عابدين (٢/ ٤٤٢)، حاشية الدسوقي، للدسوقي (١/ ٥٤٢)، كشاف القناع، للبهوتي (٥/ ٣٥٩– ٣٦١).

حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ خَلَفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ كُمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ جِهَذَا الْخَدِيثِ فِي النَّذْرِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا: اعْتِكَافُ يَوْمٍ.

قول ابن عمر رَضِي (لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا»: فيه: أنه قد خفي عليه اعتمار النبي عليه من الجعرانة، وهو ثابت في رواية أنس رَفِي نقال هذا حسب علمه، والقاعدة: أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، ومَن علم حجة على من لم يعلم، فهو إما نسيها، أو جهلها.



بَابُ صُحْبَةِ الْمَالِيكِ، وَكَفَّارَةٍ مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ

[١٦٥٧] حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ فِرَاسٍ عَنْ ذَكُوانَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَقَلَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَقَلَ: أَعْتَقَ مَلُوكًا قَالَ: فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُودًا - أَوْ شَيْئًا - فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا، إِلَّا أَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَيْ يَقُولُ: «مَنْ لَطَمَ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا، إِلَّا أَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَيْ يَقُولُ: «مَنْ لَطَمَ مَلُوكَهُ، أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ».

وَحَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بِنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بِنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكُوانَ يُحَدِّثُ عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكُوانَ يُحَدِّثُ عَنْ زَاذَانَ اللَّهُ الْنَ عُمَرَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ، فَرَأَى بِظَهْرِهِ أَثَرًا، فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتُكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتُكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَقَالَ: مَا لَا رَضِ، فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِنُ هَذَا، إِنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ فِرَاسٍ بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ، الْثَنَّى، حَدَّثَا مَ لِلْأَسْنَادِ شُعْبَةَ، وَأَبِي عَوَانَةَ، أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَهْدِيٍّ فَذَكَرَ فِيهِ: «حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ»، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ»، وَلَمْ يَذْكُرِ: الْخَدَّ.

قوله: «مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى»: اللغة الفصيحة المعروفة: ما يساوي، أما ما يسوى فقد عدها بعضُهم في لحن العوام، وقال في القاموس: هي لغة قليلة (١)، ومعنى كلام ابن عمر رَوْقَاتُكُ: أنه ليس في إعتاقه أجر، وإنما عتقُه كفارةٌ لضربه.

⁽١) القاموس، للفيروز آبادي (١/ ١٢٩٧).

قوله: «أَوْجَعْتُكَ»: فيه: أدب لهذا الغلام؛ لأن الغلام قال: لا، فأعتقه عبد الله بن عمر رَوَوْشِيَّ مقابل هذه الضربة، يريد أن تكون كفارة له؛ لقوله: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ».

ومعنى الحديث: أنه ليس في هذا الإعتاق من الأجر مثل أجر من أعتق تبرُّرًا، فهذا الإعتاق كفارةٌ للَّطمة، بخلاف الذي يعتق ابتغاءَ الأجر.

[١٦٥٨] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُويْدٍ قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلًى لَنَا، فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قُبَيْلَ الظّهُرِ، مُعَاوِيَةَ بْنِ سُويْدٍ قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلًى لَنَا، فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قُبَيْلَ الظّهُرِ، فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي فَدَعَاهُ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْتَثِلْ مِنْهُ، فَعَفَا، ثُمَّ قَالَ: فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي فَدَعَاهُ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْتَثِلْ مِنْهُ، فَعَفَا، ثُمَّ قَالَ: كُنَّا بَنِي مُقَرِّنٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةً، فَلَطَمَهَا كُنَّا بَنِي مُقَرِّنٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةً، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَ عَيْ فَقَالَ: «أَعْتِقُوهَا» قَالُوا: لَيْسَ لَهُمْ خَادِمٌ أَحُدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَ عَيْ فَقَالَ: «أَعْتِقُوهَا» قَالُوا: لَيْسَ لَهُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: «فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا عَنْهَا، فَلْيُخَلُّوا سَبِيلَهَا».

في هذا الحديث: حجة للجمهور على أن العتق بسبب ضرب الخادم ليس بواجب، وأنه مستحب؛ لأنه لو كان واجبًا لما قال النبي ﷺ: «فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا»، كما بينه النووي كَاللَّهُ (١٠).

والأقرب: أنه إذا كان الضرب خفيفًا يكون العتق مستحبًّا، وإذا كان شديدًا يكون واجبًا، كما سيأتي في الأمر المؤكَّد فيمن ضرب غلامه ضربًا شديدًا مبالغًا، حيث قال النبي ﷺ: «أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَحَتْكَ النَّارُ – أَوْ لَسَتْكَ النَّارُ».



⁽١) شرح مسلم، للنووي (١١/١١).

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: عَجْلَ شَيْخُ، فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ سُوَيْدُ بْنُ مُقَرِّنٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا عَجْلُ شَيْخُ، فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ سُويْدُ بْنُ مُقَرِّنٍ، مَا لَنَا خَادِمُ إِلَّا حُرُّ وَجْهِهَا، لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مُقَرِّنٍ، مَا لَنَا خَادِمُ إِلَّا وَاحِدَةً لَطَمَهَا أَصْغَرُنَا، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ عَيْقَ أَنْ نُعْتِقَهَا.

قوله: «هِلَالِ بْنِ يَسَافِ»: يساف: أفاد النووي أن في الياء وجهين: الكسر، والفتح (١)، وقال في التقريب: بكسر الياء المثناة، ويقال: إساف بالهمزة بدل الياء (٢).

وقوله: «عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا حُرُّ وَجْهِهَا؟»، يعني: ما وجدت شيئًا تلطمه إلا الوجه.

في هذا الحديث: دليل على تحريم اللطم في الوجه؛ لأن الوجه مجمع المحاسن، ولحمه رقيق، ولأن الضرب يؤثر فيه، ولهذا جاء النهي عَنِ الضرب في الوجه والضرب في الرأس، فمن ذلك: قوله على الخالات الفرت المؤجّة (على المؤجّة)، وإنما يضرب في الظهر، أو الفخذ، وما أشبه ذلك، أما ضرب الوجه فلا يجوز مطلقًا، ولو دابة.

※ ※ ※

⁽١) شرح مسلم، للنووي (٦/ ١٤).

⁽٢) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٥٧٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم (٢٦١٢).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُغبَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ الْبَرَّ فِي دَارِ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ - فَحَرَجَتْ جَارِيَةٌ فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِنَّا كَلِمَةً، فَلَطَمَهَا، فَغَضِبَ سُوَيْدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْن إِدْرِيسَ. كَلِمَةً، فَلَطَمَهَا، فَغَضِبَ سُوَيْدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْن إِدْرِيسَ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بَنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةً، فَقَالَ مُحَمَّدُ: حَدَّثَنِي قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةً الْعِرَاقِيُّ عَنْ سُويْدِ بْنِ مُقَرِّنِ: أَنَّ جَارِيَةً لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانُ، فَقَالَ لَهُ سُويْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةً، فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّ لَسَابِعُ لَهُ سُويْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةً، فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّ لَسَابِعُ إِخْوَةٍ لِي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَعَمَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهُ.

وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَتُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي تُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: مَا اسْمُكَ؟، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

قوله: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟!»، أي: الوجه محرمٌ ضربه، فالصورة تطلق على الوجه، وتطلق على الجسم كاملًا؛ ولهذا فإن تصوير الوجه يسمى صورة؛ ولهذا فإنه لا يزول حكم التصوير حتى يزيل الوجه والرأس من الصورة؛ لأن الصورة اسم للوجه، ولا يكفي وضع خط، وإذا بقيت الجثة بدون رأس فلا حرج، فقد زال المحذور.

[١٦٥٩] حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ- يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسَّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ»، فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ، قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي إِذَا هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ»، قَالَ: فَأَلْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي، فَقَالَ: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ أَنَّ اللهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ»، فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ عَلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا. وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرُ.ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُمَيْدٍ وَهُوَ الْمُعْمَرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةً، كُلَّهُمْ عَن الْأَعْمَش بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ نَحْوَ حَدِيثِهِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرِ: فَسَقَطَ مِنْ يَدِي السَّوْطُ مِنْ هَيْبَتِهِ. وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ للهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ»، فَالْتَفَتُّ، فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هُوَ حُرٌّ لِوَجْهِ اللهِ، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلَفَحَتْكَ النَّارُ- أَوْ لَسَّتْكَ النَّارُ».

في هذا الحديث: دليل على وجوب العتق إذا بالغ السيد في ضرب غلامه، أو اعتدى عليه؛ لقوله ﷺ: «لَلْفَحَتْكَ النَّارُ»؛ خلافًا للنووي الذي قال: الأمر للاستحباب(١).

* * *

⁽١) شرح مسلم، للنووي (١١/ ١٢٧).

حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَعُودُ بِاللهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَعُودُ بِاللهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَعُودُ بِاللهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ ﴿ وَاللهِ لللهِ عَنْ أَعْدَلُهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل

وَحَدَّثَنِيهِ بِشُرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدً - يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: أَعُوذُ بِاللهِ، أَعُوذُ بِرَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ.

في هذا الحديث: دليل على جواز الاستعاذة بالحي الحاضر القادر، فهو محمول على أن النبي على كان مقبلًا وهو يضرب الغلام، فقال الغلام: أعوذ برسول الله على، فلا بالله، ومن شدة الغضب لم ينتبه سيده، ثم قال: أعوذ برسول الله على، فلا بأس بالاستعاذة بالحي الحاضر القادر، كأن يقول: يا فلان أعذني من شر أولادك، أعذني من شر دابتك، أولادك، أعذني من شر دابتك، وكذلك الاستغاثة بالحي الحاضر لا بأس بها، كالغريق يستغيث بالسباح، كما قال تعالى: ﴿ فَاسْتَغَنَّهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَنِهِ عَلَى ٱلَّذِي مِنْ عَدُوّهِ القَصَص: الآية ١٥] في قصة موسى.

أما الاستعاذة والاستعانة والاستغاثة بالميت، أو بالغائب فهذا شرك.



بَابُ التَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالرِّنَا

[١٦٦٠] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا فَضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نُعْم، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِم ﷺ: هَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نُعْم، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِم ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزِّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْخَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَلِيعٌ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وِلِسُحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْرَقُ، كِلَاهُمَا عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِم ﷺ نَبِيَّ التَّوْبَةِ.

قوله: «نَبِيَّ التَّوْبَةِ»: هو الرسول محمد ﷺ؛ لأن الله بعثه بالأمر بالتوبة. وفي هذا الحديث: أن من قذف عبده فإنه لا يقام عليه الحد في الدنيا، ولكن يقام عليه الحد يوم القيامة إذا كان كاذبًا، أما في الدنيا فيعزر.

بَابُ إِطْعَامِ الْمُلُوكِ مِمَّا يَأْكُلُ، وَإِلْبَاسُهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا يُكَلفُّهُ مَا يَغْلِبُهُ

[١٦٦١] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَن المَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرٌّ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ، فَقُلْنَا؛ يَا أَبَا ذَرِّ، لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَّةً، فَقَالَ؛ إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرِّ، إِنَّكَ امْرُؤُ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ سَبَّ الرِّجَالَ سَبُّوا أَبَاهُ وَأُمَّهُ، قَالَ: «يَا أَبَا ذَرِّ، إِنَّكَ امْرُوِّ فِيكَ جَاهِلِيَّةً، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَٱلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ». وَحَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ.ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلَّهُمْ عَن الْأَعْمَش بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ في حَدِيثِ زُهَيْرٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ ا «إِنَّكَ امْرُوٌّ فِيكَ جَاهِلِيَّةً»، قَالَ: قُلْتُ؛ عَلَى حَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ، قَالَ: «نَعَمْ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةً: «نَعَمْ عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ»، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَبِعْهُ»، وَفِي حَدِيثِ زُهَيْدِ: «فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهِ»، وَلَيْسَ في حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «فَلْيَبِعْهُ» وَلا: «فَلْيُعِنْهُ» انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا يُكَلِّفْهُ مَا يَغْلِبُهُ».

حَدَّثَنَا نَحَمَّدُ بْنُ الْلُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْلُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ عَنِ المَعْرُورِ بْنِ سُويْدٍ نُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ عَنِ المَعْرُورِ بْنِ سُويْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرً، وَعَلَيْهِ حُلَّةً، وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: وَأَيْتُ أَبَا ذَرً، وَعَلَيْهِ حُلَّةً، وَعَلَى غُلامِهِ مِثْلُهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: قَالَ: قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَابً رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَعَيْرَهُ بِأُمِّهِ، قَالَ:

فَأَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ عَلَيْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ، «إِنَّكَ امْرُوُّ فِيكَ جَاهِلِيَّةُ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللهُ تَعْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَعْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَلْبُسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ».

[١٦٦٢] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بِنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْأَشَجِّ حَدَّثَهُ عَنِ العَجْلَانِ مَوْلَى أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الْأَشَجِّ حَدَّثَهُ عَنِ العَجْلَانِ مَوْلَى فَاطِمَةً - عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسُوتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

في هذا الحديث: فضل أبي ذر رَحَوْظَ ومبادرته إلى فعل المستحبات؛ فإنه ألبس غلامه بُرْدًا مثل بُرْده، وهذا ليس بواجب عليه، وإنما الواجب عليه أن ينفق عليه بالمعروف، ويكسوه بالمعروف، لكنه أراد أن يفعل المستحب، فقيل له: لو أخذت البُرد الذي على عبدك، وجعلته لك يكون حُلة؛ لأن الحُلة مكونة من قطعتين إذا كانتا متشابهتين، مثل: ثوب وجُبَّة، فتصير حُلة كاملة لها ميزتها، ولها فضلها.

وقوله: «إِنَّكَ امْرُقٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»: فيه: دليل على أن الرجل الفاضل قد يكون فيه شيء من خصال الجاهلية، فأبو ذر يَوْفِيْكُ من خيار المؤمنين، ومع ذلك صارت فيه هذه الخصلة، ولكنه تركها بعد ذلك لما أرشده النبي عَلَيْقٍ.

قوله: «فَلْيَبِعْهُ»: وفي بعض النسخ: «فليُبعه» بضم الياء-، قال في القاموس: أباعه إذا عرضه للبيع (١)، ولكن الصواب: فليبعه بفتح الياء- مِن باع يبيع؛ لأن المراد بيعه لا عرضه للبيع فقط.

* * *

⁽١) لسان العرب، لابن منظور (٨/ ٢٥).

[١٦٦٣] وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ، ثُبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ - وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ - فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ - وَقَدْ وَلِي حَرَّهُ وَدُخَانَهُ - فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً، أَوْ أَكْلَتَيْنِ » قَالَ دَاوُدُ: (١٤٥٠] «يَعْنِي اللهُ هُمَةَ، أَوْ لُقْمَتَيْنِ».

قوله: «مَشْفُوهًا قَلِيلًا»: قال النووي يَخْلَللهُ: «وأما المشفوه فهو القليل؛ لأن الشفاه كثرت عليه حتى صار قليلًا»(١).

وفي هذا الحديث: بيان عناية الإسلام بالخدم والمماليك، فمن حسن الخُلق والإحسان إلى الخَلق: أن العبد إذا طبخ الطعام، وجاء به لسيده؛ فإن على السيد أن يقعده معه ليأكل، فإن كان الطعام قليلًا فليعطه لقمة، أو لقمتين؛ لأن نفسه تعلقت به، وقد ولي حره وعلاجه ودخانه.



⁽١) شرح مسلم، للنووي (١١/ ١٣٥).

بَابُ ثَوَابِ الْعَبْدِ وَأَجْرِهِ إِذَا نَصَحَ لِسَيدِّهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللهِ

[١٦٦٤] حَدَّثَنَا يَعْيَى بْنُ يَعْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عَمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهِ قَلْهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْن».

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْلَثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَغْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْقَطَّانُ - . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي اللهِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، كُلَّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ جَمِيعًا عَنْ نَافِعِ هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْآيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ جَمِيعًا عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

في هذا الحديث: فضل العبد إذا أحسن عبادة الله ونصح لسيده؛ فإنه يؤتى أجره مرتين، أجر مقابل إحسانه لعبادته لربه، والأجر الثاني مقابل إحسانه ونصحه لسيده، وهذا أحد الثلاثة الذين يؤتون أجرهم مرتين، وهم المذكورون في قوله على «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أُجُورَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَرَّتَيْنِ: رَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَحْسَنَ أَدَبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا، وَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَعَبْدٌ مُلُوكٌ يُوَدِّي عَنْدَهُ أَمْرَ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَعَبْدٌ مُلُوكٌ يُوَدِّي حَقَّ اللهِ وَحَقَّ سَيِّدِهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَرَجُلٌ آمَنَ بِنَبِيّهِ، ثُمَّ أَدْرَكَ النّبِيَّ عَلَيْهِ فَآمَنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ» (١).

* * *

⁽١) أخرجه النسائي في الكبرى (٥٤٧٧)، والطبراني في الأوسط (٣٠٤٩).

[١٦٦٥] حَدَّقَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَخْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ»، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْخَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي لَاَحْبَبْتُ نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بَيْدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْخَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي لَاَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكِ، قَالَ: وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَعُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكِ، قَالَ: وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَعُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أَمْ لُوكَ بَعِهِ: «لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ» وَلَمْ يَذْكُرِ: أُمُّهُ لِصُحْبَتِهَا قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: «لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ» وَلَمْ يَذْكُرِ: (الْمُمُلُوكَ).

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «بَلَغَنَا وَمَا بَعْدَهُ».

في هذا الحديث: أن العبد لا يجب عليه الجهاد، ولا الحج، إلا إذا سمح له سيده، وأذن له، فأبو هريرة رَوْقَيْنَ قال: لولا هذه الثلاثة لأحببت أن أموت وأنا مملوك، يعني: حتى يحصل أجره مرتين، وكان أبو هريرة رَوْقَيْنَ لا يحج حج التطوع حتى توفيت أمه؛ لاشتغاله بصحبتها؛ لأن بر الوالدين فرض وحج التطوع نفل، والفرض مقدم على النفل.

[١٦٦٦] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي مُوالِيهِ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ»، قَالَ: قَالَ: فَالَ الْعَبْدُ حَقَّ اللهِ، وَحَقَّ مَوَالِيهِ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ»، قَالَ: فَعَلَ مُؤْمِنِ مُزْهِدٍ. فَحَدَّثْتُهَا كَعْبًا، فَقَالَ كَعْبُ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابُ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنِ مُزْهِدٍ. [٢٥١٩]

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قوله: «لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ»، يعني: لكثرة أجره.

وقوله: «مُزْهِدٍ»، يعني: قليل المال، بخلاف كثير المال فإن عليه الحساب، وهذا اجتهاد من كعب.

[١٦٦٧] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نِعِمَّا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَقَّى يُخْسِنُ عِبَادَةَ اللهِ، وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ، نِعِمَّا لَهُ».

قوله: «نِعِمًّا لِلْمَمْلُوكِ»، يعني: مسرة وقرة عين له أن يموت وفيه هاتان الخصلتان: أن يحسن عبادة الله، وأن ينصَح لسيده.



بَابُ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ في عَبْدٍ

[١٥٠١] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِلَاكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالً يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِيَّةِ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكًا لَهُ مِنْ كَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ اللهِ اللهِ عَمْرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرُ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْل، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَتَحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدِ، ح وَحَدَّثَنَا تُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَعْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي: ابْنَ عُلَيَّةً - كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ الْخُبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَدَّ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ الْخُبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَدَّ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ الْخَبْرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَدِيثٍ الْمُنُ سَعِيدٍ الْآيْلِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ - كُلُّ هَوُلَاءِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَهَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ الْوَانُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ابْنُ مَعْدٍ عَنِ النَّيْ عَنِي أَسَامَةُ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ - كُلُّ هُولًاءِ عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمْرَ عَنِ النَّبِي ﷺ بَهَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ الْوَانُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْنَ عَرَى الْنَامَةُ مَا عَتَقَ»، إلَّا فِي حَدِيثِ أَيُوبَ، وَيَعْيَى بْنِ سَعِيدٍ، مَالَّ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»، إلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، وَيَعْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَقَالًا: لَا نَدْرِي أَهُو شَيْءً فِي الْخَدِيثِ، وَقَالًا: لَا نَدْرِي أَهُو شَيْءً فِي

الْحَدِيثِ، أَوْ قَالَهُ نَافِعٌ مِنْ قِبَلِهِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ إلَّا فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ بْن سَعْدٍ.

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَّاهُمَا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةَ عَدْلٍ - لَا وَكُسَ وَلَا شَطَطَ - ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا». وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِم عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ عَتَقَ مَا لِمَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالًم عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ عَتَقَ مَا بَقِي فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ».

قوله: «لَا وَكُسَ»، يعني: لا بخس ولا نقص.

وقوله: «وَلَا شَطَطَ»: لا زيادة ولا جور.

وفي هذا الحديث: تشوُّف الإسلام إلى الحرية، فلو كان العبد يملكه ثلاثة شركاء لكل واحد منهم الثلث، ثم أَعتق أحدُهم نصيبه، فإنه يجب عليه أن يعتق بقية أجزاء العبد، ويقوِّمه أهلُ الخبرة، فيُعطي شركاءه حصصهم من القيمة؛ لأن العتق يسري، فإن كان فقيرًا لا يستطيع طُلِب من العبد أن يسعى في خلاص نفسه، ويجبر الشركاء على أن يمكنوه من العمل حتى يجمع قيمته، ويسلمها لبقية الشركاء ويعتق، فإن كان العبد لا يستطيع كأن كان كبيرَ السن، أو ليس بيده صنعة فإنه لا يطلب منه ذلك، ويبقى عبدًا مبعَّضًا حتى يُيسر الله عتقه، وإلا عتق البعض.

[١٥٠٢] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْلَثَنَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْلَثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضِرِ بْنِ أَنسٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضِرِ بْنِ أَنسٍ عَنْ بَيْنَ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ قَالَ - فِي الْمَمُلُوكِ بَيْنَ عَنْ بَيْنَ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ قَالَ - فِي الْمَمُلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْن، فَيُعْتِقُ أَحَدُهُمَا قَالَ -: «يَضْمَنُ».

[١٥٠٣] وَحَدَّثَنَاهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ كَمْلُوكِ فَهُوَ حُرَّ مِنْ مَالِهِ».

وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّاقِيلُ بَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَخَلَاصُهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالُ الْمَتْسُعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ حَ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «ثُمَّ يُونُسَ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

قوله: «يَضْمَنُ»، أي: يضمن لشريكه قيمته، فيسلمها حتى يعتق العبد عتقًا كاملًا.

وقوله: «شَقِيصًا»، يعني: جزءًا يملكه.

آدادا] حَدَّقَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ قَالُوا: حَدَّقَنَا إِسْمَاعِيلً- وَهُوَ ابْنُ عُلَيَّةً- عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةً مَمْلُوكِينَ لَهُ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةً مَمْلُوكِينَ لَهُ عَنْ أَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فَجَزَّأَهُمْ أَثْلاَثًا عَنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالً غَيْرَهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فَجَزَّأَهُمْ أَثْلاثًا حُدَّثَنَا أَوْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ الثَّنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا قُلْهُمْ، فَأَعْتَقَ سِتَّةً مَلَّدُ.ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَيْ يَعْمَرَ عَنِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا حَمَّادُ فَوَلاً فَعَرِيثُهُ كَرِوايَةِ ابْنِ عُلَيَّةً، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ وَابْنُ أَيْ وَعَيْثِ بَهُ أَلُّ وَلَيْ عَمْرَ عَنِ الثَّقَفِيِّ ، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَعْتَقَ سِتَّةً مَمُلُوكِينَ، وَحَدَّثَنَا مُحَدِيثِهِ؛ أَنَّ رَبُع مَوْدَهِ، فَأَعْتَقَ سِتَّةً مَمُلُوكِينَ، وَحَدَّثَنَا مُحَدِيثِهِ؛ أَنَّ رَبُع مَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ الشَّرِيرُ مُ فَعَلَ النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَلَيْ بِمِثْلِ حَدَيثِ ابْنِ عُلَيَّةً وَمَمَّادٍ.

في هذا الحديث: دليل على أن الإنسان عند الموت لا يملك أكثر من ثلث ماله ليتصرف فيه، والظاهر: أن هذا الصحابي كان في مرض الموت، فكان عنده ستة أعبد، وليس له مال غيرهم، فلما حضرته الوفاة أعتق العبيد، فلم يرضَ النبيُّ عَقِه، بل أمر بهم فجيء بهم فأعتق اثنين، وأرق أربعة؛ لأن الميت لا يملك إلا الوصية بالثلث.

وفيه: مشروعية القرعة في الأشياء المتساوية؛ لأن النبي على القرعة في إخراج من يعتق ومن لا يعتق، ولقوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ القرعة في إخراج من يعتق ومن لا يعتق، ولقوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ المُدْحَضِينَ ﴾ [الصّانات: الآية ١٤١]، وهذا فيه الرد على أبي حنيفة القائل بأنه لا تُستعمل القرعة في العبيد في هذه الصورة، وإنما يبقى كل واحد من الستة مبعّضًا (١)، وهذا غلط، وهو مصادم للنص، ولعل هذا الحديث لم يبلغه.

⁽١) المبسوط، للسرخسي (٧/ ٧٥)، بدائع الصنائع، للكاساني (١/٤).

بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

[٩٩٧] حَدَّقَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّقَنَا حَمَّادُ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالً غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَيْ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي اللهِ عَنْ دُبُرٍ مَ بْنُ عَبْدِ اللهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَم، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ. مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي اللهِ عَلْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: عَبْدًا قِبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلَ. وَحَدَّقَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ وَحَدَّقَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ وَحَدَّقَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ وَحَدَّقَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ وَحَدَّقَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ وَحَدَّقَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةً قَالَ وَرَحُلُ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلِمَا لَهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالُ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللهِ رَجُلُ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالُ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللهِ إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ الْمُدِيرِ ، حَدَّثَنَا الْمُعِيدِ، حَدَّثَنَا الْمُعِيدِ، حَدَّثَنَا الْمُعِيدِ، حَدَّثَنَا الْمُعِيدِ، حَدَّثَنَا الْمُعِيدِ، الْمِيْرِةُ - يَعْنِي، الْمِزَامِيَّ - عَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ الْمِيدِ بْنِ اللهِ مَعْدَلًا اللهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ حَ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ اللهِ مَدَّثَنَا يَعْيَى - يَعْنِي، ابْنَ سَعِيدٍ - عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ ، حَدَّثَنَا يَعْيَى - يَعْنِي، ابْنَ سَعِيدٍ - عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ ، حَدَّثَنِي عَطَاءُ عَنْ جَابِرٍ ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعَلِي عَظَاءُ عَنْ جَابِرٍ ، ح وَحَدَّثَنِي أَبِي رَبَاحٍ ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرِو بْنِ مُعَاذً ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ عَنْ عَطَاء بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرِو بْنِ مُعَاذً ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ عَنْ عَطَاء بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرِو بْنِ مُعْنَى حَدِيثِ خَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ اللْمَبِّرِ ، كُلُّ هَوُلَاءِ قَالَ: عَنِ النَّبِيِّ عَيْدٍ اللهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ اللّٰمَبِي عَنْ عَمْرٍ و عَنْ جَابِرٍ . النَّهِ عَلَيْنَةً عَنْ عَمْرٍ و عَنْ جَابِرٍ .

قوله: «في بَيْعِ المدبَّرِ»: المدبَّر هو: الذي علَّق سيدُه عتقَه على موته،

وقال: إذا مت فهو حُرُّ، وسُمي مدبَّرًا؛ لأن حريته تكون دُبُرَ حياةِ السيد (١). وفي هذا الحديث: دليل على جواز بيع المدبَّر كالمعلَّق عتقُه بصفة، فيجوز للإنسان أن يتصرف فيه؛ لأن حكمه حكم الوصية، وسبب فعل النبي هذا أنه كان فقيرًا، ليس له مال غيره، فلم يُنفذ النبي عَلَيُ تدبيره، وإنما باعه، وأخذ ثمنه وأعطاه إياه، وقال: أنفِقه على نفسك وعلى أهلك.

وفيه: دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يتصدق بماله كله، ويبقى فقيرًا؛ ولهذا قال النبي على أنه لا ينبغي للإنسان أن يتصدق بما قال: إن من توبتي: أن أنخلع من مالي – قال: «أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ فَهُو خَيْرٌ لَكَ» (٢)، فلا يتصدق بماله كله ويبقى فقيرًا يتكفف الناس، إلا إذا كان له كسبٌ يومي، وكان أهله يصبرون فلا بأس.

* * *

⁽١) التعريفات، للجرجاني (ص٢٠٧)، التعريفات الفقهية، لمحمد عميم (ص١٩٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٦٧٦)، ومسلم (٢٧٦٩).





كتاب (النكاح

11	بَابُ نَدْبِ مَنْ رَأَى امْرَأَةٌ فَوَقَعَتْ فِي نَفْسِهِ إِلَى أَنْ يِلَتِيَ امْرَأَتُهُ أَوْ جَارِيَتُهُ فَيُواقِعَهَا
	بَابُ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، وَبَيَانِ أَنَّهُ أُبِيحَ، ثُمَّ نُسِخَ، ثُمَّ أُبِيحَ، ثُمَّ نُسِخَ، وَاسْتَقَرَّ تَحْرِيمُهُ إِلَى
١٢	يَوْم الْقِيَامَةِ
44	بَابُ تَحْرِيم الْجَمْع بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا فِي النَّكَاحِ
77	بَابُ تَحْرِيمُ نِكَاحٍ َ الْمُحْرِمِ، وَكَرَاهَةِ خِطْبَتِهِ
۳۱	بَابُ تَحْرِيمُ الْخِطْْبَةِ عَلَى ْخِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتْرُكَ
40	بَابُ تَحْرِيمُ نِكَاحِ الشُّغَارِ وَبُطْلاَنِهِ
۳۷	بَابُ الْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ
۴۸	بَابُ اسْتِئْذَانِ النَّيّْبِ فِي النُّكَاحِ َ بِالنُّطْقِ، وَالْبِكْرِ بِالسُّكُوتِ
٤٣	بَابُ تَزْوِيجِ الْأَبِ الْبِكْرَ الصَّغِيَرَةَ
٤٦	بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّزَوُّجِ وَالتَّزْوِيجِ فِي شَوَّالٍ، وَاسْتِحْبَابِ الدُّخُولِ فِيهِ
٤٨	بَابُ نَدْبِ النَّظَرِ إِلَى َوَجْهِ الْمَرْأَةِ وَكَفَّيْهَا لِمَنْ يُرِيدُ تَزَوُّجَهَا
	بَابُ الصَّدَاقِ، وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَعْلِيمَ قُرْآنِ، وَخَاتَمَ حَدِيدٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ،
۰	وَاسْتِحْبَابِ كَوْنِهِ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمِ لِمَنْ لاَ يُجْحِفُ بِهِ
٧٥	بَابُ فَضِيلَةِ إِعْتَاقِهِ أَمَتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا
۸۲	بَابُ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَنُزُولِ الْحِجَابِ وَإِثْبَاتِ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ
v o	بَابُ الْأَمْرِ بِإِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى دَعْوَةٍ
	بَابُ لاَ تَبِولُ الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لِمُطَلِّقِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَيَطَأَهَا، ثُمَّ يُفَارِقَهَا
~ 4	وَتَنْقَضِيَ عِدَّتُهَاوَتَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا
۸۳	بَابُ مَا يُسْتَحَبُ أَنْ يَقُولَهُ عَنْدَ الْجِمَاعِ
٨٤	بَابُ جَوَازِ جِمَاعِهِ امْرَأَتَهُ فِي قُبُلِهَا مِنْ قُدَّامِهَا وَمِنْ وَرَائِهَا، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلدُّبُرِ

تَوْفِيْقُ الرَّبُ الْمُنِعِرِ بِشَنْحٍ يَضِيُّ الْإِلْمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّا

۲۸	بَابِ تَحْرِيم امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا
۸۸	بَابُ تَحْرِيمَ إِفْشَاءِ سِرٌ الْمَرْأَةِ
۹٠	بَابُ حُكْمَ الْعَزْلِ
4٧	بَابُ تَحْرِيَم وَطْءِ الْحَامِلِ الْمَسْبِيَّةِ
99	بَابُ جَوَازِ ۖ الْغِيلَةِ، وَهِيَ ۚ: وَطْءُ الْمُرْضِعِ، وَكَرَاهَةِ الْعَزْلِ
	كتاب الرضاع
1.0	بَابٌ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلاَدَةِ
1.4	بَابُ تَحْرِيمِ الرَّضَاعَةِ مِنْ مَاءِ الْفَحْلِ
11.	بَابُ تَحْرِيمِ ابْنَةِ الْأَخِ مِنَ الرَّضَاعَةِ
117	بَابُ تَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ وَأَخْتِ الْمَرْأَةِ
110	بَابٌ فِي الْمَصَّةِ وَالْمَصَّتَانِ
117	بَابُ التَّحْرِيمِ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ
14.	بَابُ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ
175	بَابُ إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ
177	بَابُ جَوَازِ وَطْءِ الْمَسْبِيَّةِ بَعْدَ الاِسْتِبْرَاءِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا بِالسَّبْيِ
۱۲۸	بَابٌ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَتَوَقِّي الشُّبُهَاتِ
١٣١	بَابُ الْعَمَلِ بِإِلْحَاقِ الْقَاثِفِ الْوَلَدَ
١٣٣	بَابُ قَدْرِ مَا تَسْتَحِقُهُ الْبِكْرُ وَالنَّيْبُ مِنْ إِقَامَةِ الزَّوْجِ عَنْدَهَا عُقْبَ الزُّفَافِ
140	بَابُ الْقَسْمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ، وَبَيَانِ أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ تَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ لَيْلَةٌ مَعَ يَوْمِهَا
۲۳۱	بَابُ جَوَازِ هِبَيِّهَا نَوْبَتَهَا لِضرَّتِهَا
16.	بَابُ اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ ذَاتِ الدِّينِ
1 2 7	بَابُ اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ الْبِكْرِ
١٤٨	بَاتُ خَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْبَا الْمَرْأَةُ الصَّالحَةُ
189	بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ
101	يَاتٌ لَهْ لاَ حَمَّاءُ لَهْ تَخُدْ أَنْشَى زَوْحَهَا الدَّهْرَ

كتاب الطلاق

نَابُ تَحْرِيم طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا
نابُ طَلاَقِ الثَّلاَثِنابُ طَلاَقِ الثَّلاَثِ
نابُ وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ
نَابُ بَيَانِ أَنَّ تَخْيِيرَ امْرَأَتِهِ لاَ يَكُونُ طَلاَقًا إِلاَّ بِالنَّيَّةِ
نَابٌ فِي الْإِيلَاءِ، وَاعْتِزَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾
نابُ الْمُطَلِّقَةِ ثَلَاثًا لاَ نَفَقَةَ لَهَانابُ الْمُطَلِّقَةِ ثَلَاثًا لاَ نَفَقَةَ لَهَا
نَابُ جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَّةِ الْبَائِينِ وَالْمُتَوَفِّى عَنْهَا زَوْجُهَا فِي النَّهَارِ لِحَاجَتِهَا
ُنَابُ جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَّةِ الْبَائِينِ وَالْمُتَوَفِّى عَنْهَا زَوْجُهَا فِي النَّهَارِ لِحَاجَتِهَا بَابُ وُجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَحْرِيمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِلاَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
كتاب (للعان
الاعتق العتق
نابُ مَنْ أَعَتَق شِركًا لَهُ فِي عَبْدٍ
نابُ ذِكْرِ سِعَايَةِ الْعَبْدِ
نابُ إِنَّمَا الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
نابُ النَّهْي عَنْ بَيْعِ الْوَلاَءِ وَهِبَتِهِ
نابُ تَحْرِيَم تَوَلِّي َالْعَتِيقِ غَيْرَ مَوَالِيهِ
نابُ فَصْلِ الْعِنْقِ
نِابُ فَضْلِ عِثْقِ الْوَالِدِ
كاتاب الأبيوع
بَابُ إِبْطَالِ بَيْعِ الْمُلاَمَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ
ِ نِابُ بُطْلاَنِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ
نِابُ تَحْرِيم بَيْعَ حَبَلِ الْحَبَلَةِ ۗ
نِابُ تَحْرِيمُ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَسَوْمِهِ عَلَى سَوْمِهِ، وَتَحْرِيمِ النَّجْشِ، وَتَحْرِيمِ
لتَّصْرِيَة

تَوَفِيْقُ الرَّبِّ الْمُنْعِفِرِ بِشَكْحَ رَضِّي ۗ الْإِلْمِ الْمُثْلِلِالِ
--

۲۸.	بَابُ تَحْرِيم تَلَقِّي الْجَلَبِ
7.7.7	بَابُ تَحْرِيمٌ بَيْعُ الْحَاضِرَ لِلْبَادِي
47.5	بَابُ حُكُم َ بَيْع ۖ الْمُصَوَّاةِ ۗ
7.47	بَابُ بُطْلاَ ۚنِ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ
797	بَابُ تَحْرِيم بَيْعَ صُبْرَةً التَّمْرِ الْمَجْهُولَةِ الْقَدْرِ بِتَمْرِ
498	بَابُ ثُبُوتٍ ۚ خِيَارِ الْمَجْلِس لِلْمُتَبَايِعَيْن
797	بَابُ الصُّدْقِ فِيَ الْبَيْعِ وَالْبَيَانِ ۚ
Y 4 A	بَابُ مَنْ يُخْدَعُ ْ فِي الْبَيْعِ
۳.,	
4.8	بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثُّمَارِ قَبْلَ بُدُوُ صَلَاحِهَا بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ إِلاَّ فِي الْعَرَايَا
411	بَابُ مَنْ بَاغَ نَكُخْلًا عَلَيْهَا ثَمَرٌ ۖ
	بَابُ النَّهْيِ عَنِ المُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنِ المُخَابَرَةِ، وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدُو صَلاَحِها،
414	وَعَنْ بَيْعِ ٱلْمُعَاْوَمَةِ، وَهُوَ بَيْعُ السِّنيْنَ
414	بَابُ كِرَاَّءِ الْأَرْضِ
440	بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَام
444	بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ
444	بَابٌ فِي الْمُزَارَعَةِ وَالْمُؤَاجَرَةِ
44.	بَابُ الْأَرْضِ تُمْنَحُ ۗ
	كتاب (المساقاة والمزارعة
٣٤٠	بَابُ فَضْلِ الْغَرْسِ وَالزَّرْعِ
744	بَابُ وَضْعِ الْجَوَائِحِ
452	بَ بَ فَ عِ عَمْ وَعِيْ الدَّيْنِ
٣0.	بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مَا بَاعَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَقَدْ أَفْلَسَ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ
404	بَابُ فَضْلَ إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ
٣٥٨	بَابُ تَحْرِيم مَطْلِ الْغَنِيِّ، وَصِحَّةِ الْحَوَالَةِ، وَاسْتِحْبَابِ قَبُولِهَا إِذَا أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ
	بَابُ تَحْرِيمٍ بَيْعٍ فَضْلِ الْمَاءِ الَّذِي يَكُونُ بِالْفَلَاةِ، وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِرَعْيِ الْكَلَأِ، وَتَحْرِيمٍ مَنْعِ
٣٦.	نذله، وَتَخْدِيد بَنْع ضِرَابِ الْفَحْدا

بَابُ تَحْرِيم ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ، وَمَهْرِ الْبَغِي، وَالنَّهْي عَنْ بَيْع السِّنَّوْرِ				
بَابُ تَحْرِيمٍ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ، وَمَهْرِ الْبَغِي، وَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ السَّنَّورِ بَابُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، وَبَيَانِ نَسْخِهِ، وَبَيَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا، إِلاَّ لِصَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، أَوْ				
مَاشِيَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَماشِيَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ				
بَابُ حِلْ أُجْرَةِ الْحِجَامَةِ				
بَابُ تَحْرِيم بَيْعِ الْخَمْرِ				
بَابُ تَحْرِيمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ				
بَابُ الرِّبَا ۚ				
بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ نَقْدًا				
بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا				
بَابُ بَيْعِ ٱلْقِلَادَةِ فِيَهَا خَوَزٌ وَذَهَبٌ				
بَابُ بَيْعَ الطَّعَام مِثْلًا بِمِثْلِ				
بَابُ لَغْنِ آكِلِ ٱلرِّبَا وَمُؤْكِلِهِ				
بَابُ أَخْذِ الْحَلَالِ، وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ				
بَابُ بَيْعِ الْبَعِيرِ، وَاسْتِثْنَاءِ رُكُوبِهِ				
بَابُ مَنِ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا فَقَضَى خَيْرًا مِنْهُ، وَخَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً				
بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا				
بَابُ الرَّهْنِ وَجَوَّازِهِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ				
بَابُ السَّلَمِ				
بَابُ تَحْرِيمِ الاِحْتِكَارِ فِي الْأَقُوَاتِ				
بَابُ النَّهْيِ عَنِ الحَلِفِ فِي الْبَيْعِ				
بَابُ الشَّفْعَةِ				
بَابُ غَرْزِ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ				
بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ، وَغَصْبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا				
بَابُ قَدْرِ الطَّرِيْقِ ۚ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيْهِ				
كتاب الفرائض				
بَابُ لاَ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلاَ يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ				
بَابُ أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلاَّوْلَى رَجُلِ ذَكَرِ				

	وَ ٥٦٢ ﴾ وَيْنُ الْمُنْعَفِرُ بِشَنَحَ يَضِيُّ الْوَالِبُ الْمُنْعَفِرُ بِشَنَحَ يَضِيُّ الْوَ	įΣ
114	بُ مِيرَاثِ الْكَلاَلَةِ	بَا
119	بُ آخِرِ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلاَلَةِ	بَا
٤٥٠	بُ مَنُ ۚ تَرَكَ مَالًا ۚ فَلِوَرَثَتِهِ	
	كتاب (لهبات	
200	بُ كَرَاهَةِ شِرَاءِ الْإِنْسَانِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِمَّنْ تُصُدُقَ عَلَيْهِ	بَا
٤٥٨	 بُ تَحْرِيمُ الرُّجُوعُ فِي الصَّدَقَةِ وَالْهِبَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ، إِلاَّ مَا وَهَبَهُ لِوَلَدِهِ، وَإِنْ سَفَلَ 	
٤٦٠	بُ كَرَاهَةٍ تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَوْلاَدِ فِي الْهِيَةَِ	
277	بُ الْعُمْرَىب	
	كتاب الأوصية	
٤٧٧	ُبُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلُثِ	بَا
٤٨٢	ابُ وُصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمَيْتِ	
٤٨٥	بُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ	
٤٨٦	ُ لُوَقْفِ	
٤٨٩	ُّبُ تَرْكِ الْوَصِيَّةِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ	
	كتاب النور	
£9V	بُ الْأَمْرِ بِقَضَاءِ النَّذْرِ	بَا
٥.,	ابُ النَّهْي َ	
٥٠٢	بُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلاَ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ الْعَبْدُ	
٥٠٤	ابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ	
7.0	َ ابُ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِا	
	كتاب (الأيمان	
0 • 9	ابُ النَّهْيِ عَنِ الحَلِفِ بِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى	بَا

بَابُ مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْغُزَّى فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ

بَابُ نَدْبِ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ . .

014

010

750			فهرس الموضوعات
٥٢٧		نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ	بَابُ يَمِينِ الْحَالِفِ عَلَى
٥٢٨			بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ
٥٣٢	الِفِ مِمَّا لَيْسَ بِحَرَام	عَلَى الْيَمِينِ فِيمَا يَتَأَذَّى بِهِ أَهْلُ الْحَا	بَابُ النَّهْي عَنِ الإِصْرَارِ
٥٣٣		عَلُ فِيْهِ إِذَا أَسْلَمَ	
770		زَكَفًارَةِ مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ	بَابُ صُحْبَةِ الْمَمَالِيكِ، وَ
0 2 7		َفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا	بَابُ التَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ قَلَ
0 2 4	لُّفْهُ مَا يَغْلِبُهُ	يَأْكُلُ، وَإِلْبَاسُهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلاَ يُكَلِّ	بَابُ إِطْعَام الْمَمْلُوكِ مِمَّا
०१२		إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللهِ	
0 2 9		نِي عَبْدٍ	بَابُ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ إ
٥٥٣			بَابُ جَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ .
٥٥٧			فهرس الموضوعات



التنفيذ الطباعلج

مَكُزُأُ مُن يَتَمِينَ لِلنَّشِيرِ وَالتَّونَ

هاتف الإدارة: ۲۹۱٬۵۰۰ المبيعات: ۴۷٬۲۹۰۰ ه. البيد الإلكتروني: m.ibn.teemeah@gmail.com